الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية
-قسنطينة-

كليـــة الآداب والعلوم الإنسانية
قســم: التاريخ

961/86

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل:.....

محمد بن رحال ودوره السياسي والثقافي

(1856-1928)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

شعبة: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة: صبرينة الواعر

أمام اللجنة	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية
الرئيس:	أ.د.أحميدة عميراوي	أستاذ محاضر	جامعة الأمير عبد القادر
المقرر والمشرف:	أ.د.أحمد صاري	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر
العضو:	د.علي أجقو	أ.م.م. بالدروس	جامعة بسكرة
العضو:	أ.رشيد بلقة	أ.م.م. بالدروس	جامعة الأمير عبد القادر

نوقشت يوم: 28-06-2003

السنة الجامعية: 1423-1424هـ

2002-2003 م

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ

أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ . تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ

رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾

(سورة إبراهيم، الآية 24-25)

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الإهـــــداء

إلى من قال فيهما الرحمن ﴿وبالوالدين إحسانا﴾

إلى من قال فيها رسول الله ﷺ ﴿إن الجنة تحت أقدام الأمـــهات﴾ إلـــى أمـــي الحبيبة –حفظها الله– التي تجرعت مر الألم من أجلنا.

إلى والدي –حفظه الله– الذي وقف إلى جانبي وشجعني على مواصلة تعليمي.

إلى اخوتي: كاميلية، اسكندر، يحي، عدلان.

إلى جدتي الغالية: مَامَا فاطمة الزهراء.

إلى خالي العزيز: بشير وجميع عائلته.

إلى زملائي في الدراسة.

إلى زملائي في دفعة التحدي 1999–2000 (قسم التاريخ)، ودفعة الدراسات العليا على رأسهم: كلثوم، أمال، منى.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

شكـــر وتقدير

أحمد وأشكر الله سبحانه وتعالى أن وفقني في إتمام هذه المذكرة.

أقدم أخلص تشكراتي لأستاذي الدكتور أحمد صاري الذي وافق على الإشـراف على هذه المذكرة، وعلى جهده طيلة مدة البحث من إنجاز المشروع إلى تسليمه.

كما أتقدم بالشكر لأساتذتي الكرام:

أ.د. احميدة عميراوي، أ.د.مصطفى حداد، أ.نور الدين ثنيو، وأ.عاشور بوشامة.

اشكر عمال أرشيف ولاية قسنطينة وعلى رأسهم السيد بشير، عمي العربي.

كما أشكر الصديقة العزيزة العاملة بمكتبة معهد التاريخ كوحيل لخضر: الســـيدة لطيفة.

وفي الأخير اقدم أخلص امتناناتي لصديقتي الغالية شبيلة زايدي التـــي ســاهمت معي في إخراج هذا البحث.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المقدمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

1-موضوع البحث وأهميته:

لم تهتم أغلب الدراسات والبحوث الأكاديمية الخاصة بتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، بالفترة التي سبقت ظهور الحركة الوطنية، ونقصد بها أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، اللهم إلاّ بعض البحوث التي تطرقت إلى فترة الانتفاضات والثورات الشعبية حتى سنة 1874، والاهتمام بدراسة الشخصيات التي قادت هذه الثورات، ثم القفز مباشرة إلى فترة الحركة الوطنية (1900-1954)، واهتمام الباحثين بدراسة التشكيلات السياسية وزعمائها أمثال الأمير خالد، فرحات عباس، ومصالي الحاج الخ، والإصلاحية كجمعية العلماء المسلمين الجزائريين[1] ومؤسسيها أمثال: ابن باديس[2]، البشير الإبراهيمي[3] الطيب العقبي[4]، العربي التبسي[5]، مبارك الميلي[6]، دون غوص الباحث في الفترة التي سبقت ظهور هذه التيارات. رغم أنها تعتبر المهد والمنطلق الأساسي للحركة الوطنية، لكن الشائع بين الباحثين أنها فترة ركود وهدوء، ودليلهم في ذلك أن هذه الفترة لم تشهد نشوء وقيام حركات وأحزاب سياسية في أوساط الجزائريين، متغاضين

---

(1) -نعسي (بسام)، الأمير خالد الهاشمي والدفاع عن جزائر الإسلام، ط3،دار النفائس، بيروت، 1984. سطورا (بنيامين)، مصالي الحاج، رائد الوطنية الجزائرية (1898-1974)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999. و الأبحاث حول جمعية العلماء المسلمين عديدة، نذكر منها: بوالصفصاف (عبد الكريم)، جمعية العلماء المسلمين ودورها في تطور الحركة الوطنية1931-1945، دار البعث، قسنطينة، 1981.أيضا: الخطيب (أحمد)، جمعية العلماء المسلمين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، د.ن.ت،الجزائر،1981.

(2) -ابن باديس كتبت عنه العديد من الدراسات، نذكر منها: قاسم (محمود)، الإمام عبد الحميد بن باديس، الزعيم الروحي، دار المعارف، القاهرة،د.ت. تركي (رابح)، الشيخ عبد الحميد ابن باديس، فلسفته وجهوده في التربية والتعليم،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1969

Merad (Ali), Ibn Badis commentateur du Coran, Geuthner,Paris,1971.

ابن رحال (الزبير)، الإمام عبد الحميد ابن باديس، رائد النهضة العلمية والفكرية (1889-1940)، دار الهدى، الجزائر، 1997.

(3) -زرمان (محمد)، المرجعية الفكرية عند البشير الإبراهيمي، جامعة الأمير عبد القادر، 1992، كما خصص له عدد خاص بمجلة الثقافة، العدد 88، مايو-يوليو، 1985، كما نشرت آثاره في عدة أجزاء.

(4) -عمريوش (أحمد)، الطيب العقبي ودوره في النهضة الوطنية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،1992.

(5) -العربي التبسي: جمعت آثاره من طرف السيد أحمد شرفي الرفاعي، تحت عنوان، مقالات في الدعوة إلى النهضة الإسلامية في الجزائر، ج1-1، دار البعث، قسنطينة، 1989. ولقد صدر مؤخرا دراسة حول العربي التبسي، من تقديم: الباحث عيساوي.

(6) -ابن الطاهر (علي)، مبارك الميلي وجهوده في الحركة الإصلاحية في الجزائر (1897-1945)، رسالة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2001.

عن الأفراد والمجموعات التي تعتبر الأساس في قيام أي حزب أو حركة. كما أن هذه الفترة قد شهدت حوادث سياسية هامة ومواجهات عدة بين الأهالي الجزائريين والإدارة الاستعمارية التي سنت أهم القوانين والمراسيم خلال هذه الفترة، وأدخلت تعديلات إدارية جذرية في الجزائر ظلت قائمة حتى عام 1954. ومثل هذه القوانين والمراسيم لا يمكن أن تظهر وتطبق دون أن تعرف معارضة في أوساط الأهالي الجزائريين حتى ولو كانت هذه المعارضة لا تعبر عن رأي حركة أو حزب معين. لهذه الأسباب ارتأيت أن أتناول في بحثي هذا شخصية جزائرية عايشت تلك الفترة ولعبت دورا كبيرا في الساحة السياسية والثقافية، غير أنها لم تنل حظها من البحث، وهي شخصية محمد بن رحال الندرومي، وعنونت المذكرة بـ:

"محمد بن رحال ودوره السياسي والثقافي (1856-1928)"

ولقد اخترت هذه الشخصية عن قناعتين:

الأولى: إن دراسة السير الشخصية (التراجم) من الدراسات العلمية المهمة في أي عصر ما، لأنها تعتبر مرآة عاكسة للمجتمع الذي تعيش فيه من كل جوانبه. وشخصية جديرة بالإهتمام كمحمد بن رحال تعتبر مصدر مهم لدراسة ومعرفة الأوضاع التي أعقبت تحطيم أكبر المقاومات الشعبية (ثورة 1871)، والفترة التي سبقت ظهور الحركة الوطنية، خاصة وأننا نجهل أشياء كثيرة عن المميزات الثقافية والاجتماعية لتلك الفترة. فكل البحوث الأكاديمية صبت جل اهتمامها على القضايا السياسية.

الثانية: إن محمد بن رحال شخصية ذات وزن اجتماعي وسياسي كبيرين، وقد جاء بأفكار وحمل مبادئ وطنية سبق بها الكثير من الشخصيات التي وضعت بصماتها في الحركة الوطنية الجزائرية، ولكنه لا يزال مجهول لدى الكثيرين، ويكفي أنني شخصيا لم أكن أعرف شيئا عنه، وإنما حدث ذلك صدفة في حوار مع الأستاذ المشرف أثناء حصة تطبيقية تضمنت الحديث عن المواضيع الجديدة في البحث التاريخي.

أن أهم مميزات محمد بن رحال أنه من أوائل الجزائريين الذين اشتهروا بثقافتهم الواسعة والمزدوجة العربية/الفرنسية، ومن الذين تعددت مواهبهم وأنشطتهم، فقد كان كاتبا صحفيا ومؤلفا أديبا، وسياسيا، ونائبا عن الأهالي في المجالس العامة والنيابات المالية، ومقدم زاوية. ومن خلال هذه النشاطات والمواقف المختلفة التي تميز بها محمد بن رحال تكمن أهمية هذا البحث، ذلك أن ثقافته المزدوجة ودفاعه المستميت عن اللغة العربية والحضارة الإسلامية جعلته ينمي فضول

الباحث في الكشف عن مواقفه وأفكاره، وكذلك دوره الفعال في حركة التعليم، بالإضافة إلى تدخلاته العديدة في ميادين القضاء والتمثيل النيابي والمساواة. بالإضافة إلى ما سبق ذكره، فمعظم البحوث والأعمال التي تناولت هذه الشخصية كانت ناقصة ولم تتعدى فصل في كتاب، أو مقال في جريدة أو مجلة، وأحيانا اسم يذكر بين صفحات الكتب، فلا يوجد حتى الآن بحث علمي أو رسالة جامعية أكاديمية تناولت شخصية محمد بن رحال من مختلف الجوانب وهذا ما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع.

أما بالنسبة لعنوان المذكرة فقد تجنبت مصطلح الوطنية ذلك لأن ابن رحال لم ينتم إلى حزب سياسي أو جبهة معينة معارضة للإدارة الفرنسية ذات نزعة استقلالية، فطيلة مشواره السياسي لم يطالب بالانفصال أو الاستقلال عن فرنسا، كما أنه عاش في فترة لم تشهد قيام تمردات تطالب بالاستقلال التام عن فرنسا.

2-الإشكالية:

تنطلق إشكالية هذا البحث بغض النظر عن المراجع المعتمدة، والتي أغلبها بالفرنسية ولكتاب فرنسيين، من التناقضات التي تطرحها شخصية ابن رحال نفسها، فكيف لرجل تأثر بالحضارة الأوروبية وتعلم في مدارس فرنسية يظهر بقوة في المحافل السياسية مدافعا عن التعليم العربي الإسلامي والثقافة الجزائرية؟. !.فإلى أي مدى استطاع ابن رحال التوفيق بين الثقافتين العربية والفرنسية؟ وهل تمكن من تحقيق التوازن فيما بينهما، أم رجحت كفة ثقافة على أخرى؟ وما سبب ذلك؟.

إن ثقافة ابن رحال المزدوجة، كانت السمة الرئيسية التي عرف بها ابن رحال في الأوساط السياسية والثقافية سواء داخل الجزائر أم خارجها.فثقافته الفرنسية هي التي مكنته من تكوين علاقات مع مختلف الشخصيات الفرنسية وساعدته في إبراز مواقفه. فهل كان لثقافته المزدوجة (العربية/الفرنسية) تأثير على آرائه ومواقفه السياسية والثقافية. وهذا السؤال بدوره يطرح أسئلة أخرى وهي:

1-هل ثقافة ابن رحال الفرنسية جعلته من الموالين للإدارة الفرنسية أم من المعارضين لها؟.

2-هل كان من أنصار الاندماج الثقافي والسياسي مع فرنسا؟ أم ضد ذلك؟

3-ما موقعه بين الكتلتين الممثلتين للأهالي آنذاك؟ هل كان من المحافظين باعتباره واحد من رجالات الدين لانتسابه لطريقة صوفية واسعة الانتشار، وهي الطريقة الدرقاوية؟ أم كان من النخبة المثقفة الموالية للإدارة الفرنسية؟ باعتباره كذلك واحد من أهم وأوائل خريجي المدرسة الفرنسية.

3-المصادر والمراجع:

لقد ضم البحث مصادر أساسية للموضوع تعتبر كمادة خام، وهي كتابات محمد بن رحال التي تبرز من خلال تحليلها واستقراء أفكارها مواقف وآراء ابن رحال، وهي:

1-نصه حول "مستقبل الإسلام" قدمه ابن رحال أثناء انعقاد المؤتمر الحادي عشر للمستشرقين سنة1897 بباريس.

2-دراسة حول "تطبيق التعليم العمومي في البلاد العربية"، المنشورة في مجلة الجمعية الجغرافية والأثرية لولاية وهران عام1887.

3-مشروع "إعادة تنظيم التعليم العتي في الجزائر"، قدمه ابن رحال أمام لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي سنة 1892.

4-خطابه حول "التعليم العربي القرآني" في اللجان المالية، ألقاه ابن رحال في جلسة جماعية لهذه الأخيرة يوم 17جوان1921.

بالإضافة إلى ذلك فقد اعتمدنا على محاضر مناقشات اللجان المالية والمجلس العام بوهران، والتي كان فيها لمحمد بن رحال مداخلات عديدة وإن كنا اعتمدنا بالدرجة الأولى على مداخلاته في المجلس الأول، نظرا لأهميتها وغزارتها مقارنة مع محاضر جلسات المجلس العام الذي ينظم مرة في سنة، وحاولت جمع مداخلات ابن رحال في اللجان المالية من انتخابه سنة 1920 إلى غاية 1924. لكنني لم اعتمد على مقالاته المنشورة في الجرائد، نظرا لصعوبة معرفة كتاباته لأنها دون إمضاء ولا حتى اسم مستعار، وهذه العملية نفسها تتطلب بحثا آخرا، زد على ذلك فالجرائد التي وضعت يدي عليها كانت ضمن الميكرو فيلم الذي يشكو الإهمال والعطل الدائم، وبالخصوص في أرشيف ولاية قسنطينة.

ومن الأبحاث القيمة كذلك التي استعنت بها في المذكرة رسالة الدكتوراه التي قدمها جاك بوفغاس(Jaques Bouvresse) بعنوان "اللجان المالية الجزائرية 1898-1954" (Les Délégations Financières Algériennes) وهي مرجع مساعد في دراسة دور ابن رحال في هذه اللجان، زد

على ذلك فقد استعملتها كفهرس مساعد لتصفح جلسات النيابات التالية، خصوصاً من جانب تقسيم المواضيع السياسية، الاقتصادية والثقافية.

يضاف إلى هذه الرسالة كتاب استو بلون ولوفيبور بمختلف أجزائه حول أهم القوانين والمراسيم التي أصدرتها فرنسا في الجزائر في مختلف الميادين، ويحمل عنوان (Code de l'Algérie annoté) وساعدني في استقراء أفكار محمد بن رحال ومواقفه التي تعود أغلبها إلى السياسة المنتهجة من طرف الإدارة الفرنسية، التي تجسدها في هذه القوانين والمراسيم واللوائح. كما اعتمدت في مذكرتي على مؤلف شارل روبير أجيرون "تاريخ الجزائر المعاصرة" (Histoire de l'Algérie Contemporaine (1871-1954)، وهو الجزء الثاني المكمل للجزء الذي خصصه شارل أندري جوليان الذي يحمل نفس العنوان، ويخص الفترة ما بين (1827-1871).

والشائع بين الباحثين أن كتاب أجيرون هذا من المؤلفات ذات النظرة الاستعمارية، أي أن مؤلفها وجه تركيزه لدراسة الإدارة الاستعمارية في الجزائر، غير أن هذا لا ينفي أنه من المراجع المهمة لعدد كبير من البحوث المختصة في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر وكانت مادته قيمة، اعتمدت عليها في كافة فصول البحث، لأنها سلطت الضوء على كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وتوضح مواقف وآراء الطرفين الجزائري والفرنسي، وإن كانت كفة الفرنسيين هي الراجحة. ولقد كان لكتابات شارل روبير أجيرون حيزا كبيرا في البحث، باعتباره واحدا من أهم الباحثين المهتمين بدراسة تاريخ الجزائر، ولقد اعتمدت على أطروحته بجزأيها الأول والثاني، والتي تحمل عنوان: "الجزائريون المسلمون وفرنسا" (Les Algériens Musulmans et la France)، و كتاب "سياسات استعمارية في المغرب" (Politiques coloniales au Maghreb) التي أبرز فيها مواقف ابن رحال السياسية والثقافية، كما أنه الباحث الوحيد الذي قدم دراسة معمقة حول محمد بن رحال نشرها في مجلة "الأفارقة" (L es Africains) تحمل عنوان "سي محمد بن رحال، ضمير قلق في جزائر متحولة" (Si M'hammed Ben Rahal une conscience inquiète dans une Algérie en mutation) ، وهو بحث سهل من مهمة جمعي للمعلومات. وهناك كتابات أبو القاسم سعد الله، وعبد القادر جغلول، وعبد الرحمان الجيلالي، ومصطفى الأشرف، وهي من الكتابات الوطنية التي اعتنت بالفترة التي عايشها محمد بن رحال بكافة جوانبها، والتي ركزت على المفاهيم والإيديولوجيا الوطنية، فتمكنت بذلك من تحقيق التوازن ولو كان نسبيا في الرؤى والمواقف بين الكتابات الفرنسية والجزائرية، ذلك أن الاعتماد على

المراجع الفرنسية وحدها قد يوقع الباحث في مغالطات تاريخية نظرا للتوجهات التي يعتمد عليها أغلب المؤرخين الفرنسيين، ولأنه لا يمكن أن يفهم تاريخ أمة بالاعتماد على تاريخ أمة أخرى.

وحتى لا ينفصل البحث عن الطرح الأكاديمي، استبعدت بعض الكتابات التي قد تطغى عليها الذاتية أكثر من الموضوعية، ومنها كتاب جلال يحي[1] الذي كتبه في فترة الاحتلال الفرنسي سنة (1959)، ورغم أنه تناول حقائق عدة إلا أنه لم يخلو من الصبغة الذاتية التي أبرزت وقوفه إلى جانب الشعب الجزائري في حربه مع الاستعمار الفرنسي، كذلك كتاب صالح عوض الذي ركز على الجانب الديني في المقاومة الجزائرية، التي اعتبرها جهاد ضد المسيحيين، ولم يتطرق إلى عوامل أخرى أساسية كان لها دور فعال في هذه المقاومة.

4-منهجية البحث:

إن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج، ومادام الموضوع قد تناول إحدى الشخصيات فإن المنهج الأصح والملائم هو المنهج الذي يستعمل لدراسة السيرة الحياتية أو ما يعرف بالمنهج البيوغرافي Biographie. فباستعمالنا له وتطبيقه على شخصية محمد بن رحال والدور الذي قام به، نتمكن من فهم العلاقات الاجتماعية التي تحيطه سواء كانت العائلية، أو المهنية أو السياسية، ونستطيع من خلال هذا المنهج كذلك في فهم المتغيرات التي تفسر سلوك محمد بن رحال داخل جماعته، وهذا لا يعني أن تفسيرنا يكون عن طريق الترجمة الذاتية لحياته، بل يمكن تكملة ذلك بتصريحات الأشخاص المكونين لمحيطه الاجتماعي والديني، والذي كانت له علاقات ومواجهات معهم على سبيل المثال جول فيري (Jules Ferry) وبول أزان (Paul Azan)، وفيكتور باروكان (Victor Barrucand) وقايد حمود، والأمير خالد، حيث نرجع إلى ما كتب عنهم وما نشروه هم أنفسهم لدراسة الشخصية من كل الجوانب ومعرفة أدوارها وأفكارها وآرائها، كما أن هذا المنهج يغنينا عن الأعمال التطبيقية كالمقابلات الميدانية، والاستبيانات خاصة لبعد الشخصية المدروسة عن عصرنا وكذلك القانون الجديد لمذكرة الماجستير الذي حددها بسنتين، ومثل هذه المقابلات تتطلب تنقلات وأسفار، والتي بدورها تتطلب وقتا طويلا.

وقد أرفقت هذا المنهج بمنهج تاريخي وصفي، استخدمته في عرض المادة العلمية وتوزيعها وفقا للخطة المتبعة في البحث تجنبا من ترك حلقات من سلسلة حياة ابن رحال وقضاياه وأهم أعماله، بالإضافة إلى منهج تحليلي يقوم بتحليل ودراسة مختلف القضايا السياسية، والاقتصادية،

---

[1]—يحي(جلال)، سياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر،دار الكتب المصرية، القاهرة، 1959.

والاجتماعية والثقافية، ومعرفة أسبابها والعوامل المؤثرة فيها، وبالتركيز أكثر على مفهوم وموقف ابن رحال منها، ومعرفة دوافعه وتفسيراته تجاهها، وقد أدخلت في بعض نقاط البحث المنهج الاستقرائي لشرح مواقف ابن رحال، وفهم ما ورائها من أفكار وآراء على ضوء تفاعلاته في المجتمع، اعتمادا على مبدأ التأثير والتأثر، وفي بعض المباحث أدخلت المنهج الإحصائي عند تناولي لإحصاءات استعملتها كأدلة في البحث، ولكن غايتي من كافة هذه المناهج هي معرفة قدر المستطاع ما قاله ابن رحال في كافة تدخلاته؟ وما دافعه من وراء ذلك؟، وما رد فعل مواجهيه من معارضين ومساندين؟، وما دافعهم من وراء ذلك؟، وكل هذا من أجل الوصول إلى إجابة على الإشكالية المطروحة.

5-محتويات البحث:

قسمت البحث إلى أربع فصول وخاتمة.

تناولت في الفصل الأول، الأوضاع السائدة في الجزائر باختلاف جوانبها والتي عاصرها ابن رحال مسلطة الضوء على مسقط رأسه، وعن أهم ما ميز مدينته. وبالرغم من أن هذا الفصل يعتبر فصلا تمهيديا إلا أنه يعتبر مفتاحا لعدة نقاط ارتكزت عليها فيما بعد عند دراستي لمواقف ومطالب ابن رحال.

أما في الفصل الثاني، فقد تطرقت إلى أهم المراحل التي مر بها محمد بن رحال، ابتداء من الميلاد والنشأة والوفاة، وتكلمت خلالها عن تعليمه وحياته المهنية وأهم الوظائف والمناصب التي تولاها، مختتمة بما تركه من أعمال وآثار أدبية.

أما الفصل الثالث، الذي يعتبر أهم الفصول، فقد تطرقت فيه لنشاط محمد بن رحال السياسي وجعلته في أربعة مباحث وهي:

1-موقفه من الاندماج.

2-موقفه من التجنيد الإجباري.

3- نشاطه حول التمثيل النيابي للأهالي.

4- نشاطه ضد القوانين الاستثنائية.

أما الفصل الرابع، فقد خصصته لنشاط محمد بن رحال الثقافي، والـــذي بـــرز مـــن خـــلال موضوعين وهما: القضاء الإسلامي وتعليم الأهالي الجزائريين .

وقد أرفقت المذكرة بملاحق للبحث تناولت على الخصوص أهم النصوص التي كتبها محمـــد بن رحال، والتي هي على قدر كبير من الأهمية، وارتأيت إلحاقها بالبحث نظرا لعدم إعـــادة نشـــر معظمها، بالرغم من أنها نشرت منذ وقت طويل في مجلات ليست في متناول البـــاحثين والقـــراء بالإضافة إلى ذلك، وضعت ملاحق أخرى تعتبر بمثابة شهادات ودلائل عن شـــخصية محمـــد بـــن رحال.

6-صعوبات البحث:

إن أهم الصعوبات التي تعترض الباحثين هو نقص المادة العلمية التي تخص الموضوع وهـــو نفس المشكل الذي واجهته. إذ أنني لمدة طويلة لم أتصور أنني سأجد مراجع كافيـــة تتحـــدث عـــن محمد بن رحال، ذلك أن معظم البحوث والكتابات الأكاديمية لم تهتم بالفترة التي عاصرها محمد بـــن رحال، وانصب اهتمامها على حقبة الحركة الوطنية وروادها كما سبق وأن ذكرت، زد علـــى ذلـــك أن معظم الكتابات التاريخية التي نشرها الجزائريون أثناء الفترة الاستعمارية، والتي تعـــد مصـــادر لدراسة تاريخ الجزائر المعاصر، لم تتعرض لابن رحال بما يكفي، فعلى سبيل المثال لـــم يتطـــرق إسماعيل حامد مؤلف كتاب "مسلمو شمال إفريقيـــا" (Les Musulmans Français du Nord de l'Afrique) [1] عن محمد بن رحال إلا في سطرين، أشار فيهما «أنه من الأعيان المسلمين لمنطقـــة ندرومة، ويمكن إلحاقه بسلك الصحافيين، لأنه من أهم مراسلي الجرائد الأهلية والفرنسية في تلـــك الفترة»، بالإضافة إلى كتاب الشريف بن حبيلس "الجزائر الفرنسية بنظـــرة أهلـــي" (L'Algérie Française vue par un Indigène) وهو من المصادر القيمة لدراسة فترة الحركة الوطنية وما ســـبقها من أحداث. فعند قراءتي له وجدته قد ركز اهتمامه على الشبان الجزائريين، وحركتهم ولـــم يـــهتم بالفترة التي سبقت ظهورهم، وهو كذلك لم يتطرق لابن رحال سوى عند الحديـــث عـــن الجامعـــة الإسلامية حيث استند على قول محمد بن رحال فيها دون أن يتكلم عنه أو يؤرخ لبعض الجوانـــب من حياته. ولذلك كانت معظم المراجع التي تطرقت لمحمد بن رحال لكتاب فرنسيين -كمـــا ســـبق وأن ذكرنا- ما عدا الأعمال الحديثة والقيمة، التي قدمت لنا علمية هامة اعتمدنا عليها في البحـــث، وبخاصة أعمال الدكتور عبد القادر جغلول، الذي اهتم بدراسة محمد بن رحال رغم تركيزه علـــى

[1]-Hamet (I). Les musulmans Français de Nord de l'Alfrique, Paris, A Colin, Librairie, 1906, p96.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الجانب الثقافي من حياته، بالإضافة إلى كتابات أبو القاسم سعد الله، في مؤلفيه الحركة الوطنية الجزائرية" و"تاريخ الجزائر الثقافي" الذي احتوى تقريبا في جل أجزائه نقاطا عن محمد بن رحال.

إلى جانب هذا صادفتني مشكلة عويصة وهي كيفية التعامل مع المادة العلمية الخاصة بموضوع الدراسة وطريقة توزيعها وفق خطة محددة، نظرا للتداخل أحيانا ما بين مواقف ابن رحال السياسية والثقافية، وصعوبة التفريق بينهما.

في الختام أقر بأنني استنفذت جهدي وطاقتي في هذا البحث، وأوليت له عناية كبيرة، لكن مع ذلك لا أنفي أنني لم أتمكن من تناول جميع حياة محمد بن رحال، وهذا راجع لسببين اثنين:

الأول: وهو نظام الماجستير الجديد، الذي لا يعدو أن يكون مذكرة، والمحددة بفترة سنتين.

ثانيا: نقص المراجع وتواجد معظمها في الأرشيفات الأجنبية، كما أوضح لي بعض أساتذتي الكرام من خلال محادثات ومناقشات معهم حول الموضوع، فلا يفوتني إلا أن أشكرهم بهذه المناسبة. وقد يشفع لي أن بحثي سيكون ثمرة مفيدة ومنطلق لبحوث أخرى في نفس الميدان، قد تتناول شخصية ابن رحال وتأتي بالجديد إن شاء الله.

كما لا يفوتني أن أقدم جزيل الشكر لأستاذي المشرف الدكتور "أحمد صاري" على وقوفه الدائم إلى جانبي، ومساعدته الجليلة وسعة صدره أثناء مناقشاتي معه، وتقبله لحرية تبادل الأفكار والآراء، وأشهد أنه تابع بحثي بدقة وبجدية متناهية منذ تقديمه كمشروع حتى إخراجه في هذه الحلة النهائية.

والله ولي التوفيق

الفصل الأول:

عصر ابن رحال (1856-1928)

المدخل:

1-1-الوضع السياسي والإداري

1-2-الوضع الديني

1-3-الوضع الاقتصادي

1-4-الوضع الاجتماعي

1-5-الوضع الثقافي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مدخل

بحلول سنة 1856 وهي السنة التي ولد فيها محمد بن رحال، يكون قد مر ست وعشرون عاما على احتلال فرنسا للجزائر، وقد عانى الشعب الجزائري خلال هذه الفترة الكثير من أنواع التعسف والاضطهاد. ومما زاد في أزمة الجزائريين أكثر تملص فرنسا من بنود المعاهدة التي وقعت بين دي بورمون (De Bourmont) والداي حسين، في 5 جويلية 1830[1]، وخاصة البند المتعلق منها بحرية العمل بالدين الإسلامي.

هذه السياسة التعسفية تفسرها رغبة فرنسا الجامحة في الاستحواذ بأقصى سرعة ممكنة على الجزائر وامتلاكها، ولقد أوضح ذلك أبو القاسم سعد الله بقوله: «أنّ الجزائر كانت أساسية لفرنسا من عدة وجوه، فمن الجزائر وسعت فرنسا نفوذها الاستعماري في إفريقيا، وقد وجدت في الجزائر سوقا واسعة لبضائعها ومتنفسا للضغط السكاني، ومصدرا للمواد الخام، ويد عاملة رخيصة، وميدانا تدرب فيه جيشا، ومواقع استراتيجية مطلة على البحر الأبيض من جهة، والصحراء الكبرى من جهة أخرى... الخ»[2].

فهي سلكت هذه السياسة نظرا للأزمة الداخلية التي كانت تعيشها، حيث كان الحكم الملكي يعاني من معارضة قوية والوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور أثار غضب الشعب على الملك شارل العاشر (Charles X)، مما كان يهدد بحرب أهلية، كذلك ازدياد إلحاح أرباب العمل الإقطاعيين والبرجوازيين في البحث عن حل للتناقضات الاجتماعية التي كانت تنبئ بانقلابات جذرية في المجتمع الفرنسي والأوروبي بشكل عام؛ حيث تزايدت التفرقة الطبقية بين الإقطاعيين والبرجوازيين من جهة، وبين طبقة العمال المسحوقين من جهة أخرى. فكانت الحملة على الجزائر طلبا اجتماعيا لحل هذه الأزمة والخروج من هذا الواقع المرير. والواقع أن الأزمة الداخلية في فرنسا ما هي إلا ذريعة لدخولها إلى الجزائر، لأن فكرة الاستحواذ على الجزائر فكرة عميقة الجذور وكانت تجول بخاطر أباطرة وملوك فرنسا فقد سبق وأن طلب الملك شارل التاسع من الباب العالي تسليم الجزائر له مقابل مبلغ من المال، وقد حصلت على اعتراف من الباب العالي من 1604م يمنحها امتيازات صيد المرجان في القالة[3].

---

(1) -سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج1، ط6، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص18.

(2) -سعد الله (أبو القاسم)، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص90.

(3) -عميراوي (أحميدة)، دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1827-1840)، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1987، ص25. نقلا عن العقاد (صلاح) ، المغرب العربي، ط3، مكتبة الأنجلو مصرية، 1969، ص44-45.

ويفسر هذه الرغبة من جانب فرنسا؛ دافعها التنصيري، فهي أرادت استعادة مجد ديانتها المسيحية، وتمكنت من ذلك بإعلانها لمرسوم 22 جويلية 1834م، الذي اعترف بالاحتلال الفعلي للجزائر، وان هذه الأخيرة أصبحت أرضا فرنسية، كما نص على إنشاء منصب حاكم عام عسكري يدير "الممتلكات الفرنسية في إفريقيا الشمالية[1]".

نفهم من هذا، أن فرنسا أرادت ترسيخ فكرة الجزائر أرض فرنسية منذ بداية الاحتلال، وهذا الموقف و هذه الغاية سينجم من ورائها سياسة تسلطية وتعسفية لتكريس هذه الفكرة وتجسيدها، والذي سيكون ضحيتها الأولى والأخيرة الأهالي المسلمين، وكأي فرد من أفراد المجتمع الجزائري عاش محمد بن رحال هذه الأوضاع المزرية، والسياسة التعسفية التي فتح عينيه عليها، فرغم أنه كان ينتمي إلى عائلة ميسورة حافظت إلى حد ما على وضعها الاجتماعي والاقتصادي رغم الوجود الاستعماري، إلاّ أنه كان يشعر بما كان يدور حوله، فرفض هذا الواقع المعيش وكان واحد من بين العديد من الأهالي المسلمين الذين دافعوا عن شخصية ومقومات الشعب الجزائري، الذي أراد الاستعمار تحطيمه ومحيه من الوجود بتغيير هويته وحرمانه من لغته وأرضه، وتدنيس مقدساته الدينية ومحاولة تعويضه بجنس آخر جاءت به من وراء البحار ليأخذ أرضه. ولقد أقرت لجنة التحقيق التي أرسلت من باريس إلى الجزائر والمعروفة "باللجنة الإفريقية"[2] بهذه السياسة، من خلال تقرير وضعته وأهم ما جاء فيه: «لقد حطمنا ممتلكات المؤسسات الدينية، وجردنا السكان الذين وعدناهم بالاحترام، وأخذنا الممتلكات الخاصة بدون أي تعويض، وذبحنا أناس كانوا يحملون عهد الأمان، وحاكمنا رجالا يتمتعون بسمعة القديسين في بلادهم لأنهم كانوا شجعان لدرجة أنهم صارحونا بحالة مواطنيهم المنكوبين»[3]. ولكن اللجنة أبقت على فكرة الجزائر أرض فرنسية، وعلى وظيفة الحاكم العام العسكري.

وقد قال أليكس دي طوكفيل (Alexe De Tocqueville) في تقرير له سنة 1847[4]: «لقد استولينا في كل مكان على هذه الأموال، [أموال المؤسسات الخيرية التي غرضها سد حاجيات الإحسان والتعليم العام] وذلك بأن حولناها جزئيا عن استعمالاتها السابقة، وانقصنا المؤسسات

---

(1)-Bontems (Claude), Manuel des institution Algériennes de la domination turque à l'indépendance, la domination Turque et le régime militaire (1518-1870), 1e ed, Edition. Cujas , 1976, pp181-182.

(2)- عينت الحكومة هذه اللجنة سنة 1833، وسافرت اللجنة إلى الجزائر في 28 أوت 1833، وعادت إلى فرنسا في نوفمبر من نفس العام، وقامت بزيارة الجزائر العاصمة، المتيجة، البليدة، وهران، عنابة وأرزيو. انظر. سعد الله (أبو القاسم)، الحركة ...، مرجع سابق، ج2، ص19.

(3)- عباس (فرحات)، ليل الاستعمار، ت: رحال (أبو بكر)، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، 1962، ص ص76-77.

(4)-Ageron (Ch- R), Les Algériens Musulmans et la France (1871-1919), T1, PUF, Paris, 1968, p318.

الخيرية وتركنا المدارس تتداعى وبعثرنا الحلقات الدراسية، لقد انطفأت الأنوار من حولنا وتوقف انتقاء رجال الدين ورجال القانون، وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا وأكثر فوضى، وأكثر جهلا، وأشد همجية بكثير مما كان عليه قبل أن يعرفنا». وهذا اعتراف منه بسياسة فرنسا التي أرادت تكريس هذا الوضع المزري، وإطالته قدر الإمكان داخل المجتمع الجزائري لتشتيته وتدميره.

وقد أوضح أبو القاسم سعد الله أن الإدارة الفرنسية في الجزائر كانت تسعى لتحقيق ثلاثة أهداف[1]:

1-صنع الجزائر الفرنسية بكل ما يعنيه ذلك من أبعاد.

2-طمس التاريخ والشخصية الجزائرية وإزالتهما من الوجود.

3-قهر أي نوع من أنواع المقاومة التي يمكن أن تزعج أمن فرنسا في الجزائر، واستخدام كل الأساليب والوسائل للوصول إلى ذلك الهدف.

أرادت الإدارة الفرنسية الإحاطة بكل الجوانب التي تخص المجتمع الأهلي المسلم، وأن تستحوذ على كل المجالات، مستعملة في ذلك مختلف الوسائل والطرق التي تستلزمها الظروف والمتغيرات لإحكام قبضتها على الأهالي ومحاصرتهم.

وبما أننا بصدد دراسة شخصية محمد بن رحال، علينا الوقوف على أهم ما ميز عصره، والأوضاع السائدة وقتئذ بكل جوانبها: السياسية، والإدارية، والدينية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية. مع تسليط الضوء على مسقط رأسه.

1-1-الوضع السياسي والإداري:

تميّز عصر ابن رحال بتعاقب أنظمة الحكم في فرنسا، فقد عايش فترة الإمبراطورية الثانية (1852-1870)، بقيادة نابليون الثالث، والتي خلفت الجمهورية الثانية (1848-1852)، وعاصر كذلك الجمهورية الثالثة (1871-1940). لكن الجزائر طوال هذه الفترة عرفت نظامين من الحكم، وهما النظام العسكري من سنة (1830-1870)، ثم النظام المدني، لكن رغم اختلاف الأنظمة، وسقوط حكومات وظهور أخرى، إلا أن نظرتهم للجزائر كانت واحدة، وظلت فكرة "الجزائر فرنسة" هي المبدأ المتأصل في تلك الأنظمة رغم اختلافها.

---

[1] -سعد الله (أبو القاسم)، أبحاث ...، مرجع سابق، ج2، ص89.

وعلى كل حال فقد ظلت الجزائر مقسمة كما كانت في العهد العثماني إلى ثلاث ولايات Départements[1]، وقد حافظ الفرنسيون على نفس التقسيم وأنشأوا منصب الحاكم العام العسكري لإدارة الممتلكات الفرنسية في إفريقيا الشمالية، وفقا للقرار الذي أصدره الملك لويس فيليب (Louis Philippe) في 22 جويلية 1834[2].

وقد تم إنشاء منصب الحاكم العام العسكري لأول مرة وفق القرار المذكور أعلاه، وصار هذا التعيين رسميا بظهور دستور 4 نوفمبر 1848، الذي نص على أن الجزائر جزءا مكملا لفرنسا، لكنها ستحكم بقوانين استثنائية خاصة[3]. ويساعد الحاكم العام المعين من طرف الحكومة الفرنسية مجلسا مكونا من موظفين عسكريين ومدنيين[4].

وكما ذكرنا أن الجزائر قسمت إلى ثلاث ولايات تحت المراقبة المباشرة للحاكم العام، وقسمت الولاية إلى دوائر (arrondissements) وبلديات (Communes)، كما هو معمول به في فرنسا. وأهم ما تضمنه القرار (1834) أن ترسل كل ولاية نائبا عنها إلى المجلس الوطني الفرنسي[5]. أما الأرياف فقد أخضعتها السلطة الفرنسية إلى ما سمي بالمكاتب العربية (Les Bureaux Arabes)، والتي كان يرأس كل منها ضابط فرنسي، فهي كانت عسكرية محضة، بخلاف المدن التي كان يطغى عليها الحكم المدني، وهذا بالطبع ما ميز فترة الجمهورية الثانية.

---

[1] -كانت الجزائر في العهد العثماني مقسمة إلى ثلاث بايلكات وهم: بايلك الشرق وعاصمته قسنطينة، وبايلك الغرب وعاصمته وهران، وبايلك التيطري وعاصمته المدية، وكانت الجزائر نفسها هي مقر الحكومة وعاصمة لكامل القطر، وقد ورث الفرنسيون نفس النظام وحافظوا عليه.

[2] -سعد الله (أبو القاسم)، الحركة ...، مرجع سابق، ج2، ص20.

[3] -Bontems (C), Op.Cit, p195.

[4] -سعد الله (أبو القاسم)، الحركة ...، المرجع السابق، ج2، ص20.

[5] -المرجع نفسه، ج2، ص20.

-ويعود تأسيس أول مكتب عربي في الجزائر إلى سنة 1834، وبالضبط في 28 جويلية، وهذا النوع من الهياكل الإدارية يتمركز على الخصوص في الأرياف ووسط القبائل، ومهام هذا المكتب يمكننا معرفتها من تعريف الكاتب دوماس لها، حيث قال: «المكتب العربي هو المؤسسة التي يتمثل موضوعها في ضمان التهدئة، تهدئة القبائل بصفة دائمة، وذلك بإدارة عالية ومنتظمة، وكذلك تهيئة السبل لاستيطاننا ولتجارتنا عن طريق استتباب الأمن العام وحماية كل المصالح الشرعية، وزيادة الرخاء لدى الأهالي...». للمزيد أنظر: زوزو (عبد الحميد)، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)، ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص164. فركوس (صالح)، فركوس (صالح)، احتلال ومقاومة المكاتب العربية بمقاطعة قسنطينة (1844-1871)، ج1،2، دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية-جامعة منتوري، رسالة مرقونة، 2001.

وقد واصلت السلطة الفرنسية سن القوانين والمراسيم، ففي فترة حكم الإمبراطورية الثانية (1852-1870) بزعامة نابليون الثالث، صدر العديد من القوانين والقرارات. ففي سنة 1851 عين نابليون الثالث المارشال راندون (Maréchal Randon) حاكما عاما عسكريا على الجزائر، وقد دامت فترة حكمه إلى غاية 1858، ولما انتهت عهدة هذا المارشال أصدر الإمبراطور نابليون الثالث يوم 27 أكتوبر 1858 قانون ينص على تنظيم الإدارة الفرنسية في الجزائر، وسمح بإنشاء مجالس محلية في المقاطعات يمثل فيها مندوبون عن الكولون. وهذه المجالس يدعونها اصطلاحا بالمجالس العامة (Les Conseils Général)، ووظيفتها هي السهر على كل ما يهم العمالة. ونابليون الثالث هو الذي كان في البداية يعين أعضاء هذه المجالس. ورغم صدور قرار 11 جوان 1870 الذي يضفي على هذه المجالس الصبغة التمثيلية، إلا أن الأهالي لم يمثلوا فيها إلا ابتداء من تاريخ 24 سبتمبر 1908، وكان عددهم لا يتجاوز الستة في المجلس الواحد، في حين أن الكولون يمثليهم 27 عضوا في كل من مجلس قسنطينة ووهران و31 عضوا في مجلس الجزائر العاصمة[1]. مع العلم أن محمد بن رحال لم ينتسب إلى هذا المجلس إلا خلال العشرينات عندما تم انتخابه مستشارا عاما سنة 1920 عن دائرة الرمشي (Montanyac)[2].

وبلغت سياسة الإدماج التي اتبعتها فرنسا منذ الوهلة الأولى ذروتها في عهد الجمهورية الثالثة (1871-1940)، عندما صدر مرسوم 26 أوت 1881، والذي يقضي بإلحاق الجزائر إداريا بفرنسا[3]. وفي حقيقة الأمر فقد تسنى لفرنسا وضع هذا المرسوم والمضي في سياستها الادماجية تخلصها من أخر المقاومات الشعبية التي شهدتها الجزائر، والتي وهي ثورة المقراني والشيخ الحداد (1870-1871). لكن الحقيقة أن فرنسا لم تتخلص كلية من هذه المقاومات، فقد صادف إصدارها للمرسوم السابق الذكر، ظهور مقاومة الشيخ بوعمامة وأولاد سيدي الشيخ التي يعود تاريخ انطلاقها إلى سنة 1864، واستمرت إلى غاية عام 1883، وهناك من يعتقد أنها استمرت إلى بداية القرن العشرين [4].

على أية حال هذا القانون جعل كل الإدارات في الجزائر تابعة للوزارة المختصة في باريس، علما أن جميع الإدارات كانت في يد الحاكم العام قبل 1881[5]. وبصدور هذا المرسوم

---

(1) -المدني (أحمد توفيق)، كتاب الجزائر، ط2، نشر دار الكتب، الجزائر، 1963، ص260.

(2) -عباد (صالح)، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830-1930)، ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص214.

(3)-Combon (Jules), Gouvernement général de l'Algérie 1891-1897, Paris, 1918, p3.

(4) -للمزيد انظر. بوعزيز (يحي)، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص ص163-210.

(5)-Combon (J), Op.Cit, p4.

فصل الحاكم العام بين السلطتين المدنية والعسكرية، ما عدا مناطق الجنوب الصحراوية التي ظلت خاضعة للنظام العسكري وقد بقي هذا المرسوم ساري المفعول حتى سنة 1896.

إن مثل هذه المراسيم والقرارات توضح أن فرنسا أرادت تجسيد فكرة أن الجزائر مقاطعة فرنسية وجزء لا يتجزأ منها. ولقد جلبت هذه السياسة الكثير من المتاعب للإدارة الفرنسية، وقوبلت بالكثير من الرفض، وأحيانا حتى من طرف الفرنسيين أنفسهم. فجول فيري (Jules Ferry)* رئيس اللجنة البرلمانية التي أرسلت للتحقيق سنة 1892 لدراسة أوضاع الجزائر والمؤسسات الجزائرية -الفرنسية-، رفض هذه السياسة ودعا للعودة إلى نظام اللامركزية.أي فصل أمور الإدارة في المستعمرات عن مثيلاتها في الوطن الأم، واقتراحه كان نقطة لصالح الكولون لأنه أمدهم بسلطات أوسع[1].

وقد خرجت هذه اللجنة بعدة اقتراحات وهي[2]:

1-إلغاء مرسوم كريميو الصادر في 24 أكتوبر 1870، والذي تقرر بمقتضاه حرمان المسلمين من حق المشاركة كمحلفين في المحاكم.

2-إلغاء قانون الغابات الفرنسي الصادر سنة 1827 والذي طبق على الجزائر في إطار قانون آخر صادر بتاريخ 6 جوان 1851 والقاضي بمنع المسلمين الجزائريين من تربية المواشي وزرع الأراضي التي هي تابعة للدولة.

3-إلغاء قانون ملكية الأراضي الصادر سنة 1873. والذي نص على تجريد المسلمين في الجزائر من الملكية الجماعية.

4-منح القضاة المسلمين حق فض النزاعات والخصومات بين المسلمين.

5-إدخال نظام اللامركزية (Décentralisation) على الجزائر.

6-إعطاء ضمانات وحقوق للجزائريين المسلمين، وذلك بأن يختاروا من يمثلهم في المجالس البلدية، لأن عدم السماح لهم باختيار من يمثلهم قد ينتج عنه بروز دعاة وطنيين معادين لفرنسا.

---

*-ولد جول فيري سنة 1832 بسانت ديي، محام ورجل دولة معارض للنظام الملكي، وقد تم انتخابه نائبا لجمهوريا لباريس في أواخر العهد الملكي، أي سنة 1869، كما شغل منصب رئيس بلدية باريس خلال حصار 1870، ولجول فيري مساهمات عدة في السياسة فقد كان وزيرا للتعليم العام ما بين 1879 إلى 1883، ثم صار رئيسا لمجلس الشيوخ حتى وفاته سنة 1893.

(1)-Bourgois Stanilas (Le), La question du Gouvernement général de l'Algérie, Adolphe Jourdan, Alger, 1895, p98.

(2)-Ageron (Ch-R), "Jules Ferry et la question Algérienne 1892", In Revue d'histoire Moderne et contemporaine, Vol.10, Avril-Juin, 1963, pp131-139.

وقد رحبت الحكومة الفرنسية بهذه القرارات، فجاءت بعدة إجراءات أهمها تأسيس مجلس اللجان المالية (Délégations Financières) سنة 1898. «ومهمتها التفاوض في الميزانية الجزائرية والتصرف فيها، لكن الميزانية لا تقرر إلا بعد عرضها على المجلس الأعلى ومصادقته عليها، ثم تعرض بعد ذلك على مجلس شورى الدولة بفرنسا، ويصدر مجلس الأمة قرارا بقبولها وتنفيذها»[1]. وهي تمثل بالدرجة الأولى أصحاب المصالح الاقتصادية، وذلك أن الأغلبية الساحقة فيها عادت إلى الفرنسيين. ويمثلهم الكولون (Colons) وهم ملاك الأراضي، وغير الكولون (Non Colons) ويمثلون قطاع التجارة، والصناعة واليد العاملة، ويبلغ عدد هاتين الفئتين في اللجان المالية (48) عضوا، في حين لا يتجاوز عدد الأهالي في هذه اللجان (21) عضوا، (06) منهم يمثلون منطقة القبائل، وكلهم من الملاك الزراعيين وأصحاب المواشي، ويخضعون لنظام ضريبي خاص[2]. فزيادة على الفارق العددي بين الأعضاء الجزائريين والأوربيين، حاولت الإدارة الفرنسية التفريق بين الجزائريين أنفسهم، فلماذا الفصل بين القبائل (التي تسميهم البربر) وبين العرب، مع أن التاريخ يشهد أنهم عاشوا في انسجام ووئام. وفضلا عن ذلك فإن الأعضاء الأهالي المنتسبين لهذه اللجان هم عادة من الموالين للإدارة الفرنسية، وممن تتماش مصالحهم معها، لكن هذا لا ينفي أن هذا المجلس انتسب إليه فيما بعد الشخصيات الجزائرية التي خدمت القضية الوطنية. ومنهم، محمد بن رحال، والأمير خالد وقايد حمود ... وغيرهم.

إن السلطات الفرنسية بإدارتها تلك قد داست على الجزائريين من أجل تثبيت قواعدها فاستعملت شتى الطرق لجعل الجزائر أرضا فرنسية ولكي تتخلص نهائيا من العنصر الأهلي. وفي عهد هذه الجمهورية (الثالثة)، صارت الجزائر مقسمة إلى ثلاث ولايات في الشمال ومنطقة عسكرية في الجنوب، وقد قسمت كل ولاية إلى نوعين من البلديات:

أولا: بلديات ذات صلاحيات كاملة Communes de plein exercices، حيث كان عدد الكولون كبيرا.

ثانيا: البلديات المختلطة Communes Mixtes، حيث كان عدد الكولون محدود والأهالي يمثلون النسبة الكبرى[3].

---

(1) -المدني (أحمد توفيق)، كتاب ....، ص262.

(2)-Bouvresse (Jacques), Les délégations financières Algériennes 1898-1945, thèse Doct, Université de Nancy 2, 1979, p56-57.

(3) -تقدر نسبة الأهالي في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة بـ4%، بينما البلديات المختلطة فتصل نسبتهم إلى 58%، ومنها مراكز بلدية 4% من مجموع السكان الكامل. انظر. سعد الله (أبو القاسم)، الحركة...، ج2، ص ص26-27.
Bontems (C), Op.Cit, p297-298.

فبالنسبة للبلديات ذات الصلاحيات الكاملة فلا تختلف عن النظام المعمول به في فرنسا، حيث ينتخب الكولون رئيس بلديتهم بأنفسهم دون تدخل من الحاكم العام. وقد كانت الفرصة لبعض الجزائريين المسلمين أن عينوا في هذه البلديات كمساعدين ومستشارين. أما البلديات المختلطة، فقد كانت تحت الرقابة المباشرة لإداريين فرنسيين يعينون من طرف الحاكم العام، وقد كانت لهم سلطات كثيرة، فباستطاعتهم التصرف دون الرجوع إلى السلطة المركزية[1].

ومدينة ندرومة* مسقط رأس محمد بن رحال، كانت من البلديات المختلطة، حيث أسست سنة 1880 بعدما كانت تسير من طرف القائد العسكري الملحق بنمور (تدار من المكتب العربي)، وكان يوجهها مدير ولجنة بلدية مكونة من 14 عضو، منها 8 مساعدين من الأهالي وكان محمد بن رحال واحد منهم[2].أما بالنسبة للمكاتب العربية، فقد تمركزت في المنطقة العسكرية في الجنوب، بعد أن اخذ مكانها إداريون مدنيون[3].

وقد تفردت الجزائر دون غيرها من المستعمرات الفرنسية بهذا النوع من البلديات، لكن هذا ليس غريبا إذا ما علمنا أن فرنسا أرادت من كل هذا، وطول فترة حكمها في الجزائر شيئا واحدا فقط، وهو الإدماج الكلي للجزائر بفرنسا، بحيث تصير الجزائر فرنسية ولو بالقوة. إلا أنها فشلت في تحقيق هذا الإدماج. وقد اعترض بعض الفرنسيين أنفسهم عن هذه السياسة، وبالخصوص بعد انتهاء فترة الحكم العسكري سنة 1871، ومنهم جول فيري الذي نُقِلَ عنه قوله «إنّ المستعمرات كالمعارك لا يمكن أن تدار من مكاتب إحدى الوزارات، ثم تأسف على نفسية الكولون التي تطغى عليها صفة الانتصار والاستعلاء»[4].

وقد واصلت الإدارة الفرنسية سن قوانينها التعسفية، وكان لحكومة الجمهورية الثالثة (1871-1940) الدور البارز في إصدارها، وأهمها على الإطلاق "قانون الأهالي" (Code de l'indigénat) الذي صدر عام 1871، بعد القضاء على ثورة المقراني والشيخ الحداد، التي أقلقت كاهل السلطة الفرنسية. وهذا القانون عبارة عن مجموعة قوانين استثنائية خص بها الأهالي دون غيرهم، وتفوض

---

(1) Ageron (Ch-R), Histoire de l'Algérie Contemporaine (1871-1954), P.U.F, Paris, 1968, p191.

*تقع مدينة ندرومة على المنحدر الشمالي لجبال فلاوسن، تمتد على الهضبة الشرقية المتوجهة نحو البحر على مستوى يقدر بـ 360 إلى 470 فوق سطح البحر.

انظر. Baudicours(Louis De), Histoire de la colonisation de l'Algérie , Challamel, Paris, 1830, p199.

(2)-Ageron (Ch-R), "Si M'hammed Ben Rahal une Conscience inquiète dans une Algérie en Mutation",in Les Africain, t8, Jeune Africain, 1977, p322.

(3) -سعد الله (أبو القاسم)، الحركة ...، مرجع سابق، ج2، ص ص26-27.

(4) -سعد الله (أبو القاسم)، المرجع نفسه، ج2، ص27.

بواسطتها اختصاصات السلطة القضائية إلى السلطة الإدارية، وتسقط الضمانات المألوفة لحرية الأفراد، ومن أهم إجراءات هذا القانون التعسفي[1]:

-سلطة الحاكم العام في توقيع العقوبات دون محاكمة من أجل المحافظة على الأمن العام، وظل هذا البند ساري المفعول حتى عام 1944.

-الأخذ بمبدأ المسؤولية الجماعية عند وقوع جناية في حي من الأحياء أو قبيلة من القبائل.

-السماح للإدارة بحبس الأشخاص أو مصادرة أملاكهم دون حكم قضائي واستمر العمل بهذا البند حتى عام 1937.

-وجوب حمل الجزائريين لترخيص خاص إذا أرادوا التنقل بين مناطق الجزائر المختلفة.

-توسيع سلطة الأحكام ومنحها لرئيس البلدية في حالة عدم وجود قاضي، فيجوز له الحكم بالغرامة على الأهالي.

وهذا استثناء اختص به الأهالي دون غيرهم، لأن مبدأ حرية التعبير ليس في مخطط السلطة الفرنسية في ذلك الوقت، ولقد أوضح القانون الحالات التي يحكم فيها بالغرامة، ومنها:

1-تلفظ الأهلي المسلم بعبارات معادية لفرنسا.

2-رفض الأهالي العمل في المزارع الأوروبية أثناء الحصاد.

3-القيام بأي نوع من أنواع الشغب. أو القيام بأعمال تتعارض والتقاليد الأخلاقية كالبصق في الطريق العام مثلا.

مست هذه القوانين الاستثنائية كل جوانب الحياة اليومية للأهالي، الذين عانوا منها لوقت طويل رغم معارضتهم الشديدة لها، وقد أيدهم في ذلك بعض الفرنسيين المعتدلين. وكان ابن رحال من أبرز الشخصيات الجزائرية في ذلك الوقت الذين رفضوا هذا القانون التعسفي، وقد ألقى خطابات وقدم مطالب للإدارة الفرنسية، وتبرز عمل قام به ترأسه لوفد مدينة ندرومة الذي أرسلته جريدة الحق الوهرانية إلى باريس للمطالبة بإصلاح أوضاع الأهالي في كافة المجالات، وعلى رأسها إلغاء قانون الأنديجينا أو الحد منه[2].

ورغم هذه المعارضة، واصلت فرنسا سياستها التعسفية والتي تخدم مصالحها بالدرجة الأولى، ومصالح مستوطنيها؛ هؤلاء الذين كان لهم الصوت المسموع لدى الحكومة العامة في الجزائر وفي الوزارات الفرنسية المختلفة. ففي عهد الحاكم العام جونار (J onnart) الذي عين سنة 1900 أصدرت الحكومة الفرنسية قرارا قضى بأن يكون للجزائر ميزانيتها الخاصة وهذا بعد

---

(1)-Estoublon (Robert) et Le Febure (Adolphe), Code de l'Algérie annoté (1830-1895), pp.892-896.

(2)-Journal Rachidi du 26 Juillet 1912.

إلحاح مستمر من جانب المستوطنين الفرنسيين، رغم أنه كان قد أنشئ لهم مجلس اللجان المالية عام 1898. لكنهم لم يكتفوا بذلك فكان قرار ديسمبر 1900 تحقيقا لأطماعهم المتزايدة وغير المحدودة، والذي نص على أن للجزائر شخصيتها التي تقوم على أساس موقعها الجغرافي وتكوينها البشري، وتطورها الاقتصادي، والذي يميزها عن فرنسا، وتنفي أنها مجرد امتداد لها[1].

في الواقع لم يكن لهذا الإجراء أثر واضح على السياسة الفرنسية نحو الأهالي، لأنه ببساطة لم يقم بإلغاء الضرائب التي كانت مفروضة عليهم، والتي لا يوجد مثيل لها في فرنسا، فهذا القانون على حد تعبير الدكتور أبو القاسم سعد الله «لم يكن لهذا الإجراء في الواقع أثر بارز على سياسة فرنسا نحو الأهالي، ولكنه إجراء أعطى للفرنسيين بالجزائر، ميزانية مستقلة لتطوير صناعتهم وتجارتهم ومراقبة مصاريفهم التي جمعوها من ضرائبهم وضرائب الأهالي»[2].

وقد صادقت الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 3 فيفري 1912 على الخدمة العسكرية الإجبارية للجزائريين البالغين سن 18، بصفتهم رعايا فرنسيين. وقد عرضت البديل المالي في حالة رفض التجند. وقد لجأت إليه جميع العائلات الكبيرة، وخاصة في منطقة وهران، وقامت عائلات أخرى متوسطة ببذل تضحيات كبيرة من أجل تحرير أبنائهم، فلم تتردد الأمهات ولا الشقيقات في بيع حليهم وأنصبتهم في الأراضي الزراعية لهذا الغرض. وهناك عائلات أخرى لم تكن تملك سوى ثروات ضئيلة ضحت بها وتحملت الفقر من أجل تحرير أبنائها[3].

وقد اعترض أحد رجال الإدارة الفرنسية سنة 1916 على نظام البديل المالي قائلا: «إن نظام البدل الذي يعد امتيازا تتمتع به العائلات الجزائرية يعتبر ضربة قوية موجهة إلى قانون الخدمة العسكرية، وتطبيق هذا النظام يمثل خطرا كبيرا، ويجب أن تقوم الحكومة بإلغائه لأنه لا يفيد سوى الأثرياء الذين يجب أن يقدموا الكثير لفرنسا التي توفر لهم الأمن والضمان لثرواتهم، وجميع شؤونهم المالية، بل يجب عليهم حين يجدون بلادنا في أزمة أن يسارعوا إلى تقديم العون والعرفان بالجميل»[4].

---

(1)-Falck (Félix), L'Algérie un siècle de colonisation, notre domination coloniale, Paris, 1929, p98.

(2) -سعد الله (أبو القاسم)، أبحاث...، ج2، ص98.

(3)-Melia (Jean), L'Algérie et la guerre ,p268.

(4)-Ibid, pp268-269.

على أية حال، لاقى هذا القانون معارضة شديدة من طرف الأهالي منذ ظهوره كمشروع سنة 1891، وكثرت العرائض والوفود حوله، ومنها عريضة سكان تلمسان سنة 1891[1]، وعريضة أعيان البليدة في 25 ديسمبر 1907 المنشورة في جريدة "لا ديباش ألجيريان" (La Dépêche Algérienne) [2]، وقد ترأس محمد بن رحال وفد سنة 1912، وضم شخصيات من منطقة ندرومة ونمور[3].

أما بالنسبة للتمثيل النيابي للجزائريين في البرلمان فقد ظل أمرا مستحيلا إلى ما بعد 1947، وقد طالب الجزائريون بهذا الحق طيلة فترة الاحتلال، وكان ابن رحال واحدا منهم، فقد شهد أمام لجنة التحقيق لمجلس الشيوخ الفرنسي سنة 1891 مطالبا بحق التمثيل النيابي قائلا[4]: « حينما تريدون القيام ببعض الشيء الجدي لا تضيعوا وجهة النظر هذه، إنكم لن تنالوا شيئا إطلاقا من الأهلي سوى عن طريق الأهلي، نحن نريد عضوا في مجلس الشيوخ ونائب أهلي معين من طرف الأهالي وعلى الأقل مندوبين دائمين لهم صوت استشاري».

لقد كانت السياسة الفرنسية موجهة لكافة مناطق الجزائر، وان اختلفت درجة فاعليتها من منطقة إلى أخرى. فبالنسبة للمنطقة الغربية التي تنتسب إليها عائلة ابن رحال لم تسلم هي كذلك من سياسة الإدارة الفرنسية، لكن مع ذلك فهي لم تتفاجئ بها إذا علمنا أنها شهدت محاولات وفتوحات متكررة من طرف المستعمرين بداية بالإسبان ثم العثمانيين الأتراك، الذين لاقوا الترحيب في هذه المنطقة، إضافة إلى هجومات سلاطين المغرب المتتالية، وبالخصوص في القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر، غير أن هذه الهجومات كان لها بعض الأثر الإيجابي، فهي جعلت سكان هذه المدن يعملون على تحصينها وتقويتها، فغلب عليها الطابع العسكري، وتعتبر مدينة ندرومة مسقط رأس محمد بن رحال واحدة من هذه الحواضر التي اشتهرت بأسوارها وحصونها، كما أنها واحدة من أهم المدن الجزائرية التي لها جذور ضاربة في التاريخ، فهي مدينة تاريخية قديمة، ولا تزال بقايا آثارها شاهدة على شموخها وحضارتها[5]، ولها مكانة هامة في تاريخ شمال إفريقيا، كونها موطن لأهم دولة إسلامية وهي دولة الموحدين، وقطنت بها قبائل كومية* التي أنجبت

---

(1)-Favrod (Ch), Le F.L.N et l'Algérie, S.E, Paris, 1962, pp197-199.

(2)-"L'Algérie In", l'Afrique Française, Janvier, 1908, p22.

(3) -سعد الله (أبو القاسم)، الحركة ...، مرجع سابق، ج2، ص179.

(4)-Ageron (Ch-R), les Algériens ..., Op.Cit, p450.

(5)-Léon L'Africain (Jean) Description de l'Afrique, V2, Maisonneuvre et Larose, 1956, p329.

* -كومية: كانوا يعرفون قديما بصنفورة أو صدفورة، وهم ثلاثة بطون منها تفرعت قبائلهم، وبطونهم هي: ندرومة، وصفارة، وبني يلول، وكانت مواطنهم الأصلية بجبال ترارة الواقعة على ساحل البحر شمال غرب تلمسان. انظر: بن منصور (عبد الوهاب)، قبائل المغرب، ج1، المطبعة الملكية، المغرب، 1968، ص309.

عبد المؤمن بن علي خليفة المهدي بن تومرت مؤسس الدولة[1]. وطالما كانت ندرومة محط الاهتمام الكبير وبخاصة من سلاطين المغرب الذين استطاعوا الوصول إليها سنة 1651[2].

هذه الأطماع المغربية تارة، والإسبانية تارة أخرى، جعلت النظام المتبع في ندرومة والمناطق المجاورة لها مرتبط بالدفاع، وبالتالي كان النظام عسكريا أكثر منه سياسيا، وبحلول الاحتلال الفرنسي قابلته مدينة ندرومة بشجاعة وتصدت له، فرغم الصعوبات الكثيرة التي واجهتها والتي تعرض لها سكانها، إلا أن هذه المدينة ظلت محافظة على هويتها ومركزها الثقافي الحضاري، وأكبر دليل على هذا انتفاضة سكان ندرومة سنة 1889 على حاكم المدينة، وهو فرنسي متطرف تفنن في إرهاب السكان والإساءة إليهم، مما أدى بالإدارة الفرنسية للمسارعة في نقله إلى مكان آخر، لكنه لم يسلم من سكان المدينة الذين قذفوه بالحجارة لكي لا يعود إليهم مرة أخرى، مما تسبب في سجن العديد من الأهالي[3].

ولما أعلن عن قانون التجنيد الإجباري سنة 1912 ثارت ثائرة الندروميين رافضة وستتكرة لهذا القانون الذي جاء على حد تعبير محمد بن رحال لأخذ أعز ما تبقى لسيؤلاء الأهالي فلذات أكبادهم، وقد عبر الندروميون على القانون بتنظيم مظاهرة ضخمة ضمت أهل المدينة وضواحيها، وسكان البادية، ولقد كان لهذه التظاهرة وقع كبير داخل وخارج الجزائر، ورغم محاولة السلطة الفرنسية لتطويقها باستدعاء قوات من الجيش، وبعض رجال الزوايا الخاضعين لإدارتها، غير أنها فشلت. ومنذ ذلك الحادث صارت ندرومة تعرف بالبلدة الصلبة. ولقد شكلت جريدة "الحق" الوهرانية وفدا من 5 أعضاء ترأسه سي محمد بن رحال قاصدا باريس لتقديم مطالبه ومنها رفض قانون التجنيد الإجباري على الجزائريين[4].

هذا الموقف من طرف أهالي ندرومة يبرز من دون شك وطنية وقوة أهل ندرومة الذين رفضوا الوضع السائد وانتفضوا من أجل الحفاظ على دينهم وهويتهم.

---

(1)-Grand Guillum, (Guilbert),"Une médina de l'ouest Algérien, Nedroma" In revue de l'occident Musulman et de la Méditerranée, N°10, 1971, p55.

(2)- Grand Guillum, (Guilbert), Nedroma l'évolution d'une médina, Leiden, E.J.Brill, 1976, p60.

(3) -زرهوني (الطاهر)، "ندرومة بين الماضي والحاضر"، مجلة الثقافة، ع99، 1987، ص169.

(4)-"L'Algérie", in L'Afrique Française, Juin 1912, p226.

1-2-الوضع الديني

تعهدت الإدارة الفرنسية بقيادة الماريشال دي بورمون عند إمضاءها لمعاهدة 5 جويلية 1830 مع داي الجزائر بالمحافظة على الدين الإسلامي وحرية ممارسة الشريعة الإسلامية، لكن هذه الوعود كانت عبارة عن ذر الرماد في العيون، لأنها هدفت لتحقيق غايتين أساسيتين، وهما الاحتلال الكلي للأراضي الجزائرية، وبعده غزو الأدمغة الأهلية، ولن يكون ذلك إلا من خلال محاصرة الدين الإسلامي، بالنظر لأهميته بالنسبة للأهالي المسلمين، كونه العامل الرئيسي والعنصر الغالب في ثقافتهم، فهو يجسد جذور وأصالة ومعتقد الإنسان الجزائري، لذلك فالحملة الفرنسية على الجزائر ماهي في حقيقة الأمر إلا حملة صليبية جديدة للقضاء على الدين الإسلامي، فكيف تجسد هذا الغزو الفكري الذي أعلنته فرنسا على الجزائريين؟

تشير التقارير الفرنسية نفسها أنه مع انطلاق الحملة الفرنسية نحو الجزائر اصطحب قائدها الماريشال دي بورمون (16) قسيسا، فلماذا يجلب دي بورمون رجال الدين معه، إن لم تكن من مبررات الحملة هو شن هجوم صليبي على الجزائريين، وهذا العمل لم يكن بمحض الصدفة، فقد سبقه تنبير وتخطيط من السلطة الفرنسية، بدليل أن دي بورمون عند إمضائه للمعاهدة السابقة الذكر، صرح للقساوسة ورجال الكنيسة قائلا: «إنكم أعدتم معنا فتح باب للمسيحية في إفريقيا، ولنأمل أن تينع قريبا الحضارة الذي انطفأت في هذه الربوع»[1]. لكن من غير المستبعد أن تكون هذه الخطوة من جانب دي بورمون عملية استغلال للدين المسيحي من أجل مصالح سياسية، وليس حبا في الديانة في حد ذاته.

وبالتالي هل هذا التصريح يتماشى مع روح المعاهدة التي أمضاها هذا الأخير مع الداي حسين والتي تقضي باحترام الديانة الإسلامية وحرية ممارستها، وكذلك عدم مس حرية مواطني الولاية على اختلاف طبقاتهم لشريعتهم، وممتلكاتهم، وتجارتهم وصناعتهم؟[2].

كانت هذه الانطلاقة الأولى للسياسة الفرنسية تجاه الدين الإسلامي والمسلمين في الجزائر، فقد أيقنت أن القرآن الكريم هو كل شيء بالنسبة للأهالي، وسيبقى حاجزا أمامها لنيل مآربها وتحقيق أهدافها، فالمدن الجزائرية من الشرق إلى الغرب كانت تعج بالمساجد والزوايا، فاستنتجت

---

(1) -التميمي (عبد الجليل)، "التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن 19"، المجلة التاريخية المغربية، ع1، جانفي، 1974، ص14.

(2) -المقال نفسه، ص، 14، نقلا عن:

-Testa (Le Baron de). Recueil des traites de la porte ottomane avec les puissances étrangères, T1. Paris, S.D. pp466-467.

أنه باستيلائها على هذه المساجد والزوايا ستقضي على شؤون الدين الإسلامي، وبالتالي تحاصر الأهالي المسلمين.

وقد برعت السلطة الفرنسية في أعمالها الاستفزازية تجاه الدين الإسلامي، والشعور العقائدي للمسلمين، فأهانت بيوت الله لدرجة أن جنودها كانوا يسيرون بنعالهم فيها، كما حولت هذه المساجد إلى كنائس ومستشفيات وملاجئ[1].

وتبرز فداحة الأعمال الفرنسية تجاه التين الإسلامي أنه في سنة 1830 قامت بغلق (13) مسجدا كبيرا و(140) مسجدا صغيرا، و(12) زاوية بالجزائر العاصمة وحدها، وما إن حلت سنة 1862 بقي للمسلمين (04) مساجد كبيرة و(17) مسجدا صغيرا [2].

ومن أهم المساجد التي لحقها الضرر من الإدارة الفرنسية:

مسجد كتشاوة بالعاصمة، الذي حول بتاريخ 18 ديسمبر 1832 إلى كاتيدرائية "سيدة الجزائر" "Notre Damme" وذلك بعد أن قتل الجنود الفرنسيين حوالي (4000) جزائري اعتصموا بداخله استنكارا لهذا العمل البشع[3]، كما قامت السلطة الفرنسية بتدمير مسجد السيدة، وأقامت على أنقاضه فندق "دي لاريجانس"، ومسجد علي بتشين تم تحويله إلى كنيسة سيدة الانتصار.

وفي مدينة قسنطينة، تم تحويل مسجد صالح باي كذلك إلى كنيسة، وفي وهران حول مسجد سيدي الهواري إلى مخزن عام للعسكريين، وفي تلمسان حوّل مسجد أبي لحسن المؤسس سنة 1272 إلى متحف.

وكان يرافق هذا العمل الإجرامي خطابات استفزازية شديدة اللهجة كالخطاب الذي ألقاه السكرتير العام في قسنطينة عندما أمر بتحويل مسجد صالح باي إلى كنيسة قائلا: «إنّ آخر أيام الإسلام قد دنت، وفي خلال 20 عاما لن يكون للجزائر غير المسيح، ونحن إذا أمكننا أن نشك في أن هذه الأرض تملكها فرنسا فلا يمكننا أن نشك على أي حال أنها قد ضاعت من الإسلام إلى الأبد، أما العرب، فلن يكونوا مواطنين لفرنسا إلا إذا أصبحوا مسيحيين جميعا[4].

---

(1) -رايس (حسين)، "بعض جذور الإشكالية الثقافية حاليا بالمغرب العربي"، مجلة شؤون عربية، ع30، د.ت، ص31.

(2) -جونسن (كوليت، فرانسيس) ، الجزائر الثائرة، ت: محمد علوي شريف، هنري يوسف سردار، ، وزارة الإرشاد القومي، القاهرة، 1957، ص40-41.

(3) -المرجع نفسه، ص40-41.

(4) -التميمي (عبد الجليل)، مقال سابق، ص14.

واستمرت السلطة الفرنسية في شن هجومها على المؤسسات الدينية، ولم تراع الشعور الديني للجزائريين، رغم أنها تعلم أن معظم الانتفاضات والثورات التي قامت ضدها وواجهتها كان دافعها الأساسي هو المحافظة على الدين الإسلامي، لكن جنرالات فرنسا لم يكفوا وواصلوا طغيانهم الذي فاق كل الحدود، وجعل الشعب الجزائري في حيرة من أمره، وقد كتب واحد منهم يدعى موريل "Morell" سنة 1854 قائلا: «منذ الاحتلال الفرنسي لاحظ الفرنسيون في كثير من المدن ولا سيما العاصمة، أن عدد المساجد يفوق الحاجة، ولذلك حولوا عددا منها إلى مستشفيات وإلى مستودعات وحتى كنائس كاثوليكية»[1].

إنّ كثرة المساجد دليل واضح على تمسك الأهالي المسلمين بدينهم وتراثهم، وتعلقهم به، فلماذا ترغب فرنسا في القضاء على هذا التراث الإسلامي؟

أدركت فرنسا أنها لا تستطيع نيل ما تريد إلا إذا قضت على الدين الإسلامي، فهو الجدار الذي منعها من اختراق المجتمع الجزائري، وعبر الفرنسيون عن قلقهم من هذا الحاجز بقولهم: «إن المسلمين إذا اعتنقوا الدين المسيحي فإنهم سيظهرون لنا الطاعة ويصبحون إخوانا لنا...، ألا تتطلب سعادة هؤلاء الأشقياء أن نقوم بهذه المحاولة؟ إننا عندما نقدم لهم العقيدة الجديدة سنضع حدا لهذا التفيض الشنيع لطبائعهم وأخلاقهم، والذي يمتاز به هؤلاء الذين يسيرهم القرآن»[2].

وكانت أهم عملية قامت بها الإدارة الفرنسية ضد المؤسسات الدينية تتمثل في مصادرة الممول الرئيس لها، وهي الأوقاف الإسلامية بنوعيها الخاص والعام، فشملت بذلك أوقاف مكة، والمدينة، والمساجد والأنفس وسبل الخيرات وغيرها، بقرار 7 ديسمبر 1830[3]، وتضمنت المادة (07) منه مايلي: «إن كل شخص يكشف للحكومة عن وجود بناية غير مصرح بها سيكون له الحق في نصف الغرامة التي ستفرد على المتشردين»[4].

فهي بهذا البند، أرادت إغراء ضعاف النفوس، وبالتالي تحكم قبضتها على الأوقاف. والوقف هو نظام تتبعه الدول الإسلامية وله أهمية اجتماعية واقتصادية وعلمية كبيرة في المجتمع، واستحدثه المسلمون لتوفير المال والإسكان وغيرهما من الإعانات للعلماء، والطلبة، والفقراء، والغرباء، والأسرى، واللاجئين، وصيانة المؤسسات التي أنشئت لهذه الأغراض، كالماء، والطرق، والمساجد والزوايا والقباب...الخ. وكان الوقف هو المصدر الأساسي لنشر التعليم والمحافظة على

---

(1) -سعد الله (أبو القاسم)، أبحاث ...، مرجع سابق، ج2، ص112. نقلا عن: موريل، الجزائر وإفريقيا الفرنسية، ص86.

(2) -رابس (حسين)، مقال سابق، ص33.

(3) -بقطاش (خديجة)، الحركة التبشيرية في الجزائر (1830-1871)، ، منشورات دحلب، الجزائر، 1992، ص24-25.

(4) -سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1998. ص161-162.

الدين، ولقد أوكلت الإدارة الفرنسية مهمة تسييره إلى أشخاص يجهلون مثل هذه الأعمال وتتقصدهم النزاهة، لأنهم حولوا جزء من عائدات الأوقاف إلى حسابهم الخاص[1].

ولقد اشتهر الجزائريون بشغفهم بحبس أموالهم في المساجد وأضرحة الأولياء، وأندية العلم عامة، والحرمين الشريفين خاصة، لدرجة أن نسبة الأوقاف بلغت (66 %) من الأملاك في كامل أنحاء الجزائر[2]. ووجدت الإدارة الفرنسية المبرر في مصادرتها لأوقاف الجزائريين أنهم غير مؤهلين لإدارتها، وهي مهام من اختصاص الإدارة الفرنسية[3].

أحكمت السلطة الفرنسية قبضتها على كل شيء، وحتى الركن الرابع من الإسلام وهو صوم شهر رمضان لم يسلم من يدها، حيث كونت من أتباعها "لجنة الأهلة"، وهي هيئة دينية مهمتها الرئيسية معاينة هلال رمضان، فصارت الإدارة الفرنسية على حد تعبير الشيخ الجليل البشير الإبراهيمي «تتحكم في هلال رمضان المسكين وحدها، وتخفيه وهو في كبد السماء.. ثم أمدت تلك اللجنة بسلاح من القانون وهو اعتبار الأعياد الإسلامية رسمية، تعطل فيه مصالح الأهالي، وما سنت هذا القانون حبا في الإسلام واحترام للمسلمين، وإنما شرعته لتلجئ الموظفين والعمال المسلمين إلى اتباع رأي لجنتها في الصوم والإفطار»[4].

وغاية فرنسا من هذه اللجنة تفريق الجزائر عن الدول الإسلامية والعربية، وقطع علاقتها بهم، فيصير الإسلام في الجزائر ضيقا لا يخرج عن حدودها، وتحقق بذلك خطوة أخرى في طريق القضاء على المجتمع الجزائري. وفي سنة 1917 أنشأت الإدارة الفرنسية جمعية الأوقاف والأماكن المقدسة بهدف استمالة الأهالي وجلبهم إلى صفها خلال الحرب العالمية الأولى[5].

أما بالنسبة للحج، وهو الركن الخامس من الإسلام، فهو لم يسلم كذلك من تدخل الإدارة الفرنسية رغم معرفتها بأهميته بالنسبة للمسلمين وقدسية المكان الذي يتجمعون فيه كل سنة، ولقد زادت السلطة الفرنسية من غطرستها عندما اتضح لها أن بعض الحجاج الأحرار يفضلون البقاء في الحجاز على العودة إلى أراضيهم، بسبب سياستها. حتى أن الحجاج الذين كانت تتكفل بهم فضلوا

---

(1) -بقطاش (خديجة)، مرجع سابق، ص24-25.

(2) -خرفي (صالح)، الجزائر والأصالة الثورية، ، ش.و.ن.ت، الجزائر، د.ت، ص171-172.

(3) -المرجع نفسه.

(4) -الإبراهيمي (محمد البشير)، آثاره، جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي، ج3، (عيون البصائر)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص168.

(5) -سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر ...، مرجع سابق، ج4، ص411.

هم كذلك البقاء في البقاع المقدسة، وهذا ما أدى بها إلى إصدار قرار أوت 1838، الذي يمنع الحج سواء كان رسميا أم حرا. وتوقفت السلطة الاستعمارية عن إعطاء الرخص للحج، وأكدت هذا الأمر بقرار 4 أفريل 1856. ثم أصدرت مرسوما في 16 أكتوبر 1858 منحت فيه الرخص للحجاج الأحرار[1]، على أن تتوفر فيهم شروط معينة، ويكون ذلك عن طريق تحريات دقيقة عن أصل الحاج وسلوكه وأملاكه وأخلاقه، لكي تضمن رجوع هذا الحاج إلى الجزائر بعد أداء الفريضة، وضمان عدم تأثره بالأفكار الأجنبية في الحج[2].

مكّن مرسوم 1858 الإدارة الفرنسية من التحكم في الحجاج، فبعد أن كان باستطاعة أي أهلي الذهاب إلى الأراضي المقدسة، صار الأمر مرهون بموافقة الإدارة وبحصول الحاج على الرخصة (جواز السفر)، هذه الأخيرة التي حضيت بها فئة محددة توفرت فيها الشروط التي وضعتها الإدارة الفرنسية، وهي في الغالب من مواليها[3].

بالإضافة إلى الرخص، كانت الإدارة الفرنسية تمنع الحج متعللة بانتشار الأمراض في الحجاز[4]، وقد صرح الأميرال دي قيديون (1871-1873)، بأنه لن يرخص للحج لأن الحجاج يعودون مشحونين بأفكار معادية لفرنسا ولا تخدمها، وما هذا إلا تخوفا من جانب الإدارة الفرنسية من نمو الشعور القومي لدى الحجاج الأهالي بعد اختلاطهم بإخوانهم المسلمين في الأماكن المقدسة[5].

والحقيقة أنّه كلما جاء حاكم عام جديد ازداد في تلقين الجزائريين أنواعا من الاستغلال والإهانة، فقضية الحج ظلت بين القبول والرفض. وحتى في عهد لويس تيرمان (Louis Tirman) سنة 1891 لم يمنح الرخص للحج لنفس الأسباب الواهية، فقد منعه سنة 1884 محتجا بثورة المهدي ضد الإنجليز في السودان، وظل الحال على ما هو عليه حتى سنة 1917، عندما أنشئت الإدارة الفرنسية جمعية الأوقاف والأماكن المقدسة الإسلامية لجلب المسلمين إليها، ومنع قيام الثورات[6].

---

(1)-Boyer (P). "L'administration Française et le réglementation de la pèlerinage a la Mecque (1830-1894)", in, Revue d'histoire Maghrébine, N°9, Juillet, 1977, pp276-277.

(2)Ibid. p282.

(3)-Ibid. p277.

(4)Ibid. p277.

(5)Agéron (Ch-R), Les Algériens ....., Op.Cit, t1, pp298-301.

(6)-Boyer (P). Op.Cit, p277.

ولقد ظلت شؤون الدين الإسلامي منذ الاحتلال حتى استقلال الجزائر خاضعة للسيطرة الاستعمارية بالرغم من قانون 7 ديسمبر 1905 الذي فصل الدين عن الدولة، والذي طبق في الجزائر بموجب مرسوم 1907، ولكن على الديانتين المسيحية واليهودية دون الدين الإسلامي، وبررت الإدارة الفرنسية تدخلها في أمور الدين الإسلامي بدعوى خدمة مصلحة المسلمين[1].

سعت الإدارة الفرنسية منذ البداية إلى تحطيم قاعدة الجزائريين وهي دينهم الإسلامي، فكانت حملتها تبشيرية تنصيرية، ودعم سياستها تعاون بعض العسكريين والسياسيين من أنصار التبشير في الجزائر، أمثال: جنتي دوبيسي الوكيل المدني في الجزائر، الملك لويس فيليب، الماريشال فالي، لاموسيير، الجنرال بيجو، ودي قيدون وغيرهم[2].

هذا الدعم من هؤلاء زاد من تقارب الحكومة والكنيسة من جهة، والجيش ورجال الدين من جهة أخرى، فقد صرح وزير الحربية كليمون تونير (Clément Tonnerre): «إنه ليس من الغريب أن نرى العناية الإلهية تناشد الملك وريث سان لوي لينتقم للإنسانية والدين والإهانات الشخصية أولا، عندما نقوم في المستقبل بتمدين الأهالي وتحويلهم إلى مسيحيين»[3].

وقد نشطت الإرساليات التبشيرية بعد قضاء فرنسا على معظم الثورات وإخمادها، فظهر ما يعرف بالآباء البيض والأخوات البيض (ليس لهم من البياض إلا الملابس) كما يقول الدكتور حسين رايس[4]، وتمّ تعيين أول أسقف للجزائر هو دي بوش (D upuch) للقيام بالعمل التبشيري المنظم، والدعاية له، وبلغ طغيان وجبروت الفرنسيين أقصاه، فهذا لويس فيلو (L.Veillot) يصرح قائلا: «إن الإنسان يكون أعمى إذا لم يدرك أن العناية الإلهية تعمل للقضاء على الإسلام... ووقتها تصبح الجزائر مملكة مسيحية ولن تكون مسلمة»[5].

وأهم الشخصيات التي لعبت دورا في المسخ العقائدي بالجزائر "لافيجري"، الذي عين أسقف سنة 1867 وتزامن قدومه إلى الجزائر مع أكبر مجاعة وقحط عرفتهما خلال عامي (1867-1868). فانتهز هذه الفرصة وجمع الأطفال الأيتام الذين فقدوا ذويهم خلال هذا القحط، وعمل على تنشئتهم

---

(1) -الإبراهيمي (محمد البشير)، آثاره، مرجع سابق، ج3، ص119.

(2) -حلوش (عبد القادر)، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص66.

(3) -المرجع نفسه، ص66.

(4) -رايس (حسين)، مقال سابق، ص31.

(5) المقال نفسه، ص31.

على الدين المسيحي الكاثوليكي، وكوّن منهم فئة جديدة من المبشرين، عرفت بالأباء البيـــض، وقـــد نشطت حركة هذا المبشر في منطقة القبائل خاصة، وقد اختار هذه المنطقة ظنا منه أن سكانها غـــير متحكمون في دينهم الإسلامي، ومتمسكون به كالعرب[1]. وقال في هذا الشأن: «في هـــذه المنطقـــة بالذات -القبائل- أردنا أن نحاول بالرأفة أن تكشط مسحة الإسلام السطحية التـــي غشـــيت الـــروح القبائلية ... لنجلو جوهرها قبل القرن السابع الميلادي»[2].

واشتهر لافيجري ببناء المستشفيات والملاجئ ومساعدة المعوزين، وأنشأ مؤسسة لليتامى فـــي بن عكنون، كان عملها الأول والأخير هو تنشئة هؤلاء مســـيحيا[3]. غـــير أن أعمـــال المبشـــرين والعسكريين الذين ساندوهم باءت بالفشل، وهذا بالرغم من الظروف القاســـية التـــي كـــان يعيشـــها السكان يعيشونها، ذلك أن إيمانهم الراسخ كان سلاحا فعالا في مواجهة الحملات التنصيرية.

---

(1)-Pottier (Réné) "Cardinal Lavigerie", in Encyclopédie Mensuelle d'Outre mer Politique économique sociale, culturelle et scientifique, V1, 3année, Novembre, 1952, p326.

(2) -صاري (الجيلالي)، قداش (محفوظ)، المقاومة السياسية (1900-1954)، ت: بن حراث عبد القادر، ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص234.

(3)-Pottier (Réné), Op.Cit, p326.

1-3 الوضع الاقتصادي:

كان الاقتصاد الجزائري يرتكز في الأساس على الزراعة، فهي تعتبر المورد الرئيسي له، ذلك أن أغلبية الجزائريين كانوا يشتغلون بالفلاحة. لهذا لم تشأ السلطة الفرنسية أن تخلق وضعا اقتصاديا جديدا في الجزائر،وصبت اهتماماتها على الأراضي الزراعية واعتبرتها قاعدة اقتصادها[1]. فيل كان اهتمام الإدارة الفرنسية بالزراعة في صالح الأهالي؟وهل عملت هذه الإدارة على تنمية الاقتصاد الجزائري، ورفع مستوى معيشة الأهالي ونشلهم من حالة البؤس والفقر؟...

إن أول ما شرعت فيه الإدارة الفرنسية في هذا المجال؛ هو نهب أراضي الأهالي وسلبهم إياها وتقديمها لمستوطنيها الذين وفدوا إلى الجزائر كخطوة أولى نحو تغليب العنصر الأوروبي في الجزائر، فأصدرت الإدارة الاستعمارية في الأول من أكتوبر سنة 1844 قانونا خاصا بالأوقاف والممتلكات العقارية، يسمح لها بمصادرة أراضي الأهالي غير مزروعة والتي لا يملك أصحابها وثائق حيازتهم لها[2] ويمنح هؤلاء مدة ثلاثة اشهر لتحديد أراضيهم، وتوضيح موقعها ومساحتها، لتسلم بعد ذلك لمصالح الإدارة الفرنسية . ويضيف هذا القانون ؛ أن كل قطعة لا تخضع لهذه العملية تعتبر أرض مهملة بدون مالك[3]. كانت هذه الخطوة ناجحة من جانب الإدارة الفرنسية، لأنها مكنتها من سلب مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة، لكون هذه الأخيرة كانت ملكية مشاعة.

ودعمت السلطة الفرنسية قانون 1844م بقانون آخر لا يقل عنه خطورة، وهو قانون 31 أكتوبر 1845، والذي ينص على مصادرة أراضي كل من تسول له نفسه القيام بعمل عدائي ضد الفرنسيين أو الجزائريين الموالين لهم، وكل من يساعد هؤلاء المتمردون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[4].

ثم أصدر الحاكم العام الجنرال بيجو (Bugeaud) في 18 أفريل 1846 قانونا يقضي بمصادرة الأراضي المتروكة بورا دون سبب، وكذلك أراضي الأعراش التي هجرها أصحابها إلى مناطق أخرى، كالمناطق الصحراوية، إلا إذا عادوا إليها في حدود شهر واحد فقط من يوم رحيلهم.

---

(1) -الهواري (عدي)، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي (1830-1960)، ت: جوزيف عبد الله، ، دار الحداثة، بيروت، ص61.

(2)-Julien (ch-A). Histoire de l'Algérie contemporaine, (1827-1871). PUF, Paris, 1964. pp240-241.

(3) -الهواري (عدي)، مرجع سابق، ص61

(4) -المرجع نفسه، ص61.

وواصلت الإدارة الفرنسية سلب أراضي الأهالي فأصدرت قرار 16 أفريل 1851 الذي يعيد تنظيم طريقة منح أراضي الدولة، وقد نص على إمكانية رفع مساحة الامتياز الممنوح إلى 50 هكتارا[1].

وصادقت الجمعية الوطنية الفرنسية على قانون 1851 الذي سمح للإدارة الفرنسية بالحصول على أراضي العرش[2]، والأراضي للقبائل بحجة المنفعة العمومية[3]. كما صادقت هذه الجمعية في 21 سبتمبر من نفس السنة على قانون جمركي يعفي بعض المواد الزراعية التي تحتاجها السوق الفرنسية والمنتجة في الجزائر من الرسوم الجمركية. هذا القرار جعل الاقتصاد الجزائري مرتبط بالاقتصاد الفرنسي، وخدم الكولون باعتبارهم المصدرون الأوائل، الذين استولوا على معظم الأراضي الجزائرية. كما شل هذا القرار الاقتصاد الجزائري وخلق مشاكل اقتصادية واجتماعية في أوساط الأهالي الجزائريين، لأن موردهم الرئيسي وهو الزراعة صار بيد الفرنسيين، وبالتالي فإن منتجاتهم التي كانوا يزرعونها قد استبدلت بمنتوجات أخرى تخدم السوق الفرنسية، وأهمها على الإطلاق زراعة الكروم التي نالت الحظ الأوفر في السياسة الاقتصادية الجديدة، يضاف إلى ذلك أن الأراضي المتبقية للأهالي ظل يعتمد ملاكيها على الوسائل البسيطة، في حين طور الكولون وسائل إنتاجهم، وهذا ما أخر الأهالي، وأدى إلى كساد اقتصادهم. والمنتجات التي كانت السوق الفرنسية في حاجة إليها هي التبغ، والقطن، والخمور، فقد بلغت المساحة المزروعة تبغا سنة 1858 حوالي 400 هكتار، وأنتجت حوالي 6 ملايين كلغ[4].

اتجهت أنظار الكولون في فترة حكم الإمبراطورية الثانية إلى زراعة الكروم، وقد شجعت الإمبراطورية هذه الزراعة لكي تتفادى استيراد الخمور[5]. وفي سنة 1854م بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالكروم أكثر من 2000 هكتارا، وفي مدينة الجزائر مثلا بلغت مساحة الكروم 1720 هكتارا سنة 1857[6].

كما أولت الإمبراطورية الثانية عناية كبيرة لإنتاج الحبوب وتصديرها إلى فرنسا بسبب تأخير

---

(1)-De peyrhimoff, Enquête sur les résultats de la colonisation officielle, (1871-1895), t1, Alger, 1905, p31.

(2) -العرش هو كلمة تطلق على القبيلة أو على الأراضي المحيطة بها.

(3)-Julien (Ch- A), Op-Cit, p380.

(4)-Ibid, p398.

(5) -عباد (صالح)، مرجع سابق، ص 20.

(6) -المرجع نفسه، ص 21.

وصول القمح إليها من جراء حرب القرم (1854-1855)[1]. فالجزائر كانت دوما الممون الرئيسي لفرنسا لهذه المادة، ولقد بلغت مساحة الأرض المزروعة قمحا حوالي 500 ألف هكتار أغلبها زرعت قمحا صلبا أي ما يعادل 96%[2].

وفي سنة 1855 اتجه الأوربيون إلى زراعة القمح اللين، وبلغت مساحة الأرض المزروعة حوالي 20 ألف هكتار، أنتجت حوالي 170 ألف هكتوغرام، زرع منها الأهالي ما يقرب 3000 هكتار تحصلوا على حوالي 2000 هكتوغرام ، وبالتالي فإن نسبة الأراضي المزروعة من طرف الأهالي لم تتجاوز 1,5 % من المساحة الإجمالية ولم ينتجوا سوى 1,18 % من الإنتاج الإجمالي.

هذه الإحصاءات تؤكد حقيقة سيطرة الأوربيين على الأراضي الخصبة، وامتلاكهم لتقنيات زراعية حديثة إذا ما قورنت بالوسائل التقليدية البسيطة التي يعتمد عليها الفلاح الجزائري، اللهم بعض المزارعين الجزائريين. ومع مرور الوقت ازداد نشاط المعمرون الأوروبيون، واستولوا على أراضي جزائرية أخرى، ففي سنة 1860 بلغت نسبة الإنتاج الجزائري (الأهلي) للقمح 0.8 % فقط[3] من الإنتاج الإجمالي، ولقد تواصل النشاط الاستعماري في استغلال الأراضي ونهبها، وبلغ درجة كبرى في عهد الجمهورية الثالثة التي واصلت سلب ومصادرة الأراضي، فقد منحت للمعمرين 500 ألف هكتار ما بين 1850 و 1860[4]، الذين اعتمدوا على أيدي الأهالي في زراعة هذه المساحات مقابل أجور زهيدة بدلا من الأوربيين الذين يطلبون أجور مرتفعة، فصار الأهلي مجرد خماس في أرضه بعدما كان هو مالكها. ولقد جاء تقرير للمكاتب العربية سنة 1858 يؤكد هذه الحقيقة: «في الكثير من الجهات تفلح الأرض اليوم بنفس الأيدي السابقة، بأيدي الأهالي مع فارق واحد وهو أنه بدل أن تكون هذه الأيدي هي المالكة لم تعد سوى منتفعة»[5].

وفي 16 جوان 1851 تمت المصادقة على القانون المتعلق بالملكية في الجزائر، ونص هذا القانون على أن الملكية حق مصون للجميع دون تمييز بين الملاك من الأهالي والملاك الفرنسيين وغيرهم، وينص كذلك على أن حقوق الملكية وحقوق التمتع العائدة للأفراد والعشائر وبطون العشائر[6]. وبطبيعة الحال، فإن هذا القانون لم ينل إعجاب الكولون لأنه سوّى بينهم وبين الأهالي

---

(1)-Julien (Ch-A), Op-Cit, p399.

(2)-Ibid, p339.

(3) -عباد (صالح)، مرجع سابق، ص22.

(4)-De Peyhimoff, Op.Cit, p35.

(5)Sari (Djilali), La dépossession des Fellahs, SNED, Alger, 1975, p15.

(6) -الأشرف (مصطفى)، الجزائر الأمة والمجتمع، ت:حنفي بن عيسى، ، م.و.ك، الجزائر، 1983، ص14.

في أحقية الملكية، ولم يفضلهم ببند يتمكنون من خلاله وضع أيديهم على الأراضي الجزائرية. وسرعان ما بدأت الحكومة الفرنسية وعلى رأسها الحاكم العام راندون في تطبيق سياسة حصر ملكية الأراضي التي تزرعها القبائل الجزائرية، ورسمت خطة امتلاك الدولة لجزء هام منها، وترك الباقي للأهالي، مدعية، بأن الأهالي لا يزرعون كل أراضيهم، وليس لديهم أدلة رسمية تثبت ملكيتهم الشرعية لها، فتركت جزء بسيطا من الأراضي لهم. وقد وصف أحد رجال القانون الفرنسيين هذه السياسة بأنها طريقة اغتصاب يقال فيها للأهالي: «بما أنكم مستفيدون فقط، سلموا حقوقكم في الأراضي التي لا تحتاجونها للدولة، والدولة تعترف لكم بدلا منها بملكية سيلية مساوية لما تسلمون»[1].

أرادت فرنسا بسياسة الحصر هذه؛ تفريق القبائل التي كانت فيما سبق تستغل الأرض جماعيا، ثم تقسم الغلة فيما بينها، ولقد فقد الفلاحون الجزائريون في العشرية الأولى من حكم الإمبراطورية الثانية (1852-1863) 249 ألف هكتار[2].

وخلال هذه الفترة ظهرت العديد من المطبوعات والمقالات في أوروبا معادية للاستعمار، والتي تطالب باستقلال الجزائر، وفضحت جرائم الإدارة الفرنسية والكولون. هذه الحركة تركت بعض الأثر في نابليون الثالث، حيث كتب رسالته الشهيرة إلى الماريشال بيليسي (Pellisser) في 6 فيفري 1863 يجب «إقناع العرب بأننا لم نأت إلى الجزائر لاضطهادهم ونهبهم، بل لجلب منافع الحضارة لهم. فالجزائر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة، ولكنها مملكة عربية، ويجب خلق المساواة بين الأوروبيين والأهالي وتحت ظل دولتنا المنصورة لأنني إمبراطور العرب وإمبراطور للفرنسيين معا»[3]، لكن كلام نابليون الثالث هذا كان ظاهريا فقط، لأنه أطلق أيدي الرأسماليين الكبار في الجزائر، «إذ على الحكومة العامة أن تعمل في مصلحة الجمعيات الرأسمالية الكبرى بإلغاء القوانين عديمة الجدوى، وعلى هذه الجمعيات أن تتفادى العمل على تنظيم الهجرة والاستيطان من الآن فصاعدا»[4].

كما أن نابليون الثالث أنقص من قيمة الأهالي وأحط من شأنهم، بقوله: «أما العرب فلهم تربية الخيل والأنعام مع الاشتغال بما سهل من أمر الحراثة، وأما النصارى المميزين بالفهم والنشاط في

---

[1] -عباد (صالح): مرجع سابق، ص22.

[2]-Sari (Djilali), Op.Cit, P15.

[3] -زوزو (عبد الحميد)، مرجع سابق، ص154.

[4]-(X), Constitution de la propriété en Algérie dans les territoires, occupé par les Arabes, Imprimerie, A.Rouye, Alger, 1863, pp13-17.

العمل، فلهم جلب المنافع من الغياب والمعادن وتغوير المياه، والغدران، وحفر القنوات، والأخذ بالأسباب الجديدة المستحسنة في إصلاح أمر الفلاحة، وإنشاء المصانع والمعامل الدالة على ترقي الحراثة...»[1].

فكأن الجزائريين لا يفهمون وليس لهم خبرة في أي مجال ماعدا الزراعة والحرث، وتطبيقا لهذه السياسة جاء قانون 22 أفريل 1863 المعروف بـ "Sénatus Consulte"، الذي نص على «أن القبائل الجزائرية تمتلك الأراضي التي تقيم فيها وتستغلها، وأمر القانون الإدارة المحلية بتحديد الأراضي التي تسكنها كل قبيلة ثم توزيعها على القرى المختلفة الموجودة عليه، ثم العمل على إقامة الملكية الفردية بين أبناء القرية الواحدة»[2]. وبهذا انتهت عمليات الحصر، لكن السياسة ظلت هي نفسها، فهذا المرسوم سمح للإدارة الفرنسية باستخدام وسائل قضائية خاصة لشراء قطع الأرض من ملاكيها الجزائريين، بعد أن كان هذا الأمر صعب في ظل الملكية الجماعية أو المشاعة.

ولقد كانت آثار هذا المرسوم سلبية على المجتمع الجزائري، فهي قد حطمت القبائل وقضت على الزعامات والقيادات المحلية، كما قضت كذلك على روح الجماعة بين العرب وجعلتهم خاضعين لسلطة الإدارة الفرنسية مباشرة.

وإذا كان السيناتوس كونسلت لسنة 1863 قد قسم القبيلة إلى دواوير، سعيا من وراء ذلك لخلق الملكية الخاصة والفردية، فإن قانوني 1873[3] و1887 العقاريين قد كانا خطوة أخرى عجلت عملية التفكيك لأنهما فرض تقسيم أراضي القبائل المشتركة باعتبار أن الملكية الجماعية غير قانونية في الجزائر. ولقد ألحق هذين القانونين آثارا سلبية على ممتلكات الخواص وممتلكات العرش، إذ نشطت عملية استملاك الأراضي وصار الملاك الصغار يبيعون قطع أرضهم التي فصلت عن العرش للكولون بسهولة لبساطة إجراءات البيع المتخذة من طرف السلطات الفرنسية[4]. وحول هذه

---

(1) -زوزو (عبد الحميد)، مرجع سابق، ص153-154.

(2)-Estoublon et Le Febure. Op.Cit, pp269-270.

(3) -يعرف هذا القانون باسم قانون فاريني واضعه، وهو طبيب جراح ولد سنة 1801، عين مساعد جراح في مستشفى وهران عام 1832، حيث استقر منذ ذلك الوقت في الجزائر، ألحق بالقنصلية الفرنسية لدى الأمير عبد القادر بمعسكر، وعين مديرا للشؤون المدنية في مقاطعة وهران عام 1848، ثم عين مقررا لدى المجلس الأعلى للإدارة في الجزائر في سنة 1849، لكنه أحيل إلى التقاعد في عهد نابليون الثالث، فكرس وقته في تحرير ونشر الكتب التي تدافع عن المصالح الاستعمارية، وهو محرر الكراسات الجزائرية التي اعتبرها المستوطنون ميثاقهم في مواجهة الإمبراطورية. انظر. عباد (صالح)، مرجع سابق، ص130.

(4) -الأشرف (مصطفى)، مرجع سابق، ص16.

السياسة التعسفية كتب رجل القانون لارشي (Larcher) عام 1917: «طبقت الإدارة بفن فائق سلب ونهب الأهالي منذ عمليات سيناتوس كونسلت»[1].

فمن خلال هذه السياسة أرادت فرنسا منذ احتلالها للجزائر سنة 1830 تحطيم الشعب الجزائري اقتصاديا واجتماعيا، لكنها واجهت على حد تعبير مصطفى الأشرف ثلاث عقبات وهي:

1-ملكية الشمل المتمثلة في العرش، وهي تشكل روح التعامل والاشتراكية بين الأهالي.

2-استرجاع الأراضي من الأوروبيين عن طريق الشراء.

3-حرص الأهالي على عقد الصفقات العقارية بيعا وشراءً فيما بينهم فقط[2].

أما من حيث الضرائب، فقد أعفت الحكومة الفرنسية الكولون من ضرائب الدخل والتركات، والتي كانت سارية المفعول في فرنسا، ولم يكن من المعقول أن تفرض عليهم أي نوع من الضرائب، وهي لا تزال تقدم لهم المساعدات المتنوعة من مسكن وأراض. أما بالنسبة للأهالي فقد أبقت الإدارة الفرنسية النظام العثماني الذي يقضي بجمع زكاة العشر على الأراضي الزراعية وهي تقدر بعشر المحصول، حسب نظام الري طبقا للشريعة الإسلامية، كذلك الضريبة على المواشي وهو التحكر، وهي ضريبة تكميلية على الفلاحة الواقعة بأرض كانت تابعة للدولة، واللزمة الخاصة ببلاد القبائل. ولم يعف الفرنسيون سكان الواحات من الضريبة التي تؤخذ على النخيل، رغم ما يعانوه من فقر وعوز[3]. ولعلّ الضريبة التي فرضت على منتفضي ثورة 1871 كافية لإبراز تعسف الإدارة الفرنسية، حيث فرضت عليهم غرامة مالية فادحة تبلغ 36 مليون ونصف مليون فرنك، ومصادرة 500 ألف هكتار من الأراضي[4].

والدليل على فداحة هذه الضرائب، أنه عندما تقرر إلغاء ضرائب العشور وفقا لقانون 30 نوفمبر 1918، وفرض ضريبة موحدة على الكولون والجزائريين هبط قيمة ما كان يدفعه الجزائريون من 9 مليون إلى 2,5 مليون فرنك سنويا[5].

وقد سعت الإدارة الفرنسية إلى جعل الجزائر في خدمة الاقتصاد الفرنسي، فأنشأت بواسطة قانون 4 مارس 1851 بنك الجزائر، برأس مال قدره 3 ملايين فرنك، كما أنشأت بورصة التجارة

---

(1)-Agéron (Ch-R), Histoire de l'Algérie Contemporaine, PUF, Paris, 1974, p202.

(2) -الأشرف (مصطفى)، المرجع السابق، ص ص16-17.

(3) -الننني (أحمد توفيق)، كتاب ...، مرجع سابق، ص263.

(4) -بو عزيز (يحي)، ثورة 1871(دور عائلتي المقراني والحداد)، الجزائر، 1978، ص ص335-336.

(5) -المرجع نفسه، ص ص263-264.

في سنة 1852[1]، لخدمة رجال الأعمال الماليين في فرنسا، وتوسيع حركة الاستيطان واستمرارها في الجزائر، كما أقامت الإدارة الفرنسية المنشآت القاعدية الضرورية من طرق وسدود وقنوات[2]. وأصدرت مرسوم 21 أفريل 1857 المتعلق بإنشاء شبكة من خطوط السكك الحديدية لربط المناطق والمدن الداخلية بالموانئ[3].

إن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الإدارة الاستعمارية في الجزائر، جعلت هذه الأخيرة "مملكة بؤس" على حد تعبير جاك مادول Jacques Madoul[4]، لأن معظم الأراضي الجزائرية استولى عليها الكولون رغم معرفتهم أنها مصدر رزق الكثير من الأهالي، خاصة إذا علمنا أن المجتمع الجزائري ريفي بالدرجة الأولى [5]. فسياسة فرنسا هذه لم تكن تهدف لتنمية وتطوير الزراعة والاقتصاد الجزائري، وإنما تعمل على تحطيمه للقضاء كلية على العنصر الجزائري بالاستيلاء والامتلاك غير الشرعي لأراضيه.

أما فيما يخص الصناعة الأهلية، فقد لحقها ضرر الاستعمار وقضى عليها، ولم تبق إلا بعض المدن العتيقة كتلمسان، والجزائر وقسنطينة، والتي حافظت إلى حد ما على بعض الصناعات كمعامل الزيت والصابون الذي اشتهرت به منطقة القبائل، نظرا لتوفر المادة الأساسية وهي زيت الزيتون. ولقد احتكرت السلطات الفرنسية هذه الصناعة ونقلتها إلى فرنسا وبالضبط إلى مارسيليا. كما بقيت كذلك الصناعات التقليدية كنسيج الزرابي وحياكة الصوف وصناعة الفخار.

لكن هذه الصناعات لم تستطع اللحاق بركب الصناعة الأوروبية الحديثة، التي دشنتها فرنسا في الجزائر، لأنها أرادت تنمية وتطوير القدرات الأوروبية وعملت على إغنائها وتقدمها بمنحها الأراضي ورؤوس الأموال، وتقنيات إنتاج متطورة، وقصدت من وراء كل ذلك خلق طبقة إقطاعية أوروبية سيطرت على 28,65% من القطاع الصناعي، وعلى 57% من المعاملات التجارية [6]. وهذا ناتج عن الدعم القوي الذي قدمته الإدارة الاستعمارية لهؤلاء المستوطنين، وبالخصوص في فترة الجمهورية الثالثة بفضل البنوك وشركات الاحتكار الفرنسية، فسيطروا على التجارة الداخلية والخارجية، وصارت الجزائر مجرد سوق لهم ومورد هام لجلب المواد الخام.

---

(1)-Fréderic, Colonisation officielle et crédit agricole en Algérie, S.D, pp128-131.

(2) -لخواري (عدي)، مرجع سابق، ص150.

(3) -عباد (صالح)، مرجع سابق، ص19.

(4) -كوليت وفرنسيس (جونسن)، مرجع سابق، ص133.

(5) -عباد (صالح)، المرجع السابق، ص20.

(6)- Agéron (Ch- R), Histoire de ..., Op.Cit, 78

1-4-الوضع الاجتماعي

كان المجتمع الجزائري عند بداية الاحتلال الفرنسي سنة 1830 يتركب من فئات إثنية مختلفة فيما بينها، فهناك العثمانيين، وهم يمثلون الطبقة الحاكمة إضافة إلى الكراغلة ، ثم تأتي فئة العرب والبربر المسلمين وفئة الإسرائيليين (اليهود). أما بالنسبة لعدد السكان في تلك الفترة فهو غير معروف، ولقد تضاربت الآراء حول ذلك، فحمدان بن عثمان خوجة يذكر في كتابه "المرآة" (Le Miroir) أن عددهم (10) ملايين نسمة[1]، أما بيجو فقد قدره سنة 1845 بـ(4)ملايين[2]، في حين يشير إيكزافيي ياكونوا (Xavier Yacono) أن عدد السكان كان يقدر بحوالي (3) ملايين نسمة فقط[3]، ذلك أن عدد العثمانيين كان ضئيلا جدا مقارنة مع الأهالي. أما بالنسبة لليهود فإحصاءات عام 1830 تبين أنهم بلغوا (17) ألف شخص[4].

لكننا لا نستطيع أن نستبعد تقديرات حمدان بن عثمان خوجة، التي وصلت إلى (10) ملايين؛ لأن أغلب المناطق السكانية والأراضي الجزائرية لم يكن قد امتد إليها الاحتلال الفرنسي في تلك الفترة، وخاصة إذا علمنا كذلك أن المجتمع الجزائري ريفي أكثر منه مدني، وسكان الريف أنفسهم ينقسمون وتختلف أنظمتهم الاجتماعية، فهناك سكان القرى، وكذلك القبائل والأعراش، بالإضافة إلى البدو الرحل؛ الذين يصعب إحصاءهم والوصول إليهم بسهولة.

على أية حال، فإن أول عملية إحصاء رسمية قامت بها المكاتب العربية سنة 1851[5]،بينت أن عدد الأهالي المسلمين وصل إلى 2,32,255 نسمة، موزعين على العمالات الثلاث على الشكل التالي: الجزائر 756,267 نسمة، وهران 466,157 نسمة، وقسنطينة 1,101,421 نسمة، لكنها تظل إحصاءات تقريبية فقط، لأنها لم تشمل كافة المناطق.

ما يهمنا أن المجتمع الجزائري كان طبقيا، الطبقة الأولى يمثلها الأتراك العثمانيين؛ وهم الطبقة الحاكمة وعلى الرغم من قلة عددهم بالنسبة لبقية السكان،فإنهم كانوا من أصحاب الأملاك

---

(1)-Khodja (Hamdan), Le miroir, Aperçu historique et statistique sur la régence d'Alger, ed sindibad, Paris, 1985, p45.

(2) -عباس (فرحات)، مرجع سابق، ص ص50-51.

(3)Yacono (Xavier), "Peut on Evaluer la population de L'Algérie vers 1830", in Revue Africaine, 3° 4° trimestre, 1954, pp 277-307.

(4)-أفيطبول (ميخائيل) وآخرون، اليهود في البلدان الإسلامية (1850-1950)، ت: جمال الرفاعي، سلسلة عالم المعرفة، ع197، الكويت، 1995، ص384.

(5)-Mercier (Ernest), L'Algérie et la question Algérienne, Paris, 1883, p136.

فهم الفئة الميسورة في السلم الاجتماعي.ثم تأتي الفئة الثانية وتتكون من الحضر وهم من أعيان البلاد،من الحرفيين والعلماء والتجار، وهي تشكل الأغلبية ولا تقل غنى عن الطبقة الأولى التي احتلت الصدارة، كونها الطبقة الحاكمة. ولها دور فعّال في المجتمع، وقد أبرز ذلك أحد الرحالة الأوروبيين قائلا «إن الحضر هم أهم عنصر في المدينة، ويتراوح عددهم بين 30 و40 ألف»[1]. ثم تأتي الفئة الثالثة والمعروفة بالبرانية، وهم الغرباء عن المدينة، والذين يشتغلون أجراءً فيها ويعتبرون الطبقة الكادحة في المجتمع الجزائري. إلى جانب صغار الفلاحين الذين يشتغلون في الإقطاعات العثمانية.

ورغم الاختلافات العرقية والطبقية بين أفراد الشعب الجزائري، إلا أنهم استطاعوا التعايش والتأقلم فيما بينهم، وطغت عليهم قيم التضامن والاتحاد. هذه العلاقة الوطيدة بين الأهالي، والقيم السامية التي عاشت بينهم، رأت فيها فرنسا حاجزا أمام طغيانها وتعسفها؛ فأرادت زعزعت المجتمع الأهلي وتفكيكه، وأيقنت أن الجانب الاقتصادي في حياة هذا المجتمع هو النقطة الرئيسية التي تستطيع من خلالها السيطرة عليه كليا. وما دام أن الزراعة هي مصدر الرزق الأساسي للأهالي، باعتبار أن النسبة العظمى منهم (70 %) هي من سكان الريف، استطاعت فرنسا التغلغل وسط هذا الشعب، وتمكنت من تفريقه وتشتيته والقضاء على نظامه الجماعي بأخذ أراضيه ونهبها خاصة بعد صدور قانون 1863 ، فكثرت البطالة بين الأهالي، وزاد الفقر والعوز، وصار معظمهم دون أراضي، ومن بقيت لهم قطعة من الأرض باعوها للمستوطنين بأسعار بخسة لكي يدفعوا الضرائب التي فرضتها عليهم الإدارة الفرنسية. وقد بلغ طغيان هذه الإدارة أقصاه عندما استولت على مساحات غابية كبيرة، ومنعت الأهالي من استغلالها خاصة في مجال الرعي، الذي يعتبر مصدر رزق هام للأهالي، الذين أصبحوا أجراء في مزارع المستوطنين، أو عمال في خدمة الرأسمالية الفرنسية والأوروبية[2].

ويصف أندري سيرفي (André Servier) قائلا: «لقد حطمنا بعض القبائل التي كانت لها مكانة في البلاد عن طريق القوات العسكرية، وبعضهم صودرت أملاكهم، كما عملنا على كسر شوكة بعض العائلات دائمة الصيت والشهرة».

وقد شهدت الجزائر تدفق الآلاف من المستوطنين من أجناس مختلفة أتوا من كل أصقاع أوربا، وعملت على توفير كل مستلزمات معيشتهم، فقدمت لهم الأراضي ورأس المال والمسكن

---

(1) -دودو (أبو العيد)، الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان (1830-1855)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص12.

(2) -عباس (فرحات)، مرجع سابق، ص92.

تمهيدا لتشكيل طبقة برجوازية من المستوطنين تسير شؤونها بنفسها في المدن والأرياف، لإيقانها أنها لن تتمكن من السيطرة التامة على الجزائر إلا إذا زرعت فيها عنصرا آخرا يختلف عن العنصر الأصلي، يعمل على محاربته والضغط عليه، وبالتالي إلى تقوقعه وانهياره، ولقد ساند الجنرال بيجو هذه السياسة[1]، قائلا: «إن الدولة إذا رغبت في إقامة حكم ثابت في إقليم خارجي، لا تكتفي بإخضاعه عسكريا وسياسيا فقط، بل لا بد عليها من نشر عنصرها فيه».

وتماشيا مع هذه السياسة أصدر بيجو في 12 أفريل قرارا 1841 نصّ على أن كل فرنسي يمتلك 1200 إلى 15000 فرنك باستطاعته الحصول من الدولة على قطعة أرض تتراوح مساحتها ما بين 4 و12هكتارا ومسكنا. وما إن حلت سنة 1843 حتى وفد إلى الجزائر أكثر من 14 ألف مهاجر 12006 منهم من الفرنسيين، والباقي من الألمان والأيرلنديين والسويسريين، كما بلغت عمليات بناء القرى الاستيطانية أوجها حتى بلغ عددها سنة 1844 فقط 28مستوطنة في متيجة والساحل[2].

ولقد وجد هؤلاء المستوطنون كل ضروريات الحياة للبقاء والاستقرار في الجزائر، فقد حصلوا على أخصب الأراضي وأغناها. ورغم اختلاف أجناسهم وأعراقهم اتفقوا على شيء واحد وهو الكراهية الشديدة واستغلالهم للأهالي.

ولقد عرفت الجمهورية الثالثة حملة عنصرية شرسة شنها المستوطنون ضد الأهالي. فهذا المهندس الزراعي بوينو ترهوني يكتب في كراسته "الجزائر في سنة 1871" حول هذه العنصرية قائلا: «لقد اعتبر الجنس الأهلي جنسا شيطانيا بلغته البربرية الوحشية، ...، على الأهلي المدمر أن يتحمل مصير المغلوب، عليه أن يندمج في المدنية الأوروبية، هذه المدنية التي لا ترحم الحياة الوحشية»[3].

ولقد بلغت درجة حقد المستوطنين أن فكروا في إبادة الأهالي والتخلص منهم، وبالفعل ظهر تيار أيّد هذه الفكرة وبدأ عناصره يتكلمون عن القانون الذي يجعل الشعوب المتأخرة تختفي، وقويت نظرتهم العنصرية هذه بتناقص عدد الجزائريين في الفترة ما بين (1861-1872) من جراء

---

[1] -تركي (رابح)، الشيخ عبد الحميد بن باديس فلسفته وجهوده في التربية والتعليم (1889-1940)، ، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1970، ص25.

[2] -عباد (صالح)، مرجع سابق، ص15.

[3] -Agéron (Ch-R), Les Algériens..., T1, Op.Cit, p52.

المجاعات والحروب[1].

هذه السياسة التعسفية من جانب الإدارة الفرنسية ومستوطنيها، ولدت ضدها معارضة قوية، تأثر نابليون الثالث بها، فزار الجزائر سنة 1865، وأعلن أن هذه الأخيرة مملكة عربية ومستعمرة أوروبية ومعسكر فرنسي في نفس الوقت، وأعلن أن كل العرب هم رعايا فرنسيون مادامت الجزائر أرض فرنسية مع بقائهم على أحوالهم الشخصية، وبإمكانهم الحصول على الجنسية الفرنسية؛ وفي هذه الحالة يخضعون للقانون الفرنسي، ويمكن قبولهم في كل الوظائف العسكرية في الإمبراطورية الفرنسية، وفي كل الوظائف في الجزائر[2].

في هذا الشأن صدر قانون يعرف بالسينتوس كونسيلت في 4 جويلية 1865، أصبح الجزائريون بموجبه رعايا فرنسيين. وقد دام العمل بهذا القانون حتى سنة 1947، بالرغم من بعض التعديلات التي طرأت عليه. ولقد قوبل هذا القانون بالرفض من طرف الأهالي فخلال فترة (1865-1875) لم يتجنس سوى 371 جزائري فقط بالجنسية الفرنسية، مع التخلي عن أحوالهم الشخصية، من أصل 2,462,936 جزائري وفقا لإحصاء 1876[3]. ولكن رغم تجنس بعضهم، إلا أن المعاملة السيئة من طرف الأوروبيين تجاههم ظلت سائدة. حتى من نجحت الحملات التبشيرية في تمسيحهم رفضهم الأوروبيون ونعتوهم بالمسلمين الكاثوليك، ورفضوا أن يكونوا معهم ضمن المجالس البلدية، فالمسلم لا قيمة ولا شأن له بالنسبة لهم.

وقد شكل الإسلام حاجزا وعائقا لسياسة فرنسا الاندماجية والتي تدعي أنها حاملة مشعل الحضارة والتقدم، وأن الدين الإسلامي هو سبب الضعف والتخلف، حيث كتب أحد مفكريها يدعى فيلا كروز (Villacrose) قائلا: «إن التعصب الإسلامي يكفي وحده لإعاقة دمج العرب بصفة مطلقة في المدنية الأوربية، ومن يعارض هذه الفكرة فليقرأ القرآن حتى يتأكد من خطأ رأيه»[4]. وقد حاول جول فيري تبرئة العنصر الفرنسي وموقفه من الأهالي وبين أن مرد ذلك هو عقلية المستوطن وطبيعته التي فطر عليها، فكتب سنة 1892[5]: «...من الصعب على المستوطن الفرنسي أن يفهم بأن ثمة حقوقا أخرى غير حقوقه في البلاد العربية الإسلامية، وأن أبناء هذه البلاد ليسوا

---

(1)- Agéron (Ch-R), Les Algériens..., T1, Op.Cit, p53.

(2)-Estoublon (R) & le Febure (A), Op.Cit, pp302-309.

(3)-Oppermann (Thomas) Le problème Algérien, d Lecerf, F. Maspéro, Paris, 1961, p43.

(4)-Villacrose (A), Vingt ans en Algérie, Challamel Aîné, Paris, 1875, p176.

(5) -العسلي (بسام)، الأمير خالد الهاشمي الجزائري، ط2، دار النفائس، 1984، ص ص38-39.

شعبا خلق للعبودية أو للتكبيل وفقا لرغبته، ويعلن المستوطنون أن الشعب الخاضع للاستعمار هو شعب غير قادر على تحسين أوضاعه أو على تقبل العلم... وليس من شك في أن نيتنا لا تتجه إلى إبادة أهل البلاد ولا القذف بهم ما وراء الصحراء، ولكن ليس ثمة فائدة في الاستماع إلى شكواهم ولا الاهتمام بتكاثرهم وهو تكاثر يزداد بصورة مضطردة مع فقرهم».

ولقد بلغت عملية الاستيطان ذروتها في عهد الجهورية الثالثة، حيث صدر قرار 4 مارس 1871 الذي منح سكان الألزاس واللورين مائة ألف هكتار من أخصب الأراضي الجزائرية. ولقد نهبت السلطة الفرنسية خلال فترة (1871-1885) حوالي 5,01739 هكتارا من الأراضي الجزائرية[1].

ولقد انتشر الأوروبيون في جميع أنحاء الجزائر وصاروا من ذوي الامتيازات الاقتصادية حيث اشتغلوا بالتجارة الداخلية، واستأثروا بالتجارة الخارجية، كما استولوا على المناصب الإدارية ومارسوا نفس الحقوق السياسية، والتي يتمتع بها الفرنسيون، بفضل وجود ممثلين عنهم في البرلمان الفرنسي، وقد ساعدهم في ذلك وقوف رجال السياسة إلى جانبهم، ومن أهم هؤلاء الرجال اليهودي أودولف كريميو (Crémieux)، والذي عمل على الإدماج الكلي للجزائر بفرنسا، فأصدر مرسوم 24 أكتوبر 1870 الذي نص على إعطاء حق المواطنة الفرنسية لكل يهود الجزائر[2]. الذين استفادوا منه كثيرا، والغرض من هذه السياسة هو تقسيم الجزائر إلى قسمين باعتبار أن اليهود كانوا عنصرا من عناصر التركيبة الاجتماعية الجزائرية. ولكي تحدث فرنسا الاختلال وعدم التوازن داخل هذا المجتمع، كان عليها ترجيح كفة عنصر على آخر، فكان اليهود الوسيلة للقضاء على الجزائريين، فهم على الأقل لا يدينون بالدين الإسلامي وثقافتهم بعيدة كل البعد عنه، فاستعملتهم كأداة لزعزعة استقرار المجتمع الجزائري، وأدى ذلك إلى خلق وحدوث صراعات وخلافات بين المسلمين واليهود في عدة مرات، وأهمها على الإطلاق حوادث قسنطينة عام 1934*.

---

(1) -بورغدة (رمضان)، الجزائريون والعدالة الفرنسية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 1996-1997، ص57.

(2)- Villacrose (A), Op.Cit, p320.

* -وقعت هذه الحوادث في 3 ماي 1934 بقسنطينة، حيث صارت مواجهات بين اليهود والمسلمين، ورغم أن هذه الحوادث لم تخرج من محيط قسنطينة إلا أن آثارها كانت عميقة، فبعد أن كان يهود الجزائر أصدقاء حميمين للمسلمين، تحولوا إلى أعداء ألداء بعد قانون كريميو الذي رفع من منزلتهم وسواهم بالفرنسيين، ولقد بلغ كره اليهود للمسلمين أقصاه، فمثلا عندما يسأل يهودي يهوديا آخر كيف حالك؟ يجيبه هذا على أحسن ما يرام، محمد يمسح أحذيتي وفاطمة تغسل أرض منزلي. انظر:

-Desparmet (J), "manifestations", in l'Afrique Française, Septembre 1934, p542.

كما أن كريميو جعل من اليهود أداة فرنسية جديدة في مواجهة وقهر الأهالي المسلمين، حيث استحوذوا على الأراضي الجزائرية بالربى، فتضاعفت حملات حجز الأراضي والممتلكات وأصبح اليهود على رأس الإدارات الجمركية والضرائبية.

نستنتج من هذا أن فرنسا لم تكن لديها الرغبة في تقوية الأهالي والنهوض بهم، ولمتعمل على تطويرهم وتحضيرهم، وتوفير سبل المعيشة لهم، باعتبار أنها جعلت الجزائر جزء لا يتجزأ منها. كما رفضت إقامة حكم ذاتي في الجزائر في البلاد يقوي سلطان الأهالي وينتشلهم من حالة البؤس والفقر. فهي أثقلت كاهلهم بالضرائب وميّزت بينهم وبين المستوطنين الذين صاروا أصحاب الأرض، بينما صاروا هم مجرد خماسين في أراضيهم. وفتحت مناصب العمل للأوروبيين واليهود، وحقرت الأهالي مدعية أنهم أناس جهلاء وبسطاء لا يفقهون إلا الزراعة والحرث.

وتشاء الأقدار أن يضاف إلى طغيان وجبروت الإدارة الفرنسية مجاعة (1867-1968) التي جاءت على الأخضر واليابس وقضت على عدد كبير من الأهالي . وفي الوقت الذي كان يتوجب على فرنسا مساعدة الأهالي وانتشالهم من هذه الكارثة، عملت على إبادتهم. أما القلة القليلة التي استفادت من الملاجئ والمستشفيات فقد وجدت نفسها تستغل من طرف المبشرين المسيحيين.

هذا بصفة عامة عن الوضع الاجتماعي لمدن وأرياف الجزائر في تلك الفترة، أما إذا أردنا أن نركز أكثر فنأخذ مدينة ندرومة* كعينة للدراسة، لنحاول من خلالها الكشف عن أهم الخصائص الاجتماعية التي طبعت المنطقة، وهل استطاعت المحافظة عليها؟ أم تقهقرت وصبت في الحياة الأوروبية كباقي المدن الجزائرية؟

تعتبر مدينة ندرومة تاريخيا من أشهر حواضر بايليك الغرب الجزائري، إلى جانب تلمسان ومازونة، ومستغانم، ومعسكر. وصفها أبو عبيد الله البكري (1040-1094م) في كتابه "المسالك والممالك"، المؤلف سنة 1068م، فقال: « ...ومدينة ندرومة هي في طرف جبل تاجرا وغربيها

• -يوجد اختلاف في أصل كلمة ندرومة: فالبعض يرجعها إلى أصول عربية، دَدْرُومَة (D droma) معناه: ضدروما، وهذا يفسر عدم معرفة منطقة ندرومة للحضارة الرومانية، وعدم مرور هذه الأخيرة بها. وقال آخرون أن الاسم جاء من عبارة (نندروألما) Nedrouelma، ويعني نظروا إلى الماء، وهي ترجع حسب هؤلاء إلى مجموعة من الفرسان العرب أتوا إلى تلمسان ورأوا البحر في نفس الوقت الذي اكتشفوا فيه ندرومة. بينما يزعم آخرون أن ندرومة أتت من الكلمة البربرية تدرومي أو تدرومات، والتي تعني اتساع الوادي في أخر المنحدر وهو الموقع الفعلي الذي تحتله ندرومة. انظر.

-(X), "Tlemcen et sa région", in Revue de Tourisme et Culture Algériennes, N°18, 1er trimestre, Paris, 1954, p147.

-Grandguillum (Guilbert), "Une médina de... ", Op.Cit, p55.

وشماليها بسايط طيبة ومزارع، وبينها وبين البحر 10 آميال، وساحلها وادي ماسين، وهو نهر كثير الثمار وله مرسى مأمون وعليه حصان ورباط ... ومدينة ندرومة مصورة جليلة لها نهر وبساتين فيها من جميع الثمار...»[1].

وصف البكري لمدينة ندرومة يوضح شيئا مهما، هو أن هذه الأخيرة مدينة حديثة، بل مدينة هامة، تحيط بها أسوار وبساتينها مسقية، وهذا ما يؤكد فكرة استقرار حضاري فيها، فلولاه لما عرفت هذه الزراعات والخيرات الكثيرة.

أما بالنسبة لتاريخ إنشائها فقد اختلفت الآراء حول ذلك، فمنهم من يدعي أنها أخذت مكانة سيقا Siga، عاصمة سيفاقس Syphax ملك نوميديا الغربية، الذي توفي بروما سنة 202 ق.م، ومنهم من يقول أنها مذكورة في وثائق بطليموس كلوديوس (kolemee Claude) العالم الفلكي والجغرافي الإغريقي الذي عاش في القرن الثاني بعد الميلاد[2].

كما أن ظهور حضارة وبقائها في هذه المنطقة راجع إلى موقعها الاستراتيجي الذي يتوسط منطقة ترارة* والتي تتميز بخصوبة الأرض وبكونها ملتقى للقوافل التجارية، ذلك أن ندرومة وجل المنطقة الغربية كانت مناطق عبور للمبادلات التجارية بين الشمال والجنوب، والشرق والغرب. وهذه العوامل الطبيعية والاقتصادية عملت على استقرار الإنسان، لأنها أمنت له الماء والأرض الخصبة، وهذان العنصران من أهم شروط التحضر والعمران[3].

وتميزت مدينة ندرومة بتنوع عناصرها الإثنية، وفي مقدمة هذه العناصر العنصر المحلي أو الحضر، الذين استوطنوا المدن منذ وقت طويل فصار لهم طابعهم وسلوكهم الخاص الذي يميزهم عن العناصر الأخرى. والعنصر الآخر هم الأندلسيون الذين نزحوا من إسبانيا إثر سقوط غرناطة ابتداء من القرن 15م، واستمر توافد هذه الجالية طيلة القرنين 16 و17م، استطاعت هذه الجالية التأقلم بسهولة مع أهل المدينة وخصوصا مع الحضر، فتقاسمت معها النشاطات الحرفية، والتجارية، والثقافية والفكرية.

---

(1) -زرهوني (الطاهر)، مقال سابق، ص141.

(2) -المقال السابق. ص 142 .

*-استعملت كلمة ترارة في القرن 16م لأول مرة في تاريخ المنطقة، وهي تعني التجمعات القبلية التي تحيط بالمدينة، والقبائل البربرية التي تقطن المنطقة هي: الجيالة، السحاولية، أنسيردا، بني مسهل، بني عابد، بني ونرسو، الوحاسة، وبني منير، والمصطلح له مدلول اثني، فأصبحت الكلمة تطلق على المنطقة الخلية المحيطة بمدينة ندرومة، انظر:

-Janier (Emiles), "Les industries indigènes", In Revue Africaine, 1944, p43

(3) Baudicours(Louis-de), Op.Cit, p199.

يضاف إلى هذه الفئة العنصر التركي، الذي استحوذ على المجال الإداري والسياسي والعسكري، والذي يضم أيضا التجار والعمال باختلاف مهنهم[1]. ويوجد عنصر آخر يدخل ضمن المجتمع الندرومي وهم اليهود، الذين بلغت نسبتهم سنة 1867 15% من العدد الإجمالي للسكان في هذه المدينة[2]، ومهنتهم لا تخرج عن إطار صناعة الحلي والخياطة[3].

بالإضافة إلى هذا عرفت مدينة ندرومة قدوم فئات أخرى من الميزابيين والزواوة والعبيد السود*. وعدد هذه الفئات الأخيرة قليل بمدينة ندرومة وأغلبيتها جاءت من الريف، وهي فئة فقيرة تمارس أعمال بسيطة كنقل المياه والعمل بالبساتين، والمقاهي، والمحلات التجارية، وهم يعرفون بالبرانية، ويمارسون أيضا أعمال البناء وخصوصا فئة السود[4].

ورغم الاختلافات العرقية والطبقية في مدينة ندرومة، إلا أنها عرفت الاستقرار. ذلك أن العلاقة التي سادت بين هذه الطبقات كانت دائما علاقة تكامل وتضامن، فكل طبقة تخدم الأخرى، فعلى سبيل المثال: يؤدي الاستقرار السياسي للسلطة الحاكمة وهم الأتراك إلى ربح ومكسب للتجار والحرفيين الذين بدورهم يقومون بدفع الضرائب لنفس هذه السلطة.

ومن خلال هذا نلاحظ التقارب الذي كان بين الإدارة والسكان، وهذا ليس بالأمر الجديد، لأن ندرومة عرفت منذ زمن طويل بحريتها واستقلالها، ورغم ذلك لم تتمرد على السلطة، فكانت تدفع الضرائب وتقدم الهدايا وغير ذلك من أمور الولاء والطاعة[5].

أما في العهد الفرنسي، فإن ندرومة لم تسلم من وطأة الاستعمار، فقد لحقها الضرر مثلها مثل باقي المدن الجزائرية. ففي بادئ الأمر انضم أهالي ندرومة إلى الأتراك ثم حاولوا التقرب من دولة الأشراف المغربية، لكنهم قرروا الانضمام في الأخير إلى الأمير عبد القادر سنة 1834 على يد نائبه الحاج مصطفى، الذي عين واليا عليها. ولقد ذهب الأمير عبد القادر بنفسه فيما بعد إلى ندرومة

---

(1)-Berbruger (A) et D'Monnereau, "Topographie et Histoire général D'Alger, In Revue Africaine, N°84, Novembre, 1870, p496.

(2)-Grand Guillum,(Guilbert), Nedroma..., Op.Cit, p2

(3) -نوشي (أندري) ولاكوست (إيف)، الجزائر بين الماضي والحاضر، ، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1960، ص204.

* -كانت هذه الفئة تتواجد بكثرة بمدينة تلمسان دون غيرها من المدن، وهي قدمت من توات والسودان.

(4) -نوشي (أندري) ولاكوست (إيف)، مرجع سابق، ص204.

(5)-Léon L'Africain (Jean), Op.cit, pp328-329.

داعيا سكانها إلى الجهاد والالتفاف حوله لمواصلة القتال ضد الجيش الفرنسي[1]. وقابله الندروميون هناك بحرارة ووقفوا إلى جانبه، و تمكن الأمير عبد القادر من إبرام اتفاقية تعرف بمعاهدة دي ميشل* سنة 1834؛ التي اعترفت فرنسا بمقتضاها بندرومة والناحية الغربية من البلاد وقسم كبير من وسطها للأمير عبد القادر كحاكم شرعي عليها[2].

وبذلك سلمت منطقة ندرومة ولو مؤقتا من الوجود الفرنسي، وبدأ الأمير عبد القادر في تثبيت سلطته في هذه المنطقة، فعين سنة 1839 حمزة بن رحال والد محمد بن رحال إماما وقاضيا على مدينة ندرومة. ولما تراجعت فرنسا عن بنود معاهدة التافنة، واشتعلت الحرب من جديد بين الأمير عبد القادر والجيش الفرنسي بقيادة الجنرال بيجو (1784-1849) وشهدت منطقة تزارة بصفة عامة وندرومة بصفة خاصة معارك بين الطرفين تمكن خلالها الجيش الفرنسي احتلال مدينة ندرومة في 8 مارس 1842، وأسر 6 رهائن من بينهم حمزة بن رحال. وقد حضي هذا الأخير بثقة ومكانة مميزة من طرف الأمير عبد القادر. فبعد استسلام هذا الأخير أمام الجنرال لامورسيار يوم 23 ديسمبر 1847 قرب سيدي إبرهيم بنواحي ندرومة، كلف الأمير الحاج حمزة بن رحال آغا ندرومة بالنيابة عنه في بيع أثاثه وآلاته[3].

على كل، أضحت ندرومة كمثيلاتها من المدن الجزائرية تحت السيادة الفرنسية وبالرغم من أنها بقيت ولو لمدة قصيرة تتمتع بحريتها في حماية الأمير عبد القادر، فهي لم تحتل إلا في سنة1842، مقارنة بمدينة وهران التي سلمها حاكمها الباي حسن للفرنسيين مبكرا في 4 جانفي 1831[4]. لكن هل استطاعت ندرومة التصدي للوجود الفرنسي؟ وهل تمكنت فرنسا من نخر هيكلها الاجتماعي والثقافي باعتبارهما من أهم مقومات المدينة؟

---

(1) -حرب (أديب)، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائر، (1808-1847)، ج1، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1983، ص308.

* -معاهدة دي ميشال نسبة إلى الجنرال دي ميشال حاكم وهران، والتي وقعها مع الأمير عبد القادر في 24 فيفري 1834 ونصت على وقف الأعمال الحربية وإطلاق سراح الأسرى الفرنسيين وحرية التجارة، وحق الأمير في استعمال ميناء أرزيو لبيع وشراء ما يحتاجه العرب، وحصر التجارة في البضائع اللازمة للأهالي بالنسبة لمدينتي وهران ومستغانم المحتلتين من طرف الفرنسيين، وحضر تجول الفرنسيين في المناطق الخاضعة للأمير من دون رخصة أو تأشيرة. انظر. بوعزيز (يحي)، المرجع السابق، ج1، ص37.

(2) -زرهوني (الطاهر)، مقال سابق، ص165.

(3) -المقال نفسه، ص167.

(4) -بوعزيز (يحي)، مرجع سابق، ج1، ص31.

كانت ندرومة تعتمد في إدارة شؤونها قبل الاحتلال الفرنسي على مجموعة من أهل المدينة وأغلبهم من أعيانها وذوو المهن والصناعات، يرأسهم بما يعرف "قائد الدار" أو "الأمين"، يعين بالإجماع من طرفهم وهو بدوره يعين أمناء آخرين يتولون مختلف شؤون ومصالح المدينة على اختلاف اهتماماتها، على غرار المدن الجزائرية الأخرى[1]. ويعنى "قائد الدار" بإدارة المدينة، وهو مسؤول عن القضاء والشرطة ويخضع الأمناء لأوامره، كما يعتبر المنسق والمنظم لشؤون المدينة وذلك بتوزيع المهام والأدوار على مستحقيها، ومدة توليه المنصب غير محددة، فباستطاعته البقاء فيه مدى الحياة، وفي أغلب الأحيان يشفع له سلوكه وأخلاقه، باعتبار أن معظم هؤلاء القواد أئمة وقضاة فإلى جانب دورهم الإداري يمثلون الجانب الروحي والأخلاقي.

أما بالنسبة لمعاونيه الأمناء، فلكل واحد اختصاصه، فهناك أمين الدباغين، وأمين الخياطين، وأمين النحاسين، وأمين الحدادين وأمين الصباغين، ومهمتهم الأولى السهر على مراقبة جودة ونوعية الإنتاج ومحاربة الغش والفساد، وفض النزاعات ما بين التجار والصناعين، والسهر على أمن أهل المدينة وجبية الضرائب، وتمويل المشاريع الخيرية، وكراء الأراضي واستصلاحها. وكان آخر من تولى هذا المنصب قبل الاحتلال الفرنسي لمدينة ندرومة الحاج محمد النقاش، الذي أزاحته السلطات الفرنسية انتقاما منه لانضمامه للأمير عبد القادر ومشاركته في معركة سيدي إبراهيم قرب مدينة ندرومة سنة 1845[2]، وعينت مكانه الحاج الأحسن النير من قبيلة بني منير التي رفضت في البداية الخضوع لسلطة الأمير، وظل في منصبه إلى أن وافته المنية سنة 1858 أثناء معركة قامت بها السلطات الفرنسية ضد قبيلة بني سناسن المغربية على الحدود الغربية للجزائر.

أما عن التركيبة الاجتماعية، ففي تعداد سنة 1911، بلغ عدد سكان ندرومة 34,176 نسمة، منهم 771أوروبي، و33,405 أهلي[3]. ولم يذكر عدد الإسرائيليين في التعداد، لكن بما أنهم تجنسوا بالجنسية الفرنسية فإن العدد 771 ، شمل أيضا عدد اليهود.

---

(1)-Panty (E), "Villes Spontanée et villes crées en Islam". In, Annale de l'institut d'études orientales, T9, Année 1951, P71.

(2) -وهي المعركة التي قتل فيها واحد من أهم الجنود الفرنسيين وهو الضابط مونتانياك، الذي أطلق اسمه فيما بعد على منطقة الرمشي قرب ندرومة، وكان هذا الضابط من أشد الضباط قسوة وطغيانا على الأهالي، ومن أقواله: «إن جميع السكان الذين لا يقبلون شروطنا يعاقبون باكتساح أملاكهم وأخذها، وبالأسر والقتل دون تمييز بين الذكور والإناث، والصغار والكبار». انظر. بوعزيز (يحي)، مرجع سابق، ج1، ص51. ونوشي (أندري) ولاكوست (إيف)، مرجع سابق، ص285.

(3)-Béchaud (Ed), "La population de l'Oranie d'après le dénombrement de 1911", In Bulletin de la société de géographie et d'Archéologie d'Oran, t33, Année36, 3trimestre. Septembre 1913, p372.

ويبين الإحصاء قلة التواجد الأوروبي بمدينة ندرومة. ولكن رغم قلتـــه إلا أنـــها لـــم تســـلم كمثيلاتها من المدن الجزائرية من تعسف الإدارة الفرنسية، وبالخصوص بعد إعلان الحكم المدنـــي سنة 1870. لكن هذا التعسف كان أقل وطأة عليها، فقد حافظت المدينة لوقت طويل علـــى هدوئـــها واستقرارها. وكتب في هذا الشأن أحد الفرنسيين سنة 1891 قـــائلا: «الحكيـــم العـــاقل هـــو الـــذي باستطاعته تشييد أو بناء منزل صغير في ندرومة للعيش فيها في سكون دائم وفريد»[1].

بعد وفاة الحاج الحسن النيّر عينـــت الإدارة الفرنســـية بقـــرار مـــؤرخ فـــي 23 رمضـــان 1276هـــ/1860 الحاج حمزة بن رحال آغا على مدينة ندرومة، وهذا بأمر من قائد الجيش الفرنســـي بالمنطقة الجنرال رينود. نفهم من هذا أن عائلة بن رحال حافظت على مكانتها رغم استسلام الأمـــير عبد القادر سنة 1847، ورغم تأييدها له، ولم تنتقم منها الإدارة الفرنسية، كما حـــدث مـــع عـــائلات أخرى.

ولمّا أصدر نابليون الثالث المرسوم الملكي لسنة 1863، الذي ينـــص علـــى إنشـــاء مجـــالس الجماعة، صار قائد الدار يعرف بالقائد Caid، والإدارة الاستعمارية هي المسؤولة عن تعيينـــه. لـــم يؤثر هذا التغيير على مكانة حمزة بن رحال الذي ظل يمارس أعماله كآغـــا، لأن مدينـــة ندرومـــة كانت تحت الحكم العسكري، وهذا ما ساهم في استقلالية مجلس الجماعـــة، الـــذي يتمتـــع ببعـــض الصلاحيات ويدير شؤون الأهالي.

ولقد ارتقت مكانة الآغا حمزة بن رحال لدى السلطات الفرنسية، حيث قلده نـــابليون الثـــالث سنة 1865 وسام الشرف برتبة فارس[2]. لكن هذه المكانة لم تغير من مبادئ حمزة بن رحال وظـــل محافظا على استقلاليته ورفض أن يكون مجرد خادم للإدارة الاستعمارية. فبمجرد إعلان مرســـوم 1871 الذي أنهى النظام العسكري وعوضه بالنظام المدني، وصـــدور مرســـوم كريميـــو الخـــاص بتجنيس اليهود، رفض حمزة بن رحال هذا الوضع، وقرر الاستقالة سنة 1878، لأن جل مهامه فـــي مجلس الجماعة صارت بيد السلطة الفرنسية. زيادة على ذلك فقد هبطت رتبته من آغا إلى قايد.

فإذا طرحت مسألة مسألة أن حمزة بن رحال قد أعلن ولاءه لـــلإدارة الاســـتعمارية بمجـــرد استسلام الأمير عبد القادر، فكيف يستقيل وهو الذي كان بإمكانه الحصول على امتيازات عديدة؟

---

(1)-Malebary (Ernest), "Chronique Algérienne Nedroma", In, Revue Algérienne et Tunisienne littéraire et artistique, N°1, 4-11, Avril 1891, P6.

(2)-Djeghloul (Abdelkader), Huit Etude sur l'Algérie, S.D, E.N.A.L, Alger, 1986, P38.

ومهما يكن فقد قبلت عائلة ابن رحال الوجود الاستعماري، لأنه أضحى حقيقة واقعة، لكنها رفضت أن تندمج فيه وأن تكون جسرا لأطماع وأهداف الإدارة الاستعمارية. ويستحيل عليها أن تتصهر في بوتقتها، لأنها عائلة يسيرها جانبها الروحي والديني والعادات والتقاليد، فلا يمكن أن تسلك طريقا غير هذا الطريق أو تنحرف عنه[1].

وقد صارت ندرومة مثلها مثل باقي المدن الجزائرية تعاني من ويلات الاستعمار ولو بدرجة أقل، ذلك أنها لم تشهد موجة استيطان كبيرة، فالإحصاءات تبين دوما النسب الضئيلة للأوروبيين والفرنسيين، رغم أنها منطقة تتوفر على كل سبل العيش من زراعة، وتجارة، إلى جانب موقعها الاستراتيجي! يقول شارل رو بير أجرون: «إنّ الأوروبيين لم يكن لهم الحق في الاستقرار بهذه المدينة، دون شك تطابع السياسي لهذه المدينة الصغيرة المقدسة، ولكن بسبب الضمانات التي أعطاها الضباط الفرنسيين للأهالي مقابل إستسلامهم»[2]. لذلك لم تشهد المنطقة عمليات استيطان كبيرة كباقي المدن الجزائرية، والسبب في ذلك يعود إلى أن مدينة ندرومة تتميز بمحافظتها الشديدة على الدين الإسلامي ومقوماته، إلى جانب تمسكها بعاداتها وتقاليدها.

وإذا نظرنا إلى الجانب الجغرافي، نجد أن مساحة ندرومة صغيرة، فحسب إحصاء 1867 لا تتعدى 2156 هكتار. وطبيعيا أن هذه المساحة لن تستقطب إليها عددا كبيرا من السكان، سواء كانوا مستوطنين أم أهالي. يضاف إلى هذا أن تضاريس ندرومة جبلية أكثر منها سهلية، فهي تقع فوق هضبة جبلية. وهذا النوع من الأراضي غير مهيأ لإقامة زراعات واسعة، وهذا لا يعني أن سكان ندرومة كانوا يعتمدون على سبل رزق أخرى، فنشاطهم المميز كان الزراعة، وهذه الأخيرة لا تتعدى كونها تحقق الإكتفاء الذاتي لسكان المنطقة.

والسبب الآخر، هو طبيعة أهل المنطقة الذين اشتهروا بغيرتهم الشديدة على دينهم وأصالتهم. فسكان ندرومة لا يقبلون أي مساس بالدين الإسلامي، ولا يسمحون لأي فرد منهم أن يتهاون في تطبيق فروض الشريعة الإسلامية، فهم يطبقونها بحذافرها. فما أن يبلغ الطفل سن السابعة حتى يبدأ الصلاة، ومعظم الأهالي ينتسبون إلى الطرق الصوفية. وقد قال محمد بن رحال لضيوفه سنة 1922 متفاخرا بمدينته «تجولوا في ندرومة آخر المدن التي نلمح فيها انعكاسا لعاداتنا الإسلامية»[3].

---

(1)-Djeghloul (A), Huit..., Op.Cit, p37.

(2)-Agéron (Ch-R), "Si M'hammed...", Op.Cit, p322.

(3)-Géniaux (Charles). "Nedroma" in Revue des Deux mondes, 1er Février 1922. p668.

يضاف إلى ذلك طبيعة الحياة الاجتماعية في المنطقة، فهي تختلف عن حياة الأوروبيين. فسكان ندرومة يعيشون في جماعات، حيث يسكن أفراد الأسرة الواحدة مهما بلغ عددهم في بيت واحد، فلا وجود كمصطلح الأسرة الصغيرة والكبيرة، وهذا راجع إلى تماسك المجتمع الندرومي الحريص على حياته الجماعية، وعلى صلة الرحم[1].

فأهل ندرومة حريصون على نظامهم الاجتماعي، فإحصاء سنة 1867 يبين أن مدينة ندرومة كانت تضم 2200 نسمة مقابل 193 منزلا. في حين كان عدد اليهود 340 نسمة، ولكن يملكون 70 منزلا.

ومهما اختلفت الأسباب حول نقص الوجود الأوروبي الإستيطاني بمدينة ندرومة، إلا أن هذا الأمر مؤكد، فمختلف الإحصاءات التي أجريت تؤكد دوما التفوق العددي للعنصر الأهلي على باقي العناصر الأخرى.

وفي تعداد لسكان بلدية ندرومة المختلطة سنة 1886 بلغ العدد الإجمالي 21988 نسمة، أما بالنسبة لمدينة ندرومة فقد سجل 76 فرنسي 305 إسرائيلي، و3219 جزائري مسلم[2].

---

[1] -نوشي (أندري) ولاكوست (إيف)، مرجع سابق، ص207.

[2]-Djeghloul (A), Huit..., Op.Cit, p36.

1-5-الوضع الثقافي

تشير التقارير الفرنسية الرسمية أن حركة التعليم في الجزائر قبل الاحتلال كانت نشطة ومزدهرة بأطوارها الثلاث: الابتدائي والثانوي والعالي. وأن أغلبية الجزائريين كانوا يحسنون الكتابة والقراءة. فيذكر روزيت سنة 1830: «أن هذا الشعب له من التربية ما قد يفوق الشعب الفرنسي، فكانت أغلبية الناس تعرف القراءة والكتابة والحساب». ويقر فرنسي ثاني أن نسبة غير المتعلمين في الجزائر كانت أقل مما كانت عليه في فرنسا في ذلك العهد، والتي كانت تتجاوز 40% [1].

ومما ساعد على انتشار التعليم في الجزائر، هو عدم وجود عوائق وضعتها السلطة العثمانية ضده، لأنها ركزت جل اهتماماتها على الجنب العسكري[2]. فمعظم المدارس متصلة بالمساجد، ويشرف عليها وكلاء الشؤون الدينية، وكانت ميزانية هذه المدارس تعتمد على عوائد الحبوس. كما لعبت الطرق الصوفية دورا هاما في نشر التعليم العربي الإسلامي في ذلك الوقت أهمّها على الإطلاق الزاوية الرحمانية التي اهتمت بالتعليم في المدن والأرياف بعد أن تحوّلت من زاوية إطعام إلى زاوية تعليمية*.

وكان برنامج التعليم في الجزائر متكاملا، ففي المرحلة الإبتدائية يحفظ الطفل القرآن الكريم أو أجزاءً منه، ويتعلم الكتابة والقراءة، ويتقن مبادئ الدين ويحفظ المتون والنصوص الضرورية. أما في الثانوي فيتعلم تفسير القرآن، ويدرس أصول الفقه والتوحيد واللغة العربية وقواعدها. وفي المرحلة الثالثة، وهي مرحلة الدراسات العليا يواصل دراسة الفقه والتوحيد إلى جانب بعض العلوم كعلم الفلك، والطب، والتاريخ الإسلامي وبعض الفنون كالرسم والزخرفة[3].

إنّ ما سبق ذكره يبيّن أن الجزائريين لم يكونوا كلهم أميين كما ادعى البعض، بل كان فيهم مثقفون وعلماء، وممّا ساهم في تكوين هذه الفئة من المثقفين، انتشار المدارس في كل ربوع الجزائر، فمدينة الجزائر العاصمة وحدها كانت تضم أزيد من 100 مدرسة عمومية وخاصة[4]،

---

[1] -نوشي ولاكوست، مرجع سابق، ص211.

[2] -عميراوي (أحميدة)، مرجع سابق، ص62.

* -الطريقة الرحمانية نسبة إلى محمد بن عبد الرحمن بوقرين من قرية آيت إسماعيل بضواحي الجزائر. درس في الأزهر ثم انتقل إلى السودان واستقر أخيرا بالجزائر. انظر: عميراوي(أحميدة) نفس المرجع نفسه، ص65.

[3] -زوزو (عبد الحميد)، مرجع سابق، ص205.

[4] -نوشي ولاكوست، الجزائر...، مرجع سابق، ص211.

تقدم تعليما عربيا دينيا، بالإضافة إلى بعض المواد العلمية.

لكن هل ظلت الحركة التعليمية في الجزائر على حالها بعد مجيء الاحتلال الفرنسي؟ وهل أدخل هذا الأخير تغييرات عليها؟ وهل كانت هذه التغييرات -إن وجدت- في مصلحة الجزائريين أم ضدهم؟

في الواقع،بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 انقلبت أمور التعليم الإسلامي رأسا على عقب، ذلك أن فرنسا تفطنت منذ اللحظة الأولى لأهمية هذا الجانب في المقاومة. فبعد نجاح غزوها العسكري وجهت الإدارة الفرنسية أنظارها نحو الجانب الفكري والثقافي في المجتمع الجزائري للأهمية الكبيرة التي يحظى بها، والذي يعيق سياسة فرنسا الساعية لإدماج الجزائر، وجعلها جزء لا يتجزأ منها، وخاصة ما يمثله عنصر الإسلام في عرقلة خططها التنصيرية الإندماجية.

عرفت الإدارة الفرنسية أن المراكز العلمية في الجزائر تعتمد أساسا على مداخيل الأوقاف، لذلك أصدرت مرسوم 7 ديسمبر 1830 الذي يقضي بمصادرة الأوقاف الإسلامية بنوعيها الخاص والعام، وجعلها من أملاك الدولة الفرنسية (الدومين) [1]. إلى جانب هذا قضت الإدارة الاستعمارية على معظم مراكز الإشعاع الثقافي التي كانت بالجزائر قبل الاحتلال من مساجد، ومدارس، وجوامع وزوايا، وحولتها إلى كنائس ومعاهد للثقافة الفرنسية، أو ملاجئ للتبشير المسيحي[2]. وبهذا تركت الإدارة الاستعمارية التعليم الإسلامي يحتضر، ولم تهتم به قط. وحتى المخطوطات والوثائق والكتب التي كانت مودعة في المكتبات الجزائرية لم تسلم هي أيضا، حيث أخذ الكثير منها إلى الخارج. ومن أمثلة السلب الثقافي التي قامت به الإدارة الفرنسية ما فعله ضباط الجيش الفرنسيون بمكتبة الأمير عبد القادر قائد المقاومة الجزائرية. حتى قيل «إن الأمير أصابته نوبة من الحزن الشديد وهو يتتبع آثار الطابور الفرنسي مسترشدا بالأوراق المبعثرة في الصحراء التي انتزعها الجنود الفرنسيون من الكتب التي عانى الكثير في جمعها»[3].

وهذا ما يفسر وجود المخطوطات العربية في مكتبات البلديات الفرنسية في معظم مدن فرنسا، وهنا علينا أن نعترف أن هذه الوثائق والمخطوطات قد تم المحافظة عليها من الضياع والاندثار، وإلاّ لما وجدت لحد الآن في مكتبات فرنسا. لكن هذا لا يبرر العمل الذي قامت به تجاه

---

[1] -سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ج5، ص161.

[2] -توران (إيفون)، "المحاهات الثقافية في الجزائر المستعمرة من عام 1830 حتى عام 1880"، مجلة الأصالة، ع6، الجزائر، 1972، ص135.

[3] -أجريتو (فيرسيل)، الوطن الجزائري، ت: نوار عبد الله ، سلسلة كتب سياسية، ع114، القاهرة، 1959، ص17.

التراث الثقافي الجزائري؛ لأنه واحد من مخططاتها الهادفة للقضاء على الثقافة العربية وطمس معالمها وآثارها، وبالتالي ترك الشعب الجزائري من دون مخزون ثقافي ولا حضارة ولا تاريخ، تمهيدا لإدماجه كلية في المجتمع الفرنسي، ليس هو بالطبع ولكن أرضه.

وما إن حلت سنة 1832 حتى أسست ثلاث مدارس فرنسية في الجزائر العاصمة، وفتحت أبوابها للمسلمين؛ الذين قابلوها بالرفض وعارضوا بشدة ذهاب أطفالهم إليها. وفي محاولة لجلب الأهالي أسست الإدارة الفرنسية مدرسة عربية/فرنسية، لكنها لاقت نفس النتيجة، فلم يتجاوز عدد المنسبين إليها 60 تلميذا. وفي 6 أوت 1850 صدر مرسوم رسمي يقضي بتأسيس التعليم الفرنسي الموجه لتثقيف وتعليم الشباب المسلم[1]، وأهم ما جاء فيه «اليوم، الوضع أكثر هدوء بعد انتصارنا العسكري في الجزائر، وعلى فرنسا إكمال مهمتها الحضارية التثقيفية التي التزمت بها تجاه هذا البلد»، وبمقتضى هذا المرسوم، أسست 6 مدارس للذكور و6 للإناث في مدن الجزائر، قسنطينة، وهران، عنابة، البليدة، ومستغانم، يدرس فيها إلى جانب التعليم الفرنسي تعليم ديني قرآني واللغة العربية[2]. لكن التلميذ لا يتلقى حصيلة معرفية تؤهله إلى أي وظيفة في الحياة، فبعد قضائه عدة سنوات داخل أسوار هذه المدارس، يعود إلى منزله وقد نسي ما قرأه ما عدا بعض المقارنات بين العربية والفرنسية، وبين حياة الفرنسيين وأفكارهم المتقدمة، وحياة الجزائريين وأفكارهم المتخلفة، وهذه هي الغاية التي كان يهدف إليها مؤسسو المدارس العربية/الفرنسية[3].

واعتمدت فرنسا في تعليمها لهؤلاء الشباب على مجموعة من المعلمين الذين لا يعرفون أبسط قواعد اللغة العربية، وهم في غالبيتهم من شيوخ الزوايا الموالين لها، وهم جماعة انحرفوا عن القيم الأصلية للدين الإسلامي وغرقوا في الخرافة، نجحت الإدارة الفرنسية في كسبهم فصاروا أداة في خدمة أهدافها ضد الكيان الجزائري والشخصية القومية في الجزائر[4].

وقد واصلت الإدارة الفرنسية تدخلها في التعليم العربي الإسلامي لإحكام السيطرة عليه، فأصدرت مرسوم 30 سبتمبر 1850 الذي نص على إنشاء ثلاث مدارس شرعية لتخريج موظفين

---

(1)-Marçais (Georges), "L'enseignement primaire des musulmans d'Algérie de 1830 à 1946", in Documents Algériens, N°11, Série Politique, p21

(2)-Ibid, p21.

(3) – سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ج3، ص335.

(4) –الإبراهيمي (محمد البشير)، "أسباب انتشار الإلحاد بين الشباب"، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الثالث، ، المطبعة الإسلامية الجزائرية، 1935، ص63-64.

يعملون في السلك الديني الإسلامي، كأئمة وقضاة ومفتين، ومترجمين في المصالح الإدارية المختلفة، وكذلك التدريس في مدارس التعليم الأهلي الملحقة ببعض المساجد[1].

وبهذا يكون خريجي هذه المدارس تحت طوعها ورهن إشارتها، فيطبقون ما تريد، ويعلمون ما ترغب فيه، لكن هذه المدارس أدت إلى نتائج عكسية، فمعظم الطلبة المتخرجين منها واجهوا فيما بعد سياسة الإدارة الفرنسية، ودافعوا عن الهوية العربية الإسلامية.

ولهذه المدارس وظيفة أخرى و هي منافسة الزوايا المتبقية ونقصد بها تلك التي كانت تقاوم السياسة الاستعمارية وتعمل على نشر اللغة العربية والثقافة الإسلامية بين الجزائريين والمحافظة عليها. وكانت الدراسة في المدارس الثلاث باللغتين العربية والفرنسية[2].

في 13 فيفري 1883 صدر مرسوم جعل تعليم الجزائريين فرنسيا خالصا في اللغة، والمناهج والتوجيه العام، وقد صنف المرسوم المدارس الأهلية إلى ثلاثة أصناف:

1-مدرسة رئيسية يشرف عليها معلم فرنسي.

2-مدرسة تحضيرية يتولاها مساعدون أو ممرنون جزائريون.

3-مدارس طفولة بين 3 و8 سنوات من الجنسين تشرف عليها معلمات فرنسيات أو معلمات جزائريات[3].

أما في المرحلة الثانوية، فيقر المرسوم أن اللغة العربية اختيارية وليست إجبارية، ولقد قال فرديناند بيوسن (Ferdinand Buisson) مدير التعليم الابتدائي في وزارة التعليم الرسمي: «لنثقيف الشعب الجزائري لا بد أولا من تعليمه لغتنا»[4].

أمام هذا الوضع، لم تجد الأسر الجزائرية ضالتها إلا في الكتاتيب القرآنية والزوايا البعيدة عن أعين الإدارة الفرنسية لتعليم أطفالها اللغة العربية والدين الإسلامي [5]. لكن هذه المراكز لم تسلم من سياسة فرنسا الهادفة لتحطيم اللغة العربية، حيث صدر مرسوما آخر في 18 أكتوبر 1892 حدد القانون الأساسي المتعلق بالتعليم الموجه للأوربيين والتعليم الخاص بالأهالي، يجعل هذا

---

(1) -سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ج3، ص370.

(2) -المرجع نفسه، ج3، ص370.

(3)-Marçais (Georges), Op.Cit, p23.

(4)-Ibid, p22.

(5) -سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ج3، ص377.

المرسوم الأوربيين يخضعون لقانون 30 أكتوبر 1886، وهو القانون المطبق بفرنسا ، والقائم على مبدأ فصل الدين عن الدولة في التعليم، فهو بالتالي قانون واحد لفرنسيي فرنسا وفرنسيي الجزائر. وبالنسبة للتعليم الأهلي، أقر هذا المرسوم بمنع المدارس القرآنية من استقبال التلاميذ أثناء ساعات الدراسة اليومية للمدارس الفرنسية[1]، واشترط أن لا يتعدى عدد التلاميذ في المدرسة الأهلية 15 تلميذ، كما جعل هذا المرسوم المدارس الأهلية القرآنية خاضعة لنظام خاص يقضي بالحصول على رخصة من الحاكم العام، من حيث ممارسة المعلم لنشاطه، ومن حيث فتح المدرسة الخاصة، فهو نظام اختص به الأهالي فقط دون غيرهم، كما اشترط توفير شروط الصحة والنظافة، وهذا أمر ضروري ومقبول، ولكن ما يثير الانتباه هو الاشتراط بتدريس القرآن الكريم دون تفسيره ، لأن تفسيره سيخل بالأمن، وفي حالة ما إذا لم يحترم هذا الشرط، فإن المرسوم يقضي بالغلق الدائم أو المؤقت لهذه المدارس[2].

ولقد سنت الإدارة الفرنسية قوانين رادعة وإقصائية حاصرت المدارس وفرضت عليها شروط قاسية، ومن الأمور التي ساعدت هذه الإدارة مساندة المستوطنين لها، ووقوفهم ضد تعليم الأهالي، واقتراحهم بتعويضه بتعليم آخر يستفيدون منه مباشرة وهو التعليم المهني، ورفضهم لمشاريع جول فيري وجونمير (Jeanmaire)مدير أكاديمية الجزائر[3]، الذي أرغم على الاستقالة عام 1908[4].

وشهدت الحركة التعليمية في الجزائر بعض الانفتاح في فترة حكم شارل جونار(1900-1903) و(1907-1911)، حيث سلك هذا الأخير سياسة تقرّب من الجزائريين، تمثلت في تشجيعه للخدمات الاجتماعية والدراسات العربية بإنشائه مدرستي الجزائر (1904) وتلمسان (1905)[5].

وحين استشفت النخبة الجزائرية بعض الفوائد من التعليم الفرنسي، وصارت تطالب به قبل

---

(1)-Colonna (Fanny), Instituteurs algériens 1883-1939, OPU, Alger, 1975, p27

(2) -سعد الله (أبو القاسم)، المرجع السابق، ج3، ص53.

(3) -قدم جونمير مشروعا يقضي بتوسيع ونشر التعليم الأهلي بإنشاء مدارس ذات طابع جديد تسمى بالمدارس المساعدة، يتولى التدريس فيها قدماء خريجي المدارس الإبتدائية، وذلك بعد تلقيهم دروسا تكميلية للحصول على شهادة الدراسة الإبتدائية وبعد تربص يدوم 6 أشهر في المدارس الأساسية. انظر:

Marçais (Georges), Op.Cit, p33.

(4)-Agéron (Ch-R), Histoire..., Op.Cit, p68.

(5) -صاري (أحمد)، " الجمعيات وأنوادي الثقافية في الجزائر ودورها في الوعي الوطني الجزائري خلال الفترة (1900-1939)" أعمال المؤتمر الثاني المؤتمر الثاني لمنتدى التاريخ المعاصر حول الثقافات والوعي الوطني في العالم العربي المعاصر، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، 1999، ص189-190.

طلبها بالرفض من طرف الإدارة الاستعمارية التي ادعت أن الجزائريين ليسوا أهلا لـــهذا التعليـــم، واتهمتهم بالتخلف والجهل.

إن سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، هدفت منذ اللحظة الأولى القضاء على اللغة العربيـــة، فأقصتها أولا عن الإدارة، حيث صارت اللغة الفرنسية هي وحدها لغة العمل الرسمي، مـــا عـــدى محاكم الأحوال الشخصية الإسلامية، حيث ظلت تستعمل اللغة العربية وكذلـــك فـــي إدارة منـــاطق الجنوب الصحراوية الخاضعة للحكم العسكري.

وفي هذا الشأن كتبت النجاح «إن اللغة العربية صارت تتضاءل بالرغم من أهميتها عاما بعـــد عام، وأضحى الناس يقولون أنها لغة أصبحت عظاما بالية لا يمكن إدراكها بعد أن ســـلبتها لغـــات أخرى ذلك الجمال الباهر الذي كان قد شغل الألباب وحير العقول»[1]. ولم تعترف فرنســـا باللغـــة العربية لغة رسمية في الجزائر إلا سنة 1947 في قانون دستور الجزائر، وقبل هذا الوقـــت كـــانت أجنبية[2].

أما بخصوص الصحافة في الجزائر، فالمتفق عليه أن انطلاقتها كانت استعمارية عن طريـــق جريدة المبشر سنة 1847* الصادرة باللغة العربية، ولكن هذه الجريدة لا تكاد تقرأ نظرا لركاكتـــها. وقد اعتبرتها الإدارة الاستعمارية كصحيفة رسمية ليطلع الجزائريون في صفحاتها علـــى التعـــاليم والقوانين الصادرة من الولاية العامة[3].

وفي سنة 1881 أصدرت الحكومة الفرنسية قانونا بشأن حرية الصحافة بفرنسا، نـــص علـــى «أنّ كل جريدة أو نشرة دورية يمكن أن تكون موزعة على الجمهور دون رخصة مسبقة وكفالـــة مادية»، وقد وسع هذا القانون إلى الجزائر بموجب المادة 69 منه[4]. لكنه طبق علـــى المســـتوطنين والجرائد الفرنسية فقط، أما الأهالي فلم يستفيدوا من هذا القانون[5].

---

(1) -النجاح، ع245، 10 نوفمبر، 1925.

(2) -قشي (فاطمة الزهراء)، "الصحافة العربية الجزائرية بقسنطينة (1919-1956)"، في الكراسات التونسية، ع137-138، مـج36، منشورات الجامعة التونسية، 1986، ص88.

* -لكن في حقيقة الأمر سبقتها جريدتين، الأولى هي: الإسطافييت سنة1835 ، والثانية المونيتور سنة 1834.

(3) -ناصر (محمد)، المقالة الصحفية الجزائرية من (1903-1931)، مج1، ، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1978، ص42

(4) -المرجع نفسه، ص43.

(5) -المرجع نفسه، ص43.

ومعظم الصحف الجزائرية الأهلية التي صدرت فيما بعد، خضعت لقوانين استثنائية، ذلك أن الحلكم العام كان بإمكانه حجز أو تعطيل أيّة جريدة ولو لأسباب واهية[1].

وقد تميّزت الصحف الجزائرية الأهلية دون غيرها ، بقصر عمرها وهدا راجع إلى الصعوبات القانونية والعراقيل السياسية التي كانت تعترضها. لأن الإدارة الفرنسية عرفت أن الصحافة من أهم الوسائل لنشر الوعي والحس الوطني فأرادت خنق هذه الجرائد وإسكات صوت الأهالي المستكرين لسياستها، لذلك لم تعمر طويلا[2].

ساهم قانون 4 فيفري 1919* في ظهور جرائد جديدة خلفت تلك التي أغلقتها الإدارة الفرنسية كالمصباح،الإسلام، الراشيدي، ذوو الفقار والفرقان ...الخ. ومن الجرائد الجديدة جريدة النجاح لعبد الحفيظ الهاشمي سنة 1919، والإقدام للأمير خالد سنة 1920؛ وهي من أهم الصحف التي عرفها الجزائريون والتي دافعت عن مطالبهم وحقوقهم السياسية، لكن الاستعمار كان لها بالمرصاد، وقضى على وجودها، ماعدا صحيفة النجاح التي كانت تظهر الولاء للسلطات الفرنسية، فظلت قائمة حتى عام 1956.

لكن هذا لم ينقص من عزيمة الأهالي الذين كان لهم مركزا ثقافيا آخر، متمثّل في النوادي والجمعيات الثقافية، التي انتشرت مع مطلع القرن العشرين، مع أن المبادرة الأولى لإنشاء هذه الجمعيات كانت فرنسية. حيث أسست عدة جمعيات في كافة القطر الجزائري من طرف مجموعة من الإداريين والعلماء الفرنسين، تهتم بالبحوث التاريخية والأثرية، وبخاصة عمليات التنقيب التي ذاعت في أواخر القرن التاسع عشر، -فلا يخفى علينا أن مدينة تيمقاد الأثرية بولاية باتنة اكتشفها عالم آثار فرنسي سنة 1882 بعد أن كانت مدفونة تحت كتلة ضخمة من الرمال-، ومن أمثلة هذه الجمعيات الجغرافية والأثرية لولاية وهران التي أسست في 15 أفريل 1878**، ومثيلتها في الجزائر وقسنطينة. وتصب اهتماماتها حول البحوث الأثرية والجغرافية والتقنية في كافة المناطق

---

(1) -قشي (فاطمة الزهراء)، المقال السابق، ص89.

(2) -المقال نفسه، ص91.

* -وفي الحقيقة نشطت حركة قومية في أوساط الأهالي في فترة ما بين الحربين، ومن العوامل المساعدة على ذلك احتكاك الأهالي بالفرنسيين في ميادين القتال في أوروبا، ولمسهم للفرق الشاسع فيما بينهم، زيادة على التطور الفكري الذي عم منطقة المشرق العربي. وكحل لإيقاف هذا النشاط الأهلي أصدرت الحكومة الفرنسية قانون 4 فيفري 1919 الذي يمنح الأهالي حقوق سياسية، فنتج عن ذلك متغيرات كثيرة كان من بينها ظهور الصحف الأهلية. انظر: بوحوش (عمار)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1997، ص ص 215 .

** -وهو نفس التاريخ الذي أسس فيه المجلس العام.

الجزائرية، كما كانت من حين لآخر تنشر مقالات خارج المحيط اهتماماتها، ككتابات محمد بن رحال وقوديفري ديموميين وغيرهما[1].

بالإضافة إلى هذا، ظهرت المجلة الإفريقية التي بدأت عملها سنة 1856 وكانت تهتم بالخصوص بالجوانب التاريخية لشمال إفريقيا. هذه المحاولات الفرنسية جعلت الجزائريين يحذون حذوها، فبدءوا بتأسيس الجمعيات والنوادي هدفها التربية والتعليم، وساعدها في ذلك وقوف زملائهم وأصدقائهم الفرنسين إلى جانبهم، فكانت الجمعية الراشدية بالجزائر العاصمة سنة 1902 التي أسسها فرنسي يدعى سروي (Sarroy) مدير مدرسة أهلية بالجزائر، رفقة أعضاء من الأهالي والفرنسيين من قدماء المدارس العربية الفرنسية، وكان من بنيهم محمد بن رحال، عبد الحليم بن سماية، ابن التهامي وعبد القادر المجاوي، وقد ألقوا كلهم محاضرات في مختلف الميادين، وكانت باللغتين العربية والفرنسية[2].

كذلك نادي صالح باي بقسنطينة سنة 1907، الذي أسسه السيد أريب (Arripe) نائب رئيس مجلس عمالة قسنطينة، وقد كان شارل جونار الرئيس الشرفي للنادي، الذي يعد ملتقى "الدراسات الأدبية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية"[3].

ثم انتشرت هذه النوادي في كافة أقطار الوطن، وكان لها الدور الكبير في نشر الوعي القومي والثقافي بين الأهالي، ولقد صارت فيما بعد مركز للشبان الجزائريين الذين كتبوا عرائض وقدموا مطالب، ورفعوا شكاوي ومظالم للسلطات الفرنسية.

هذا بالنسبة للوضع الثقافي في الجزائر عامة. أما إذا أردنا التخصيص أكثر، نسلط الضوء على مدينة ندرومة باعتبارها مسقط رأس محمد بن رحال. فبخصوص مدينة ندرومة وجانبها الثقافي لابد من إبراز أهم مميزاتها الحضارية والثقافية عبر التاريخ، ثم التطرق إلى أوضاعها الثقافية خلال فترة الاحتلال الفرنسي. فما هي المميزات الثقافية لهاته المدينة الصغيرة وهل استطاعت الحفاظ عليها بعد الاحتلال؟

في الواقع إن مدينة ندرومة شهدت قيام عدة دول توالت على حكم المنطقة، وهي دولة المرابطين المنتمية إلى قبيلة لمتونة، وصنهاجة البربرية (1056-1147م)، وفترة حكم دولة

---

(1)-Berkada (Saddek), "Un patrimoine culturel, les publication de la société de géographie et d'Archéologie d'Oran (1878-1888)", In Revue Insaniyat, Vo3, N°12, Septembre-Décembre, 2000, p115.

(2)-صاري (أحمد)، مقال سابق، ص190-191.

(3)-المقال نفسه، ص191.

الموحدين (1120-1262م)، والدولة المرينيـــة (1248-1456م)، ثـــم الوطاســـيون (1456-1553م)، وعاصمتهم فاس، والدولة الزيانية (1236-1554م) وعاصمتها تلمسان.

وكانت ندرومة مسرح لنزاع وصراع بين منافسيها من هاته الدول، ولذلك شـــهدت غـــزوات وفتوحات لكنها لم تستقر ولم تعرف مكانة وشهرة إلا في عهد الموحدين الذيـــن وحـــدوا المغـــرب العربي لأول مرة عبر تاريخه الطويل. وهذا ما أدى إلى استقرار سياسي ونشاط عمراني وازدهـــار اقتصادي بالإضافة إلى تطور ثقافي وعلمي أدى إلى بروز رجال علم وأدب ودين[1].

وشهدت ندرومة حقبة من التوترات والاضطرابات عرفتها الدول المتعاقبة عليـــها خصوصـــا تلك التي عرفتها الدولة الزيانية، غير أن عاصمتها تلمسان اشتهرت في تلك الفترة بكونـــها مركـــز إشعاع لكل ألوان الحضارة الإسلامية، والدليل على ذلك المبـــاني الأثريـــة والمســـاجد والقصـــور وصهاريج المياة والمدارس ومزارات الأولياء والأسوار، والتي ما زالت قابعة في مكانها فـــي كـــل من تلمسان وندرومة وبعض المناطق المجاورة لهما.

ولقد عرفت ندرومة ازدهار ورقي في العهد العثماني. فاحتلت مركـــزا سياســـيا واقتصاديـــا وثقافيا هاما. فزيادة على تاريخ المدينة العريق طيلة العهد العثماني عرفت المدينة كمركـــز إشـــعاع ثقافي وحرفي، بالإضافة إلى نشاطها التجاري، وهذا بفضل إصلاحات الباي محمد الكبير الذي أولـــى عناية كبيرة بالجانب الثقافي وشيد مؤسسات ثقافية خاصة، واهتم بجمـــع الكتـــب واقتنائـــها وإيفـــاد البعثات من أجل الدراسة والمعرفة[2].

لقد أولت ندرومة أهمية كبيرة للنشاط الثقافي الذي صب كله فـــي قـــالب الديـــن والشـــريعة الإسلامية، وتجلى هذا بوضوح في الطرق الصوفية والزوايا في المدينة، والتي كـــانت تتجـــاوز 36 زاوية[3]. ورغم أن ندرومة لم تضم مدرسة فقهية مشهورة كالتي كانت توجد بمدينة مازونـــة، إلا أن التعليم حضي فيها بمرتبة مرموقة. ولقد اعتبرت ندرومة عاصمة دينيـــة وثقافيـــة منـــذ القـــرن الخامس عشر، حيث عرفت حركة ثقافية نشيطة[4]. وساعدها على ذلك الازدهار والرقي الثقافي

---

(1)-الميثاق الوطني، 7جمادى الثانية عام1406 ه الموافق ل: 16 فيفري 1986، ع7،ص 151.

(2)-Lespés (René), Oran, étude de géographie et d'histoire urbaine, . Paris, F, Alcan, 1936, p. 96.

(3)-Djebbari (Mohamed Benammar), "Nedroma revuistes par un des siens", in WWW. Elwatan. Com.

(4)-Grandguillum (Guilbert), "Une Médina...", Op.Cit,p60.

الذي ساد مدينة تلمسان وامتد تأثيره إليها[1].

ورغم غياب المؤسسات الثقافية إلا أن حركة التعليم كانت نشيطة ويعود الفضل للزوايا التي زادت على وظيفتها الدينية وظيفة تعليمية، باختلاف الطرق الدينية المختلفة التي كانت منتشرة في ندرومة وفي سائر مدن الغرب الجزائري، وأكثر الطرق شهرة وانتشارا: الطريقة الطيبية، الدرقاوية، التجانية، والقادرية. ولقد اعتبرت الطريقة الدرقاوية من أهم وأكثر الطرق انتشارا ونفوذا وقت ذاك، نظرا لميزتها الشعبية، فاجتذبت إليها عددا كبيرا من الأتباع، كما أنها من أهم الزوايا في مدينة ندرومة، وتنتسب إليها عائلة ابن رحال.

ورغم اختلاف الفرق الدينية الصوفية في مدينة ندرومة؛ إلا أنها كانت تؤدي نفس الشعائر. ومهمتها الأولى والأساسية هي تعليم القرآن الكريم ونشر الشعائر الدينية القديمة بين الناس. ولكل زاوية من هذه الزوايا مجمع أو "حضرة" أسبوعية. وكان يخصص يوم الجمعة للنساء. وكانت تقدم مواعض وخطب تربوية أساسها السيرة النبوية الشريفة، كما تقدم الأناشيد والمدائح الدينية التي تعرف في الزوايا باسم "السماعة"[2].وغياب مدارس هامة بمدينة ندرومة لم يؤثر سلبا على الحركة الثقافية بالمنطقة، وهذا بعد الدور الكبير الذي لعبته مساجد المدينة وملاحقها، حيث حضي التعليم دائما بمكانة هامة عند الندروميين[3]. ولقد بلغ عدد مساجد ندرومة خلال القرن الثامن عشر اثنا عشرة مسجدا[4]. وأهمها المسجد الكبير بحي الترييعة والذي يعود تاريخه إلى القرن الحادي عشر، أي إلى عهد المرابطين، ولا يزال قائما لحد الآن[5]. وهو المسجد الذي صار فيما بعد حمزة بن رحال والد محمد إماما له، وقد تولت هاته المساجد وظيفة لتعليم، حيث كان لكل مسجد حلقة تابعة له تخصص للتدريس الذي يعتمد في الأساس على حفظ القرآن الكريم وترتيله وحفظ المتون الشعرية، فالطابع التعليمي كان ديني محض، لذلك اعتبرت ندرومة العاصمة الدينية والثقافية الثانية بعد مدينة تلمسان على مستوى القطاع الغربي[6].

---

(1)-Bel (Alfred). "Nedroma métropole musulmane des traras", in Bulletin de la sosiété de géographie et d'Archiologie d'Alger. N°140, 1934, p508.

(2)-El-Hassar (Benali), "Cheikh Kaddour Ben Achour", Journal El Moudjahid, in http: //Nedroma. Multimania. Com/ Histoire.

- (3)-Grand guillum (Guilbert), Nedroma, Op.Cit, p 53.

(4) -الوليش (فتيحة)، الحياة الحضرية في باييك الغرب الجزائري خلال القرن 18، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، غير منشورة، جامعة الجزائر، 1993-1994، ص 168.

(5) -المرجع نفسه، ص 168.

(6)-Bel (Alfred) , "Nedroma...", Op.Cit. p510.

ولم تقتصر عملية التعليم على مدينة ندرومة فقط، فمعظم سكانها كانوا يرسلون أولادهم إلى مراكز ثقافية وعلمية في البلدان المجاورة كالأزهر الشريف وجامع الزيتونة والقرويين. وللبعثات الخاصة التي أرسلها إلى المشرق العربي الباي محمد الكبير دور في تبلور الفكر والثقافة في ندرومة والمناطق المجاورة لها.

هذا الانتعاش الثقافي والحضاري الذي عرفته منطقة ندرومة والقطاع الغربي بصفة عامة ساهم في ظهور رجال فن وأدب وشعر. وقد كانت ندرومة مسقط رأس البعض منهم، ونذكر على سبيل المثال أحمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله المعاصر لابن مرزوق أبي عبد الله محمد (781هـ/1373م) المولود بمدينة ندرومة، درس في القاهرة وتوفي في تلمسان، وسيدي أحمد بن مفوكة الشيخ الندرومي الذي اخذ عليه سيدي علي بن يحي السلكسيني والمتوفي في تلمسان سنة (972هـ/1565م) [1].

وبعد الاحتلال الفرنسي لمدينة ندرومة سنة 1842م بدأ في تطبيق سياسته عليها، فما إن حلت سنة 1865 حتى أسست الإدارة الفرنسية المدرسة العربية الفرنسية، لكن الأهالي رفضوا انتساب أبنائهم لها، فلم يتجاوز عدد التلاميذ المنتسبون إليها 35 تلميذ[2]. وفضلوا إرسال أطفالهم إلى الكتاتيب القرآنية أو التعليم في البيوت، ومن كان غنيا منهم وصاحب ثروة أرسل أطفاله للدراسة في جامع القرويين بفاس، فلجأت الإدارة الفرنسية إلى غلق الزوايا والكتاتيب واستمالة بعض شيوخها في محاولة لقهر السكان ومنعهم من تدريس أطفالهم.

كما أصدرت قوانين سلطت المراقبة على المعلمين وشيوخ الزوايا عن طريق حلقات التفتيش التي يقوم بها إداريون فرنسيون يراقبون الكتاتيب والمدارس، وقد جاء في تقرير للمفتش ألفريد بيل (Alfred Bel) في مدينة ندرومة سنة 1907؛ أنه نصح أحد المدرسين وهو حسين رحال بعدم تدريس بعض المواد التي لا فائدة منها كتدريس نظام الضرائب في الحكومة الإسلامية، ولا معرفة ما قيل في باب الجهاد...إلخ. أي بصريح العبارة المواد التي لا تخدم القوانين والسياسة الفرنسية. لكنه أقرّ (بيل) أن حسين رحال كان يدرس النحو والقراءة المفسرة في الجامع الكبير صباحا وفي المساء يقدم دروس الفقه التي تجتذب إليها عددا كبيرا من الطلاب. ولا نعلم إن طبق حسين رحال نصائح بيل أم لا، لكن المهم في الأمر أن التعليم الديني تواصل في مدينة ندرومة وحظي بمكانة

---

[1] -زرهوني (الطاهر)، مقال سابق، ص 161.

[2] -Grandguillum (Guilbert), Nedroma, Op. Cit, p 134.

مهمة خصوصا بعد توقف حلقات التفتيش بالمدينة[1].

ورغم الاحتلال الفرنسي لمدينة ندرومة إلا أنّها عرفت انتعاشا أدبيا وفنيا كبيرا، فلقد عرفت رجالات أدب وفن وشعر خلال الحقبة الاستعمارية زادوا من رقي ونشاط المدينة الثقافي، نذكر على سبيل المثال الشيخ قدور بن عاشور (1850-1938)، المولود بندرومة والذي ترك تراثا فنيا وشعريا لازالت تزخر به حتى وقتنا الحالي وهو رجل دين وتصوف ينتمي إلى الطريقة الدرقاوية، وشاعر في نفس الوقت، وشعره لا يعدوا أن يكون ابتهالات ومدائح دينية. وله ديوان يضم حوالي 500 قصيدة تدور كلها حول الشعر الصوفي، كما أنه موسيقي أيضا. وكان له جوق ينشد ويغني أشعاره الصوفية وأناشيده الدينية التي تعتبر اليوم من التراث الثقافي لمدينة ندرومة وكافة مدن الغرب الجزائري. وقد أداها فنانون معاصرون أمثال الشيخ الصالح بن شعبان، إدريس رحال، غنيم محمد المعروف بالنقاش. ومن أهم مدائح الشيخ قدور بن عاشور يا أهل الله (غوتية)، يالِيام ربيعية، سعدي ريت البارح، يا ولفي مريم، من لام درا عشيقي، وكليا تصب في قالب صوفي[2].

ولا ننسى أن نذكر سي محمد بن رحال الذي يعتبر أول من كتب أقصوصة باللغة الفرنسية في الجزائر تحمل عنوان انتقام شيخ، وذلك سنة 1891، ووالد محمد بن رحال حمزة هو كذلك من رجال الأدب، فقد سبق له أن كتب قصة حول تاريخ مدينة ندرومة، وترجمها عنه ابنه محمد سنة 1881 إلى اللغة الفرنسية[3].

أما بخصوص الصحافة فلم تعرفها ندرومة إلا بعد الاحتلال الفرنسي، ومع ذلك كان الأهالي على علم بما يجري في العالم الإسلامي، وذلك بفضل تدفق الكتب والمجلات من المشرق، وكانت وسيلة الاتصال الأساسية الحج*[4]، لذلك أصدرت فرنسا قانون الرخصة إلى الحج وحرمت عدد كبير من الأهالي من هذه الفريضة لأنها أيقنت أن الوافدين من مكة يعودون إلى الجزائر أكثر وعي من ذي قبل، كما أن البعض منهم يرفض العودة إلى الديار ويبقى في المشرق.

---

(1) -سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ج3، ص 122.

(2) -El-Hassar (Benali), Cheikh Kaddour ben Achour, Op.Cit,in http: //WWW. Nedroma. Multimania. Com.

(3) -زرهوني (الطاهر)، مقال سابق، ص 154.

* -وفي الواقع إن اتصال الجزائريين بالمشرق يعود إلى زمن بعيد، ففي عهد الرستميين وملكهم بتيهرت (تيارت) كانت ترسل بعثات إلى المشرق لشراء المخطوطات ، وأمهات الكتب، انظر:

Le royaume de Tihert, Les Rostemides. in http: //WWW. Nedroma. Com./ Histoire.

(4) -سطورا (بنيامين)، مصالي الحاج وائد الوطنية الجزائرية (1898-1974)، ت: عمّاري صادق، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص21.

هذا التدفق الثقافي المتواصل من المشرق ساهم في نشر الوعي بين الأهالي وتقوية حسهم الوطني، هذا الأخير الذي زاد بعد زيارة محمد عبده للجزائر سنة 1903، حيث جلب معه أهم الجرائد المشرقية آنذاك المنار لصاحبها محمد رشيد رضا*. هذا وتعود بوادر تكوين صحيفة في ندرومة إلى نفس السنة (1903) من طرف سي محمد بن رحال الذي أراد إنشاء صحيفة مستقلة لا نعلم اسمها للتعريف بمطالب الأهالي، وحقوقهم والكشف عن الواقع الاستعماري المعيش، لكن مشروع محمد بن رحال باء بالفشل، لأنه لم يجد سوى أربعين شخصا وعدوه بالإشتراك في الجريدة[1].

وبقيت الأوضاع على ما هي عليه، حتى أسس قريبه سي أحمد بن رحال مع أستاذ ومعلم ندرومي وفرنسي متحرر اهتدى للإسلام أسبوعية عنوانها "الحق" (La vérité) يوم 14 أكتوبر 1911، وظلت تصدر حتى عام 1913، كما كانت تعرف باسم "الشاب المصري" نظرا لتأثر مؤسسيها بأفكار الحركة المصرية[2]. وكانت هذه الجريدة لسان حال المصلح الإسلامية والمدافع عنها، وقد لعبت دورا بارزا في المعترك السياسي خصوصا عند إعلان قرار ميسيمي (Messimy) الخاص بالتجنيد الإجباري للجزائريين. كما اهتمت بالقضايا الخارجية كمسألة احتلال فرنسا للمغرب، وكان محمد بن رحال من كتابها وقرائها، وقد لعب دورا كبيرا في نشر مطالبها ومواقفها، وطرحها على الصعيد السياسي. ورغم أن فرنسا أسكتت صوتها سنة 1913، إلا أن محرريها واصلوا سيرتهم وأبرزوا وجودهم. ولقد كان محمد بن رحال الناطق الرسمي والمعبر عن مطالبهم، وكانت منطقة ندرومة بداية بروزه على الساحة السياسية في الجزائر.

---

* -ولد محمد رشيد رضا سنة 1865 بقرية القلمون بقرى لبنان في بيت شرف ودين وعلم يعرف بالمشايخ في قريتهم، حفظ القرآن الكريم وشغف على مطالعة الكتب الأدبية والتصوفية، وتفقه في علوم شتى. انظر: وزارة الشؤون الدينية، آثار الإمام عبد الحميد بن باديس، ط1، دار البعث، 1984، ص83-84.

[1]-Agéron (Ch-R), Histoire..., Op.Cit, p231.

[2]-Agéron (Ch-R), "Si Mhammed...", Op.Cit, p333.

خاتمة الفصل:

نستخلص من كل ما سبق، أن فرنسا ومنذ وطأت أقدامها الأرض الجزائرية سعت لسلب هذا البلد وجعله جزء لا يتجزأ منها، وتحقق لها ذلك بمرسوم 1834 الذي يقضي باندماج الجزائر واعتبارها أرضا فرنسية.

أما دينيا، أرادت القضاء على كل معالم الدين الإسلامي في الجزائر رغم إمضائها لمعاهدة 5 جويلية 1830 القاضية بحرية الدين الإسلامي. فهدمت المساجد وبنت الكنائس، وعززت من حركات التبشير والتنصير، وفتحت الملاجئ لإيواء الأيتام تمهيدا لتنصيرهم، واستحوذت على أملاك الأوقاف وفق مرسوم 1830، وأرجعتها من أملاكها الخاصة (الدومين).

أما اقتصاديا، شنت الإدارة الفرنسية حربا قاسية على الأهالي وسلبتهم أراضيهم بمراسيم متلاحقة كان أهمها قانون 1863. الذي قضى على نظامهم الجماعي، وفتح المجال للمستوطنين لاستملاك أراضيهم بسهولة. الأمر الذي أدى إلى تفيقر الوضع الاقتصادي للأهالي بسبب خسارة مورد رزقهم الرئيسي وهو الزراعة.

واجتماعيا؛ قضت الإدارة الفرنسية على نظام المجتمع الجزائري، وطبقت عليه نظام استثنائي عرف بقوانين الأنديجينا. كما أقصت الأهالي من المناصب الإدارية ومن التمثيل في المجالس، وشجعت حركة الإستيطان، وسنت قوانين الهجرة إلى الجزائر للفرنسيين ولكل الأوروبيين. ولتطبيق سياستها وتثبيتها أكثر فأكثر، سنت قانون تجنيس اليهود سنة 1870 لخلق توترات بين اليهود والجزائريين المسلمين، وبالتالي يسهل لها تحقيق أهدافها.

أما ثقافيا؛ فقد رغبت السلطة الفرنسية في القضاء على اللغة العربية وعلى التراث الثقافي، فخلقت المدارس المزدوجة العربية/الفرنسية، لاجتذاب الأهالي الذين رفضوا الالتحاق بمدارسها التي هدفت للفرنسة بالدرجة الأولى. كما عمدت إلى إقصاء اللغة الفصحى واستعمال اللغة الدارجة في التعليم، معتمدة على معلمين شيوخ لا يفقهون شيئا. كما أمرت بغلق الزوايا والكتاتيب والمدارس الحرة وسلطت عليها عقوبات قاسية، وأخضعتها لقوانين الرخص والمراقبة، كما استمالت إليها بعض رجال الزوايا لنشر الخرفات والبدع بين الأهالي، للقضاء على عاداتهم وثقافتهم العربية الإسلامية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ففرنسا أتت إلى الجزائر لتحطيمها وطمس هوية شعبها، وليس من أجل رسالة التقدم والتحضر التي ادعت بها طوال فترة تواجدها، لكن سياسة هذه الإدارة لم تستطع القضاء كلية على مقومات هذا الشعب. فقد ساهمت في ظهور عدة شخصيات على الساحة السياسية والثقافية كان لهم الدور البارز في إيقاض الأهالي من غفلتهم والمطالبة بحقوقهم وحريتهم. وكان محمد بن رحال من أوائل أولئك الرجال، ورغم أنه من خريجي المدارس الاستعمارية، إلا أنه كان خصما لسياستها ومدافعا قويا على اللغة العربية والهوية الإسلامية، وقد برز في وقت كانت فيه الساحة السياسية في الجزائر تشهد ركودا فكان السباق وممهد الطريق أمام العديد من رجال الإصلاح والنهضة الوطنية الجزائرية أمثال عبد الحميد بن باديس، البشير الإبراهيمي، ورواد الحركة الوطنية أمثال الأمير خالد وفرحات عباس وغيرهم. فكان من الأوائل الذين دافعوا عن قضايا الأهالي ومشواره السياسي الذي دام قرابة 40 عاما شاهدا على ذلك.وسنبين هذا في الخطوات القادمة من البحث.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني:

محمد بن رحال، حياته وآثاره

2-1-نشأته وتعلمه.

2-2-وظـــائـفـه.

2-3-آثـــــــاره.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

2-1-نشأته وتعلمه

2-1-1-النشـــــأة

هو محمد بن حمزة بن بشير ابن رحال، وسجل في الحالة المدنية الفرنسية رحال محمد بن حمزة[1]، وتشير معظم المصادر التي تكلمت عنه استنادا لملفه الإداري انه ولد سنة 1856[2]، في حين ذكر عبد القادر جغلول أن سي محمد بن رحال ولد في 3 شوال 277هـ، الموافق لـ16ماي 1857[3]، ولا ندري ما هي الجهة الذي استند عليها في ذكر هذا التاريخ، إلا أن شهادة عائلته تقول أن سي محمد بن رحال ولد في 16 ماي 1858[4]، لكن شارل جينيو في مقال له حول مدينة ندرومة نشره سنة 1922 في مجلة باريسية ذائعة الصيت هي مجلة العالمين (Revue des Deux Mondes) يقول: «إن محمد بن رحال كان عمره سنة 1921 73 سنة»، وحسب تقديره هذا فإن ابن رحال ولد سنة 1848[5].

كما يذكر جينيو أن سي محمد بن رحال كان له اسم مستعار وهو الشاذلي بن شلي، لكن الأخذ بقول هذا الكاتب الفرنسي فيه ريبة، لأنه شوه جوانب عديدة من حياة محمد بن رحال. فعلى سبيل المثال كتب جينيو أنه لما بلغ محمد بن رحال سن 73 تزوج من فتاة عمرها 16 سنة، ابنة أحد الأشراف السدج، ونعته بأبشع الصفات مثل: شارب الخمر، المعتاد على مجالس اللهو والمداوم على الحفلات والسهرات الكبرى في باريس، زير النساء...الخ.؟

هذه الصفات بعيدة كل البعد عن شخصية محمد بن رحال الذي عرف بأخلاقه النبيلة وحفاظه الشديد على دينه، وقد شهد له بذلك الفرنسيون أنفسهم، ومن بينهم صديقه بول أزان (Paul Azan)*،

---

(1)-Agéron (Ch-R). "Si M'hammed...", Op.Cit, p317.

(2)-Ibid, p317.

(3)Djeghloul (A), Huit..., Op.Cit, p3.

(4)-Agéron (Ch-R), "Si M'hammed...", Op.Cit, p317.

(5)-Géniaux (Charles), "Nedroma..", Op.Cit, pp 665-668.

*-ولد بول آزان سنة 1874 بمدينة بسانسن Besançon من عائلة ضباط، وبعد تخرجه من المدرسة العسكرية بسانت سير سنة 1897 أرسل كملازم أول إلى محمية لالى مغنية ونمور، وظل هناك من سنة 1897 حتى 1902، وكون خلال تلك الفترة صداقة وطيدة مع سي محمد بن رحال، كما عمل في المغرب وتونس، وهو مؤلف لعدة كتب أدبية اهتمت على الخصوص بالتاريخ الاجتماعي والسياسي للجزائر. انظر:
Brochier (Jeanne & André), Livre d'or de l'Algérie, Dictionnaire des personnalités passées et contemporaine, Baconnier Fréres, Imprimeurs, Alger, 1937, p24.

الذي كوّن صداقة قوية مع سي محمد بن رحال، فكتب مقالا عنه نشره في مجلة إفريقيا الفرنسية (L'Afrique Française) أن جينيو قدم ابن رحال «في اليوم غير المناسب وغير المستحق» ويزيد قائلا «أن ابن رحال ظل دائما مسلما صالحا وشديد التقوى والورع»[1].

ولا يمكننا الأخذ بأقوال شارل جينيو لأنها لا علاقة لها بالواقع، فهو كاتب روايات وقصص من نسج خياله، ولا علاقة له بالتأريخ والكتابات التاريخية الأكاديمية، بدليل أن جل كتاباته عبارة عن أعمال فنية نذكر منها رواية "المحيط" (L'océon)، التي نشرها سنة 1913، والتي تتحدث عن مغامرات في جزيرة بريطانيا، كذلك روايته عن الجزائر التي تحمل عنوان "تحت أشجار التين في القبائل" (Sous les Figuiers de Kabylie) المنشورة سنة 1917، إلى جانب العديد من قصائد الشعر والأغاني، كما كتب روايات أخرى عن المغرب الأقصى وتونس تصب في نفس القالب. ويكفينا كبرهان على عدم صحة ادعاءات شارل جينيو المقال الذي كتبه حوله الباحث قونتار مارك (Contard Marc) والذي يتحدث فيه عن الكتابات اللاقانونية والزينة. حيث اعتبر شارل جينيو من أصحاب هذا النوع من الكتابات[2].

وما يفند ادعاءات جينيو أن كل المصادر التي تتحدث عن سي محمد بن رحال لم تذكر قط أنه كان يدعى الشاذلي بن شلي، وتنفي عنه كل الاتهامات، وهو ما سنبينه في الخطوات القادمة من البحث.

أما عن مسقط رأسه، فكان بحي السوق في الشمال الغربي لمدينة ندرومة[3]، ومحمد بن رحال سليل عائلة حضرية عريقة بالمنطقة لها نشاطات عديدة، فهي كانت تشتغل بالتعليم والقضاء والزراعة، والصناعة والتجارة أيضا. ومحمد هو الإبن الثاني لحمزة ابن رحال*، هذا الأخير الذي برز وتفوق في الفقه والتفسير على طريقة مختصر الشيخ خليل بن إسحاق[4] في الفقه المالكي

---

(1)-Azan ((Paul)). "Si M'hammed Ben Rahal", In L'Afrique Française, Décembre 1928, p523.

(2)-Gontard (Marc). "Les Romans Populaire in littérature d'ille et vilaine", Encyclopédie Bonneton, Paris. 1999, In http//WWW.Uhp.fr/alc/ere/lif/celicif & v.htm.

(3)-Chourfi (Achour), Mémoire algérienne, Dictionnaire Biographique, Ed Dahleb, Alger, S.D, p186.

* -يذكر عاشور شرفي في مذكرات جزائرية أن محمد بن رحال هو الابن السادس لحمزة بن رحال.

(4)-Ibid, p186.

وشروحه، وهو مصدر القضاة في الأحكام[1]، ونظرا لمكانته هذه فقد عينه الأمير عبد القادر إماما للمسجد الكبير وقاضيا لمدينة ندرومة سنة 1839[2].

توفي محمد بن رحال يوم 6 أكتوبر 1928 عن عمر يناهز 72 سنة، بعد مرض عضال (تورم الأعصاب)[3]، ولقد نشرت معظم الصحف الصادرة آنذاك سواء كانت أهلية أم فرنسية نعيا لسي محمد بن رحال مباشرة بعد ذلك. فجريدة النجاح أعلنت في 10 أكتوبر 1928 عن وفاة محمد بن رحال وقدمت رزءا له، كما ألقى السيد محمد شريف سيسبان خطابا في اللجان المالية في نوفمبر 1928[4] ذكر فيه بخصال وأعمال محمد بن رحال. من جهتها نشرت مجلة صوت المستضعفين (La voix des humbles) في أكتوبر 1928 مقالا بقلم السيد بسول مدور عن وفاة محمد بن رحال، كما أعلنت مجلة إفريقيا الفرنسية في ديسمبر 1928 في مقال للجنرال بول أزان عن وفاة محمد بن رحال.

لقد كان اليوم الذي توفي فيه محمد بن رحال مناسبة لأكبر مظاهرة جمعت الفرنسيين والأهلي، فقد حضر الجنازة عدد كبير من الشخصيات السامية ومن أعيان المنطقة، ومن بينهم الجنرال لا موث (La Mothe) الذي جاء من وهران، والجنرال نوفاز (Naugues)، كما قدم من تلمسان نائب الوالي السيد دي توزو (Du Thuzo)، وكذلك السيد طالب عبد السلام نائب رئيس المجلس العام، بالإضافة إلى زملائه المسلمين في النيابات المالية[5]. فقد جمعت وفاة محمد بن رحال الفرنسيين والجزائريين، لأنه طيلة حياته وهو يسعى لخلق همزة وصل بينهم، وقد نجح إلى حد ما في ذلك[6].

وحسب ما سبق ذكره، عاش محمد بن رحال أكثر من سبعين عاما، اكتسب خلالها خبرة تزيد عن الأربعين عاما في المعترك السياسي والثقافي، عاش خلالها أحداثا عدة عرفتها الساحة الجزائرية والفرنسية. واستطاع التأقلم مع هذه الأحداث نظرا لثقافته المزدوجة، واحتكاكه بالفرنسيين والأوروبيين من جهة، ومعرفته لأوضاع وتوجهات زملائه الجزائريين من جهة أخرى، وهو ما سنبرزه في الفصل القادم.

---

(1) -سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ج4، ص422.

(2) -زروهوني (الطاهر)، مقال سابق، ص165-166.

(3) -النجاح، ع579، 15 أفريل 1928.

(4) -المرجع نفسه، 16 نوفمبر 1928.

(5)-Azan (Paul), "Si M'hammed...", Op.Cit, p523.

(6)-Agéron (Ch-R), "Si M'hammed...", Op.Cit, p317.

2-1-2-تعلمـــه:

إن المكانة الاجتماعية والثقافية التي حظيت بها عائلة ابن رحال عامة وحمـــزة والـــد محمـــد خاصة، ساهمت دون شك في تسهيل الطريق لمحمد بن رحال وتنشئته تنشئة صحيحة، فقد اشـــتهر والده بغزارة علمه في مجال الفقه والتفسير الذي أخذه من كتاب سيدي خليل -كما ذكرنا ســـابقا[1]، وفي مرحلة الطفولة تلقى محمد بن رحال المبادئ الأولى للتربية الدينية داخل أسرته مـــن طـــرف مؤدب كما جرت العادة داخل الأسر الجزائرية آنذاك، كما أن ثقافة والده حمزة الدينيـــة والأخلاقيـــة إلى جانب منصبه كقاضي وإمام للمسجد الكبير بندرومة، ساهمت في تكوين ثقافتـــه، ولقـــد حفـــظ الطفل محمد خلالها القرآن الكريم، وكيفية الوضوء والصلاة، ولقد كانت هذه الطريقة متبعة آنـــذاك وسط العائلات أو من قبل المؤدبين في تلك الفترة، فالطفل يتعلم القرآن الكريم ويتعلمه ويحفظـــه دون تفسيره.

ويذكر الشيخ عبد الرحمن محمد الجيلالي في كتابه تاريخ الجزائر العام، أن الطفل محمد بـــن رحال ألحقه والده بـ"كتّاب" لحفظ القرآن الكريم وهو لم يتجاوز بعد السن الخامسة من عمره[2]، علـــى غرار الأطفال في سنه والعادة المتبعة في البيوت الجزائرية منذ زمن طويل، والتي لا زالـــت لحـــد الآن، ونرجح أن الكتاب الذي درس فيه محمد بن رحال كان تابعا للزاوية الدرقاويـــة (الســـليمانية) التي تنتسب إليها العائلة.

والى جانب حفظ القرآن وأداء فريضة الصلاة التي تعتبر عماد الإســـلام، يقـــدم المؤدبـــون دروسا للتلاميذ حول الطهارة والتي تعتبر رمز الإيمان ومن ضروريات الصلاة، وقد تلقـــى الفتـــى محمد هذه الدروس منذ صغره، فالمحيط الذي نشأ فيه ساعده على اكتساب ثقافة إســـلامية كبـــيرة، فمن المعروف أن منطقة تلمسان ككل ومنها ندرومة منطقة محافظة اشتهرت باستقامتها ومحافظاتـــها على الشعائر والفروض الإسلامية حتى بعد الاحتلال الفرنسي.

وبعد أن أتم محمد بن رحال دراسته الإبتدائية وسط عائلته، أدخله والـــده حمـــزة المدرســـة العربية/الفرنسية، التي فتحت بندرومة في جانفي 1865، لكنها لم تستقطب عددا كبيرا من التلاميـــذ كحال باقي المدارس في كافة القطر الجزائري نتيجة رفض الأولياء لهذا النوع من التعليـــم، الـــذي اعتبروه مناقضا لدينهم ولعاداتهم الإسلامية.

---

(1)-Chourfi (Achour), Op.cit, p186.

(2) -الجيلالي (محمد بن عبد الرحمان)، تاريخ الجزائر العام، ج4، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص466.

كان محمد بن رحال من الأوائل الذين انتسبوا لهذه المدرسة، وكان عمره آنذاك تسع سنوات. تعلم محمد بن رحال في هذه المدرسة مبادئ القراءة والكتابة والحساب بالفرنسية[1]. ومميزات هاته المدرسة أنها ضمت أبناء الأعيان فقط الموظفون في الإدارة الفرنسية. ويقول غراندجيوم (Grandguillum) في هذا الشأن: «إن معظم الشباب المسجلين في هذه المدرسة أوليائهم من ذوي الأملاك، والذين يجدون بعض الفائدة في تعلم الفرنسية، عكس الأكثرية الساحقة التي رفضت هذا النوع من المدارس، والذي تجده بعيدا كل البعد عن لغتها ودينها ومعتقداتها»[2].

بعد ذلك انتقل محمد بن رحال إلى ثانوية الجزائر وهي ثانوية عربية/فرنسية فتحت أبوابها في مارس 1858[3]، وقد انتهجت هذه السياسة الفرنسية الجديدة بعد أن رفض الأهالي المدارس الفرنسية، ومنعوا أولادهم من الانتساب إليها. لذلك وجدت فرنسا أن الحل يكمن في الازدواجية اللغوية والفكرية، وذلك بوضع العربية إلى جانب الفرنسية، والمعلم الفرنسي إلى جانب المعلم المسلم، ودراسة المعارف الدينية وإلى جنب العلوم الفرنسية، على أن يكون هذا بإشراف مفتي أو قاضي. لكن هذه الخطة لم تتم، كما أن الكثير من المسلمين عارضوها إلا القليل منهم، فرغم الازدواجية اللغوية كانت اللغة الفرنسية هي المادة الأساسية في هذه المدارس[4]*. وحين أحس الفرنسيون بهدوء الأوضاع أغلقوا هذه المدارس، فقد اغتنموا فرصة اندلاع ثورة المقراني سنة 1871 وقيام الحكم الجمهوري في فرنسا الذي حمل معه حماسا للاستعمار والإمبريالية في فرنسا، قرر الحاكم العام الجديد الأميرال دي قيديون (De Guedyon) إغلاق المدارس العربية الفرنسية بقرار 23 أكتوبر 1871 وذلك عقابا لأبناء العائلات التي ثارت ضد فرنسا. كما أن هذا النظام الجمهوري الجديد نادى بدمج وفرنسة المؤسسات الخاصة بالأوروبيين بمثيلاتها بفرنسا، وهذا بطبيعة الحال ليس في صالح التعليم الإسلامي[5].

---

(1) -زرهوني (الطاهر)، مقال سابق، ص168.

(2)-Grand Guillum (Guilbert), Nedroma..., Op.Cit, p134.

ويقول جراند غيوم أنه ورد تقرير سنة 1867 يوضح أن عدد تلاميذ هذه المدرسة لم يتجاوز 30 تلميذا، وهم كلهم من الأعيان.

(3)Ibid, p134.

(4)-Agéron (Ch-R), "Si M'hammed...", Op.Cit, p319.

* -ظهر التعليم المزدوج الخاص بالجزائريين ابتداء من سنة 1850، وكان من نتائج تقارير كتبها مسئولو المكاتب العربية (وهم عسكريون) عن وضعية التعليم الإسلامي وموقفه من المدارس الفرنسية، ومن بينها تقرير الجنرال بيدو، وتقرير فالبري، وتقرير الجنرال دوماس، وتقرير ليبيشو، وتقرير ديهوتيبول في فترة الأربعينيات من القرن التاسع عشر، حيث نصبت لجان رسمية وزار الجزائر أمثال أليكس دي طوكفيل. انظر: سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ج3، ص21.

(5) -المرجع نفسه، ج3، ص340-341.

وبصدور مرسوم إغلاق هذه الثانوية العربية/الفرنسية، انتقل محمد إلى الثانويـــة الحضريـــة الرسمية؛ وهي ثانوية فرنسية بالجزائر العاصمة (Lycée d'Alger) وظل بها حتـــى تخـــرج ســـنة 1874. وقد شهد لمحمد بن رحال بالتفوق والنجاح في دراسته واتقانه للغة الفرنسية، وقد كتب عنـــه صديقه الجنرال بول آزان سنة 1928: «كان ابن رحال تلميذا ممتازا ولامعا في ثانويـــة الجزائـــر، وبعد تخرجه منها سافر إلى باريس وأقام فيها لإكمال دراسته... وابتداءً من سنة 1878 صار مرحبـا به ومقدرا في الأوساط المثقفة والمتميزة»[1].

بعد تخرجه من ثانوية الجزائر، وجّهه والده حمزة نحو مدرسة عسكرية فرنسية المرجح أنـــها سانت سير –ولا نعرف دافعه من وراء هذا؟ !– المهم أنه تخرج منها برتبة ضـــابط[2]، غـــير أن محمد بن رحال لم يمارس هذه الوظيفة العسكرية، لأنه خلف والده كقـــايد لمدينـــة ندرومـــة ســـنة 1878[3].

حظي محمد بن رحال بتعليم مزدوج عربي/فرنسي، عربي كما جرت عليه العادة في الأســـر الجزائرية الإسلامية في تلك الفترة، حيث يتلقى الطفل تعليما دينيا خاصا يشمل حفظ القرآن وتعلـــم المبادئ الأساسية للإسلام، وذلك عن طريق العائلة، أو عن طريق مؤدب في المدرسة القرآنية، التي غالبا ما تكون ملحقة بالمسجد. وتشمل الدراسة حفظ بعض المتون الشعرية، وفي الأغلـــب تكـــون ألفية ابن مالك. والغرض من وراء ذلك هو اكتساب الطفل فصاحة اللسان والمعرفة والحسنة للنطـــق بالعربيـــة.

وتعليم فرنسي؛ ابتدأ في المدرسة العربية/الفرنسية بندرومة، ثم في ثانوية الجزائر التي كـــانت تقدم في الأساس تعليما فرنسيا يشمل اللغة والتاريخ والحساب، بالإضافة إلى اللغة العربية والتربيـــة الدينيـــة.

وقبل أن نواصل الحديث عن المستوى التعليمي والثقافي لمحمد بن رحال، لا بد من الوقـــوف عند نقطة هامة لنتساءل عن دور حمزة ابن رحال في صقل شخصية ابنه محمد. فإذا نظرنا للجـــانب الأخلاقي لوالد محمد بن رحال، نجد أنه شديد الاعتزاز والارتباط بدينه وعاداته، وقد تجسد هذا فـــي وظيفته كقاضي وإمام في المسجد الكبير، وهاتين الوظيفتين تتطلبان معرفة شاملة للدين الإســـــلامي

---

(1)-Azan (Paul), "Si M'hammed…", Op.Cit, p522.

(2)-Agéron (Ch-R), "Si M'hammed…", Op.Cit, pP320.

(3)-Azan (Paul), "Si M'hammed…", Op.Cit, p522.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وشريعته. فلماذا أرسل حمزة بن رحال إذا ابنه محمد إلى مدارس فرنسية انصب اهتمامها على الثقافة الفرنسية لا غير؟!

فإذا ما اعتقدنا أن حمزة ابن رحال أرسل ابنه إلى هذه المدارس لإظهار ولائه وتبعيته لفرنسا بحكم منصبه كآغا لمنطقة ترارة، فلماذا يرسل ابنه الآخر سي بومدين إلى القرويين بمدينة فاس المغربية، وهي من أهم مراكز التعليم الإسلامي في ذلك الوقت إلى جانب الجامع الأزهر بمصر والزيتونة بتونس[1].

أولا: إذا كان حقا يريد إظهار الطاعة والولاء للإدارة الفرنسية، لأرسل ولديه الاثنين إلى مدارس فرنسية.

ثانيا: إذا كان حمزة ابن رحال ينشد إرضاء الإدارة الفرنسية حقا فلماذا استقال من منصبه بمجرد أن الحكم المدني حد من استقلاليته؟

إضافة إلى هذا لا يمكننا اتهام حمزة بن رحال بالولاء للإدارة الفرنسية بمجرد تسجيل ابنه في مدرسة فرنسية، لأن هذه الأخيرة كانت مزدوجة تقدم تعليما عربيا وفرنسيا. فحمزة ابن رحال أراد أن يكسب ولده محمد ثقافة فرنسية إلى جانب ثقافته العربية، فربما كانت نظرته بعيدة خاصة وأنه لا تنقصه (حمزة) الفطنة والحكمة. وقد كانت له تدخلات هامة في الدفاع عن مصالح الأهالي، أيقن من خلالها أهمية تعلم اللغة الفرنسية. والدليل على ذلك أن ثقافة محمد بن رحال المزدوجة هي التي كانت وراء نجاحه وتميزه، وثقافته الفرنسية هي التي ساعدته في تكوين علاقات وصداقات مع الفرنسيين، وإيصال صوته ومطالبه إليهم.

ذكرنا أن حمزة ابن رحال كانت له تدخلات هامة في الدفاع عن مصالح الأهالي، وأهمها على الإطلاق مشاركته في الوفد الذي مثل أعيان المسلمين والذين ترأسهم في تلك الفترة المكي بن باديس[2]، حيث قدموا عريضة مقدمة للجنة قاسطانبيد (La commission Gastambide) سنة

---

[1]-Agéron (Ch-R), "Si M'hammed…", Op.Cit, p319.

[2] -المكي بن باديس من مواليد قسنطينة سنة 1820، تولى القضاء فترة طويلة (1856-1876) معظمها في قسنطينة وضواحيها، وأصبح سياسيا وصحفيا، ولقد كان إلى جانب المكي بن باديس وحمزة ابن رحال في الوفد الأهلي السادة: حسن بن بريهمات مدير مدرسة الجزائر، ومحمد السعيد علي الشريف قائد شلاطة، والعياشي بن يرنو مفتي مستغانم، وسليمان بن صيام آغا مليانة، والحاج محمد بن زغودة قاضي العاصمة، ومحمد بن الحاج قاضي سكيكدة. انظر.
كريستيلو آلان، "المكي بن باديس وبعض نواحي الحركة الوطنية الجزائرية"، مجلة الثقافة، ع61، الجزائر، 1981، ص45.-

1866[1]، وتمثلت أهم مطالب المسلمين في تأسيس مجالس مستقلة (مجالس القضاء)، ولكن بعد مناقشات طويلة، وافقت اللجنة على تأسيس مجلس استشاري مجرد من أي سلطة.

ومثل هذه المقابلات والمفاوضات مع السلطة الفرنسية، تتطلب خبرة ومعرفة كاملة باللغة الفرنسية، ولقد كانت معرفة المكي بن باديس لها، والتكلم بها بطلاقة[2]، هي التي أهلته ليكون الناطق الرسمي ورئيس الوفد الجزائري. فكيف يستطيع المرء أن يفسر أحاسيسه ويشرح أفكاره وهو لا يكتسب اللغة التي توصل غايته إلى الطرف الآخر؟ حتى وإن قيل أن شهرة عائلة ابن باديس في أوساط الجزائريين والفرنسيين، هي التي مكنت المكي من ترأس الوفد. لكن هذا لا ينفي أن حمزة بن رحال كان كذلك يحظى بمكانة في الغرب الجزائري، وجمعته علاقات طيبة مع الإدارة الفرنسية يعود تاريخها إلى عام 1839[3].

إن هذه التجربة التي خاضها حمزة بن رحال تكون قد أقنعته بضرورة إدخال ابنه إلى المدارس الفرنسية، ويبقى هذا مجرد تخمين؛ لأنه من غير الممكن الغوص في النفس البشرية لمعرفة مكنوناتها وما يجول في خاطرها، لكن باعتمادنا على أهم الأحداث التي مر بها حمزة بن رحال يمكننا الخروج ببعض الإجابات التي تنزع الغموض ولو قليلا عما كنا نريد الوصول إليه، يضاف إلى هذا أن ديننا الإسلامي الحنيف لم يحرم معرفة اللغات، فقد جاء في الأثر أنه: «من عرف لغة قوم آمن شرهم»، ومن منطلق أن حمزة ابن رحال رجل علم ودين، فلا بد أن يكون مقتنع بهذه الفكرة .

لكننا نخلص إلى تساؤل آخر وهو أن باعتبار كل طالب علم يطمح بالضرورة للحصول على إجازة أو شهادة بعد نهاية تمدرسه، هل تحصل محمد بن رحال على شهادة من ثانوية الجزائر أم

---

(1) -بعد الفوضى الكبيرة التي قامت جراء مرسوم 1854، والذي اعترض عليه رؤساء العدالة الفرنسية في الجزائر، والكثير من الكولون، وبخاصة حول المجالس المستقلة التي اعتبروها «دولة داخل دولة»، أصدرت الحكومة مرسوما جديدا في 31 ديسمبر 1859 أوقف هذه المجالس وغير حكم الاستئناف من محاكم القضاة إلى القضاء الفرنسي، إلا أن المشاكل لم تحل وانتشرت الفوضى وصار الاستئناف أمرا مستحيلا، يضاف إلى ذلك الإقصاء والإهمال الذي تعرض إليه الكثير من القضاة والعدول الجدد من خرجي المدارس الرسمية، ويقال أن مرسوم 1859 من أسباب قيام ثورة 1864-1865. وبهذه الأحداث المتوالية اعترضت الإدارة الفرنسية بحاجتها إلى الأعيان المسلمين، فأقامت لجنة قسنطينة سنة 1860. للمزيد من المعلومات انظر:

Bulletin officielle de l'Algérie 1866.

(2) -سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ج4، ص462.

(3)- Christellow (A), Muslim Law Courts and the French colonial state in Algeria. P.U.P, New Jersy, 1984, p185.

لا؟ خاصة إذا علمنا أن المدارس القرآنية بالرغم من بساطتها كانت تمنح إجـــازة -ولـــو شـــفوية- للتلميذ تشفع له عند انتقاله إلى مرحلة أخرى من التعليم[1].

لقد تضاربت الآراء حول هذه النقطة، وهذا راجع إلى شخصية محمد بن رحال التي يكتنفـــها الغموض. فهو عبر سنين حياته ومشواره السياسي والثقافي، ومن خلال أقواله وخطاباتـــه لا نجـــده يتكلم يوما عن نفسه، فهو دائما يتحدث عن الأهالي ويبرز حالتهم ووضعيتهم، ولعل هذا سيتضح لنـــا من خلال تدخلاته في ميدان التعليم نفسه. فجل تدخلاته التي ألقاها وطالب فيها بتحســـين وضعيـــة التعليم الإسلامي، والمطالبة كذلك بالتعليم الفرنسي. فهو لم يشر إلى مســـتواه الدراســـي ومـــا إذا تحصل على شهادات أم لا؟ لكننا من خلال اقتراحاته والأفكار التي جاء بها، أو بـــالأحرى الحلـــول التي اقترحها نستطيع أن نبرز شخصية ابن رحال القوية، والتي لا يمكن أن تتجســـد إلا مـــن وراء ثقافة وعلم غزير، ويكفي أن تقرير كومبس (Combes) سنة 1895 الذي هدف إلـــى إعـــادة تنظيـــم المدارس، قد اعتمد فيه على جزء كبير من اقتراحات ابن رحال.

وبرجوعنا إلى المصادر التي تحدثت عن محمد بن رحال، نجد أن معظمها تقـــر بـــأن ابـــن رحال تحصل على شهادة تعادل شهادة البكالوريا أو ما فوقها، وهناك من يقول أنه حـــاصل علـــى الليسانس أيضا. يقول شارل جنيو في مجلة "العالمين" «أن ابن رحال يقدم نفســـه كحـــامل لشـــهادة البكالوريا ومجاز في الحقوق»[2]، بينما يرى أنتري فوكو (André Foucauld) في كتابه "الجزائـــر بنت فرنسا" (L'Algérie fille de la France) الصادر سنة 1935: «إن ابن رحال مجاز مرتين مـــن جامعة الجزائر»، ثم يضيف قائلا: «إن ابن رحال لمع من خلال تميزه وبحمله السجائر الإنجليزيـــة، ولقد حضي في صالونات باريس بنجاح كبير، فبين رحال باريسي بين الباريسيين وعند عودته إلـــى مسقط رأسه يرتدي الجلابة البيضاء مع البرنوس المحاك من وبر الجمال»[3].

ويذهب أحد أقرباء محمد بن رحال وهو رضوان رحال إلى: «أنّ ابن رحال هو أوّل طـــالب حامل لشهادة البكالوريا ويضيف متسرعا أنه مجتر في الآداب من السربون»[4].

---

[1] -زوزو (عبد الحميد)، مرجع سابق، ص206.

[2]-Géniaux (Charles), "Nedroma..", Op.Cit, p668.

[3]-Merad (Ali), Le Réformisme Musulman en Algérie de 1925 à 1940, essai d'Histoire Religieuse et Sociale, Paris, 1967, P48, Cité par Foucauld André, l'Algérie fille de France, Paris, 1935, p203-204.

[4]-Djeghloul, (A), Huit..., Op.Cit, p73.

أما الباحث عبد القادر جغلول، فينفي أن يكون سي محمد بن رحال قد تحصل على دبلوم أو شهادة مهما كان مستواها، ويقول: «إن محمد بن رحال تخرج من المدرسة العربية/الفرنسية التي تأسست عام 1858، ولكنه لم يحصل على شهادة»[1].

ورغم تضارب الآراء حول المستوى التعليمي لسي محمد بن رحال، وما حاز عليه من شهادات، إلا أننا نستطيع القول أنه متحصل على الأكثر على شهادة معادلة لشهادة البكالوريا. فحين تصفحنا نصا لسي محمد بن رحال نشره في "الجمعية الجغرافية والأثرية لولاية وهران" سنة 1887، وهو نص حول "تطبيق التعليم العمومي في البلاد العربية"، وجدنا توطئة كتبها السيد بوتي (Bouty) السكرتير العام للجنة التحرير حول نص محمد بن رحال قال فيها: «إن سي محمد بن رحال جدير بكتابة مثل هذه النصوص والمواضيع، لأنه عاش وسط الأهالي ويعرف أكثر من أي شخص آخر أحاسيسهم وطموحاتهم، ومن جهة أخرى حائز على إجازة (Lauréat de prix) من ثانوية الجزائر»[2]، والإجازة كما نعلم هي بمثابة الشهادة وكان بإمكان ابن رحال مزاولة مهنة التعليم ونحن نرجح هذا الرأي بحكم أن السيد بوتي هو زميل محمد بن رحال في المجلة السابقة الذكر[3].

وبما أن السيد بوتي كتب مقدمة لنص محمد بن رحال، فهو بالتأكيد على دراية به، ولا بد أن يكون سي محمد بن رحال هو من أخبره بذلك بحكم الزمالة وبحكم أن بوتي هو رئيس المجلة. ونحن نأخذ بهذا الرأي لأنه أقرب إلى الصواب، ولأنه صادف نشر سي محمد بن رحال لنصه، وبالتالي لا بد أن يكون قد قرأ المقدمة. كذلك عرف ابن رحال بتواضعه وصراحته وأخلاقه وتربيته يشهدان له بذلك وهذا الأمر يدعم قول بوتي، فقد قال (ابن رحال) لأحد ضيوفه سنة 1922: «اعذروا تكريمي هذا، لأنني لا أدير إلا روحي المسكينة والتي لا تقدر بعد بمعريتها»[4]، رغم أنه كان من نبلاء المنطقة ومن العائلات التي لها وزن اجتماعي.

ومهما يكن، ومهما اختلفت وتضاربت الآراء حول ما إن تحصل سي محمد بن رحال على شهادة أم لا؟ نجد أنفسنا أمام سؤال محير: لماذا يا ترى ينتسب طالب إلى مدرسة ويشهد له أنه كان

---

(1)- Djeghloul, (A), Huit..., p73.

(2)-Ben Rahal (Si M'hammed), "Etude sur l'application de l'instruction publique en pays arabe" In B.S.G.A.O, 1887, T7, Note de rédaction.

(3) -يكفي أن تتصفح أي عدد من أعداد هذه النشرة وترى قائمة أعضائها في أول الصفحة، ويرد اسم محمد بن رحال وتصاحبه جملة أعلى من ذوي الأملاك وهذا طيلة مدة انتسابه للجمعية.

(4)-Geniaux (Charles), Op.Cit, p 668.

ممتازا ومتفوقا فيها مثلما شهد به الجنرال أزان بخصوص ابن رحال، لكنه يتخرج منها دون أي شهادة؟ !.

سنحاول فك هذا اللغز تدريجيا. فهناك نقطة هامة وهي أن كل المصادر التي تطرقت إلى ابن رحال تؤكد أنه تخرج من ثانوية الجزائر، والتخرج يعني إنهاء الدراسة، ويتوج إما بالنجاح والحصول على شهادة أو بالفشل، وقد سبق وأن تبين لنا أن سي محمد بن رحال تلميذ متفوق، فإذا أخذنا بفكرة عدم تخرج سي محمد بن رحال من ثانوية الجزائر وهذا أمر مستبعد لوجود أدلة مزاولته الدراسة؛ وأنه رفض هذا التعليم ولم تكن لديه الرغبة في إكمال الدراسة فلم يحصل على شهادة باعتبار أن دروس هذه الثانوية تتعارض مع القيم والعادات الإسلامية، أفلم يكن الأفضل له عدم الانتساب من البداية إلى هذه الثانوية؟.

الحقيقة هي أن محمد بن رحال زاول تعليمه في فترة لم تأخذ فيها السياسة التعليمية الفرنسية وجهة محددة وثابتة ولم يكن لها نظام تسير وفقه بدليل أنه انتقل إلى ثانوية الجزائر بعد صدور مرسوم 23 أكتوبر 1871 الذي ألغى المدرسة العربية/ الفرنسية[1].

هذه النقلة في سياسة فرنسا التعليمية جعلتها لا تهتم بأهم شروط تقوم عليها أي مدرسة كانت وعلى اختلاف مستوياتها، فهي لا تهتم بالمدرسين، فكانت تأتي بمعلمين غير أكفاء سواء من العرب أو الفرنسيين. كذلك لم تضع الإدارة الفرنسية نظاما خاصا بالامتحانات والشهادات للطلبة المتخرجين، فقد ورد في تقرير للسيد ديبيل (Depeille) مدير المدرسة العربية/الفرنسية في الجزائر في 10 أكتوبر 1854 وجهه إلى الوالي يخبره فيه أن وزير الحرب الكونت فايلون قد صرح: «لا يمكن لأي طالب الحصول على وظيفة مدرس عربي دون نيل شهادة تثبت حسن أخلاقه، وفي حالة عدم توفر هذا الشرط فإنه لن يحصل على الشهادة»[2]، لكن في حقيقة الأمر ليس هذا هو السبب الحقيقي في عدم تسليم الشهادات للطلبة، وإنما الأمر متعلق بما يسميه الفرنسيون التعصب؛ وهو ارتباط الطالب بدينه وعاداته رغم سنوات التمدرس التي يقضيها في المدرسة الفرنسية.وهذا ما جعل الفرنسيون لا يهتمون بوضع الامتحانات ومنح الشهادات للطلبة المتخرجين.

وقد رد السيد ديبيل مدير المدرسة العربية/الفرنسية على رأي الكونت فايلون في تقرير يضم 14 صفحة، يوضح فيه عدم اهتمام الإدارة الفرنسية بالطلبة الجزائريين (الأهالي) وبمستقبلهم.. وعدم

---

(1)- Turin (Yvonne), Affrontements culturels dans l'Algérie Colonial, Ecoles, Médecines, Religions (1830-1880), E.N.A.L, Alger, 1983, p 181.

(2)-ibid., p209.

وجود النية من طرفها لتنظيم المدارس، وممّا جاء فيه: «كيف يمكن أن تكون الشهادة وسيلة للخضوع السياسي والانصياع المتواصل لهؤلاء الطلبة اتجاه فرنسا؟ ما الذي يمنع هذا الطالب أن يغير رأيه بعد الحصول على الشهادة؟ حتى ولو كانت هذه الأخيرة شهادة جامعية، فمن الأفضل له الاكتفاء بشهادة اختبار محررة بشكل ترخيص من طرف السلطات المحلية بعد إعلان من المقتي والمجالس، وأمثال هذه الشهادة يمكن إلغاءها -أي أن ترفضها السلطات الفرنسية-، ويضيف السيد ديبيل بأنه:« لا يرى أي مصلحة أو منفعة في تحسين هذا النوع من التعليم الديني الذي أقام منذ وقت طويل منافسة شديدة الفعالية للمدارس العربية/ الفرنسية، مادامت هذه الأخيرة هي التي توجه وتدير»[1].

فالإدارة الفرنسية لا تهتم بوضع الامتحانات ومنح شهادات للطلبة الجزائريين المسلمين منذ أن أسست المدارس المزدوجة الستة سنة 1850.وحتى بعد أن ألغت هذه المدارس وأبقت على الثانويات والكوليجات الفرنسية بعد مرسوم1871.

من خلال هذا التقرير يتضح لنا أن التلميذ الجزائري لا يتلقى في هذه المدارس سوى ما يهدف إلى مسخ هويته؛بغزو دماغه بثقافة وتعليم لا يمت بصلة إلى عاداته وثقافته ودينه، وقد أقرّ أحد الجنرالات الفرنسيين بهذا الأمر سنة 1865 قائلا: «يتخرج الشباب من الكوليج الأمبريالي ويفقدون بسرعة فاكهة أو ثمرة دروسهم، فعندما يعودون إلى أهلهم إما يصيرون قياد أو شيوخ ويرجعون بسرعة إلى حياتهم الإسلامية وينسون ما تعلموه سابقا». لذلك اقترح هذا الجنرال حلا للإبقاء على ما تعلمه هؤلاء التلاميذ بأن تواصل هذه المؤسسات متابعة ومراقبة التلاميذ، وأن لا تتخلى عنهم بعد تخرجهم[2]، لكن السلطات الفرنسية لم تهتم بهذا الأمر، وانتهجت نفس السياسة التعليمية حتى بعد صدور مرسوم 1871.

تطرق محمد بن رحال إلى هذا الأمر سنة1887 في نصه حول تطبيق التعليم العام في البلاد العربية قائلا: «... ينبغي الاقتناع بحقيقة أن يؤخذ الشباب العرب من دواويرهم وإمساكهم عدة سنوات في مقاعد مؤسسة شيدت بمصاريف ضخمة، مزودة بأجهزة وموظفين باهضوا النفقات، ثم تعيدهم إلى قبائلهم كما كانوا من قبل -أميين ولو بطريقة مخفية-، دون تحقيق أي غاية ودون

(1)- Turin (Y), Op.Cit, P281

(2) - Ibid, P209.

إعطائهم أي موقف، وتمنعهم من تطبيق ما لقنتهم إياه، وبالتالي تشكل مجموعة من المبعدين ولا شيء آخر»[1].

وهذا دليل إثبات على عدم تحصل الطلبة الجزائريين على شهادات سواء في المرحلة الأولى للدراسة في المدرسة العربية/الفرنسية ما بين (1850 -1871)، أو في المرحلة الثانية في الكوليجات والثانويات الفرنسية بعد 1871. وظلت الأوضاع على ما هي عليه إلى أن جاء تقرير كومبس سنة 1892 الذي نظم المدارس و أدرج الامتحانات التي تتوج بشهادات؛ وللعلم فإن تقرير كومبس اشتمل على الكثير من تقارير بعض الأهالي، وعلى رأسهم محمد بن رحال الذي قدم تقريرا أمام لجنة التحقيق المشيخية سنة 1892 برئاسة جول فيري، حول إعادة تنظيم المدارس، ومن أهم ما تضمنه تقريره « طلب إجراء امتحانات الانتقال من الابتدائي إلى الثانوي، وكذلك إجراء امتحان نهائي حول البرنامج المسطر، وأن تتوج نتيجة الامتحان بشهادة معادلة للبكالوريا وبالتالي تفتح المجالات أمام الشباب الذين يقدمون ضمانات لا ريب فيها»[2].

من خلال ما سبق نستنتج أن سي محمد بن رحال لم يحصل فعلا على شهادة البكالوريا وعلى أية شهادة رسمية أخرى بحكم النظام الذي تتبعه المدارس والثانويات الفرنسية آنذاك، لكن لا يمكننا نفي حصول ابن رحال على شهادة تقديرية اعترافا بمستواه العلمي من ثانوية الجزائر، وقد سبق وأن أوضحنا ذلك. ولقد تمكن ابن رحال من نيل هذه الشهادة لقدرته الفائقة في تعلم الفرنسية والتكلم بها بطلاقة، وقد شهد له صديقه بول أزان بذلك قائلا: «كان ابن رحال يتكلم الفرنسية ويستعملها بكثير من الأمان والثقة». المهم أنه كان يجيد الفرنسية كتابة ونطقا، أما الشهادة فتبقى شيئا ثانويا.

وبعد الإصلاحات التي أقرّتها لجنة التحقيق المشيخية التي زارت الجزائر سنة 1892 صار بإمكان الطلبة الأهالي المتخرجين من المدارس والثانويات الحصول على شهادات؛ وقد نال أفراد من عائلة ابن رحال شهادات من ثانوية الجزائر- وهي نفس الثانوية التي درس بها محمد بن رحال-ومن بينهم قريبه حسين رحال، الذي نال دبلوم سنة 1898 حسب تقرير المفتش ألفريد بيل

---

(1)-Djeghloul (A), Si M'hammed Ben Rahal et la question de l'instruction des indigènes, 3 documents (1887-1892-1921), Universités d'Oran, 1982, p10.

(2)-Ibid. P20.

سنة 1905[1]،الذي ذكر أيضا أن عضوين من عائلة ابن رحال تخرجا سابقا من نفس الثانوية ولم يشر فيما إذا تحصلا على شهادات أم لا.وهذا دليل آخر على عدم حصول ابن رحال على شهادة.

نستخلص من كل هذا أن محمد بن رحال كان له الحظ مقارنة مع باقي أفراد جيله؛ من أن ينال تعليما مزدوجا عربيا/فرنسيا.وأن تكون ثقافته المزدوجة- على حسب تعبير شارل روبير آجرون- هي الحافز والمساعد الأول والأخير له طيلة حياته. ويظهر لنا هذا جليا في الفصول القادمة من البحث .

2-2-وظائفه

تقلد محمد بن رحال خلال مشواره الذي دام أربعين عاما وظائف اختلفت اختصاصاتها، ما بين الدينية و الثقافية والاجتماعية والسياسية وكان أول منصب تقلده هو تعيينه قايد في فيفري1878 بعد استقالة والده الآغا حمزة . وبالطبع كانت رتبته أقل شأنا من رتبة أبيه، ذلك أن تبديل الحكم العسكري بالنظام المدني غير الكثير من الأشياء داخل الإدارة الفرنسية،فأحدثت تعديلات في مجالس الجماعة وشيوخ الدوائر وظهر ما يعرف بالمعاون الأهلي (L'adjoint indigène) أو القايد Caid باللغة المحلية. ومهام محمد بن رحال لا تختلف عن القواد الآخرين، فالإضافة إلى عضويته في اللجنة البلدية وفقا لقرار 22 جويلية 1874 الذي سمح لقياد مناطق الحكم المدني الشمالية بتمثيل دواويرهم أو قبائلهم في اللجان البلدية[2]. كلف ابن رحال على غرار زملائه الآخرين بحفظ الأمن وإخبار الإدارة الفرنسية بكل ما يستجد من أحداث في المدينة، وإعانة جباة الضرائب البلدية والحكومية ومراقبة الحالة المدنية من حيث المواليد والوفيات والزواج والطلاق، بالإضافة إلى هذا كلف بإخبار عن الجرائم التي تحصل في المنطقة سواء اقترفها الأهلي أو الأوروبي[3].

غير أن ترشح القايد للمجلس البلدي بالجزائر (Conseil Municipal) كان أمرا مستحيلا و تعجيزيا، نظرا للشروط التي تضمنها قرار 24 نوفمبر 1871، وتتمثل فيما يلي*:

1-أن يكون المترشح يبلغ 25 سنة من العمر فما فوق.

---

(1) -سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر... ،مرجع سابق،ج3، ص 121-122

(2)-Champ (Maxime), La commune mixte d'Algérie, Ed P et G, Alger, 1933, p136.

(3)-Cécile (Fernand) et Montegut (F), Les Adjoints indigènes des communes de pleins exercice et des communes mixtes des territoirescivile de l'Algérie, 1913, p84-85.

* -هذه الشروط تخص القياد أو المعاونين الأهالي في البلديات المختلطة والبلديات الكاملة الصلاحيات على حد سواء. انظر المرجع السابق. ص40.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

2-أن يكون قد مضى عليه 3 سنوات إقامة في بلديته.

3-يجب أن يكون من ذوي الأملاك، أو صاحب أرض، أو يكون موظف في الإدارة الفرنسية في منطقته.

4-أن يكون حائزا على وسام الشرف أو ميدالية من الحكومة الفرنسية.

5-أن يكون مسجلا في قائمة الانتخابات الخاصة بالمسلمين في مقر بلديته[1].

ورغم ذلك وحتى وإن توفرت الشروط لترشح المسلم لهذا المنصب، إلا أنه لن يسجل في القائمة الانتخابية على عكس الأوروبي حتى يثبت بنفسه ترشيحه داخل هذه القائمة، ولا يمكنه ذلك[2].

وهنا نتساءل لماذا لا ينتخب القايد داخل هذه القائمة رغم توفر شروط الترشح؟ يعود السبب في ذلك كونه أهلي وغير أوروبي، واتضح هذا جليا فيما بعد، في قانون 5 أفريل 1884 الذي نصت مادته 33 على عدم قبول ترشح و انتخاب المعاونون الأهالي الذين يتقاضون أجورا للمجلس البلدي، لكن الواقع عكس ذلك، لأن السبب الحقيقي لمنع الأهالي من الانتساب للمجالس البلدية هو عدم تجنسهم، فقرار 5 أفريل 1884 يسمح للمسلمين (المعاونون الأهالي) الترشح للانتخاب داخل المجلس البلدي في الجزائر بشرط أن يكونوا متجنسين بالجنسية الفرنسية، بالرغم من تقاضيهم أجرا، لأنها (الجنسية) تشفع لهم بالدخول للمجلس البلدي. وليس لهم الحق في التدخل إلا في القضايا التي تهم الأهالي داخل البلدية دون الأوربيين؛ ذلك أن النائب الأهلي في المجلس البلدي ينتسب إلى هذا الأخير بصفته أهلي وليس بوصفه مواطنا فرنسيا رغم تجنسه[3]. وبالتالي لن يحقق أدنى الأهداف التي سعى إليها لخدمة أهله والدفاع عن حقوقهم. ورغم أن نسبة الأهالي في البلديات المختلطة تفوق نسبة الأوروبيين، غير أن هؤلاء لهم السلطات كلها ويتمتعون بها، فما الفائدة إذا من التحاق الأهلي بهذا المجلس؟ وما فائدة تجنسه بالجنسية الفرنسية؟ هذه الأسباب دون شك هي التي دفعت محمد بن رحال إلى الاستقالة سنة 1884 من وظيفة القايد، فقد لاحظ أنه لا فائدة تعود عليه وعلى الأهالي من هذا المنصب ما دامت كل السلطات مركزة في يد المستوطنين والإدارة الفرنسية.

وقد سبق وأن أوضح ابن رحال رأيه حول النظام المدني الذي أعلنته الإدارة الفرنسية ابتداء من 1870، وتأثيراته السلبية على الأهالي المسلمين، لأنه نظام يخدم الكولون بالدرجة الأولى،

---

(1)-Peyre De (A), Administration des communes mixtes, Librairie Jourdan, Alger, S.D, P88.

(2)- Ibid, p 88.

(3)-Cecile (Fernand) et Montégut (F), Op.Cit, P112-113.

ويجعل القايد مجرد لعبة في أيدي الإدارة الفرنسية دون أي سلطة، وكان له ذلك (ابن رحال) أثناء حضوره المعرض الدولي بباريس في ماي 1878[1].

وأثناء زيارته لهذا المعرض، لعب محمد بن رحال دور المترجم للوفد لكونه يحسن اللغة الفرنسية ويتكلمها بطلاقة، وقد قال فيه يومها الجنرال شانزي (Chanzy) لما لاحظه عليه من رزانة وقوة التعبير عن رأيه بين جمهور المعرض مايلي: «إن القايد الشاب لمنطقة ندرومة صار يضع الملاحظات وذلك لسهولة التعبير عن رأيه بالفرنسية»[2].

وبالرغم من حرارة الاستقبال التي حضي بها ابن رحال وزملائه في قصر الإليزي من طرف المسؤولين وأفراد الطبقة المرموقة في المجتمع الفرنسي، ورغم حماس ابن رحال الشديد في الدفاع عن قضيته، إلا أنه رجع إلى الجزائر خالي الوفاض ولم يحقق طلبه في إلغاء النظام المدني أو الحد منه، والذي زاد من سلطة الكولون وتحكمهم في الإدارة الفرنسية وفي السكان الأهالي. فلم يلبث أن استقال من منصبه قبل أشهر من إصدار قانون 5 أفريل 1884 الخاص بالمجالس البلدية، الذي أكد من جديد قانون 24 نوفمبر 1871، ولقد كانت وجهة نظر ابن رحال حول الموضوع استشرافية، فهو أيقن أن الإدارة الفرنسية ستواصل سياستها وتدعمها أكثر فأكثر، وستخدم الكولون على حساب الأهالي، فلا فائدة ترجى إذن من بقائه في منصبه القايد لأنه صار مجرد آلة بيد الكولون، وبمثابة جاسوس للإدارة الفرنسية، فمهمته تتمثل في إخبارها بكل ما يجري وسط الأهالي.

بعد هذا ابتعد محمد بن رحال فترة عن الإدارة الفرنسية دون أن يظهر لها العداء[3]، وعاش مدة طويلة داخل بيته وسط عائلته وشغل أوقات فراغه في الكتابة والتأليف، فكانت معظم أعماله الأدبية خلال هذه الفترة (1886-1892)، حيث نشر عدة مقالات كانت جلها في الجمعية الجغرافية والأثرية لولاية وهران والتي انظم إليها سنة 1887، ومن ثمة نشر أول أعماله بعنوان "دراسات حول تطبيق التعليم العمومي في البلاد العربية"[4]، لكنه ما إن سمع بنية الحكومة الفرنسية في دراسة أوضاع الأهالي بالجزائر، وإعلانها عن تأسيس لجنة تحقيق تتولى هذه المهمة سنة 1891 حتى توجه إلى باريس رفقة زميله الدكتور ابن العربي لمناقشة البرلمان الفرنسي ورئيسه جول فيري حول الإصلاحات التي ستحملها لجنة الثمانية عشر التي ستقوم بزيارة الجزائر. وقدم خلال

---

(1) -الجيلالي (محمد عبد الرحمن)، مرجع سابق، ج4، ص467.

(2)-Agéron (Ch-R), "Si M'hammed...", Op.Cit, p319.

(3)-Ibid, p322.

(4) -انظر القائمة الخاصة بأعضاء الجمعية سنة 1887 في B.S.G.A.O.

ذلك مذكرة[1] اشتملت على الخصوص إصلاح القضاء وتنظيم المدارس العربية/الفرنسية، وإصلاح التعليم العربي، وتوسيعه إلى الطور الثانوي، بالإضافة لمطالبته بتوسيع القائمة الانتخابية للأهالي، وتمنى رفقة زميله ابن العربي تمثيلا نيابيا أهليا مستقلا[2].

وكانت مذكرة ابن رحال المرفوعة إلى البرلمان الفرنسي نتاج عمل وجهد كبيرين طاف خلالها محمد بن رحال الجزائر للحصول على إمضاءات النواب والوجهاء والأعيان، وكان له ذلك[3]، وكللت جهوده بالنجاح لأن لجنة 18 أدخلت بعض الإصلاحات على التعليم وعلى هياكل أخرى تهم الأهالي.

وفي سنة 1898 تولى محمد بن رحال منصب مقدم للزاوية السليمانية فرع زاوية الدرقاويين بمستغانم، التي تنتسب إليها عائلته، ومقدم الزاوية هو مديرها ويحتل المرتبة الثانية بعد الخليفة (شيخ الزاوية)، فهو نائبه ومساعده ومن واجباته حضور كل دروس الشيخ التي يقدمها في شكل رسائل مكتوبة أو شفهية، كما أن المقدم هو الناشر الحقيقي لتعاليم ومعتقدات الطريقة، وهو روح الزاوية نظرا لمهامه المختلفة، فتارة نجده مدير الزاوية، وتارة عالمها الذي يلقي الدروس ويسدي النصائح لكل من يأتي طالبا المعونة، وتارة أخرى يخرج في مهام لإخبار أتباع الطريقة على اليوم الذي يلقي فيه شيخ الزاوية الدروس، وهو بذلك يعتبر همزة وصل بين شيخ الطريقة وأتباعها[4].

ولقد داع صيت محمد بن رحال ونفوذه الأخلاقي بين أهل ندرومة والمناطق المجاورة لها نتيجة هذه الوظيفة، فمن خلال بطاقة تحقيق لمصلحة الشؤون الأهلية حررت سنة 1899 أكد فيها مدير البلدية المختلطة لندرومة هذا الأمر قائلا: «إن سي محمد بن رحال احتفظ بأكبر تأثير ونفوذ أخلاقي على السكان، وبمكانة اجتماعية راقية مقارنة مع أخيه البكر قاضي ندرومة (سي بومدين) الذي فقد كل نفوذه»[5].

ومجرد تولي محمد بن رحال لهذه الوظيفة في حد ذاتها يعتبر تواضعا منه، فبالرغم من المكانة الدينية التي يحظى بها وسط الأهالي فإنه لا يشترط في المقدم أن يكون مثقفا ومتعلما،

---

(1)-Cambon (Jules), Op.Cit, p4.

(2)-Agéron (Ch-R), Les Algériens..., Op.Cit, T1, p450.

(3)-الجيلالي (محمد عبد الرحمن)، مرجع سابق، ج4، ص462.

(4)-Depont (Octave), et Coppolani (Xavier) , Les confréries religieuses musulmanes, Adolphe Jourdan, Alger, 1897, p195.

(5)-Agéron (Ch-R), "Si M'hammed...", Op.Cit, p319.

فأغلب المقدمين أميين. وخلال هذه الفترة استقبل محمد بن رحال عدة زيارات سواء في منزله الخاص أو في الزاوية، فشهرته الدينية وأخلاقه جذبت إليه عددا كبيرا من الناس جاءوا يستشيروه في أمورهم الدينية والدنيوية.

وتمكن ابن رحال خلال هذه المرحلة من حياته من تكوين صداقات مع علماء ومستشرقين معربين مثل الكونت هنري دي كاستريز* (Le comte Henry de Castries)[1] الذي كان يراسل بانتظام محمد بن رحال، الذي كان يجيبه بدوره باهتمام على أسئلته الاستعلامية. كما كانت لمحمد بن رحال صداقة مع الملازم الأول بول أزان الذي كان يؤدي مهامه في لاله مغنية ونمور ما بين (1897-1902)، وكان يتبادل الزيارات معه[2].

وكان أول منصب سياسي تقلده محمد بن رحال في ديسمبر سنة 1903 هو معاون القاضي المسلم في المجلس العام بوهران، خلفا لسي منور عبد الرحمن بن سي بومدين قاضي بلعباس الذي وافته المنية، وقد شغل محمد بن رحال هذا المنصب حتى سنة 1907[3]. نلاحظ هنا نقطة وهي أنه لم يسمح للمسلمين بالانتخاب كمستشارين عامين في المجالس العامة إلا بعد مرسوم 24 سبتمبر 1908[4].

في سنة 1913 عين مستشارا عاما عن دائرة ندرومة -الرمشي بعد فوزه في انتخابات المجلس العام بوهران[5]. وقد أعيد انتخابه في فيفري 1921 لنفس المنصب بعد منافسة حادة مع محضر قضائي متجنس نجح في كسب رضى شيوخ الطريقة التيجانية والقادرية المنافسة للطريقة الدرقاوية التي ينتسب إليها ابن رحال، وبمساعدة كذلك بعض أعيان مدينة ندرومة الذين على حد قول مدير المنطقة الانتخابية ساءهم نفوذ عائلة ابن رحال ومكانتها الاجتماعية[6]. ولقد شاركه

---

* -الكونت هنري دي كاستريز هو كاتب فرنسي مستشرق اهتم بقضايا تتعلق بالإسلام، واشتهر بمعارضته للسياسة الفرنسية في الجزائر، وله كتاب قيم يحمل عنوان الإسلام، طبع سنة 1896. انظر.

Azan (Paul), Recherches d'une solutions de la question indigène en Algérie. Augustine Challamel, Librairie Maritime et Colonial, Paris, 1903, p76.

(1)-Azan (Paul), "Si M'hammed...", Op.Cit, p523.

(2)-Djeghloul (A), Huit..., Op.Cit, p41.

(3)- الدين (أحمد توفيق)، مرجع سابق، ص260.

(4)- Djeghloul (A), Op.Cit, p36.

(5)-Agéron (Ch-R), "Si M'hammed..", Op.Cit, p334.

(6)-Ibid, P334.

النجاح يومها زميله الأمير خالد الذي فاز بدوره بمنصب المستشار العام بالجزائر العاصمة ب2995 صوت ضد منافسه تامزالي[1]. وقد زادت مكانة محمد بن رحال ارتقاءً عندما أعيد انتخابه بالإجماع سنة 1925 نائب رئيس المجلس العام بوهران[2].

وإلى جانب وظيفته كمستشار عام بالمجلس العام، كان يشغل وظيفة على قدر كبير من الأهمية، ففي 18 أفريل 1920 ترشح محمد بن رحال لانتخابات المجالس المالية عن دائرة وهران، وقد نجح في نيل هذا المنصب بفضل شهرة زميله وصديقه الأمير خالد الذي دعمه بنجاحه في هذه الانتخابات، حيث حصل على 7000 صوت مقابل 2500 صوت لمنافسه محي الدين زروق الأمين العام للاتحاد الفرنسي الجزائري يومئذ. هذا الفوز ساهم في نجاح زملائه محمد بن رحال بوهران قايد حمود بالبليدة–الصدية، والدكتور موسى بقسنطينة، ما عدا زميلهم حاج عمار الذي هزم أمام شيخ زاوية الهامل ببوسعادة[3]. وقد ظل محمد بن رحال في هذا المنصب إلى غاية انتخابات ديسمبر 1925، حيث انهزم ولم يحصل سوى على 2000 صوت من أصل 12000 صوت[4].

---

(1)-Djeghloul (A), Huit.., Op.Cit, p41.

(2)-Kaddache (Mahfoud), Histoire du Nationalisme Algérien , T1, SNED, Alger, 1981 , p102.

(3)-Ibid, p102.

(4)-Agéron (Ch- R), "Si M'hammed...", Op.Cit, p338.

2-3-آثاره

تعددت جوانب حياة ابن رحال فكان سياسيا من خلال الوظائف التي أوكلت اليه، وكان رجل دين وتصوف بإشرافه على الزاوية السليمانية التابعة للطريقة الدرقاوية بمستغانم وشغل منصب المقدم لها، وكان باحثا وأديبا صاحب آثار وأعمال أدبية وعلمية، غير أن هاتين الصفتين الأخيرتين لم تنالا حظا وفيرا من طرف محمد بن رحال، لأنه صب كل اهتماماته في العمل السياسي ومواجهة الواقع الاستعماري الذي يعيشه الأهالي الجزائريين، فكانت مادته الأدبية قليلة بالنظر للمدة الطويلة التي عاشها، ورغم قلة مجهوداته الأدبية، إلا أنها كانت ذات قيمة كبرى ووزن، لأنها تعبر عن الواقع المعيش، فاهتمت بالجانب السياسي والديني والاقتصادي والاجتماعي للفرد. ونحن هنا نعني أعماله المنشورة فقط، فمحمد بن رحال كتب عدة بحوث ونصوص لكنها لم تنشر، كما أن معظم تدخلاته كانت تنشر في الصحف الجزائرية (الأهلية والفرنسية)، وهو ما يصعب جمعها خاصة وأن معظم المقالات التي نشرها في تلك الفترة (1893-1922)، لم يكن يكتب اسم صاحبها وأحيانا يشار إليه باسم مستعار نظرا لسياسة الرقابة المشددة التي شنتها الإدارة الفرنسية على الصحف الجزائرية ومثيلاتها من الصحف الفرنسية المعتدلة. إضافة إلى هذا؛ كان ابن رحال يكتب في جرائد سياسة هامة كانت أعين الإدارة الفرنسية لا تفارقها مثل جريدة الحق (وهران)، الإقدام، التقدم، بدليل أن كل هذه الجرائد لم تعمر طويلا.

صب ابن رحال جل اهتماماته في الدفاع عن القضايا الأهلية في ذلك، وهو السبب الذي حال بينه وبين المواصلة في الكتابة الأدبية. وإذا نظرنا إلى أعماله المنشورة نلاحظ أنها كتبت في السنوات الأولى من نشاطه في فترة الشباب عندما كان لا يتجاوز الثلاثين من عمره (1887-1892)، وقبل أن ينشط في الساحة السياسية من خلال المجلس العام والنيابات المالية. وسوف نقدم أعماله وآثاره الأدبية حسب تاريخ ظهورها:

2-3-1-دراسة حول تطبيق التعليم العمومي في البلاد العربية[1]:

وهو بحث نشره سنة 1887 في مجلة الجمعية الجغرافية والأثرية لولاية وهران الجزء (7)، العدد (33)، أفريل -جوان، ص-ص118-221. حيث لم يمر وقت طويل على صدور مرسوم 13 فيفري 1883 الذي يقضي بإجبارية التعليم في الجزائر لكل الأهالي والأوروبيين مع المجانية والعلمانية، وقد جاء في فترة كانت فيها البنية الثقافية الأهلية على وشك الانهيار. قبل محمد

(1) -انظر: الملحق رقم (1).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بن رحال هذا المرسوم ووجده حلا للأزمة الثقافية في الجزائر، لكنه رفض بعض بنوده، فكتب هذا البحث ليقدم من خلاله اقتراحاته وملاحظاته حول السياسة التعليمية الفرنسية، ويقترح بعض الحلول والبدائل التي تخدم الطرفين الأهلي والفرنسي؛ خاصة وأنه انتشرت موجة من المعارضة من طرف الكولون الذين سعوا لجعل التعليم في الجزائر ذو وجهة استعمارية يخدمهم ويخدم الإدارة الفرنسية عن طريق توجيه الأهالي نحو التعليم المهني والحد من انتشاره في كافة المناطق، كما نص عليه المرسوم[1].

2-3-2-السودان في القرن السادس عشر:

وهو نص ترجمه محمد بن رحال إلى اللغة الفرنسية وهو مقتطف من كتاب نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الماضي لصاحبه محمد الصغير بن الحاج عبد الله[2]. وهذا النص يتحدث عن سلطان المغرب أحمد بن منصور الذي حكم في القرن السادس عشر وعن حربه التي شنها بجيش عظيم على صحراء تمبكتو لإسقاط إمبراطورية صنغي Songhai[3]. ولقد تمت ترجمة هذا الكتاب فيما بعد كاملا من طرف أوكتاف هوداس (Octave Houdas) تحت عنوان "Nozhat el Hâdi, Histoire de la dynastie saadienne" في باريس سنة 1889[4]. وقد ترجم محمد بن رحال هذا النص في الوقت التي بدأت فيه فرنسا تفكر في الصحراء الجزائرية وكيفية استغلالها[5]. ويقال أن ابن رحال في تلك الفترة كان صديقا لممثل الكولون والوزير يوجين إيتيان (Eugenne Etienne) المكلف بالمستعمرات[6]، ويقول آلان كريستيلو أن ابن رحال ترجم هذا النص بإيعاز من هوداس الذي طالب منه ذلك. وفي الحقيقة لقد انتشرت في تلك الفترة موجة من الترجمات لعدة نصوص تخص تاريخ شمال إفريقيا والمدن المجاورة لها[7].

وضع ابن رحال آراءه بين صفحات هذه الترجمة، حيث تطرق لفكرة استحواذ فرنسا على السودان وجزء من إفريقيا السوداء، وأوضح أن لا ضرر في هذا الأمر إذا التزمت فرنسا بالحفاظ

---

(1)-Djeghloul (A), "Si M'hammed...", Op.Cit, p1.

(2)-Christellow (Allan), Op.Cit, p248.

(3)- Ben Rahal (Si Mhammed). "le soudan an 16 siècle", S.G.A.O, T 7, Fascule 35, Octobre-Décembre, 1887, pp320-331.

(4)-Bassé (Réné), "Recherche Bibliographique sur les sources de la salouat al Anfas", Le 14ème congrés des orientaliste en Alger, 1905, p53.

(5)-سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ج6، ص179.

(6)-Christelow (Allan), Op.Cit, P248.

(7)-Ibid, P248.

على هوية ودين السكان في هذه المناطق، فتكون مسيطرة وليست مستعمرة، ولن يكون هذا إلا عن طريق سياسة نيرة وحاذقة تتبعها فرنسا في هذه المناطق بصفة عامة والجزائر بوجه الخصوص[1]. وموقف ابن رحال يتماشى وما قاله إسماعيل عربان ذات مرة: «لا تقدر فرنسا أن تلعب دورا فعالا في العالم الإسلامي وفي إفريقيا إلا إذا عدلت سياستها نحو الأهالي في الجزائر»[2].

2-3-3-سياحتي عبر بني سناسن:

يعتبر هذا العمل بمثابة البحث، وقد نشره محمد بن رحال في مجلة الجمعية الجغرافية والأثرية لولاية وهران الجزء(9) سنة 1889، وكتبه بعد أن عقد رحلة استكشافية سياحية لمنطقة بني سناسن الحدودية سنة 1888[3]. تحدث فيه عن أهم المعالم التي اختصت بها المنطقة وما تشتهر به، ووضع ملاحظات وكانت في أغلبها تخص الإدارة الفرنسية التي بدأت تفكر في احتلال المغرب، حيث نصحها بعدم البحث في وضع يديها ولو على أصغر قطعة في المغرب، لأن السلطات الأجنبية*، لن ترضى بذلك، ولن تكتفي بالنظر إليها فقط، فقد يشجعها الأمر بالنزول إلى شمال إفريقيا فعلى حد تعبير محمد بن رحال «هذا خطأ لا يؤسف له مطلقا لفرنسا»، وعرض محمد بن رحال على فرنسا طريق آخر يكون بواسطة الاختراق المسالم «طريقة أكثر سلما وأكثر نفعا كذلك، تكون بالتجارة والصناعة وبسياسة تقوم على العدل...»، ولقد أوصى الإدارة الفرنسية «بخلق سلسلة من الاتصالات بينها وبين المغرب تهدف إلى تبادل المصالح وخلق التضامن، بدلا من الاقتصار على الوعود أو التهديد المستمر»[4].

2-3-4-انتقام شيخ[5]:

وهي عبارة عن أقصوصة مكتوبة باللغة الفرنسية، ألفها محمد بن رحال سنة 1891، وهي تعتبر أول قصة قصيرة تكتب باللغة الفرنسية في الجزائر[6]، تحدث فيها ابن رحال عن يوميات آغا

---

(1)-Agéron (Ch-R), "Si M'hammed...", Op.Cit, p325.

(2)-Ibid, p325.

(3) -الجيلالي (محمد عبد الرحمن)، مرجع سابق، ج4، ص467.

* -ويقصد ابن رحال بالسلطات الأجنبية دولة ألمانيا التي كانت تنافس فرنسا في نيل امتيازات في المغرب الأقصى.

(4)-Agéron (Ch-R), Op.Cit, p338.

(5) -انظر الملحق رقم (2).

(6) -وأول من كتب رواية هو بن سي أحمد الشريف سنة 1920. أنظر:

Les Générations Littéraires, In Source documentation ANSEJ .Acte du colloque sur les mouvement associatif à caractère culturel, jeudi 1er fevrier2002, complexe sportif de proximité d'ouzellaguen In http://www.ifrance.com/sidiyahiainterface/html/genera_litt.htm.,

من الأثرياء يدعى بلقاسم بونواية، شيخ كبير يحلم بأن يخلد مجده ويحافظ على غناه ببناء برج كبير، لكنه اصطدم بواقع مرير وهو مكر وخسة وخداع الشخص المكلف ببناء البرج، الذي سلبه جل ماله دون أن يتم العمل، وقد جعله محمد بن رحال في هذه القصة مستوطنا إيطاليا، يدعى طونيو. ومن خلال هذا الشخص الثاني في القصة يتطرق ابن رحال لحركة الاستيطان التي عرفتها الجزائر خلال تلك الحقبة، ويبن من خلال هذه الشخصية في القصة الصفة الغالبة على الكولون وهي صفة الخداع والمكر وحب النفس. إلى جانب هذا تطرق ابن رحال إلى وضعية المجتمع الجزائري وبالخصوص إلى رجال الدين والزوايا الذين تخلى البعض منهم عن مبادئه وغرق في الخرافات والأباطيل، حيث نجد لنا شخصية الشيخ مسعود رجل الدين الذي تحول إلى شاعر جوال يسعى لالتقاط الدراهم من الناس، حتى صار لا يفرق بينه وبين المتسولين.

إن هذه القصة تصف لنا بحق حياة الجزائريين خلال تلك الحقبة، ورغم أنها من نسج خيال محمد بن رحال، إلا أنها لم تبتعد عن الواقع المعيش في تلك الفترة من بدايتها إلى نهايتها، وقد نشر محمد بن رحال هذه القصة في المجلة الجزائرية والتونسية الأدبية والفنية[1].

2-3-5-دراسة حول تنظيم التعليم العالي في الجزائر[2]:

وهو عبارة عن مذكرة غير منشورة قرأها محمد بن رحال أمام السيد جول فيري رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي سنة 1892، وهي دراسة للحالة المزرية التي تعيشها الحركة الثقافية في الجزائر، فنظام التعليم الأهلي انهار تماما. فجاء محمد بن رحال بحلول واقتراحات حول هذا الموضوع، مست بالدرجة الأولى المرحلة الثانوية من الدراسة، وقد سلط الضوء على المدارس الشرعية الثلاث وعلى النظام المتبع بها، ولقد نالت اقتراحات محمد بن رحال استحسان أعضاء اللجنة وعلى رأسهم جول فيري الذي قال له: «لقد فهمت، يوجد في مشروعك أفكار واقتراحات لا يحق لأي حكومة إهمالها أو رفضها، سأتبنى مشروعك[3]».

(1)- Ben Rahal (Si M'hammed), "La vengeance du cheikh", In Revue Algérienne et tunisienne littéraire et Artistique, N°13, 4ème année, 26 Septembre à 3Octobre, 1891,pp428-433.

(2)-انظر الملحق رقم (3).

(3)-Agéron (Ch-R): Les Algériens..., Op.Cit, T1, p466.

2-3-6-دراسة حول خلق سوق حرة بمغنية:

اختص هذا البحث بالجانب الاقتصادي للفرد الجزائري، وأخذ محمد بن رحال منطقة مغنية كعينة للدراسة، وكواحدة من المدن الغربية المجاورة لندرومة، والتي كانت تفتقر لأسواق اقتصادية وتجارية تخدم الأهالي وتسهل لهم عملية البيع والشراء، التي كانت تقتضي انتقالهم إلى ندرومة أو إلى تلمسان للتجارة، وقد وضع ملاحظات وانطباعات حول هذا الجانب، ورأى أنه من الضروري إقامة سوق خاصة بمنطقة مغنية لإنعاشها اقتصاديا، ولفك الخناق على الأسواق المجاورة، وبخاصة سوق ندرومة الذي يستقطب أعدادا هائلة من التجار من كافة المناطق المجاورة لها. نشر ابن رحال هذا البحث في المجلة الجغرافية والأثرية لولاية وهران في العدد (12) سنة 1892.

2-3-7-مستقبل الإسلام[1]:

وهو بحث على قدر كبير من الأهمية، وهو نتاج بحث قدمه محمد بن رحال في المؤتمر 11 للمستشرقين في سبتمبر سنة 1897، حيث كان مراسلا للجمعية الجغرافية والأثرية لوهران رفقة زميلة قوديفري ديموبين، واختص هذا البحث بالتحدث عن الإسلام وعن خصائصه ومميزاته، وأوضح ابن رحال أن الإسلام ملائم لكل زمان ومكان، وأنه أهل للحداثة والتقدم دون الخروج عن النص. وجاء موقفه هذا في الوقت الذي شن فيه المستشرقون وبعض الكتاب الأوروبيون حملة عنيفة معادية للإسلام والمسلمين، نشروا خلالها خرافات وأكاذيب من نسج خيالهم، فرد عليهم محمد بن رحال، ولقد نال بحثه درجة رفيعة في الأوساط الدولية، وأكسبه المزيد من الاستحسان من طرفهم، وقد تم نشر بحثه في أهم المجلات ذيوعا وشهرة، وهي مجلة المسائل الدبلوماسية والاستعمارية "Questions Diplomatique et Coloniale" في عددها (12) من سنة 1901.

---

[1] -انظر مقتطفات من هذا النص في الملحق: (04).

خاتمة الفصل

عرفنا في هذا الفصل أن ابن رحال سليل عائلة عريقة وميسورة من مدينة ندرومة، عمت شهرتها منطقة الغرب الجزائري ككل أيام الأمير عبد القادر، حيث حضي حمزة والد محمد بن رحال بمكانة مرموقة في إدارة الأمير، حيث كان يشغل منصب القاضي والمسؤول عن منطقة ندرومة وضواحيها، ولم تتأثر مكانته حتى بعد دخول الفرنسيين لندرومة سنة 1842، حيث تم تعيينه آغا على المدينة.

وقد لعبت ثقافة حمزة بن رحال الدينية دورا كبيرا في تربية وتعليم محمد بن رحال الذي نهل منذ صغره مبادئ وتعاليم الإسلام، وقد أولى والده عناية كبيرة في تعليمه، فقد سجله في مدرسة فرنسية بندرومة، ثم انتقل بعدها محمد بن رحال إلى الجزائر العامة لينتسب إلى الثانوية، فكان من أوائل التلاميذ نبوغا وكسبا للغة الفرنسية، ومنذ ذلك الوقت بدأت تتبلور قدرات ابن رحال التي كان منطلقها ازدواجية اللغة (العربية/الفرنسية)، ومنها ظهور طاقاته الإبداعية في ميدان الكتابة والتأليف باللغة الفرنسية، وهذا أمر لم يكن منتشرا بين الأهالي في ذلك الوقت، كما أنه تفرد بأن كان أول جزائري يكتب أقصوصة باللغة الفرنسية سنة 1891، لكن تعليمه الفرنسي لم يؤثر سلبا على مقوماته الشخصية والدينية، بل جعله أداة لترسيخهما، فبحثه حول مستقبل الإسلام سنة 1897 من الأدلة القوية التي أبرزت ورعه وتقواه الديني.

تعددت سياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر، فأحاطت كافة الجوانب ولم تترك واحدة منها إلا وأعادت هيكلتها وإدارتها وفقا لقوانينها وأهدافها، ولقد سبق وان أوضحنا ذلك في الفصل الأول من البحث، لكن هذه السياسة رفضت من طرف الأهالي الجزائريين رفضا شديدا، ففي الوقت التي ظنت فيه الإدارة الفرنسية أنها تمكنت من إسكات صوت الأهالي ومحاصرتهم بعد قضائها على أهم انتفاضة شعبية بعد مقاومة الأمير عبد القادر، وهي ثورة المقراني والشيخ الحداد سنة 1871، وجد الجزائريون طريقا آخر للمقاومة لا يعتمد السلاح كأسلوب للدفاع، ولكن سلك طريق الحوار و الإقناع مع الإدارة الفرنسية، وهو ما طغى على الساحة السياسية في الجزائر حتى الإعلان عن اندلاع الكفاح المسلح في 1 نوفمبر 1954، ولقد اتبعت هذا الأسلوب كافة الحركات والتيارات الجزائرية السياسية والإصلاحية، وإن كان قد سبق للجزائريين معرفة المقاومة السياسية في بدايات الاحتلال الفرنسي من طرف شخصيات جزائرية مرموقة على رأسها حمدان بن عثمان خوجة [1]، رغم نزعته الاستقلالية وولائه المطلق للخليفة العثماني عكس من أعقبه من شخصيات سياسية ومنهم: محمد بن رحال الذي أثبت طيلة مشواره السياسي أنه ضد فكرة استقلال الجزائر، وهي المنطلق الأساسي في محاورته مع الإدارة الفرنسية، على غرار كل الحركات والتيارات التي عاصرها والتي ظهرت في الجزائر أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.فكان ابن رحال من أهم المحاورين الذين عرفتهم الإدارة الفرنسية. و امتاز دفاعه وتدخلاته في القضايا الأهلية بالصراحة والوضوح الشديدين، كما أنه لم يترك جانبا من حياة الأهالي إلا وأبدى رأيه حوله. وفيما يلي أهم النقاط التي ميزت نشاطات محمد بن رحال السياسية.

[1]-ابرز حمدان بن عثمان خوجة تأييده لمقاومة أحمد باي فأجهد نفسه بتوفير وإيجاد وسيلة لتقديم مساعدات حربية إلى أحمد باي، فعرض على السلطة العثماني إمكانية نقل أسلحة من طرابلس إلى قسنطينة بواسطة الجمال، على أنها بضائع منقولة إلى الحرب، وحسب رأيه هذه هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها مساعدة أحمد باي لتشجيعه للتخلص من الحراسة المشددة والمخبرين من المسلمين (الخونة)، خاصة بعد تقاعس وتماطل باي تونس. للمزيد أنظر: عميراوي (أحميدة)، مرجع سابق، ص188.

3-1-محمد بن رحال وسياسة الاندماج:

3-1-1-مفهوم سياسة الاندماج:

تعتبر سياسة الاندماج من أهم السياسات التي اتبعتها الإدارة الفرنسية ، بحيث أن جل القوانين والمراسيم التي أصدرتها هذه الإدارة في الجزائر ظهرت لتدعم سياسة الاندماج ولتجعل الجزائر مقاطعة فرنسية وامتداد لها، بغض النظر عن الفاصل الجغرافي وهو البحر الأبيض المتوسط. فلم يمر وقتا طويلا على دخول فرنسا للجزائر حتى قامت بأول خطوة نحو تحقيق مخططها الاندماجي وتجلى ذلك في إصدارها لمرسومين اثنين وهما:

1-مرسوم 1834 القاضي بإلحاق الجزائر بفرنسا.

2-مرسوم 1848 الذي يؤكد المرسوم السابق ويعتبر الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.

وهذان المرسومان مكنا فرنسا من تحقيق جزءا هاما من مشروعها الاندماجي وهو يعتبر قاعدة وأساس لاستكمال الأهداف الاندماجية الأخرى، و تحقيق وتجسيد للاندماج الإداري الذي تصير وفقه الجزائر إقليما فرنسيا يتشكل من مقاطعات ويتجزأ إلى مديريات، كما تتشكل وتتجزأ إداريا كل الأقاليم الفرنسية[1].

وقد تجسد هذا الاندماج بوضوح في مرسوم 15 ماي 1869 الذي قسم الجزائر إلى قسمين: القسم الشمالي مدني، والقسم الجنوبي عسكري، وقسمت المنطقة الشمالية نفسها إلى ثلاث ولايات (الجزائر، وهران، قسنطينة). والقسم الجنوبي قسمته إلى أربع مناطق خاضعة للإدارة العسكرية.

وبعد الإعلان عن أول حكومة مدنية في فرنسا برئاسة ألبير غريفي (Albert Grévy) أصدر هذا الأخير مرسوم 26 أوت 1881 الذي يقضي بإلحاق وربط كل الإدارات والشؤون الأهلية مباشرة بالوزارات المختصة في فرنسا، واعتبر الحاكم العام مجرد منسق ومساعد يسهل عملية الاتصال بالوطن الأم [2].

من خلال هذه السياسة أرادت فرنسا إيهام الجزائريين أنهم سيتمتعون بنفس الحقوق وسيعيشون في نفس الظروف وبأنها ستلحق كل إدارة بوزارتها المختصة وفي الواقع كان هذا سوى تمهيد لسيطرتها الكلية على الجزائر. فبعد احتلالها للأراضي وجهت سياستها نحو الأهالي وسلكت

---

(1)-سافاري (آلان)، ثورة الجزائر، ت: نخلة كلاس، د.ت، ص84-85.

(2)-Combon (Jules), Op.Cit, p3.

تنظيما تعسفيا لا يخدمهم وليس في صالحهم هذا التنظيم هو ما يعرف ب: "سياسة الاندماج* L'assimilation، وهو نظرية فرنسية ترجع إلى العهد الملكي القديم (L'ancien Régime)، وقد تبنتها الثورة الفرنسية في شعارها التقليدي عن الوحدة وعدم التجزئة، وكانت سائدة في عهد حكومة المؤتمر(1792)، وقد صاغها "بواسي دانجلا" (Boissy D'Anglas) مقرر الدستور في السنة الثالثة للثورة على الشكل التالي: «ثمة طريقة واحدة للإدارة الحسنة إذا كشفناها في الأقطار الأوروبية فلم تحرم منها الأقطار الأمريكية»[1].

أما الاندماج اصطلاحا فهو: «التماثل بين المستعمرة والدولة الأم في نظام الحكم والمساواة بينهما، ويرتكز مذهب الاندماج على هذه الفكرة، وهي أن إقليم ما وراء البحار ليس امتدادا لدولة الأصل، فيجب إذن أن يوضع تحت نفس النظام، أو على الأقل تحت نظام مقارب له ما أمكن ذلك وأن سكان الدولة الذين في الجانب الآخر من البحر -كحال الجزائريين- يجب أن لا تكون حقوقهم وضماناتهم أقل من حقوق وضمانات أولائك -الفرنسيين- الذين يعيشون في الجزء الأصلي من الدولة»[2].

وبواسطة هذا النظام، لن تضم المستعمرات أية مرافق خاصة بها، وإنما مجرد فروع من المصالح العامة في الدولة، فبعد أن كانت كل الإدارات بيد وزير المستعمرات، أصبحت بمقتضى هذا النظام تقسم على الوزارات المختصة، ولقد حصل هذا فعليا طبقا للمرسوم السابق الذكر (26 أوت 1881)، فعلى سبيل المثال أصبحت شؤون الميزانية تابعة لوزير الخزانة والشؤون القانونية تابعة لوزير العدل والإدارة المدنية تابعة لوزير الداخلية، وهذا يعني أن هذه المستعمرة صارت مقاطعة إدارية من مقاطعات الدولة الأم[3].

ظاهريا، يؤكد مصطلح الاندماج على تحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في كل المجالات، وبالتالي تحقيق التماثل بين المستعمرة والدولة الأم، كما لو كانت الأولى مجرد امتداد

---

*-الاندماج L'assimilation، وليس الإدماج L'intégration الذي يعني الإدماج التام في فرنسا، وظهر هذا المصطلح مع بداية الثورة الجزائرية بالضبط بعد ظهور مصطلح "الجزائر فرنسية" (L'Algérie Française). انظر. الأشرف (مصطفى)، مرجع سابق، ص155.

(1)-Agéron (Ch-R), France coloniale ou parti colonial?, PUF, 1r édi, 1978, p190.

(2)-Ibid, pp190-191.

(3)-حسنين (أحمد)، مرجع سابق، ص33.

للثانية فالتشريع واحد، والنظم واحدة، والمالية واحدة، والاقتصاد واحد، والأمر نفسه بالنسبة للجيش والشرطة.

لكن مغزى الاندماج الحقيقي يختلف تماما عن مفهومه الأساسي لما يدل عليه معنى الاندماج من مدلولات قانونية وإدارية وسياسية؛ لأنه لا يجسد في الجزائر إلاّ على الأرض ومن عليها من المستوطنين دون السكان الأصليين الذين تطوق الإدارة الفرنسية إلى إقصائهم ووضعهم على هامش هذه السياسة.

3-1-2-الوسائل التي اعتمدت عليها الإدارة الفرنسية لتحقيق الاندماج:

من ابرز خطوات الاندماج التي انتهجتها فرنسا هي فتح أبواب الهجرة للأوروبيين إلى الجزائر، تمهيدا لتغليب العنصر الأوروبي على العنصر الأهلي و تغيير الخريطة الديمغرافية في الجزائر، وقدمت لهؤلاء المستوطنين كافة مستلزمات المعيشة من سكن وعمل وأرض. فقد اقتطعت الإدارة الاستعمارية مساحات كبيرة من الأراضي الجزائرية التي اغتصبتها من أصحابها بفعل قانون مجلس الشيوخ سنة 1863[1]، الذي نص على الملكية الفردية، وبالتالي قضت على ما يعرف بالأرض العرش، التي كانت تجمع القبائل. و هذا المرسوم خطوة من خطوات إضعاف الأهالي والقضاء على الروح الجماعية، وبالتالي تشتيت العائلات والقضاء نهائيا على الأسر الكبيرة التي كانت تقف ندا للإدارة الفرنسية والكولون.

ومما يدل على تعسف السياسة الفرنسية وابتعادها عن الفكرة التي طالما ادعت حمل شعارها ونشرها، وهي تحضير الشعب الجزائري، أنه لن يكفها (فرنسا) تفقير الأهالي وتشتيتهم، بل حاولت خلق الاختلال بين أوساط الشعب الجزائري، ووجدت غايتها في عنصر اليهود الجزائريين الذين يشكلون طبقة من طبقات المجتمع الجزائري، لكنهم يختلفون في الدين والعادات، وهذا عامل مهم ارتكزت عليه الإدارة الفرنسية، حيث أصدر الوزير الفرنسي "كريميو" (Crémieux) وهو من المعروفين بتأييدهم لسياسة الاندماج، في 24 أكتوبر 1870 مرسومين اثنين وهما.

المرسوم الأول: نص على وضع تنظيم جديد للإدارة الفرنسية في الجزائر، حيث ألغى منصب الحاكم العام العسكري وعوضه بموظف سامي يأخذ اسم الحاكم العام المدني، كما أنشأ لجنة استشارية تتألف من ستة مواطنين فرنسيين منتخبين لمدة ثلاث سنوات، والكاتب العام

[1]-انظر الفصل الأول، الوضع الاقتصادي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

للحكومة، والمفتش العام للأشغال المدنية، والمفتش العام للمالية، يرأسها الحاكم العام المدني. كما نص المرسوم على إنشاء مجلس أعلى للحكومة العامة في الجزائر تحت رئاسة الحاكم العام أيضا. كما حافظ المرسوم على التنظيم الإداري السابق، لكن الملاحظ ظل مبعدا الأهالي الجزائريين عن الهيئات السياسية العليا للبلاد، وأسندت مهمة رئاستها إلى موظفي الإدارة الفرنسية، والمستوطنين وهذا لا يخدم الأهالي[1].

أما المرسوم الثاني: فقد أعطى حق المواطنة الفرنسية لكل يهود الجزائر:«إن الإسرائيليين الأهالي لعمالات الجزائر قد أعلنوا مواطنين فرنسيين مع صيانة كل الحقوق التي اكتسبوها صدور »[2]. **وبالتالي** فتحت الأبواب لليهود الجزائريين في كافة النشاطات السياسية والإدارية في الجزائر، وصار بإمكانهم صيانة مصالحهم من داخل المؤسسات السياسية والإدارية الفرنسية.

وتكمن خطورة هذا المرسوم، في كونه جعل اليهود في وضعية تمكنهم من التضييق على الجزائريين المسلمين الذين عاملوهم قرونا معاملة أهل الذمة وهذا ما كانت تنشده الإدارة الفرنسية، فهي تمكنت من تقسيم الأهالي الجزائريين إلى قسمين وحاولت في نفس الوقت تغليب قسم على آخر لتحقيق أهدافها.

وللعلم إن اليهود لم يرحبوا في البداية بفكرة جعلهم مواطنين فرنسيين عن طريق تجنسهم بالجنسية الفرنسية، فالقاعدة الواسعة للجماعة اليهودية لم يكن يهمها أمر الجنسية الفرنسية. فبعد صدور مرسوم سيناتوس كونسلت 14 جويلية 1865، الذي فتح باب الجنسية الفرنسية لليهود والمسلمين بصفة فردية. لم يحصل عليها سوى 4338 يهوديا من مجموع 34.574 يهوديا سنة 1872[3] **والذي** غير موقفهم وجعلهم يقبلون التجنس الجماعي فيما بعد، أي بعد صدور مرسوم 1870 **هو وجود** أرستقراطية يهودية مساندة من رجال المال اليهود في فرنسا نفسها استفادت من الجنسية الفرنسية التي منحوا إيّاها سنة 1808، وكانت تقود الجماعة اليهودية في الجزائر، هذه الأخيرة التي كانت تفتقر لطبقة وسطى قوية، فقامت العائلات الأرستقراطية باستغلالها بواسطة القرض خاصة، وكانت هي المشجعة لتجنسهم[4]. كما ساهم في ذلك رجال المال اليهود في فرنسا، وعلى رأسهم

---

(1)-Martin (Claude), Les Israélites Algériens, Ed, Hérakès, Paris, 1936, p146.

(2)-Estoublon & Le Febure, Op.Cit, p374.

(3)-Chouraqui (André), Les juifs d'Afrique du Nord , PUF. Paris, 1952, pp 139-321.

(4)-Martin (Claude), Op.Cit.pp171-172.

"ألفونس روتشيلد" على الخصوص الذين استغلوا المساعدات المالية التي قدموها للحكومة الفرنسية للضغط عليها لتجنيس اليهود، وهذا ما أكده الحاكم العام "دي قيدون" لما أعلن أنه تخلى عن معاداة اليهود حتى لا يخلق صعوبات خطيرة لحكومة بلاده كي تحصل على النقود التي هي في حاجة إليها آنذاك[1].

هذا بالإضافة إلى الدور السياسي الذي لعبه الوزير اليهودي كريميو داخل لجنة تور، لكن مهما اختلفت المعطيات والأسباب حول تجنيس اليهود، إلا أن هؤلاء قبلوا في نهاية الأمر هذا المرسوم، لأنه جعلهم فوق العرب والقبائل على حد تعبير الأمير عبد القادر في منفاه من الشام[2]، وصار اليهود عنصرا فرنسيا جديدا أضيف إلى المستوطنين.

على عكس الأهالي المسلمين، فسياسة الاندماج تتناقض مع تركيبتهم الاجتماعية والثقافية فكيف لمجتمع يدين بالديانة الإسلامية وله تقاليده وشريعته الخاصة أن ينسجم والنظام التشريعي الفرنسي الوضعي ؟

لم تهتم الإدارة الفرنسية بالجانب الديني للأهالي الجزائريين بدليل أنها وجهت سياستها نحو جانب أساسي وهام في الحياة الاجتماعية والثقافية الجزائرية، وهو القضاء الإسلامي الذي حاصرته بالمراسيم والقوانين التي تحد من اختصاصاته، فكان أهم قانون طبقته عليه هو مرسوم 1892 الذي قيد صلاحيات القاضي المسلم، وحصر مهامه في الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والميراث، بينما صارت الأمور الأخرى بيد الإدارة الفرنسية، التي خلقت ما يعرف بقاضي الصلح وهو فرنسي، بالإضافة إلى المحاكم الزجرية والجنائية، وهيئة المحلفين[3]، وهي من النظم التي لم يسبق أن جرت العادة عند المسلمين أن عرفوها، ولقد ألحقت كل الإدارات القضائية الجديدة بوزارة العدل الفرنسية، ما عدا القضاء الإسلامي الذي ظل تابعا لوزارة الحربية، فأين المساواة التي تبناها الاندماج؟ أين هو العدل؟ فإذا كانت فرنسا ترغب حقيقة في إدماج الجزائر، فلماذا تخضع الجزائريين لقوانين استثنائية؟ ولماذا لا تجعلهم على نفس درجة الفرنسيين في الحقوق والواجبات؟ ولماذا تقيد حريتهم؟

---

(1)-Julien (Ch-A), <u>Histoire de la ...</u>, Op.Cit, p468.

(2)-عباد (صالح)، مرجع سابق، ص69.

(3)-المرجع نفسه، ص ص 69-70.

إن الإدارة الفرنسية لم ترغب يوما في جعل الجزائريين على قدم وساق مع الأوروبيين وهذا الأمر لم يكن غامضا ولا مخفيا، فقد وضح بجلاء في أنظمتها وقوانينها، ومرسوم 14 جويلية 1865 واحد منها، وهو القاضي بمنح الجنسية والمواطنة الفرنسية للأهالي، وبالتالي يصيرون فرنسيين يتمتعون بالحقوق الفرنسية بشرط تخليهم عن أحوالهم الشخصية. وإن قيل أن اليهود هم كذلك رفضوا هذا المرسوم كما سبق وأن ذكرنا، وأن السيناتوس كونسيلت سنة 1865 قد ساوى بين اليهود والمسلمين وأخضعهم لقانون جنسية واحد، فإن أمر التجنيس لم يكن خطرا على دينهم وعاداتهم، على عكس المسلمين الجزائريين الذين لم يكن باستطاعتهم تقبل التجنس نظرا لخصوصية الدين الإسلامي، فهو دين ودولة عكس بقية الديانات، والتجنيس كان يقتضي فصل الدين عن أمور الدولة، فلا يصير بإمكان الأهلي المتجنس الخضوع لقضاء الإسلامي، ولكن للقوانين الفرنسية[1].

هذا يؤكد أن هدف فرنسا انصب في خدمة مصالحها ومصالح مستوطنيها ورعيتها الفرنسيين، فالجزائر كانت تمثل لها الأرض وما تحتويه من خيرات تساعدها في تطوير صناعتها وتحقق لها الربح ورؤوس الأموال. وبالرغم من السلبيات الكثيرة التي حملتها سياسة الاندماج في الجزائر، ورغم أنها كانت في أغلب الأوقات إن لم نقل كلها في صالح الكولون والإدارة الاستعمارية، غير أنها استقطبت إليها الكثير من المثقفين الجزائريين الذين وجدوا فيها بابا مفتوحا لطموحاتهم وآفاقهم التي يصبون إليها، كون أنها تهدف إلى المساواة بين الأهالي والوطن الأم، لذلك قبل هؤلاء المثقفون هذا الوضع وتجنسوا بالجنسية الفرنسية، لكنهم لم يكونوا يمثلون كافة الشرائح الجزائرية، فهناك تيار آخر رفض سياسة الاندماج كونها تتعارض مع ثقافته وديانته.

3-1-3 موقف الأهالي من الاندماج:

برز موقف الأهالي من خلال تيارين اثنين وهما:

التيار الأول مثله النخبة، والنخبة مصطلح أطلق على مجموعة من الشبان الجزائريين المتخرجين من المدارس الفرنسية بالجزائر، وبعض الجامعات الفرنسية، وكانوا قادرين -على حد تعبير أحد أعضائهم- بأعمالهم أن يصعدوا فوق الجماهير وأن يضعوا أنفسهم في مصاف ناشري الحضارة الحقيقيين[2]. ويضم هذا التيار مجموعة من المحامين والصيادلة والمعلمين.وهم فريق طالب بالاندماج الكامل في فرنسا ورأى فيه النتيجة الحتمية للسياسة التي تنتهجها فرنسا في الجزائر

---

[1]-Estoublon & Le Febure, Op.Cit,pp302-309.

[2]-Benhabiles (Cherif), L'Algérie Française vue par un Indigène, Algiers orientale , 1914, p107.

وهو الوضع الأفضل لمسلمي الجزائر، ويعتبر الاندماج تجسيدا للمساواة بين الأهـالي والفرنسـيين بالنسبة لهم.

أما التيار الثاني، فهم المحافظون، ويمثلون كل الطبقات الجزائرية التي قبلت المحافظة علـى شخصيتها ومعارضة الأفكار الغربية والتجنيس والتجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي، وكل الخطط التي قد تدخل تغييرات على المجتمع الجزائري، مبدأهم الحفاظ على الدين الإسلامي والهوية الثقافيـة وشعار الجامعة الإسلامية[1]. ويعرف هذا التيار كذلك بأصحاب العمامات القديمة*، وهو مصطلـح أطلقه عليهم النخبة، لكن هذا التيار ضم مجموعة أخرى من المثقفين التقليديين الذين رحبوا بفكـرة المساواة في الحقوق السياسية والاجتماعية بين الجزائريين والفرنسيين دون الاندماج، ومنـهم ابـن سماية والمجاوي وابن الموهوب؛ وهذا التقسيم يخص الفترة التي سبقت ظهور حركة الأمير خـالد الذي يعد من الشبان الجزائريين إلا أنه اختلف معهم في التوجهات والمبادئ وبـالخصوص حـول التجنيس والاندماج وهذا ما سنوضحه فيما بعد.

3-1-4-أراء محمد بن رحال حول سياسة الاندماج:

من منطلق أن محمد بن رحال واحد من المثقفين الجزائريـين المتخرجيـن مـن المـدارس الفرنسية ويحسن اللغة الفرنسية وأدرى بثقافتها وحضارتها، فما هي وجهة نظـره حـول سياسـة الاندماج، هل كان مؤيدا أم معارضا لها؟ وما هو موضعه بين النخبة والمحافظين؟

إن موقف ابن رحال بالنسبة لهذه النقطة واضح، فقد رفض سياسة الاندماج، لكنه فـي نفـس الوقت لم يرفض خلق علاقات واتصالات مع الإدارة الفرنسية ومواطنيها، وهذا ما طبع تدخلاتـه في شتى القضايا التي تهم الأهالي الجزائريين، مثل التعليم، القضاء، التجنيس، التجنيـد الإجبـاري ...الخ.

وكان أول تدخل عبّر فيه ابن رحال عن رفضه لهذه السياسة ما كتبه سنة 1887 فـي نصـه حول تطبيق التعليم العام في البلاد العربية، الذي بيّن خلاله موقفه وموقف الأهالي الجزائريين مـن السياسة الفرنسية تجاه التعليم، ومما جاء فيه: « في الحالة الراهنة باستطاعة الجزائري تقبل التعليم، أقول تقبل لأنه لم يطلبه، حتى أنه مستعد له، ما عدا بعض المسـتثنيات النـادرة نظـرا لبسـاطتها وسذاجتها تراه فخا منصوبا لسلب وطنيتها ودينها، ولا يجب أن نمقت هـذا لأن الارتبـاط بعـادات وعبادات الأجداد شيئان خيران...».

---

[1]-سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ج2، ص145.

*-كنية أطلقها النخبة الجزائريون على المحافظين، كونهم لم يتخلوا عن ثقافتهم وحافظوا على هيئتهم التقليدية.

نفهم من هذا أن ابن رحال رفض سياسة فرنسا تجاه التعليم الأهلي، لكنه لم يعترض على التعليم الفرنسي بشرط أن يحفظ للأهلي لغته وهويته الثقافية. فرغم التفتح الثقافي لديه، إلا أن الدين والهوية الثقافية يحتلان مركزا ومكانة كبيرة في فكره، ولهذا السبب عرض بديلا لسياسة الاندماج يتمثل في التعاون والتبادل مع فرنسا، وغرضه من ذلك هو سعيه لتقدم وتطور الجزائريين، والذي يتحقق إلا بخلق علاقة تكاملية ترابطية تخدم الطرفين (الجزائري والفرنسي)، وفي نفس الوقت لا تؤثر سلبا على المصالح والقيم العربية الإسلامية، ففي إحدى تدخلاته قال: «امتلاك القارة الإفريقية من طرف فرنسا يبعد حتميا وما لا يمكن تجنبه الركيزة القوية التي يمتلكها العربي وهي الإسلام، فصار من الأفضل أن ننقد جزء من هذه الركيزة ... بالتأكيد فرنسا قد صنعت أو وضعت مكانا مناسبا له في سيطرتها -نقول سيطرة وليس استعمار- عندما غزت هذه البقاع الغنية، ذلك أنها تمكنت من التصرف في ملايين المسلمين المنظمين بطريقة جيدة، ومعها بإمكاننا خلق علاقات وارتباطات أبدية، وهذا يكون مع سياسة واضحة وحاذقة من طرفها نقدر من خلالها المرور أو الظهور كمدافعين على الإسلام وأبطال له و سنكون أنسب معلمين لهذا الدين ، إفريقيا ستكون لنا»[1].

في هذه المداخلة اعترف ابن رحال بالوجود الفرنسي في الجزائر ورفض أن يطلق عليه اسم الاستعمار، بل جعله سيطرة؛ تمت بسبب ضعف الجزائر، لكنها سيطرة مكلفة بمهمة تحضير الجزائريين وليس تدميرهم، لأن الاستعمار مرادف لكلمة الدمار. هذا التحضر يكون عن طريق التفاهم بين الفرنسيين والجزائريين، وبخلق علاقة وطيدة تخدم الطرفين، وبالتالي تحقق الأهداف المرجوة من طرف فرنسا، وفي نفس الوقت تحافظ على حالة الجزائريين، لأنها ستخدمهم دون أن تطبق سياسة الاندماج.

لم يتغير موقف ابن رحال من الاندماج، فخلال انعقاد الدورة الحادية عشر للمستشرقين سنة 1897، استغل المناسبة وقدم محاضرة بعنوان "مستقبل الإسلام" وهي في الحقيقة شرح وتفسير لمعادلة الترابط التي اقترحها على فرنسا، والتي لن تندم إن طبقتها بدل الاندماج. فحسب رأي ابن رحال إن المسلم قادر على الحداثة وعلى استيعاب كل الجوانب الخاصة بالعلوم الدقيقة، وكل ما له علاقة بالتجارة والزراعة والصناعة، فالمسلم ليس إنسان جاهل ومتخلف فكريا كما يشاع عنه[2].

---

(1)-Corriéaras (J), "L'assimilation des Arabes est- elle possible", Conférence Faite le 29 Avril 1904, In B.S.G.A.O, T24, p55.

(2)-Agéron (Ch-R), Histoire de l'Algérie..., Op.Cit, p232.

لكن هذا لا يعني أنه بأخذه من الحضارة الفرنسية يتخلى عن إيمانه وثقافته. قصد ابن رحال بالترابط ؛ أخذ المسلم للعلوم التي لا تتعارض مع دينه. فابن رحال كان يبحث عن الإيجابيات في الحضارة الفرنسية ، ولقد كان متأكدا من تحقيق تصوراته حيث قال: «لدينا رجال ممتازون، وهم صالحون لكل إدراك وفهم ولكل تمثل»[1].

إن كلمة تماثل أو الاندماج في مقولة ابن رحال هذه، قصد بها الانتقاء والاختيار من الحضارة الفرنسية، حيث واصل شرحه قائلا: «بالطبع، لا يجب أن نقبل بعيون مغمضة ما تقدمه لنا الحضارة، إن كثير من هداياها -التي لا تحسد عليها- يمكن تركها لها للحساب، ولكن الكثير منها يمكن استعارته دون خطر، ومن أجل إفادتنا الكبرى يمكننا تبني كل ميدان العلوم الصحيحة وقسم كبير من التنظيم الداخلي والسياسي، ونظام الأشغال العامة، والتعليم وكل ما يتعلق بالتجارة والصناعة والزراعة، دون تعديلات كبيرة لا شيء في العقيدة يناقضه، بالعكس كل شيء يحث عليها »[2].

موقف ابن رحال من سياسة الاندماج جلب إليه عدد كبير من المؤيدين والمساندين ومن بينهم الأمير خالد الذي طرح هو أيضا بديلا عن هذه السياسة أسماه "سياسة الاتحاد"، فكان يردد «لنــدع الحديث عن الدمج، ولنأخذ بسياسة الاتحاد، وقد أخذ في هذا المجال بالمقولة التي طرحها الدكتور باروكان: «اعملوا على اتحاد العرقين -الجنسيتين- في إطار الاحترام المتبادل للطرفين» فتبنى في هذا المجال شعار "فرنسا والإسلام"»[3].

إن سياسة الترابط التي اقترحها محمد بن رحال بدل الانتماج جعلته يتوسط النخبة المؤيدة للاندماج، والمحافظين الرافضين له ، ذلك أنه نهل من الثقافة الفرنسية وفي نفس الوقت رفض أن تكون هذه الأخيرة ضربة قاضية للدين والهوية الثقافية. فلا يمكننا أن نضمه إلى أي من التيارين، ولكن نستطيع القول أنه كان همزة الوصل بينهما.

وعلى حد تعبير "أجيرون" إن موقف ابن رحال قريب جدا من صيغة ليوبولد سيدر سونغر (Léopold Seder senghor) «الاندماج في الحضارة الغربية؟ نعم، الاندماج على طريقتها؟ لا»[4]،

---

(1)-Agéron (Ch-R), Histoire de..., p232.

(2)-Djeghloul (Abdelkader), Eléments d'histoire culturelle Algérienne, ENAL, Alger, 1984, p57.

(3)-Agéron (Ch-R), Politiques coloniales au Maghreb, PUF, 1972, p266.

(4)-Agéron(Ch-R), Histoire..., Op.Cit, p232.

ولقد أوضح هذا الأمر محمد بن رحال في مؤتمر للجمعية الجغرافية والآثارية لولاية وهران المنعقد سنة 1902، حيث قال: «اندماج الأهلي في الحضارة الأوروبية هو استحالة وخيال لا يتحقق، وإن اندماجه لن يكون إلا وسط أرضية المصالح المادية، إننا نرى أن الأهلي لم يستشار تقريبا وكان مدعوا بطريقة رديئة لإبداء رأيه المناقض والمخالف للقضايا العامة، وإنه من الضرورة بمكان تحقيق هذا الأمل والرجاء»[1]. رفض ابن رحال الاندماج في الحضارة الأوربية عامة والفرنسية خاصة، ولكنه لم يمانع أخذ تقنيتها ومبادئها لتطوير مجتمعه بشرط أن لا تكون هذه الأخيرة معارضة لقيم ومبادئ المجتمع الجزائري المسلم، وهذا هو مقصد مقولة سونغر سابقة الذكر.

كان ابن رحال من الأوائل الذين رفضوا الاندماج، وقد سبق في ذلك الكثير من الجزائريين أمثال الأمير خالد الذي لم يبرز موقفه تجاه الاندماج حتى سنة 1919، وهو العام الذي أعلن فيه صراحة عن رفضه لهذه السياسة، وقد تجسد تأثره بموقف ابن رحال فتعبيره لا يكاد يختلف عنه، حيث قال: «...إن مشروع الدمج هو مشروع خيال -اتفاق حول تعبير الخيال- لأن كتلة المسلمين لا تريده، وهي لا ترغب في نوعية المواطن الفرنسي ولا ترضى بحالتها بديلا، بسبب تمسكها بعقيدتها الدينية»، ويزيد قائلا: «إن فرنسا ذاتها لا توافق أبدا على مثل هذا البرنامج الاجتماعي خوفا من قيام خمسة ملايين مسلم جزائري بإغراق في وطنهم»[2].

كان هدف ابن رحال هو المصالحة بين الفرنسيين والجزائريين والابتعاد قدر الإمكان عن كل عنف وتشدد، وحسب رأيه؛ أن هذه المصالحة ستخلق تعاون وعلاقة وطيدة تساهم في رقي الجزائريين دون فقدهم لهويتهم التي سيحققها دون تأكيد الاندماج الكلي في فرنسا وتطبيق جل القوانين والتشريعات الفرنسية على كل الإدارات والمؤسسات الجزائرية (الأهلية) والتي جلها تتعارض وتختلف مع هذه القوانين، وفي هذا الشأن يقول: «عندما نفكر بإلحاق نصف قارة، تخفيض أو إنقاص البؤس عن الأهالي حتى ولو كان بالطريق الشرعي ليس بالسياسة، والتكفل بكل القضايا والجرائم، فإنه ليس بالمبرر وليس بحل، نحن نعتقد أنه ليس من الصعب القيام بالأفضل، لكن يجب الإسراع إذا لم نرد أن تكون كل مصالحة أمرا مستحيلا. إن القرن العشرين سيعرف بالضرورة

---

(1)-Corriéras. (J), Op.Cit, p154-155.

(2)-Agéron (Ch-R), Politiques..., Op.Cit, p265-266.

سياسة فرنكوإسلامية أفضل توافق، أو ستكون الكارثة، إن الإسلام الغربي الإفريقي إن لم يتحضر من فرنسا ومن أجل فرنسا فإنه سوف يتحضر رغما عنها وضدها[1]».

كان محمد بن رحال يؤمن بالتعايش الودي بين الجزائريين والفرنسيين وكان يصبو إلى توطيد علاقات متزنة بين الطرفين، لكن دون تأثير سلبي على كلا الطرفين بخاصة الجزائريين الذين يدينون بدين ولهم عادات وتقافات تختلف عن التي عند الفرنسيين.

موقف ابن رحال الرافض لسياسة الاندماج ومواقف مؤيديه سواء كانوا من الأهالي أو من الفرنسيين أنفسهم، زيادة على حالة عدم الاستقرار جراء هذه السياسة، وصلت أصداءها إلى فرنسا التي كانت تحت حكم "لوبي" (Loubet) الذي قرر القيام بزيارة للجزائر لسببين اثنين: الأول: هو سياسة الاندماج، والثاني: هو قضية المحاكم الرادعة ومدى شرعيتها، وقد كان لوبي أول رئيس دولة يزور الجزائر بعد زيارة نابليون الثالث[2].

وقد دامت رحلة لوبي من 15 إلى 26 أفريل سنة 1903، زار خلالها الجزائر من شرقها إلى غربها، ومن بين المدن التي توقف عندها مدينة تلمسان، فكانت الفرصة لمحمد بن رحال لمقابلة الرئيس الفرنسي وإيضاح موقفه من سياسة الاندماج. وفي الواقع فإن لوبي كان من معارضي سياسة الاندماج، فقد أوضح في خطاباته إلى الجزائريين والفرنسيين أنه كان شخصيا في صالح معاملة الجزائر كمستعمرة مع تركها تحتفظ بتقاليدها الخاصة ودينها وقوانينها، بالإضافة إلى ذلك خص الجزائريين بخطاب قال لهم فيه «إن دماءكم قد سالت في ميدان معاركنا مع دماء الجنود الفرنسيين في جميع حروبنا بالقارة الأوروبية، في الهند الصينية، وفي مدغشقر»، مؤكدا لهم أن فرنسا ستتركهم أحرارا يبقون على حضارتهم، وبالتالي لا ضرورة للاندماج، مصرحا «ستضمن لكم فرنسا ممارسة جميع الحريات التي هي عزيزة عليكم بما في ذلك الإبقاء على تقاليدكم القديمة»[3].

وقد زاد لوبي في تفهمه لقضايا الأهالي، أنه نادى بسياسة الجزائر جزائرية، التي كان يؤيدها فريق صغير في المجلس الوطني الفرنسي[4]، هذا الموقف من طرف لوبي ساعد وسهل لمحمد

---

(1)-Agéron (Ch-R), Les Algériens..., Op.Cit, T2, p1029.

(2)-سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ج2، ص89.

(3)-Algérie "Le président et les indigènes", in L'Afrique Française, Op.Cit, Mai 1903, p159.

(4)-سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ج2، ص90.

ابن رحال إبراز موقفه من الاندماج عامة ومن سياسة التجنيس خاصة، حيث خاطب الرئيس الفرنسي بصراحة شديدة قائلا: «إن المسلمين لم يطالبوا أبدا بالوطنية الفرنسية، لكن فقط بتمثيل رسمي»[1]، وزاد في صراحته أن قال: «إن العربي لا يقبل مطلقا الجنسية التي تفرض عليه التخلي عن أحواله الشخصية»[2]، وكان محمد بن رحال قد تعرض لمسألة تجنيس الأهالي في تقريره الذي قدمه للجنة التحقيق المشيخية برئاسة جول فيري سنة 1891 رفقة زميله الدكتور بن العربي، حيث خاطب جول فيري قائلا: «إن إلزام الأهالي التجنس بالجنسية الفرنسية هو عبارة عن تسعير نار الفتنة بسائر جهات القطر، وأن الاستمرار نحو تحقيق هذا الهدف خطر عظيم على الحكومة؛ ذلك لأن حرية التجنس لا تلائم أصول الشريعة الإسلامية، لأن المتجنس له ما للفرنسيين وعليه ما عليهم قبالة جميع أحكامهم، وذلك مخالف لما أتت به الشريعة الإسلامية»[3].

كان التجنيس زاوية من زوايا الاندماج التي رفضها محمد بن رحال، فهو لم يترك جانبا ولم يدرسه، ويوضح موقفه تجاهه، حتى أنه أشار إلى وظيفة الوالي العام (Gouverneur Général) التي رآها مجرد صورة ومرآة عاكسة لمصالح الكولون. فإذا كانت فرنسا تدعي بأنها ستحقق العدل والمساواة بين الأهالي والكولون، فلماذا لا يكون الوالي العام برهانا صادقا على ادعائها؟ لمس محمد بن رحال هذه الحقيقة بيديه، وعرف أن الحاكم العام لا طاقة له في مواجهة الظلم واللامساواة، ولذلك واجه ابن رحال الحكومة الفرنسية فاضحا حقيقة الوالي العام ومطالبا بإصلاح وتعديل اختصاصاته لتكون في خدمة الكولون والأهالي معا، قائلا: «...نرغب أن يكون الوالي العام حرا عام التصرف قوي السلطان، لا مسؤولية لأحد عليه إلا مجلس الوزراء، وليس كما هو الآن موضوع تحت تصرف الكولون لا يستعملونه إلا لمضرة الأهالي»[4].

لقد أدرك محمد بن رحال أن الاندماج لا يمكن تحقيقه، لأنه قبل كل شيء يجب ويستلزم لتطبيقه محو وطمس كل معالم الحياة السابقة للأهالي، حيث يجب القضاء على اللغة والهوية والدين. وهذا ما لا يمكن حدوثه، لكن الإدارة الفرنسية تحاول أن تغض بصرها عن هذه الحقيقة، فلماذا إذن واصلت حملتها الاندماجية التي لمست ركن من أركان الهوية الثقافية الجزائرية وهو على قدر كبير من الأهمية، ونقصد به القضاء الإسلامي التي أصدرت بخصوصه قانونا في 10

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

[1]-Agéron (Ch-R), "Si M'hammed...", Op.Cit, p333.

[2]-Agéron (Ch-R) , Histoire..., Op.Cit, P232.

[3]-الجيلالي (عبد الرحمن)، مرجع سابق، ج4، ص463.

[4]-المرجع نفسه، ص465.

سبتمبر 1886 يقضي بإلغاء المحاكم الشرعية وتعويضها بما يعرف بقاضي الصلح (Juge du Paix) الفرنسي الجنسية. هذا العمل التعسفي أثار استنكارا عظيما في أوساط الأهالي، لأنه حاول القضاء على ما تبقى من خصوصيات ومميزات المسلم الجزائري. لم يترك محمد بن رحال هذا الأمر يمر دون أن يبدي رأيه حوله، حيث سافر إلى باريس سنة 1891 وقابل اللجنة البرلمانية السابقة الذكر، وناقشها حول هذا المرسوم قائلا: «...منذ صدور الأمر المؤرخ في 10 سبتمبر 1886 القاضي بإبدال الشريعة الإسلامية بشريعة أخرى، شعر الأهالي بألم خفي يدب في مفاصل هيئتهم الاجتماعية، أقلقتهم الراحة وألزمهم القلق من جراء هذا الأمر الذي يناقض رغباتهم ومصالحهم وديانتهم الإسلامية ... وفي تقديم قضاة فرنسيين على تركات المسلمين مصاريف تستغرق جل التركة وأحيانا جميعها، زيادة على ما في ذلك من هتك حرمة الأحكام الشرعية الدينية التي التزمت حكومة الاحتلال باحترامها بنص معاهدة سنة 1830»[1]، ثم يقول: «القرآن العظيم هو دين وشريعة وأداة فيمه هي التعريبية، وعادات المتمسكين به غير عادات غيرهم، وفي اختلاف اللغة والعادات ما يحمل على الاعتقاد بأن الحاكم الفرنسي المكلف بالأقضية بين الناس خصوصا إذا كان حديث السن هو في الوطن الجزائري بمنزلة القاضي المسلم إذا أسندت إليه خطة القضاء في الجهات الشمالية في بلاد فرنسا، فلا يأتي إلا بالعبث لجهله أخلاق القوم وطباعهم...الخ»[2].

يرى ابن رحال ضرورة أن يتحمل أعباء القضاء الإسلامي قضاة مسلمون، لأنهم أحسن وأصلح موظفين في هذا المجال، لأن القضاء أو التشريع الإسلامي مستمد كله من القرآن الكريم وقاضي الصلح ووظيفته غريبان عن المجتمع الجزائري.

ونظرا لتمسك ابن رحال بمبادئه الدينية الإسلامية وعدم فصلها عن مواقفه السياسية آثار ضده حملة من القلاقل،أتهم فيها بالتعصب والتشدد والتخلف، وهذا بسبب مطالبته بالتقدم والتطور في شتى المجالات دون الاندماج الذي يقضي بالتخلي عن الأحوال الشخصية والدينية، ولقد استند أصحاب هذه الادعاءات على كونه رجل دين ومقدم زاوية، وهذين الأمرين يجعلانه في صف المحافظين التقليديين المتشددين والرافضين لكل تقدم وتطور، ولكل فكر حر وجديد.

ومن أهم العناصر التي اتهمت ابن رحال بالتعصب والتخلف شارل جينيو، وهو من أشد المعارضين لسياسة ابن رحال، وقد أبرز هذا في مقاله السابق الذكر في مجلة "العالمين" سنة 1922 وما تضمنه هذا المقال من أكاذيب اتخذها أسلوبا ضد موقف ابن رحال الرافض للاندماج مدعيا أن

---

(1)–العقون (عبد الرحمن)، مرجع سابق، ج1، ص19. نقلا ابن العابد الجيلالي، تقويم الأخلاق، 1927، قسنطينة.

(2)–المرجع نفسه، ج1، ص19.

الأهالي عنا (الفرنسيين) وللأسف اهتم البند الأم بالمواضيع الاستعمارية وأبدى محاولته الصريحة لتطبيق بأقصى سرعة قوانين خاصة بأناس ذوي حضارة وعقلية مختلفة... أيوجد في فرنسا خارج هذا النطاق الجغرافي -الجزائر- من هو على علم أو دراية بالمشكل الجزائري؟ ... في المناقشات والعلاقات التي حصلنا عليها في الجزائر نكتشف أن الكولون يتصرفون بقدر كبير في مقت الأهالي الذين يتعرضون للظلم الذي جعلهم حقلا لتجاربه، وأخيرا فرنسي فرنسا من جغرافيين وعلماء اجتماع وموظفين ميالون من خلال نظريات وهمية عامة ومن خلال حماس متهور إلى بث قضايا ينبغي دراستها مطولا، كلهم يسعون للتصعيد من هذه السياسة الاندماجية»[1].

ولقد حاول صديق محمد بن رحال فيكتور باروكان صاحب جريدة "الأخبار" بكل جهوده للدفاع ضد فكرة الاندماجيين، حيث قال[2]: «الاندماج هو محاولة خاطئة وخيمة النتائج لكلا الشعبين، فهي تولد فوضى وتساهم في خلق نزاعات خطيرة. فالأهالي لا مصلحة لهم ولا منفعة في التخلص من حضارتهم وثقافتهم الإسلامية، وهويتهم الشخصية»، وقد عمل باروكان من أجل الحفاظ على هوية وحضارة الأهالي المسلمين، فدعا بعض الأوروبيين الذين اهتدوا إلى الإسلام مثل إيزابيل إيبرهات (Isabelle Eberhart)، وموندروس (Mandrus) مترجم قصة ألف ليلة وليلة (Mille et une Nuits) لتذكير الأهالي المسلمين عن طريق سلاسل من المقالات الهامة بقيم الإسلام والمراحل اللامعة والهامة في تاريخهم، وفضلا عن ذلك لم يفوّت باروكان الفرصة لكي يعلن استهزاءه وتهكمه على بعض الاندماجيين المسلمين أمثال إسماعيل حامد* صاحب كتاب مسلمو شمال إفريقيا (Les Musulmans Français du nord de l'Afrique) الذين خسروا ثقافتهم ورموها وأخذوا بثقافة بعيدة وغريبة عن مجتمعهم[3]. وهذا ليس غريبا من جانب إسماعيل حامد الذي كان متأثرا بالوجود الفرنسي، الشيء الذي جعله يستسلم فكريا ويؤمن ببقاء الوجود الفرنسي في الجزائر إلى الأبد، وقد ذهب ابعد من ذلك. لما شهد حركة الهجرة الأوروبية إلى الجزائر ونشاط الأوروبيين الاقتصادي المتزايد الذي ساعد على انتشار المستوطنين في كامل أرض الجزائر، أوضح وجهة

---

(1)Corriéras (J), Op.Cit, pp158-159.

(2)-Ihddaden (Zahir), Histoire de la presse indigène en Algérie, des Origines Jusque 'en 1930, ENAL, Alger, 1983, p208.

* - لم يعرف تاريخ ميلاد إسماعيل حامد، لكنه متفق على ولادته بالجزائر العاصمة، وأنه كان واحدا من خرجي المدرسة الفرنسية بالجزائر، وهي نفس المدرسة التي تخرج منها ابن رحال. كما أنه كان مترجما في الجيش الفرنسي.
انظر. سيف الإسلام (الزبير)، تاريخ الصحافة في الجزائر، ط2، ج5، م.و.ك، الجزائر، ص171.

(3)-Ihddaden (Z), Op.Cit, p208.

نظره التي تؤمن بأن الجزائر ستصبح مكانا تذوب فيه كل الجنسيات المخالفة للمسيحية، تلك الجنسيات التي عاشت في الجزائر في أطوار تاريخية متعاقبة مختلفة من عرب وأمازيغيين، الذين بقوا بعيدين عن كل دخيل أجنبي، وعندما يتحقق ذلك يخلق فوق الأرض الجزائرية شعبا واحدا وهذا الشعب يدعى بالشعب الفرنسي.

فإسماعيل حامد لا يؤمن بوجود شعب جزائري مستقل له هويته وعاداته وتقاليده، وحضارته الخاصة، بدليل أنه يدعو إلى الذوبان في الحضارة الأوروبية وقلب صفحة الماضي نهائيا، حيث قال[1]: «نقول مع السيد دوشاتولبي – وهو مفكر فرنسي لم يكن يؤمن بوجود الجزائريين أصلا، وهو واحد من أهم أنصار الاندماج– بأن الأهالي الجزائريين الذين تبنوا الأفكار العصرية سيتركون عاداتهم القديمة المتعصبة وينسون بعض تقاليدهم ولا يترددون في محاكاة الأوروبيين» ثم يستنتج قائلا « إن العناصر المختلفة التي يتكون منها المجتمع الجزائري لمدعوة للوحدة، وهذه الوحدة التي تكونت سابقا بقيادة الديانة الإسلامية على أساس الحضارة الإسلامية ستتكون هذه المرة على أساس الحضارة الفرنسية». وهو بذلك يختلف كل الاختلاف عن ابن رحال وفيكتور باروكان الداعين إلى التعايش والتبادل بين الحضارتين دون اندماج. فإسماعيل حامد غير مدرك لهذه الفكرة أصلا، بدليل أنه أورد في كتابه أن ابن رحال هو صحافي ذو ثقافة فرنسية، وقد كان هذا بفضل الإدارة الفرنسية الداعية للعصرنة والحداثة، ولم يفهم بأن ابن رحال رغم ثقافته الفرنسية إلا أنه كان من أشد المعارضين للتخلي عن الهوية والأحوال الشخصية، كما لم يفهم إسماعيل حامد أن ثقافة ابن رحال الفرنسية استعملها كعامل لتقدم وتطور الجزائريين لخدمة دينهم ومجتمعهم[2].

في الحقيقة أن جهود باروكان ضد الاندماج وجهود زملائه التي خص بها المسلمون الجزائريون هي عبارة عن عملية توعية وتذكير بثقافتهم، فأراد أن يكون الناصح غريبا عن هذا المجتمع ومحبا للثقافة والحضارة الإسلامية، كي يستشف المسلم الجزائري صدق رسالتهم، ولا يجرده تيار الاندماجيين، لكنه مع ذلك لم يعارض فكرة التعايش الفرنسي الجزائري التي دعا إليها محمد بن رحال، بل وجدها وسيلة للتقدم والتطور دون خسارة وتهديم قاعدة المجتمع الجزائري.

رأى ابن رحال في فرنسا المنقذ للجزائريين والمسلمين بصفة عامة ولتخليصهم من حالة الجهل والتخلف والتشتت التي يغوصون فيها، لكن دون التخلي عن الأصول والأحوال الشخصية

---

[1]-Hamet (Ismaïl), Op.Cit, p96.

[2]-Ibid, p62.

والعادات والتقاليد، لأنها الصور الحية الممثلة للمجتمع الإسلامي، فقد رفض الاندماج لأنه ضد هذه القيم، **لكنه** لم يرفض الترابط والمصالحة بين فرنسا والجزائر في إطار تحديث المجتمع الجزائري لكن في سياق لا يتعارض مع القيم الثقافية والهوية الدينية للمجتمع الجزائري. ولقد قدم محمد بن رحال صورة عميقة التأثير عن فكرته حول الارتباط مع فرنسا دون الاندماج، قالها لزميله بول **أزان** «نحن في الجزائر كالمسافرين على متن عربة واحدة، ويحاول كل منا تنظيم وترتيب الوضع **ليشعر بالارتياح** قدر المستطاع، ففي البداية ينظر الواحد منا محاولا اختراق الوضع الذي هو فيه **وربما تجدنا** نتبادل كلمات لاذعة لا تروق لبعضنا البعض، لكن مع مرور الوقت ندرك أنه من **الضروري أن** نقوم مقام الرجال الشجعان فنبدأ في دردشات تكون نتيجتها صداقات وطيدة، ويحاول **كل منا تقديم الخدمة** للآخرين بقدر المستطاع»(1).

ونزيد على هذا شهادة على قدر كبير من الأهمية من طرف سياسيين فرنسيين لهم وزن كبير **وهم: جول فيري**، وكومب، وليوتي، الذين قالوا عن ابن رحال أنه: «وجه معتبر ومستقل أيضا **وهو خصم شرس** لكل نهج، ورغم أنه تكون في مدرسة فرنسية إلا أنه مدافع بليغ عن العرب **والإسلام**»(2).

---

(1)-Azan (Paul), Recherche d'une..., Op.Cit,p77.

(2)-Djeghloul (A), Huit..., Op.Cit, p36.

3-2-موقفه من التجنيد الإجباري:

3-2-1-علاقة الأهالي بالجيش الفرنسي:

إن الشائع بين الجزائريين، أن الأهالي دخلوا الجيش الفرنسي وعرفوا الخدمة العسكرية ابتداءً من سنة 1912 تاريخ تطبيق التجنيد العسكري في الجزائر، لكن الواقع عكس ذلك؛ فعلاقة الأهالي بالجيش الفرنسي تعود إلى بدايات الاحتلال الفرنسي ؛ حيث كان يشكل فرق عسكرية منهم مدعمة بقيادة فرنسية بهدف الاستفادة منها في عملياته التوسعية، وقصد إخماد الثورات التي كان يقوم بها الجزائريون ضدها. فلقد قام الجنرال "كلوزيل" بتشكيل ما يعرف بفرقة الزواف سنة1830[1]، كما تم تشكيل فرق عسكرية أخرى بتسميات مختلفة منها فرقة القناصة التي شكلت بمقتضى المرسوم الملكي الصادر يوم 28 أكتوبر 1836. ولكنها ألغيت في 8 فيفري 1838 رغم الخدمات الكبيرة التي قدمتها للسلطات الفرنسية[2]. بالإضافة إلى فريق أخرى منها: الصبايحية (Spahis) والقوم.

وفي 7 ديسمبر 1841 تقرر تشكيل فرقة الزواف في كل عمالة من العمالات الثلاث، وهذه الفرقة شاركت في حروب عديدة خارج الجزائر، وخاصة في "حرب القرم" (1854-1856)، إذ تم إرسال فرقة عسكرية مشكلة من 2000 جندي، كما شاركت فرقة أخرى منهم في الحرب الفرنسية الإيطالية سنة 1860، وتم في 1863 تعيين مجموعة من جنود هذه الفرقة في الحرس الإمبراطوري[3]، وهناك فرقة عسكرية أخرى تحت اسم الصبايحية، إلا أن فرقة القناصة كانت أنشط وأنجع من الصبايحية، ومعظم أفراد القناصة كانوا من القبائل الذين تم جمعهم من الجبال وهم يمتازون ببرودة الدم وسهولة التدريب، وليس للجنود في الفرقة لا زوجة ولا أهل ولا أصدقاء، كما أنهم غير متدينين، إذ لا يذهبون إلى المساجد ولا يعرفون سوى بعض المبادئ من القرآن الكريم، وهذا على عكس فرقة الصبايحية التي أغلب جنودها من البدو، ومن صفاتهم الاستقلالية والكسل والاتكال، كما أنهم أعداء لكل الأعمال اليدوية، ويملكون أراضي ومواشي وأثاث، إلا أن الفرقتين كانت فيما يقال أيضا مخلصة للسلطات الفرنسية، وقدمت لها خدمات كثيرة وهامة[4].

---

(1)-Julien (Ch-A), Op.Cit, p275.

(2)-من أبرز المعارك التي شاركت فيها عملية احتلال قسنطينة في 1837. انظر. لونيسي (إبراهيم)، مرجع سابق، ص121.

(3)-انظر: المبشر، 22 أفريل 1865، نقلا عن لونيسي (إبراهيم)، المرجع السابق، ص121.

(4)-Lunel (Eugene), La question Algérienne, les Arabes, L'armée, Les colons, Paris, 1869, pp95-97.

لكن الإدارة الفرنسية تعتبرهم مجرد رهائن، وهي فكرة تعود إلى الماريشال "سولت" وزير الحرب الذي كان يهدف إلى اتخاذ الجزائريين رهائن من بين الرؤساء والأعيان، ومن ذوي الجاه، وقد نقل فكرته إلى الجنرال فالي قائد الحملة الفرنسية على قسنطينة، الذي أبدى موافقته الصريحة عليها في رسالة وجهها بتاريخ 30 نوفمبر 1840 إلى الوزير يقول فيها[1]: «إن تشكيل فرق من الصبايحية غير النظاميين وفرّ لنا من بين هؤلاء عددا كبيرا من الرهائن، وعما قريب سوف نسخر لخدمة فرنسا في مقاطعة قسنطينة 1500 فارس... وسوف نتخذهم ضمانة لولاء الأهالي الآخرين، كما أن كتيبة التيرايور(Tirailleurs) في قسنطينة وفرّت لنا عددا كبيرا من الرهائن، وأصدرت أمرا إلى بعض القبائل التي فرضنا عليها مدنا بالفرسان، بأن تنتقل إلى برج سطيف لكي تكون في حمايته، فهذه العائلات هي في الواقع رهائن بين أيدينا، وبهذه الكيفية تصبح العلاقات بين الشعبين أوثق وأمتن...».

لكننا نتساءل لماذا أدخل الجزائريون الأهالي في الجيش الفرنسي؟

في الحقيقة إن هذا الأمر يرجع إلى سياسة نابليون الثالث المنادية على مشروع المملكة العربية، وكان قد صرح بأن أهم ما يمكن للجزائر أن تقدمه لفرنسا هو الجنود[2]، ويقول "لونيل" أن العدد الذي من الممكن أن تقدمه الجزائر للجيش الفرنسي يصل إلى 35000 جندي، واقترح جملة من الشروط على نابليون الثالث، وهذا إذا كان فعلا يرغب في إشراك الأهالي بشكل جيّد في الجيش الفرنسي:

1-قبولهم لمدة 5 سنوات على أن يستفيد كل منخرط أو الذي يطلب تجديد الانخراط من منحة تتراوح بين 200 و 300 فرنك.

2-على الجندي الجزائري عندما تنتهي خدمته أن يتحصل على قطعة أرض تتراوح مساحتها بين 2 و3 هكتارات، وهذا مقابل كل 5 سنوات قضاها في الجيش، فالذي يقدم 25 سنة خدمة سيجد في حوزته ما بين 10 و15 هكتار، وبهذه الوسيلة يمكن لفرنسا أن تدخل عددا كبيرا جدا من الجزائريين في جيشها[3].

---

[1]-الأشرف (مصطفى)، مرجع سابق، ص323.

[2]-Lunel (E), Op.Cit, p97.

[3]-Ibid, p97.

وقد عكف الإمبراطور نابليون على اجتذاب الأهالي للالتحاق بالجيش الفرنسي، ولم تكن هذه سوى وسيلة لدمج الجزائر في فرنسا. ففي 25 جويلية 1866 طلب من وزير الشؤون الحربية دراسة إمكانية إقامة فرقة للفرسان في كل مجموعة من كتيبة الصبايحية، بشرطأن تكون كل فرقة متكونة من غير المتزوجين فقط، وقد أصدر قرارًا بذلك فيما بعد يوم 30 جانفي 1867، والهدف من ذلك هو الاستفادة من هذه الفرق في أي وقت [1].

ولرفع المستوى الثقافي للجنود الجزائريين، ولضمان ولائهم الدائم أصدرت الإدارة الفرنسية في 27 جانفي 1866، قانونا يقضي بإقامة مدارس خاصة لتعليم رؤساء فرق القناصة وجنودها، وإحداث مدارس لأبنائهم وللأيتام الذين لهم صلة قرابة مع هؤلاء الجنود، وكان برنامج الدراسة يحتوي على مواد: اللغة الفرنسية ومبادئ القراءة والكتابة والحساب والجغرافيا والتاريخ. وعلى كل جندي أن يلتزم بالحضور إلى هذه المدارس لمدة سنتين، إلى جانب ذلك كانوا يتلقون مبادئ التدريب العسكري، كالمبارزة، والحركات الرياضية المختلفة.

3-2-2-التجنيد الإجباري وموقف الأهالي منه:

رغم الخدمات التي قدمها الجنود الأهالي للجيش الفرنسي، إلا أن الإدارة الفرنسية بدأت تغيّر سياستها تجاههم، وتجاه الأهالي المدنيين، ذلك أنها بدأت تفكر في إقامة جيش من الأهالي يلزم بأداء الخدمة العسكرية الإجبارية دون حوافز ودون مقابل واعتبارهم مجرد متطوعين، وبرز هذا جليا عند إعلانها عن مشروع التجنيد الإجباري لأول مرة سنة 1891 [2].

استقبل الأهالي هذا المشروع بالمعارضة الشديدة، فهو يلزمهم قتال إخوانهم في الدين وزيادة على ذلك فهم يقحمون في حرب لا علاقة لهم بها ولا فائدة يرجون منها، بل بالعكس فهم لا يأمنون على حياتهم خصوصا والإدارة الفرنسية جعلتهم في مقدمة الصفوف والأكثر عرضة للمواجهة والقتال. كما أنهم رفضوه لأنّ الإدارة الفرنسية جعلتهم لعبة أو حقل تجارب إن صح التعبير باتباعها لسياسة غير منسقة يشوبها التناقض، ففي الوقت الذي اعتبرت فيه الأهالي الجزائريين مجرد رعايا تطالبهم بأداء الخدمة العسكرية على غرار الفرنسيين، وهي من واجبات الوطنية التي تتعارض مع الصفة السياسية والاجتماعية الحالية للأهالي المسلمين.

---

[1]-لونيسي (إبراهيم)، مرجع سابق، ص122.

[2]-Favord (Ch), Le F.LN et l'Algérie, Paris, 1962, p197.

عموما سادت في الجزائر موجة من السخط حول هذا المشروع التعسفي، وعمّت المظاهرات في كامل القطر الجزائري ورفعت العرائض إلى الإدارة الفرنسية، ومنها عريضة أهل تلمسان المحررة بتاريخ 7 أفريل 1891، التي استعمل فيها أصحابها شتى السبل لكي تغيّر الإدارة الفرنسية من موقفها، ومن بين ما استندوا عليه أنّ التجنيد الإجباري يعتبر انتهاكا للعقيدة الإسلامية ولمعاهدة 1830. ويضيف مقدمو العريضة أنّهم وقفوا ضد بوعمامة وغيره من مثيري الفتن ضد السلطات الفرنسية على أمل المحافظة على الوعود. حتى أنهم قالوا إن الجزائريين ليسوا أكفاء للخدمة العسكرية كما أن هذا الالتزام سيؤثر على شخصيتهم ودينهم[1].

وبالرغم من ذلك جندت الإدارة الفرنسية عددا كبيرا من الجزائريين وفرضت عليهم ضريبة الدم، وقد واصلت سياستها سعيا لجعل هذا المشروع قانونا رسميا، ففي 2 جانفي 1908 وسط أزمة المغرب الأقصى الأولى*، والتهديد بإمكانية اندلاع حرب أوروبية شكلت فرنسا لجنة خاصة للنظر في تطبيق التجنيد العسكري الإجباري على الجزائريين، وهذا المشروع الذي حاول الفرنسيون أن يبقوه سرا حتى يصدروا قرارهم الأخير في شأنها خلق جوا مكفهرا في الجزائر جعل كثيرا من المعاصرين يصفونه بأنه كان ينذر بالخطر[2].

ولقد عارض الجزائريون باختلاف اتجاهاتهم هذا الأمر بشدة ؛ لأنّ قانون التجنيد الإجباري في حد ذاته يتناقض والقرارات التي فرضتها الإدارة الفرنسية في ما قبل، وهذا للأسباب التالية:

1- أن قانون مجلس الشيوخ عام 1865 قد حرم الجزائريين من حق الجنسية الفرنسية إلا إذا تخلوا عن أحوالهم الشخصية كمسلمين، فقد اعتبرهم هذا القانون رعايا لا مواطنين على أساس أن الجنسية الفرنسية لا تتناسب مع حالة الجزائري كمسلم، والفرنسيون الذين يطبق عليهم التجنيد الإجباري كانوا يتمتعون بكل الحقوق كمواطنين، مقارنة مع الأهالي الرعايا الذين لا حقوق لهم فتطبيق واجبات التجنيد الإجباري على من ليس له حقوق كان يبدو للجزائريين متناقضا[3].

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

(1)-Favord (Ch), Op.Cit, pp197-199.

*-عندما بدأ يسود التوتر في العلاقات بين سلطان المغرب وفرنسا، وبخاصة حول فكرة أن تتكفل فرنسا بتدريب الجيش المغربي، كانت تدخل ألمانيا في المغرب وتزايد مصالحها وحصولها على امتيازات ملاحية تجارية. انظر:

يحي (علال)، المغرب الكبير؛ العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، ج3، دار النهضة العربية، بيروت، 1971، ص554-555.

(2)-سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ج2، ص176.

(3)-المرجع نفسه، ص176.

2-السبب الثاني هو أن الجزائريين يعيشون تحت وقع قوانين استثنائية التي يجسدها قانون الأنديجينا والمحاكم الزجرية ومنشور جونار*، وما التجنيد الإجباري في رأيهم سوى حمل ثقيل يضاف إلى سلسلة هذه القوانين.

3-السبب الثالث وهو الأكثر أهمية، هو أن التجنيد الإجباري لا يراعي مشاعر الجزائريين الدينية، فهم مسلمون ملزمون بعدم محاربة إخوانهم في الدين من أجل قضية لا علاقة لهم بها.

4-السبب الرابع، هو معاهدة 1830 التي أبرمتها الإدارة الفرنسية مع الجزائريين، والتي تقضي بالاحترام الكامل للدين والعادات والتقاليد الجزائرية، والتجنيد الإجباري يتناقض مع بنود هذا الاتفاق[1].

وقد عبّر الأهالي كذلك عن موقفهم الرافض للتجنيد بالهجرة خارج البلاد، والواقع أن التجنيد الإجباري واحد من بين العديد من المشاكل والأسباب التي أدّت بالأهالي للتفكير في الهجرة، فمنها السياسية، وهي اعتبارهم مجرد رعايا ليس لهم الحق في التمتع بكامل الحريات المدنية والسياسية كمواطنين -كما ذكر أعلاه-، بالإضافة إلى قانون الأهالي التعسفي، إلى جانب الأسباب الاقتصادية نتيجة الوضع المزري الذي يعيشونه، والتزامهم بضرائب ضخمة لا طائما حاولوا تخفيضها، لكن الإدارة الفرنسية لم تهتم لذلك، بل زادت في تفقيرهم بتشجيع الاستيطان، ونهبها لأراضيهم، فصار الأهالي خماسين في أملاكهم.

وقد كان التجنيد الإجباري من أهم الأسباب الرئيسية للهجرة الجزائرية، نظرا لرد الفعل القوي الذي برز من طرف الأهالي، فكل الطبقات الجزائرية عارضت التجنيد الإجباري، ولكن الأعيان التقليديين كانوا أكثر الناس معارضة، وعندما صار التجنيد الإجباري أمرا واقعا، لم يتردد الأهالي في بيع كل ما يملكون ومغادرة بلادهم . وقد شملت هذه الهجرة كافة مناطق البلاد، فقد غادرت بعض الأسر الكبيرة مدينة مليانة سنة 1899 وسطيف سنة 1910، متجهة نحو سوريا، وفي

---

*-صدر هذا المنشور سنة 1906نسبة إلى جونار، وهو يأمر بإغلاق مقاهي الجزائريين والمشتبه فيهم، ومنع التجمعات ، وسحب كل رخص حمل السلاح وسجن كل جزائري غير موثوق فيه، وقد منح هذا المنشور صلاحيات كاملة للرسميين الفرنسيين باتخاذ إجراءات ضد دعاية الجامعة الإسلامية. انظر: سعد الله (أبو القاسم): الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ج2، ص106،117.

[1]-سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ج2، ص176-177. للمزيد انظر:

Agéron (Ch-R), Histoire..., Op.Cit, et journal Rachidi 1911-1912. الأشرف (مصطفى)، مرجع سابق،.

نفس السنة امتدت حركة الهجرة إلى تورين (صبرة حاليا) وندرومة والرمشي وسبدو، وكانت معظمها كانت نحو سوريا[1].

لكن أهم هجرة جماعية شهدتها مدينة تلمسان، ففي سنة 1911 غادرت أكثر من 1200 عائلة الجزائر متجهة نحو سوريا[2]. يقول "جورج مارسي" واصفا حالة هؤلاء المهاجرون: «... وقد جرى هذا الحدث المرعب بينما كان الفرنسيون ما يزالون يناقشون قانون التجنيد الإجباري، ولمّا كان هؤلاء الجزائريون غير راضين وبائسين، فقد باعوا ممتلكاتهم الثمينة وذهبوا في جماعات من العشرين إلى المائة نحو ميناء مليلة في شمال المغرب، ومنه أخذوا الباخرة إلى الشرق الأدنى»[3].

3-2-3-موقف ابن رحال والشبان الجزائريين من التجنيد الإجباري:

كان ابن رحال من المتمسكين بما جاء في معاهدة تجويلية1830، لكنه أيقن أن فرنسا لن تلين ولن تتوقف إلا عندما تصل إلى هدفها، وأن التجنيد الإجباري سيصير قانونا مجسدا لا محالة، لهذا اغتنم فرصة مجيء لجنة تحقيق البرلمانية سنة 1891 ليوضح موقفه المعارض لفكرة التجنيد الإجباري قبل أن يصير قانونا رسميا قابل التطبيق، حيث قدّم رفقة زميله ابن العربي تقريرا شمل عدة جوانب تخص الحياة الأهلية، وكان التجنيد الإجباري واحدا منها، وقد عبّر محمد بن رحال عن رفضه الصريح لمشروع التجنيد الإجباري، واقترح أن يكون هذا التجنيد اختياريا، فلا يجبر ولا يكره الأهالي عليه لأسباب دينية واجتماعية، فإن وجد من يقبل بالتجنيد فلا بد أن يصحب هذا القبول -حسب ابن رحال-إعادة تنظيم للمؤسسة العسكرية؛ على سبيل المثال إدخال ترقيات عسكرية تشمل الجنود والضباط.

ورغم رفض محمد بن رحال لمشروع التجنيد الإجباري، إلا أنه أراد كسب الإدارة الفرنسية إلى صفه، وبدل أن يكون هذا المشروع سيفا مسلطا مستقبلا على رقاب الأهالي يصير قانونا يفتح مجالات جديدة للأهالي. واقتراح ابن رحال هذا لم يأت من العدم، فقد سبق وأن تجند الجزائريون في الجيش الفرنسي، وكانوا يشكلون فرق عسكرية ويحضون بامتيازات، لهذا حاول ابن رحال الحصول على بعض الإصلاحات والتعديلات على مشروع التجنيد يمكنهم من أن يصيروا ضباطا وجنودا حقيقيين مثلهم مثل الفرنسيين بدل اعتبارهم مجرد متطوعين، ويعتبر ابن رحال رائدا في

---

[1]-سعد الله (أبو القاسم)، الحركة...، ج2، ص123.

[2]-المرجع نفسه، ص123. وللمزيد حول هجرة التلمسانيين إلى سوريا. انظر:

Gouvernement général de l'Algérie, L'exode de Tlemcen, en 1911, Beaugency, Imprimerie Réné Barrullier, 1914.

[3]-سعد الله (أبو القاسم) المرجع السابق، ص123.

طرح هذه الفكرة، ممّا يدل على سعة فكره الذي لا ينظر إلى ظواهر الأمـــور فقـط، بـل يركـز ملاحظاته على جوانبها الباطنية معتمدا أسلوبا استشرافيا، بحيث يصير اقتراحه مقبـــولا ولا يلقـى المعارضة المباشرة من طرف الإدارة الفرنسية، كما أن فكر ا ين رحــال كــان لا يــهتم بحــاضر الأهالي فقط، بل بمستقبلهم أيضا. ولقد كان تخمينه فــي مكانــه، لأن الإدارة الفرنسـية واصلـت دراستها لمشروع التجنيد الإجباري، ففي 8 فيفري 1908 أعدت الحكومة الفرنسية لجنة تحقيق كلـف برئاستها ميسيمي، مهمتها دراسة اقتراحات ومواقف الأهالي حول مشروع التجنيد الإجباري الــذي كان قيد الإنجاز. وكان ا بن رحال من الشخصيات الأهلية الأولى التي مثلت أمام هذه اللجنة، حيـث سلم لها بتاريخ 2 جانفي 1908 مذكرة جاء فيها: «إن هذا المشروع سواء جاء عاجلا أم آجلا، فإنّـه ينبغي إعداد الأرضية مسبقا،بقبول المسلمين في المناصب العليا اللائقة، نشر ومد حريــة الصحافـة وتسهيل القروض، ففي الوقت الحاضر الجماعات التقليدية المحافظة معادية للتجنيد والأكثرية منـهم تفكّر في مغادرة البلاد»[1].

بالإضافة إلى هذا طالب ا بن رحال بإدخال إصلاحات على النظام الخاص بالجنود والضبـاط المسلمين بما فيهم القيّاد، وتأسيس مدرسة عسكرية بالجزائر على نسق "سانت ســير" (Saint Cyr) وإدخال رتبة عقيد في صفوف الضباط الأهالي وفتح وظائف المتقاعدين وجعلــها منـاصب دائمـة يستفيد منها الآخرون[2].

مذكرة ا بن رحال سنة 1908 هي عبارة عن شروط مستعجلة طرحها مقابل قبوله لمشـــروع التجنيد فهو على دراية بوضعية الجنود الجزائريين في المعسكرات الفرنسية، ولذلك أكّد علــى مـا اقترحه سنة 1891، وهو جعل التجنيد اختياري لتخفيف وطأته على الأهالي الجزائريين. فتصميـم بن رحال على موقفه راجع لكون فرنسا بدأت تمّهد لتطبيق هذا القانون، فلماذا أسست إذا لجنة لـهذا الغرض؟ لذلك نجد ا بن رحال يركز اهتمامه للحصول على إصلاحات وحقــوق للأهــالي مقـابل قبولهم للتجنيد وضرورة أن تكون هذه الإصلاحات محققة للمساواة بين الجزائريين والفرنسيين مــن حيث المناصب والرتب والأجور، متمنيا أن يتضمنها بندا من بنود قانون التجنيد الإجباري الذي هـو قيد التطبيق، لكي لا يخلق هذا القانون في الأخير نتائج سلبية على الأهــالي تضـاف إلـى قائمـة المشاكل والأوضاع المزرية التي يعيشونها بفعل القوانين الاستثنائية.

---

(1)-Agéron (Ch-R), Les Algériens..., Op.Cit, T2, p1064.

(2)-Ibid, p1024.

إن موقف ا بن رحال حول التجنيد الإجباري قد يثير التساؤل لدى البعض، وكذلك الأمر بالنسبة لموقفه من الاندماج، كونه رفض التجنيد وفي نفس الوقت طرح فكرة الاختيار مع إجراء إصلاحات وتعديلات .إن ا بن رحال لم يطالب بإلغاء مشروع التجنيد الإجباري، لأنه لم يصادق عليه بعد من طرف الإدارة الفرنسية، ويرجع هذا لأسلوبه الذي اتبعه في حواره مع الإدارة الفرنسية، هذا الأسلوب الذي يعتمد على سياسة المراحل.

في 3 فيفري 1912، ظهر القانون المعدّ من طرف ميسيمي والقاضي بالتجنيد الإجباري للأهالي دون الأخذ بآرائهم ومقترحاتهم. مما أثار سخط واستنكار في أوساط الأهالي، فإضافة إلى إلزامهم بالخدمة العسكرية مدة عامين كاملين طلب من الأهالي الإمضاء على وثيقة تلصق بهم صفة التطوع في الجيش الفرنسي و يتسلمون مقابل هذه الخدمة 150 فرنك عكس الجنود الأوروبيون الذين يتمتعون بكافة الفوائد والتعويضات بعد إنهاء خدمتهم العسكرية التي تدوم 18 شهراً.[1]

أيقن محمد بن رحال أن مقترحاته لم تؤخذ بعين الاعتبار فكانت أول خطوة منه أوضح من خلالها معارضته لهذا القانون هو ذهابه رفقة شيخه محمد بن سليمان شيخ الزاوية السليمانية-الدرقاوية، التي يشغل محمد بن رحال منصب المقدم لها لمقابلة رئيس بلدية ندرومة الذي واجهه محمد بن رحال قائلا:«إنني للمرة الثانية ألدغ في الصميم، كون هذا المشروع فيه ريبة، إنكم لن تعتمدوا عليّ أبدا ومطلقا في الذهاب معكم بعيدا عن ضروريات هذا الوقت أو التغاضي عنها، لكن لا تنسوا من فضلكم، أنه في كل مرة تريدون مني المساعدة في أي وقت مهما كان ومن أجل أيًّا كان سوف تعتمدون دون قيد أو شرط على مساعدتي الأكثر إخلاص»[2].

هذا الموقف من طرف ا بن رحال يؤكد رفضه لفكرة التجنيد الإجباري بالطريقة التي أرادتها الإدارة الفرنسية، أي التجنيد دون مقابل. لكنه لم يكف عن مطالبة الإدارة الفرنسية بضرورة أن تكون القوانين الصادرة ملائمة ومناسبة لوضعية الأهالي وبيّن لها أن حالة الأهلي الآن لا يمكن أن تتقبل قانونا أو إلزاما آخر يفوق طاقتها، فإذا كان لا بد من تطبيق هذا الإلزام فلا ضرر من أن يكون مخففا، والتخفيف حسب ا بن رحال يكون بجعل التجنيد اختياريا مع مصاحبته بإصلاحات للمجتمع الأهلي من كافة الجوانب، هذا الاقتراح نال استحسان جزائريين آخرين أخذوا به في مداخلاتهم في التجنيد العسكري، لكنهم اختلفوا مع ا بن رحال من حيث المبدأ.

---

(1)-المدني (أحمد توفيق)، كتاب...، مرجع سابق، ص330-331.

(2)-Melia (Jean), L'Algérie et la guerre (1914-1918), Librairie Plon, Paris. 1918, p135-136.

لقد تبع لقاء محمد بن رحال برئيس بلدية ندرومة قيام مظاهرة كبرى في المدينة يوم 23 ماي 1912 ضد قانون التجنيد الإجباري. وكان على السلطات الإدارية الاستنجاد بالجيش لكي تُفَرِّقَ الآلاف من الريفيين الذين أتوا -على حد تعبير سي أحمد ا بن رحال- قريب ا بن رحال ليوضحوا «رفضهم تسليم أولادهم ذوو الثمانية عشر عاما للرومي»[1]. لقد كانت مظاهرة ضخمة صاخبة، استعمل خلالها الأهالي المسدسات والعصي، كما قدموا عريضة لمطالبهم للحاكم الإداري الفرنسي[2].

أدركت الإدارة الفرنسية رد فعل الجزائريين، لذلك حاولت تهدئة الأوضاع باستمالة بعض أتباعها، وطلب مساعدتهم في كسب الجزائريين، وإيهامهم بمدى أهمية تجنيدهم في صفوف الجيش الفرنسي، ذلك أنها كانت تعيش فترة حرجة على الصعيدين الأوروبي والمغربي. وقد لعب شيوخ الزوايا والطرق الصوفية دورا كبيرا في زخرفة السياسة الفرنسية فيما يتعلق بالتجنيد الإجباري، وأحيانا نرى اختلاف وجهات النظر بين شيوخ الزوايا من أتباع الطريقة نفسها، وكمثال على هذا الاختلاف ما ظهر بين أعضاء الطريقة الدرقاوية التي تنتسب لها عائلة ا بن رحال. فقد عرفنا موقف ا بن رحال وشيخ الزاوية السليمانية في ندرومة الرافض للتجنيد الإجباري، غير أن الإدارة الفرنسية استطاعت استمالة بعض شيوخ الزوايا من بينهم أحمد بن المبخوت شيخ الزاوية الدرقاوية في تمشرية، الذي ساند فرنسا وسياستها، ودعا اتباعه وباقي الأهالي لمد يد المساعدة لفرنسا ومساعدتها بالتطوع في جيشها وقد ترك وصية حول هذا الأمر أهم ما جاء فيها[3]: «يا معشر إخوتنا أمّا بعد السلام، فقد رأيت من الواجب علي اتباعا لوصايا مشايخ طريقتنا ﷺ أن نبصركم بوقتع الدنيا، وهي أن دولة الألمان ذات الوحشية والوقاحة والتجبر، والنضاضة لعنها الله، قد أشعلت نار الحرب بالتعدي على دولتنا الفرنسوية الفخيمة وعلى حليفتها إنجلترا وروسيا.. . وإن الله تعالى لا يحب الفساد والمفسدين بل يحب العدل وأهله والحق ورجاله، إننا لم نرى ناصرا للحق مثل الدولة الفرنسوية أطال الله بقاءها ومتعنا بفضلها، وعليه فإننا كلنا يدا واحدة في محنة فرنسا وإعانتها، فإن عدوها عدونا نحاربه ونقاتله إلى آخر رمق...».

ورغم سياسة التظليل هذه المتبعة من طرف الإدارة الفرنسية، إلا أن الأكثرية من الجزائريين سواء العامة منهم أو رجال الدين رفضته وعلى رأسهم جماعة المحافظين لميولهم الإسلامية

---

(1)-Agéron (Ch-R), "Si M'hammed...", Op.Cit, pp333-334.

(2)-سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ج2، ص179.

(3)-La mission scientifique du Maroc, "Les Musulmans Français et la guerre", In Revue du monde Musulmans, Décembre, 1914, V29, pp251-253.

المحافظة، فهم رفضوا التجنيد الإجباري كليا، كما دُلّ على ذلك المحضر الذي كتبه عمر بن قدور صاحب جريدة "الفاروق" حول الاجتماع العمومي الذي عقد بالجزائر العاصمة سنة 1911 لمعارضة التجنيد تحت رئاسة الشيخ عبد الحليم بن سماية* الذي أكدّ للجمهور الحاضر رفضه ورفض الشعب الجزائري للتجنيد الإجباري، وأنه يتعارض والقيم الدينية المتبعة[1]، وهذا ما أثار حفيظة الشبان الجزائريين (النخبة) الذين أبدوا موافقتهم على التجنيد، ولكن مقابل نيل حقوق سياسية وإصلاحات. لكنهم اختلفوا فمنهم من طالب بالحقوق السياسية والمساواة فقط ومنهم من اتخذها ذريعة لتشجيع التجنيس والاندماج، وبرز ذلك من خلال وفد ابن التهامي سنة 1912.

ظهرت بعد قانون 3 فيفري حركة واسعة تمثلت في الوفود والعرائض تطالب بتخفيض مدة التجنيد الإجباري وإلغاء القوانين الاستثنائية. فقد وقّع أعيان الجزائر على لائحة من المطالب أرسلوها مع وفد ممثل لهم ترأسه ابن التهامي، وكان ا بن رحال واحد من الأعيان الموقعين على العريضة التي نشرتها معظم الصحف الفرنسية والأهلية، ومن بينها جريدة "الرشيدي" الجيجلية، والتي جاء فيها[2]:

1-الإلغاء التام لقانون التجنيد الإجباري وتعويضه بقانون آخر مبني على فكرة الحرية والعدالة و المساواة.

2-نهاية كاملة لقانون الأهالي والمحاكم الرادعة وغيرها من الإجراءات الإضطهادية.

3-الاعتراف بمبدأ المساواة على جميع المستويات ولا سيما بخصوص المسؤولية وتوزيع الضرائب وتمثيل نيابي "جاد وكاف" في كل المجالس بما في ذلك المجلس الوطني الفرنسي.

4-الاعتراف للجزائريين المجندين بحق اختيار الجنسية الفرنسية بعد التسريح.

وقد رد "بوانكاريه" (Poincaré) رئيس المجلس الفرنسي على مطالب الأعيان قائلا: «...إنكم على حق عندما أحطتموني بهذه الثقة النابعة من روح العدالة، وأن كرم وسخاء الحكومة والجمهورية الفرنسية يلزمني أن أدرس في عطلتي مطالبكم المقدمة برفق وحرص شديدين»[3].

---

* -ابن سماية ، كان أستاذا بالمدرسة الشرعية بالعاصمة، وهو أحد الدعاة البارزين للجامعة الإسلامية في الجزائر، وكان احد مستقبلي محمد عبده عندما زار الجزائر سنة 1903. انظر: سعد الله (أبو القاسم)، الحركة...، مرجع سابق، ج2، ص149. وللمزيد انظر:المدني (أحمد توفيق)، حياة كفاح 1925-1954، ج2، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1977، ص ص48-47.

[1]-سعد الله (أبو القاسم)، المرجع السابق، ص148-149.

[2]-Rachidi, "Nos Délègues à Paris," 5 Juillet 1912.

[3]-Ibid.

فالحكومة الفرنسية لم تكن تنوي التراجع عن تطبيق هذا القانون. وقد تسلّم بوانكاريه هذه العريضة يوم 26 جوان 1912 من طرف وفد جزائري* ضم شخصيات من مختلف أنحاء الجزائر، ترأسه وقتئذ ابن التهامي.وقد سلّم الوفد للحكومة الفرنسية عدة عرائض أخرى، إلا أنه ركّز و أصر على مطالب اعتبرها مستعجلة، تتمثل في:

أ-تخفيض فترة الخدمة العسكرية للجزائريين من ثلاث سنوات إلى سنتين مثلهم مثل الفرنسيين.

ب-رفع سن التجنيد من 18 إلى 21 سنة، لأن المجند لم يكن قد نضج بعد طبيعيا وبدنيا في 18سنة.

جـ-إلغاء مكافأة التجنيد التي تمس شرف الأسرة الجزائرية.

بالإضافة إلى مطالب أخرى ضرورية وهي[2]:

1-إلغاء الإجراءات الإضطهادية والقوانين الاستثنائية.

2-تمثيل نيابي جاد وكاف للجزائريين في كل المجلس بالجزائر وفرنسا.

3-توزيع عادل للضرائب.

4-توزيع متساوي لمصادر الميزانية بين الجزائريين والكولون.

غير أن أعضاء الوفد لم ينالوا من بوانكريه إلا وعودا بدراسة مطالبهم، أما مسألة تخفيض مدة الخدمة العسكرية فهي مسألة بث أمرها من طرف الإدارة الفرنسية ولا فائدة من إعادة النقاش حولها، وقد سبق وفد ابن التهامي وفد آخر سنة 1908 ترأسه عمر بوضربة، وهو عضو جزائري في بلدية العاصمة، وعضو كذلك في لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين[3] المؤسسة في نفس السنة، وهي نتاج للأوضاع المتردية التي عاشها الأهالي آنذاك من قوانين اضطهادية، وظهور مشروع التجنيد الإجباري سنة 1891، والمحاكم الرادعة سنة 1903، ومنشور جونار سنة 1906. لذلك فلما أعلنت الإدارة الفرنسية عن إنشاء لجنة لدراسة تقارير الأهالي حول التجنيد الإجباري

---

* -تشكل الوفد من ابن التهامي نائب ببلدية الجزائر، مختار حاج سعيد محمي من قسنطينة، د.موسى عضو ببلدية قسنطينة، بوشريط علاوة نائب ببلدية قسنطينة،حاج عمار عضو ببلدية جيجل، جودي عضو ببلدية بسكرة، بن عثمان عضو ببلدية بجاية،بن ددوش عضو ببلدية تلمسان، قارة علي من أعيان عنابة.أنظر:

(Anonyme), Note sur les Mesures demandées par les Musulmans Français de l'Algérie en Compensation dconscription Militaire, 1912, p4

[2]-Ibid, p3.

[3]-سعد الله (أبو القاسم): الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ج2، ص180، ويقول أن المصدر الوحيد الذي أشار إلى هذه اللجنة هو اللائحة التي كانت قد أرسلت إلى السلطات الفرنسية سنة 1912 من نواب الجزائريين مبدين معارضتهم للوفد الوطني الذي ذهب إلى باريس في نفس السنة بقيادة ابن التهامي.

الذي كان في الطريق نحو التطبيق، سارع أعضاء هذه الكتلة الجزائرية ورفعوا منكرة إلى "جورج كليمنصو" (Georges Clemonceau) رئيس الوزراء آنذاك* أوضحوا من خلالها رفضهم للتجنيد الإجباري وأصروا على وجوب حصول الجزائريين على حقوق سياسية قبل استدعائهم للخدمة في الجيش الفرنسي، ولقد كان رد فعل كليمنصو مشجعا للوفد الجزائري، فقد وعدهم بـ:

1-انتخاب الجزائريين في المجالس العامة للعمالات بدلا من تعيينهم تعيينا من طرف الإدارة الفرنسية كما معمولا به في السابق.

2-دراسة جدية لقضية منح الحقوق السياسية للجزائريين.

3-عدم فرض إدماج غير ممكن على الجزائر، ولكن كليمنصو صارح الوفد بأن قانون التجنيد الإجباري يطبق على الجزائريين(1).

عند قراءة مطالب عمر بوضربة سنة 1908 نجد أنّها لا تختلف من حيث المبدأ عن اقتراحات محمد بن رحال أمام نفس اللجنة، ذلك أنّهما تقبلا فكرة التجنيد الإجباري لكن بشرط نيل حقوق سياسية وإدخال إصلاحات للأهالي، إلى جانب رفضهما لسياسة الاندماج عن طريق التجنيس بدليل أن عمر بوضربة لم يكن ضمن وفد ابن التهامي سنة 1912 المنتمي كذلك إلى لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين، ذلك أن الوفد الثاني قدم اقتراحاته ومطالبه من خلال وجهة نظر اندماجية، فهو قبل التجنيد الإجباري مقابل نيل حقوق سياسية ومساواة مع الفرنسيين، مع تجنيس الأهالي بالجنسية الفرنسية، وهذا ما أحدث زعزعة داخل لجنة الدفاع نفسها، واختلافات بين أعضائها(2).

ويمكن تفسير طريقة ا بن رحال في حواره مع الإدارة الفرنسية أنه ضد مثل هذه التكتلات التي عوض اتحادها واتفاقها على منطلق وهدف واحد؛ اختلفت ممّا أدى إلى ضعف رسالتها أمام الحكومة الفرنسية، وعدم تمكنها من إيصال صوت الأهالي إلى البلد الأم.

وبالفعل فقد اتهم وفد ابن التهامي بأنّه حاور الإدارة الفرنسية بغرض الحصول على المساواة والاندماج، ولم يلتفت إلى مطالب الأهالي وشرح وضعيتهم، فقد أعلنت جريدة "الحق" الوهرانية**، وهي من أهم الجرائد المعبرة عن صوت الأهالي آنذاك عن معارضتها لقانون التجنيد الإجباري ولوفد ابن التهامي الذي سعى للحصول فقط على الحقوق السياسية وخاصة التجنيس، أي لا فرق

---

*-وهي نفس اللجنة التي واجهها محمد بن رحال منفردا سنة 1908.

(1)-"L'Algérie", In L'Afrique Française, Octobre, 1908, p341.

(2)-مامي (إسماعيل)، "حول وفد النواب"، جريدة النجاح، ع510، السنة الثامنة، 28 أكتوبر، 1927، قسنطينة.

**-وقد دعم جريدة الحق ضد التجنيد الإجباري جريدتي الرشيدي والإسلام.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بينه وبين الفرنسي، وأنه لا يعبر حقيقة عن مطالب الجزائريين وعن حالتهم عقب تطبيق مرسوم التجنيد الإجباري، ولذلك نشر سي أحمد بن رحال-قريب محمد بن رحال- مقالا بيّن الشروط الواجب توفرها في الوفد الذي يذهب إلى باريس ليواجه الساسة الفرنسيين، ويوضح موقفه من هذا القانون الجديد.

وأهم ما جاء فيه[1]: «الصفة الأولى المطلوبة في مندوب جيد هي أن يكون رب عائلة، والأفضل أن يكون أب لمجند، يتوجب بعدها الإطلاع على مطالب الشعب المسلم والتمكن من عرضها بوضوح بالفرنسية أو العربية لا فرق. لا ننسى أن في فرنسا مترجمين في الوزارات وفي الصحف الكبرى، ونود أن نرى خاصة بعثات مكّونة من جبليين من هؤلاء الندروميين الفخورين بالجلابة القصيرة التي تلفت الانتباه أكثر من السترة الطويلة والسراويل اللاصقة لبعض المندوبين الذين ستجلب رابطات أعناقهم العصرية ابتسامات ساخرة على شفاه الباريسيات، أكثر من اللازم الحجج الصلبة والذكية التي تعرف لدى الكثير من التجار والفلاحين والصناعيين الأهالي تضيرها بنفس القوة والمنطق».

لم تكن جريدة "الحق" المتفردة برفضها لذلك الوفد، فقد ارتفعت أصوات النواب الماليون الذين اعترضوا على وفد ابن التهامي، الذي لم يذهب حسب تعبيرهم إلى فرنسا سوى للمطالبة بالمواطنة الفرنسية ! وانضم إليهم محمد بن رحال رافضا فكرة المواطنة الفرنسية[2]، ورأى من الضروري أن تعرف فرنسا حقيقة ما يعيشه الأهلي في المستعمرة، وفي هذا السياق أجرى حوارا مع صحفي من جريدة الزمان(LeTemps) الفرنسية يوم 30 فيفري 1912، وهو عبارة عن رسالة موجهة للحاكم العام عبر فيه عن موقف الأهالي من التجنيد الإجباري، ونشرته فيما بعد جريدتي "الحق" و"الرشيدي" أهم ما جاء فيه[3]: «يقول الأهلي نتحمل الضرائب الباهضة ونضطر إلى الحراسة الليلية والغابية، ولكل منا حصته في أعمال السخرة المحرمة وغير المحرمة. ونحن مبعدون تقريبا عن الوظائف الرسمية، تمثيلنا في المجلس البلدي والمجلس العام واللجان المالية ضئيل جدا وسيئ، فيما هو غائب في البرلمان. الضرائب الباهضة التي ندفعها يستفيد منها الآخرون وحدهم تقريبا. تجاه الفئات الأخرى من الجزائري نجد أنفسنا في وضع ناقص مما يجرح كرامتنا ويضع من عزتنا نحن نواجه كبتا ومضايقات لا تحصى ورغم أننا أثبتنا ولاءنا بكل البراهين ينظر إلينا دائما نظرة

---

(1)-Djeghloul (A), Eléments..., Op.Cit,p92.

(2)-Agéron (Ch-R), Histoire..., Op.Cit, p236.

(3)-Rachidi, Art: "Le bâillon", 26 Juillet 1912. (06) وينظر الملحق رقم

شك. إن الربى يخرب بيوتنا فيما الاستعمار يكبتنا وحيثما رفعنا شكاوانا لا صوت لنا يسمع وعندما نطلب الاغتراب وهذا هو المورد الأخير يحرم علينا ويمنع واليوم يطلب منا إعطاء الثروة الوحيدة المتبقية لنا وهي أولادنا، هل هذا صواب؟ !».

ولهذا قررت جريدة "الحق" إرسال وفد آخر إلى باريس يتكون كل أعضائه من منطقتي نمور وندرومة،يذكر أجيرون أن عددهم 7[1]، بينما تقول جريدة "الرشيدي" أن عددهم 12[2]، وليسوا بثياب أوروبية ولكن بجلابات قصيرة، تمثل ثقافتهم وهويتهم، يترأسهم محمد بن رحال الذي أوكلت إليه جريدة "الحق" هذه المهمة. كان الوفد كله من الأعيان وأصحاب الأملاك والتجار وكله مثقف ثقافة عربية، وأغلب أعضائه أدوا فريضة الحج[3].

حمل وفد ا بن رحال إلى الحكومة الفرنسية مطلبا أساسيا وهو سحب القانون الخاص بالتجنيد، وفي حالة عدم تحقيق هذا المطلب لا بد من تحقيق أمرين أساسيين:

1-منح الأهالي تعويضات من جراء قبولهم لهذا القانون، وتتمثل في الحقوق السياسية والاجتماعية، ومحو كل القوانين الاستثنائية

2-السماح بحرية مغادرة البلاد دون قيد أو شرط لمن أراد ذلك[4].

سلّم محمد بن رحال هذا المطلب إلى الحكومة الفرنسية، وقد حضي باستقبال مشرف من أعضاء هذه الحكومة أمثال: ألبين روزيت (Albin Rozet) و ميسيمي، وكان له الحظ أن استقبله رئيس الجمهورية فاليير (Fallières)، وبالرغم من الكلمات والتعابير المؤثرة التي وجهها ا بن رحال للرئيس الفرنسي، والاحترام الشديد الذي أحاطه به لم ينل منه سوى وعودا بدراسة مطلبين بخصوص التعويضات وحرية مغادرة البلاد، ولقد أكد له ميسيمي هذا الأمر، أما فيما يتعلق بإلغاء قانون التجنيد الإجباري فلا تراجع عنه[5].وبالتالي انتهى حوار محمد بن رحال مع الحكومة الفرنسية إلى نفس النتيجة التي وصل إليها وفد ابن التهامي، بالرغم من اختلاف توجههما.

---

(1)-Agéron (Ch-R), Les Algèriens…, Op.Cit, T2, p1029.

(2)-Rachidi, "Nos Délègues à Paris", 21 Juin , 1912.

(3)-Agéron (Ch-R), Op.Cit, T2, p1029.

(4)-Djeghloul (A), Eléments…, Op.Cit, p54.

(5)-Agéron (Ch-R), Op.Cit, T2, p1029.

كان ابن رحال مدركا لهذه الحقيقة. لكنه كما أوضحنا مسبقا رفض أن يكون اندماجيا، لأنه أدرك أنه لا فائدة في اندماج الجزائريين مع الفرنسيين، لكنه حاول أن يكون دبلوماسيا، بحيث يوازي بين مصالح الأهالي والإدارة الفرنسية، فلم يبين لها حقيقة ما يجول في خاطره بعد فشل تحقيق مطالبه حيث قال للرئيس الفرنسي فالير الذي استقبله وزملائه الندرومين قبل مغادرتهم: «نحن نعلم جيدا أنك ضحيت بلحظات من وقتك الثمين حتى تقابلنا، ونحن على إحساس بالقيمة والاحترام الذي أحطتمونا به سيدي رئيس الجمهورية، ونحن نقاسمكم الشعور بالقلق والاضطراب الذي تمر به الجمهورية، والذي عم كل رعاياها وأبنائها دون تفرقة في الجنس والدين، فلكنا نشترك في احترامنا وحمايتنا لها»[1].

أمام هذا الوضع الذي آلت إليه المفاوضات مع الإدارة الفرنسية لم يجد محمد بن رحال أمامه سوى الإمضاء على العريضة التي سلمها وفد ابن التهامي في جوان 1912[2]. لكن هذا لا يعني أنه غير موقفه وانظم إلى جماعة ابن التهامي لـ التوجهات الاندماجية، بدليل أنه صارح الحكومة الفرنسية بعد الإمضاء على العريضة أنّ فرنسا برفضها إيجاد وضعية مناسبة للجزائريين، فإنّها ستساعد وتساهم بطريقة مباشرة على إنشاء وخلق وطنية عند المسلمين الجزائريين[3].موقف ابن رحال غير صورته لدى الإدارة الفرنسية التي عرفته منذ ذلك الوقت أي سنة 1912 كخصم لها، ومدافع كبير لقضايا الأهالي، وبالتالي نزعت عنه صفة صاحب العمامة القديمة[4].لكن ما الجديد الذي طرأ في الجزائر حتى اتسعت فكرة المطالبة بالحقوق السياسية وإلغاء القوانين الاستثنائية مباشرة بعد الإعلان عن قانون التجنيد الإجباري سنة 1912؟

في الواقع إن القبول المبدئي للجزائريين بالتجنيد الإجباري مقابل الحصول على حقوق سياسية يعود إلى الفرنسيين أنفسهم، فقد تحدث الكثير منهم حول ضرورة انتشال الأهلي مما هو فيه والعمل على رقيه، ففي 16 جويلية 1888. أصدر "ميشلان" (Michellin) وهو نائب فرنسي مشروع تضمن التصريح «بأن الأهالي مواطنون فرنسيون وتطبق عليهم جميع الحقوق السياسية مع بقائهم من الوجهة المدنية راضخون لأحكامهم الذاتية وقوانينهم الشخصية... ليس من مصلحة فرنسا أن تبقي شعبا كثير العدد ومستمر النمو مبعدا ومهمشا...، قد حان أن نكشف عن اعتبار

---

(1)-Rachidi, Vendredi 19 Juillet 1912.

(2)-Agéron (Ch-R), Les Algériens..., Op.Cit, T2, p1029.

(3)-Agéron (Ch-R), "Si Mhammed...", Op.Cit, p334.

(4)-Agéron (Ch-R), Les Algériens..., Op.Cit, T2, p1029.

الأهالي كشعب مغلوب ومن الإنصاف إلحاقهم بالمواطنين الفرنسيين، فنعطيهم جميع الحقوق وتفرض عليهم جميع الواجبات»[1].

وبعد اقتراب موعد الإعلان عن قانون التجنيد الإجباري، انتشرت في فرنسا حركة واسعة عملت على مساعدة الأهالي والتخفيف من القوانين الاستثنائية المسلطة عليهم. ومن بين الذين ساهموا في ذلك "جوزيف شالي" (Joseph Chally) الذي عمل ما بوسعه لاستقلالية الميزانية الجزائرية سنة 1908، والذي لم يخفي مشاعره قائلا: «هل عملنا من قبل ما يرضي الأهالي؟» وأجاب بسلبية «نعلم أن حكومتنا مستعدة لانتقاء الأهالي وبإتقان أيضا»، فقد رفض سياسة الإدارة الفرنسية تجاه الأهالي. ورأى ضرورة تغييرها[2].

إلى جانب ذلك صرح ميسيمي عام 1907 قائلا:«إن فرنسا لحد الآن تضع المسلمين جانبا، ولهذا يجب أن يوجد تعاون دائم يوما بعد يوم، وأن نعمل على مشاركة الأهلي في مسئوليتنا»[3] بالإضافة إلى هذا شنت جريدة (Le Temps) الفرنسية وهي من أهم الجرائد المدافعة عن قضايا المستعمرة والأهالي منذ 17 أفريل 1907، حملة ضد قانون الأنديجينا، الذي أعاق حسب تعبيرها الأهالي الجزائريين وجعل منهم أكثر الناس تخلفا في العالم الإسلامي[4].

هذه المواقف المساندة للأهالي، شجعتهم للمطالبة بحقوقهم، فعلى سبيل المثال كان شعار جريدة "الرشيدي" الأهلية "لا تجند إلا بعد تعويضات"، ويعتبر ابن رحال من الجزائريين الأوائل الذين بنوا اقتراحاتهم من سياسة الفرنسيين بحكم أنه من ذوي الثقافة الفرنسية وخالط مجالس الكثير من الأوروبيين وتمكن من الإطلاع على أفكارهم ودرس تاريخهم، وليس من المستبعد أن يكون من قراء "جون جاك روسو"، الفيلسوف الكبير مفجر الثورة الفرنسية الذي وجدنا تقاربا في أقوال محمد بن رحال مع أقواله ومداخلاته، فعلى سبيل المثال ما ورد في كتابه "خطاب حول عدم المساواة" (Le discours sur l'inégalité)[5]: «إن القانون يجب أن يستمد قوته من إرادة الشعب ولصالح الشعب، وعلى الحكومة أن تتخذ العدل مصباحها ودستورها، وتسهر على سلامة الشعب وتكوين الشعب»، بالإضافة إلى مطالبته بالمساواة وهي الأساس الذي كان يركز عليه روسو وكتابه

---

(1)-ميليا جون : "نيابة الأهلي في البرلمان"، ترجمة: جريدة النجاح، ع538، 1 جانفي، ص1928.

(2)-Agéron (Ch-R), Histoire ..., Op.Cit, p243.

(3)-Ibid, p243.

(4)-Ibid, p243.

(5)-الشريفي، أقطاب الفكر والتاريخ: فيلسوف الحرية جون جاك روسو، ط2، دار المعارف والعلوم، تونس، 1955، ص29-30.

"العقد الاجتماعي" يدور حول هذه النقطة بالذات، وآراء ا بن رحال لا تتناقض مع ما كان يريده روسو وهو مبدأ من مبادئه التي صرّح بها في حواره مع الإدارة الاستعمارية.

ومن العوامل التي شجعت كذلك الجزائريين على رفض التجنيد الإجباري وعدم قبوله إلا بعد نيل حقوق سياسية، وقوف بعض الصحف الفرنسية ، وبخاصة بعد فشل الوفدين الجزائريين في تحقيق مطالبهم، فقد نشرت جريدة "الراديكال" (Le Radical) في عددها الصادر بتاريخ 1 جويلية 1912 بقلم الكولونيل ديبون (Dipon) مايلي[1]: «أردنا أن نحمل الأهالي الجزائريين ضريبة الدم، أي جميع الواجبات العسكرية التي يقوم بها الوطنيون الفرنسيون، وهاهم يطالبون بالمساواة في الحقوق ونحن علمناهم في بحور السنين الطويلة أن لكل عمل جزاء، فجاءوا الآن يذكروننا بقولنا، فنكون إذا مخطئين إذا نحن أهملنا أمر هذا التنبيه. زيادة على هذا إنّ مسلمي الجزائر مجبرون بقضاء حولين كاملين في الجندية، في حين أن الفرنسيين لا يقضون فيها إلا 18 شهرا».

كل هذه الظروف فتحت الطريق أمام الأهالي للمطالبة بحقوق سياسية، وكان لهم ذلك عن طريق الوفود والعرائض التي قدمت للحكومة الفرنسية سنة 1912. غير أن موقف الأهالي هذا عارضه الفرسيون المقيمون في المستعمرة، فقد رفضوا التجنيد الإجباري، ليس حبا في الجزائريين ولكن خوفا من حصول هؤلاء على حقوق سياسية تجعلهم على قدم المساواة معهم.

ولقد أكد ميسيمي موقف الفرنسيين ووضع ملاحظاته حول ذلك في 2 جويلية 1912 في التقرير الذي عرضه على المجلس الوطني نيابة عن لجنة الأثني عشر المكلفة بفحص العرائض المقدمة من جهات عديدة من الجزائر فيما يخص قانون 3 فيفري 1912، الذي أوجب التجنيد على الأهالي وممّا جاء في هذا التقرير [2]: «إن الأمر الهام التي تجب ملاحظته هو أن جميع جهات القطر الجزائري قدمت احتجاجات موحدة من أفراد متعددين، لهم القدرة على إبداء النظر في المسائل الإدارية ولهم دراية بشؤون فرنسا، فهذه نقطة يجب الانتباه إليها، ودراستها مليا، فتوجد اليوم في جميع نقط الجزائر جرائد عربية سيارة، وأمر كهذا يظهر أنه أزعج الإدارة الجزائرية، لأنها دلت على وجود فكر أهلي وهل يعتقد أنّ في الإمكان منع هذه الفكرة من البروز أبد الدهر؟ وهل كان متوقعا أن يدرك الأهالي موقفهم؟ وهل هناك الاستعداد لإعطائهم نظام إداري يتفق مع هذا التطور الجديد وسير الأمور الحديثة؟ فمن اللازم حينئذ دراسة الحالة التي عليها الشعب، وما هي الإصلاحات التي يتطلبها؟».

---

(1) النجاح، ع523. 27 نوفمبر 1927.

(2) سيليا حون، مقال سابق.

أيقن ميسيمي أنه لا مفر من إعطاء الفرصة للأهالي للمطالبة بحقوقهم لأن شروط الوعي القومي الوطني متوفرة عندهم، وهم يرون بأعينهم ويسمعون بآذانهم ما يجري في فرنسا، وما الأوضاع التي يعيشها الفرنسيون سواء في البلد الأم أو في المستعمرة، فالأهلي احتك بالفرنسي وعرف ثقافته وتاريخه، وهذا الأخير حافل بالمبادئ السامية لتحرير الإنسانية، وبالثورات التي دافعت في سبيل الحق والمساواة. رغم هذا الإقرار من جانب ميسيمي إلا أن هناك من عارض هذه الفكرة وحاول طمسها قبل خروجها، فقد قال كلود بني (Claude Peny): «أنه بقدر ما تكون التكاليف التي يتحملها الأهالي ثقيلة، بقدر ما يزداد ظهور التزامكم بإعطاء حقوق سياسية»[1]، لأنه أدرك أن فرض التجنيد الإجباري على الأهالي سيفتح على الإدارة الفرنسية باب الحقوق السياسية، فالأهلي سيخالط الجنود الفرنسيين، وسيقارن بين وضعيتهم ووضعيته، وسيعرف مدى الاختلاف ما بين الطرفين، رغم أنه يقوم بواجبه مثل الفرنسي.

وفي محاولة للحد من غليان الشارع الأهلي بعد ظهور مرسوم التجنيد الإجباري سنة 1912، أصدرت الحكومة الفرنسية يوم 19 سبتمبر 1912 مرسوما يسمح للشبان الجزائريين الذين يقومون بأداء الخدمة العسكرية المشاركة في الانتخابات المحلية والحصول على مناصب عمل بعد الانتهاء من الخدمة العسكرية، كما صدر مرسوما أخرا بتاريخ 13 جانفي 1914 ينص على رفع عدد المستشارين العامين في البلديات من 1/4 إلى 1/3، وأكدت نصوص هذا المرسوم على السماح للشبان الذين خدموا الجيش الفرنسي بالتصويت في الانتخابات المحلية، أي يرتفع العدد من 6 إلى 10 مستشاريين عامين في البلديات، لكن هذا لا يعني أن الحكومة الفرنسية كانت قابلة ومتحمسة للإصلاحات التي كانت تنادي بها بعض الشخصيات الفرنسية اليسارية أمثال ميسيمي وزير المستعمرات الذي نادى بالتخفيف من قانون العقوبات، وإلغاء الأعمال الشاقة، وإعطاء تمثيل حقيقي للسكان المسلمين في المجلس المنتخبة، وتوسيع نطاق التجنيس والاستفادة من القوانين الفرنسية[2].

فابتداء من سنة 1916 بدأت فرنسا تغير سياستها بعدما أصبحت تعاني من أزمة في اليد العاملة، وحاجتها إلى جنود احتياطيين للمحافظة على سيادتها، فأصدرت مرسوم 7 سبتمبر 1916

---

[1]-النجاح، 16 مارس 1928.

[2]-Agéron (Ch-R), Les Algériens..., Op.Cit, T1, p224-257.

الذي يقضي بتجنيد جميع الأهالي الذين ولدوا بعد عام 1890 ، وعدم السماح لأي شخص أن يحصل على أي إعفاء[1].

ورغم التدخلات الكثيرة من جانب بعض الفرنسيين المعتدلين إلا أنه لم يتغير بند من بنود التجنيد الإجباري. ومع ذلك واصل ا بن رحال طلبه بتخفيض مدة التجنيد الإجباري ومنح الأهالي حقوقا وإصلاحات ضرورية. ففي 21 ديسمبر 1921 وخلال مداخلة له في اللجان المالية "القسم العربي"، طالب بتخفيض مدة التجنيد الإجباري والحد منه رغم أنه على علم أن القانون طبق ولا رجعة فيه، وقد أكد ذلك بقوله: «لقد صوتنا بالأغلبية في المجالس العامة في الجزائر بتخفيض مدة التجنيد الإجباري، ومع ذلك ليس في فكرنا أن ننقد القرارات المتخذة من طرف هذا المجمع، ولكننا لا نستطيع ترك هذا الأمر دون الاحتجاج على المسائل التي هي قيد الطرح، وأن نوضح لهذا المجمع أن طلب تخفيض مدة التجنيد الإجباري صرح به جماعيا من معظم سكان الجزائر»[2].

ومما قاله أيضا: «إن السكان المسلمين ماعدا البعض لم يترددوا في أية وقت وفي أي ساعة من مد يد المساعدة لفرنسا خلال الحرب. وليس اليوم والوضعية العالمية تبعث على اضطرابات في كل الحكومات بإمكان الأهالي التفكير بمسألة مشابهة لذلك، ولهذا فتنجنة الأهلية -القسمين العربي والقبائلي- جهرت من جديد بتعلقها وإخلاصها للوطن الأم، وهي تؤكد الرغبة الحازمة لمعظم المسلمين بطلب أن يكون للأهالي الجزائريين مقابل هذه الخدمة الثمينة نفس الرواتب ونفس الالتزامات التي للفرنسيين، وأن يكون لهم نفس الحقوق في كل الإجراءات والقوانين التي يتطرق لها البرلمان لتأمين صيانة ثروات فرنسا»[3].

وإلى جانب هذه المطالب ، طرح محمد بن رحال قضية التمثيل النيابي كشرط لقبول التجنيد، قائلا: « نظرا لنقص ممثلين أكفاء في غرفة النواب وفي مجلس الشيوخ يترجمون أحاسيسنا، نرجو من الحاكم العام إيصال مطالبنا إلى الحكومة الميتروبوليتانية، وإلى مختلف اللجان في البرلمان وبخاصة تلك المتعلقة بالجيش»[4]. ونال اقتراحه الإجماع من طرف النواب الجزائريين وعلى رأسهم الأمير خالد.

(1)-بوحوش (عمار)، مرجع سابق، ص213-214.

(2)-Délégation Financière, Section Arabe, 21 Décembre 1921, p23.

(3)-Ibid, p23-24.

(4)-Délégation Financière, Section Arabe, 21 Décembre 1921, p23-24.

ما توصلنا إليه، هو أن ا بن رحال خلال تدخلاته فيما يخص التجنيد الإجباري، أوضح أمرين أساسيين:

1-أنه لم يغير وجهة نظره بخصوص هذا القانون وإن عدلها قليلا بقبوله التجنيد مقابل الحقوق السياسية، وظل على رأيه هذا إلى غاية انعزاله عن الحياة السياسية سنة 1925.

2-أنه قام بدور الناطق والمعبر عن صوت الأهالي، ففي كل تدخلاته لم يمثل حزب أو توجه سياسي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

3-3-محمد بن رحال والتمثيل النيابي للجزائريين:

3-3-1-وضعية الأهالي في المجالس التمثيلية الفرنسية في الجزائر:

إن التمثيل النيابي في الجزائر من أهم القضايا التي حاصرت بها الإدارة الفرنسية الأهالي الجزائريين، وحرمتهم بذلك من حق الدفاع عن مصالحهم في مختلف المجالس و جعلته في نفس الوقت الورقة الرابحة في يد الأوروبيين الذين حضيوا بالقسم الأكبر في مختلف المجالس في الجزائر وخصتهم وحدهم دون الأهالي بتمثيل في البرلمان الفرنسي في الوطن الأم، تطور مع مرور الوقت. فبعد أن كان لهم أربعة مقاعد عام 1848 صار لهم ستة مقاعد وفقا لمرسوم 4 أكتوبر 1870 والأمر لا يختلف بالنسبة لباقي المجالس، أما بالنسبة للأهالي فقد ظل تمثيلهم ضئيلا أو يكاد ينعدم.

ففي المجالس البلدية التي ظهرت سنة 1884 لم يتجاوز عدد الأهالي ربع الأعضاء أما الباقي فكلهم من الأوروبيين. أما في المجالس العامة، فقد حدد ممثلي الأهالي بـ(06) أعضاء في كل مجلس مقابل (27)عضوا من الأوروبيين في كل من مجلس قسنطينة و وهران و(31) عضوا في مجلس الجزائر العاصمة و يتم تعين النوب الأهالي عن طريق الحاكم العام إلى غاية سنة 1908 أين صاروا ينتخبون من طرف الأهالي، لكن عددهم بقي على حاله. أما في المجلس الأعلى الذي أنشئ سنة 1900 فقد كان حظ الأهالي فيه 27 ممثلا، بعضهم معين والباقي منتخب، منهم سبعة (07) عن كل عمالة من العمالات الثلاث (الجزائر، قسنطينة، وهران)، وستة (60) من الجنوب (المنطقة العسكرية) ويعينهم الحاكم العام[1].

أما المجلس الأعلى للحكومة الذي يضم (59) عضو، فلا يمثل فيه الأهالي سوى سبعة (07) أعضاء يتم انتخاب أربعة (04) منهم من طرف المجالس المالية، وثلاثة (03) يعينهم الحاكم العام، أما المجلس الوطني الفرنسي فلا يوجد به تمثيل للأهالي[2].

من خلال هذه النسب ندرك أن تمثيل الأهالي في المجالس الجزائرية ضئيل جدا، ولذا فهو لايخدم مصالحهم، لأنّهم أقلية. كي لا يخوّل لهم القانون انتخاب رؤساء البلديات ولا مساعديهم، وبالتالي لا علاقة لهم بإدارة البلدية[3]. وحتى أنّ المرشح للانتخابات لا بد وأن تتوفر فيه شروط

(1)-Bouvresse (Jacques), Op.cit, T1, p11.

(2)-Benhabilès (Cherif), Op.Cit, p93.

(3)-Ibid, p93.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الإدارة الفرنسية وهي ولاءه الخالص لفرنسا بتقديم المساعدة لها والتعاون معها بواسطة التجسس على الأهالي، وأداء الخدمة العسكرية. ويمثل هذه الفئة من المنتخبين: الموظفون، المتقاعدون، المالكون لعقارات وأراضي فلاحية و الحاصلون على وسام الشرف، وغالبا ما كان هؤلاء المرشحون من المجموعة التي تعرف "بيني وي وي" (Beni OuiOui) [1].

هذه الشروط التي وضعتها الإدارة الفرنسية لم يقبل بها الجزائريون، لأنهم عرفوا أهمية التمثيل النيابي كحق سياسي يمكنهم من إسماع صوتهم وتحقيق مطالبهم المستعجلة والمستقبلية. لأنّ من يمثل الأهالي في المجالس البلدية والمالية يجهلون شؤون هذه المجالس من تنظيم وإدارة وقوانين...إلخ، كما أنهم لا يحسنون اللغة الفرنسية، وهي لغة التخاطب في هذه المجالس، كما أنهم ليسوا على دراية كافية بأوضاع الأهالي، ويؤكد بعض الكتّاب الفرنسيين أيضا هذه الظاهرة فيقولون أنه «في الجزائر كان المنتخبون الأهالي في المجلس البلدية لا يجدون ما يفعلونه سوى الصمت والاستماع إلى الأعضاء الأوروبيين الذين كانوا يناقشون بعض المسائل العامة، مثل الميزانية والأمن العام وغيرها، وحتى في المسائل التي كانت تتعلق بوضع الجزائريين مباشرة لم يتدخل المسلمون. وأثناء الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة عودة المحاربين من الريف الإسباني، ظل الجزائريون على نفس الحال، فقد تحدث الفرنسيون في هذه المناسبة، ولم يتحدث المسلمون بكلمة واحدة»[2].

وقد ترجع هذه السلبية من طرف ممثلي الأهالي ، إلى وضعهم كأقلية في المجالس المحلية وسيطرة المستوطنين الأوروبيين عليها. فكانت هذه الأسباب من أهم الحجج التي أخذ بها ممثلو الأهالي من الأعيان والشباب الجزائريين، فيا ترى ما هو مكان محمد بن رحال بين هؤلاء؟ وما هي مواقفه من التمثيل النيابي؟

3-3-2- نشاط ابن رحال في مجال التمثيل النيابي للأهالي:

في الواقع، إن محمد بن رحال من الأوائل الذين طرحوا فكرة التمثيل النيابي للأهالي في المجالس، وطالبوا كذلك بتوسيعها فقد سبق ظهور الشبان الجزائريين في ذلك وعلى رأسهم الأمير خالد. وقد كانت له الفرصة بوضع يديه على حقيقة السياسة الفرنسية، بحكم أنه كان موظف في

(1)-إبراهيم دسوقي (ناهد)، دراسات في تاريخ الجزائر، الحركة الوطنية في فترة ما بين الحربين (1918-1939)، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001، ص105.

(2)-Kaddache (M), LA vie politique à Alger de 1919 à 1939, Alger, 1970, p53-45.

إدارتها، فأثناء شغله لمنصب القايد كشف حقيقة تعسف الإدارة الفرنسية، فلذلك لم تطل مدة عمله واستقال بعد ستة (06) سنوات معترفا بأن سياسة الإدارة الفرنسية هي التي جعلته يستقيل[1]. فوظيفة القايد صارت مرادفة لوظيفة الجاسوس، فلا عمل له سوى نقل أخبار الأهالي إلى الإدارة، وصادف استقالة محمد بن رحال من منصب القايد إصدار الإدارة الفرنسية قانون 5 أفريل 1884 الخاص بشروط ترشح الأهالي وانتخابهم في المجالس البلدية، والتي كانت في مجملها مستعصية وعلى رأسها شرط أن يكون المرشح متجنس بالجنسية الفرنسية.

بقي محمد بن رحال مبتعدا بعض الشيء عن الساحة السياسية وعن الإدارة الفرنسية حتى سنة 1891 لمّا ابتدأت الحكومة الفرنسية في إعداد لجنة تحقيق مكونة من أعضاء مجلس الشيوخ لدراسة أوضاع الأهالي في الجزائر، وباشرت في استلام التقارير والعرائض. فرشّح وقتئذ محمد بن رحال وزميله ابن العربي لتمثيل الأهالي أمام هذه اللجنة -كما ذكرنا سابقا- وكان مطلب التمثيل النيابي من أهم المحاور التي تعرض لها محمد بن رحال وأورد مدى أهميتها كحق سياسي للأهالي، وضرورة أن يكون لهم أعضاء في كل المجالس الجزائرية، وحتى في البرلمان الفرنسي مثلهم مثل الأوروبيين. ومن المطالب التي استهل بها محمد بن رحال مداخلته حول التمثيل السياسي للجزائريين المسلمين في المجالس الجزائرية (المستعمرة): وجوب انتخاب الأهالي في المجالس البلدية بنوعيها المختلطة وذات السلطات الكاملة، خاصة وأن تنفيذ 5 أفريل 1884 الذي أدخل على المجالس البلدية في الجزائر لم يحقق للأهالي أدنى الحقوق والامتيازات، فتمثيله بقي ضئيلا لا يتعدى الربع، والنائب الواحد ينوب عن 1000 من السكان حتى ولو كان متجنسا بالجنسية الفرنسية، أما الناخب المسلم فتصادفه قائمة كبرى من الشروط التعجيزية، و هذا ما لم يقبله الأهالي ولم يسكت حياله. و لقد أوضح سي محمد بن رحال أمام هذه اللجنة ذلك، حيث طالب بوجوب انتخاب أعضاء المجلس البلدي بنفس الطريقة التي تتبعها الإدارة الفرنسية في انتخاب الفرنسيين، وأن يرفع كل العوائق وأن يمنح حق الانتخاب لكل من يدفع معلوم الباتيندة*، أو من هو حاصل على شهادة ابتدائية وإبطال جميع القوانين المختصة بالمنتخب الأهلي ومساواته بالفرنسيين[2].

أراد محمد بن رحال أن يبلّغ الإدارة الفرنسية أن الأهالي قادر على تحمّل مسؤولية كل الوظائف الموجودة، وأن ثقافته وتعلمه عاملان أساسيان في تزكية فاعليته، بعكس المنتخبين

---

(1)-Agéron (Ch-R) , "Si M'hammed…". Op.Cit, p339.

*-الباتيندة هي نوع من الضرائب، الغالب أنه يتعلق بالتجار. أنظر، العقون (عبد الرحمن بن إبراهيم)، مرجع سابق، ج1،ص21.

(2)-المرجع نفسه، ص21.

الآخرين الذين يجدون أبواب المجالس البلدية وغيرها مفتوحة لهم بمجرد كونهم من ذوي الأمـــلاك والعقارات، أو أصحاب الأوسمة بغض النظر عن كونهم أميين وغير أكفاء، وهـذه الفكـرة ليسـت بجديدة، فقد طرحها محمد بن رحال سنة 1887 في نصه حول تنظيم التعليم العمومـــي فـي البـلاد العربية، حيث طالب بحق الاقتراع للتلميذ الذي أكمل دراسته.

أما فيما يخص المجالس العامة، فقد أوضح ابن رحال وزميله ابن العربي «أن النظـام الـذي تسير به هذه المجالس هو من قبيل تلهية الصبيان بالنسبة لنيابة الأهالي الذيـن لا يتجـاوز عددهـم (06) مقابل 34 فرنسيا، ومع ذلك فالستة أشخاص و بالرغم مـن الصبغـة التمثيليـة للمجـالس لا ينتخبون، بل تعينهم الإدارة من موظفيها... فمن الواجب أن يمنح هذا المجلـس حريـة أوسـع وأن يضاعف عدد أعضائه الأهالي، وأن ترخي الحكومة حبل الخناق على رقاب الأهالي حتـى يمكـن سماع صوتهم الحقيقي»، ويضيف ابن رحال: «إنه في الوقت الحاضر أصـول وأنفـاس الأهـالي منحدرة إلى مكان لا نعلم جهته»[1].وقد حضي تدخل محمد بن رحال حول المجالس العامة ببعـض التأييد، حيث ألغي قرار تعيين الأعضاء الأهالي من طرف الحاكم العام، وصاروا ينتخبون بمقتضـى مرسوم 1908، لكن عددهم لم يتغير وهو من أهم المطالب التي أصّر محمد بن رحال على تحقيقها.

تعرض ابن رحال كذلك لتنظيم المجلس الأعلى، وهو مجلس ينظر في الغالب في كل المصـــالح التي تخص الأهالي، لهذا طالب محمد بن رحال وابن العربي بضرورة وجوب انتخاب نواب مـن طرف الأهالي الجزائريين ليرفعوا إليه حاجاتهم[2]. وقد بلغ دفاع محمد بن رحال أمام لجنة الثمانيـة عشر (18) حول تمثيل الأهالي في المجلس ذروته، عندما طلب بتمثيل الأهالي في مجلس الشـيوخ الفرنسي (Conseil de Sénat)، حيث أكد على أهمية انتخاب نواب من طرف الأهالي حضوا بثقتـهم وعرف عنهم الإخلاص والتفان في العمل، لخدمة قضية الأهالي التي هي قضيتهم هم أنفسهم، فـهم سيكونون أدرى الناس بحالة منتخبيهم، فيم عاشوا في وسطه وجرى عليهم ما جرى عليه. لذلك رأى ابن رحال أنّه من الضروري تأليف وفد حر يتوجه كل سنة إلى باريس ليقـدم مطـالب الأهـالي الجزائريين لدى مجلس الأمة، كما كان في عهد نابليون الثالث من سنة 1860-1870، لأن ذلك حـق من حقوق الأهالي، فهم كذلك يدفعون الضرائب مثل الأوروبيين[3].

(1)- العقون (عبد الرحمان بن إبراهيم)، مرجع نفسه، ص21.

(2)- الجيلالي (محمد عبد الرحمن)، مرجع سابق، ج4، ص463.

(3)- العقون (عبد الرحمن بن إبراهيم)، المرجع سابق، ج1، ص21.

إن طلب ابن رحال بعضوية الأهالي في مجلس الشيوخ، انطلق من فكرة أن الأهالي رعايا فرنسيين مثلهم مثل الفرنسيين -وهذا ما كانت تدعيه الإدارة الفرنسية نفسها-، وأنه لا اختلاف بينهما، فالأهلي يدفع الضرائب مثله مثل الفرنسي وربما أكثر منه، إضافة إلى هذا أدرك ابن رحال أنه لا يمكن أن يفهم ويوصل حقيقة الأوضاع التي يعيشها الأهالي ويدافع عن مصالحهم أمام الإدارة الفرنسية، سوى الأهلي، ولقد خاطب ابن رحال أعضاء البرلمان الفرنسي قائلا: «حينما تريدون القيام ببعض الشيء الجدّي لا تضيعوا وجهة النظر هذه، إنكم لن تنالوا شيئا مطلقا من الأهلي سوى عن طريق الأهلي، نحن نريد عضو في مجلس الشيوخ، ونائب أهلي معين من طرف الأهالي وعلى الأقل مندوبين دائمين لهم صوت استشاري»[1].

كان ابن رحال السبّاق لطرح فكرة عضوية الأهالي في البرلمان الفرنسي، وكان موقفه مبنيا على المساواة بين الأهالي والفرنسيين، فهو لاحظ أن الأوروبيين حظوا بتمثيل لهم في البرلمان الفرنسي منذ السنوات الأولى للاحتلال عام 1848. وزاد تمثيلهم سنة 1870، لكن الأهلي لم يطرأ عليه أي تغيير ولم يمثل في البرلمان الفرنسي مقارنة مع المستعمرات الفرنسية الأخرى في إفريقيا التي كان لها أعضاء يمثلونها في هذا البرلمان.

لم تلق حجج ابن رحال المقدمة أمام هذه اللجنة (18) في فرنسا أذانا صاغية ، لأنها ظهرت في فترة بدأت فيها الإدارة الفرنسية بتوسيع سياسة الاندماج. و يكفي أن رئيس اللجنة جول فيري كان من مؤيدي هذه السياسة، رغم أنه اختلف عن بقي الفرنسيين بطلبه اللامركزية في الإدارة (Décentralisation) وذلك بإعطاء حكم ذاتي للجزائريين، ولكنه كان قاصدا الأوروبيين وليس الأهالي.

لم يتوقف الأهالي عن مطالبتهم بالتمثيل النيابي، بل اتسعت حركات المطالبة بهذا الحق السياسي إثر إعلان الإدارة الفرنسية عن قانون التجنيد الإجباري في 3 فيفري 1912، الذي رفضه معظم الجزائريين، إلا في حالة ما إذا تحصلوا على تعويضات مقابل ذلك، ومن بينها حق التمثيل النيابي للأهالي في كل المجالس[2].

هذا الاقتراح تبناه محمد بن رحال، الذي طالب بإصلاح وتحسين أوضاع الأهالي أولا، ثم النظر في تطبيق قوانين وتنظيمات أخرى، فلا بد من رفع مكانة الأهالي وجعلهم على قدم المساواة مع الفرنسيين، ولن يكون هذا إلا بفتح مناصب العمل للأهالي، وسحب قانون الأنديجينا، و بتمثيل

---

(1)-Agéron (Ch-R), Les Algériens..., Op.Cit, T1, p450.

(2)-انظر المبحث الثاني من الفصل الثالث.

كاف وفعّال لهؤلاء في المجالس البلدية، والعامة والمالية، وإيجاد مكان للأهلي في البرلمان الفرنسي بالوطن الأم، ولقد أوضح هذا في حواره سنة 1912 قائلا: «تمثيل الأهالي ضئيل في المجالس البلدية والمجلس العام، وفي النيابات المالية، ومنعدم تماما في البرلمان الفرنسي...»، ثم يبرز الآثار السلبية على الأهالي من جراء هذه السياسة، ويطلب من فرنسا تغييرها قائلا: «إن سياسة النعامة كانت دوما سيئة، وإنه ينبغي على الوطن الأم الاعتراف بأن السكان الأصليين هم كذلك مواطنين ويجب معاملتهم على قدم وساق مع الفرنسيين»[1].

وقد ساند ابن رحال العديد من رجال السياسة من الفرنسيين المعتدلين الأحرار، أمثال:فيكتور باروكان* (Victor Barrucand) وبول أزان، حول ضرورة منح الأهالي حقوق سياسية بالإضافة إلى جماعات من الأعيان والمثقفين الأهالي، وبالرغم من هذا الدعم، إلا أن ابن رحال انفرد في طرحه ولم ينضم إلى أي مجموعة واختار أن يمثل الأهالي شخصيا، ويلعب دور الناطق الرسمي لهم، فكان يحاور الإدارة الفرنسية منفردا، فلم يرد أن ينتسب إلى أي حزب أو مجموعة وكان يواجه الحكومة الفرنسية بصراحة شديدة، فلم يخف عنيا مغبة رفضها لتمثيل الأهالي قائلا:«إن رفض مطالب المسلمين الجزائريين يساهم في خلق وطنية جزائرية»[2]، خصوصا وأن فكرة الوعي القومي قد اتسعت بعد الحرب العالمية الأولى، بعد مشاركة الأهالي فيها، ومعايشتهم للفرنسيين التي مكنتهم من لمس الفوارق بين الحياة في الجزائر وفرنسا، ومدى اتساع الفجوة بينهما، حيث لاحظ الجنود الجزائريين الفارق الكبير بينهم وبين الفرنسيين وعرفوا طبيعة المواطن الفرنسي في الوطن الأم وتاريخه الذي أبرز نضال شعب قاوم الاستعمار من أجل تقرير المصير ولمسوا مدى الفارق بينه وبين الفرنسي المستعمر في الجزائر، هذه الفكرة نبتت في فكر الأهالي وحملها الأمير خالد وطالب بها بداية سنة 1919** [3]، وقد وجد المؤيد والمحفز لمطالبه في مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسن.

---

[1]-Rach idi, art "Le Bâillon", Op.Cit.

*-جاء فيكتور باروكان إلى الجزائر سنة 1900م، وهو نفس العام الذي أنشأ فيه جريدة الأخبار مع نائب فرنسي في مجلس الشيوخ بالجزائر يدعى جيرونت (Gérente) وباروكان هو صديق مقرب لمحمد بن رحال ومن مؤيديه، وقد كان ابن رحال عضوا في هيئة التحرير لجريدة الأخبار. انظر. Ihddaden (A), Op. Cit, pp150-151.

[2]-Agéron (Ch-R),Les Algériens..., T1, p.450.

**-بالإضافة إلى تأثر الجزائريين بالحركات القومية الأخرى التي عمت الوطن العربي، وبرجال الفكر، أمثال: جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده.

[3]-سعد الله (أبو القاسم)، أبحاث وآراء...، مرجع سابق، ج.2، ص ص54-58.

وقد لمس الساسة الفرنسيون هذا الشعور القومي، وخوفا من ازدياد قوة هذا الشعور واتساعه ومخافة ظهور نزعة استقلالية -كما لمح إليها محمد بن رحال- أصدرت الحكومة الفرنسية التي كان يرأسها آنذاك جورج كليمنصو قانون 4 فيفري 1919، الذي قضى بمنح الحقوق السياسية لفئة من الأهالي*، وأهم ما جاء فيه[1]:

1-إعطاء الحق لبعض الفئات للحصول على الجنسية الفرنسية بشرط طلبها والقبول بالتخلي عن القانون الإسلامي، ويشترط معرفة اللغة الفرنسية.

2-حق الانتخاب والترشح للمجالس البلدية، والعامة والمالية، وتقليص نسبة تمثيل الجزائريين في هذه المجالس على الربع.

3-الطبقة التي أعطاها القانون حق الانتخاب والترشح لا ينالها قانون الإنديجينا إلا في بعض الحالات، مثل المخالفات المتعلقة بنظام الغابات.

4-حق شراء واكتساب سلاح الصيد وذخيرته مثل الفرنسيين، ويدخل في ذلك حق الحصول على بعض الوظائف في الدولة.

لكن مع ذلك يشترط فيمن حاز هذه الشروط أن يكون حاصلا على المؤهلات التالية: أن يكون من الضباط أو الجنود الذين خدموا في الجيش الفرنسي، أو من معطوبي الحرب أو الملاكين، أو التجار، أو المثقفين ثقافة فرنسية، أو أصحاب الشهادات، أو الحائزين على أوسمة أو الموظفون في الإدارة الفرنسية، أو أعضاء الغرفة التجارية، وأن تكون أعمارهم من 25 سنة فما فوق.

لكن هذه الإصلاحات في مجملها لم ترض طموحات المسلمين، لأنها لم تحقق أدنى ما طالبوا به، فشرط التجنس ظل قائما، ما عدا الشرط الخاص بالشهادات، فهو فتح الباب للمثقفين لأخذ مكانهم إلى جانب الملاك وأصحاب الأوسمة، كما أن إيجابية هذا القانون تكمن في فسح المجال للانتخاب في المجالس البلدية والعامة، والمالية، فالتمثيل النيابي من أهم الحقوق السياسية التي طالب بها الأهالي، مع أن قانون 4 فيفري 1919 لم يمنحهم سوى الثلث من المقاعد.

وقد تبع إصلاحات 1919 استقالة الأمير خالد في شهر نوفمبر من نفس السنة من الجيش الفرنسي وقرر خوض غمار السياسة بالدخول في الانتخابات البلدية -وهي من الإيجابيات التي

* وبالموازاة مع هذه الإصلاحات عين جونار حاكما عاما على الجزائر، وهو معروف بسياسته المفتوحة تجاه الأهالي، ويحظى بثقة الكثير من النخبة الجزائرية. انظر: العقون (عبد الرحمن بن إبراهيم)، مرجع سابق، ج1، ص73.

[1]-المرجع نفسه، ص73.

حملها قانون 1919 للأهالي- رفقة الدكتور موسى. وقد تحصل هذا الأخير على 940 صوت والأمير خالد على 925، لكنهما نجحا ضد القائمة المعارضة لهم، والتي يترأسها الاندماجي الدكتور ابن التهامي، فكان هذا أول فوز لكتلة المسلمين المحافظين على أتباع الإدارة الفرنسية من ذوي الميول التجنيسية، الذي اتهموا خالد بالتمرد على الإدارة الفرنسية، وانّه إنسان تتحكم فيه ميوله الطرقية[1].

ولم يسلم زملاؤه من هذه الاتهامات، ومن بنيهم محمد بن رحال الذي اتهم من طرف النواب الأوروبيين أنه من المؤيدين لفكرة الجامعة الإسلامية، لأنهم لمسوا من خلال تدخلاته ارتباطه بالقيم والأسس الدينية. وقد نكر هذا، لكنه رغم ذلك اعترف بأنها ستظهر لا محالة قائلا: «الوطنية والجامعة الإسلامية لم أعرفهما في الجزائر، ولكن يمكن معرفتهما في يوم ما»[2]. ورغم هذه المعارضة. فإن النجاح الذي حققه الأمير خالد شجع الكثير من المسلمين المساندين له للترشّح في انتخابات المجالس العامة والمالية ومنهم ابن رحال. ففي انتخابات جوان 1920 وبالرغم من المعارضة الشديدة من الإدارة الفرنسية. دخل الأمير خالد متصدر قائمة زملائه محمد بن رحال الدكتور موسى، بن عبورة وقائد حمود، وتمكن من الفوز نائبا ماليا ثم مستشارا عاما، وتم انتخابه بأكثرية ساحقة ضد مرشحي الإدارة الفرنسية، حيث حصل على 7000 صوت مقابل 2500 صوت نالها محي الدين زروق، الذي كان أمينا عاما للاتحاد الفرنسي الجزائري منذ سنة 1914، ومستشارا عاما بأكثرية 2505 صوت مقابل 256 صوت أحرزها الدكتور تامزالي، وهكذا دعم خالد زملاؤه المذكورين أعلاه، وضمن كل واحد منهم مقعدا في المجلس العام واللجان المالية[3].

ورغم أن قائمة الأمير خالد لم يفز منها إلا خمسة أعضاء من أصل 20 منتخب. إلا أنها حققت عملا إيجابيا، ذلك أنها ضمت شخصيات ثقافية متنورة لم تؤثر فيها أطماع الاندماج والتخلي عن الأحوال الشخصية، وهذا ما جلب إليهم تأييد الأغلبية الكبرى من الأهالي، ومما ساعد في تجمع هذه العصبة من المسلمين المثقفين جريدة "الإقدام"، التي كانت من نتاج قانون 4 فيفري 1919 والتي تعتبر خليفة لجريدتي "الرشيدي" الجيجلية، و"الحق" الوهرانية، لأنها تبنت مواقفهما المضادة للسياسة الفرنسية، وحملت شعارهما القائم على المساواة ونيل الحقوق السياسية، وصدر أول عدد لها بتاريخ

---

(1)-Agéron (Ch-R), Politiques Coloniales au Maghreb, PUF, 1972, p61.

(2)-Benhabiles (Cherif), Op.Cit, p127.

(3)-Agéron (Ch-R), Politiques..., Op.Cit, p261.

ووفائهم وقد تحقق الأهالي من ذلك كونهم عنصرا لإخلال الأمن والاضطراب في المستعمرة ... وتطالب اللجنة باعتبار اقتراحات مؤتمر رؤساء البلديات ملغاة وبخاصة تلك التي تنتظر مراجعة قانون 4 فيفري1919، القانون الذي كرس القيادة المتألقة والوطنية الأكيدة للسكان المسلمين». وطالب محمد بن رحال بالإبقاء و المحافظة على الإصلاحات الخاصة بالأهالي وتوسيعها وتأمين بصفة نهائية تمثيل صحيح لمصالح الأهلي داخل مجالس الشورى الجزائرية والميتروبوليتانية، وقد لقي اقتراح ابن رحال وزميله قايد حمود الموافقة بالإجماع من طرف اللجنتين العربية والقبائلية[1].

ولقد تبع احتجاج ابن رحال والقايد حمود اجتماع لمحرري جريدة "الإقدام"، وقرروا إرسال وفد إلى الحكومة الفرنسية بباريس، ضم ابن رحال والأمير خالد والدكتور موسى والقائد حمود وأحمد بلول. وصل الوفد يوم 29 جويلية 1920، حيث قابل رئيس الحكومة وأخبره بمعارضة الأهالي لقرارات مستشاري البلديات (Motion des Maires) التي تقضي بإعادة العمل بقانون الأنديجينا، وتشديد الرقابة على الأهالي، لكن مساعي ابن رحال وزملائه فشلت، وهذا بسبب الوفد الأهلي الآخر الذي أرسلته الحكومة العامة إلى باريس بإيعاز من نواب البلديات الفرنسيين، وضم الوفد محي الدين زروق، والدكتور ابن التهامي، والقائد صياح سي حني[2] للمطالبة بإقامة النظام الخاص بالمسلمين (قانون الأنديجينا) وكان له ذلك. فعشية وصول ابن رحال والأمير خالد إلى باريس تمت المصادقة على قانون 30 جويلية 1920، الذي يعيد العمل بقانون الأنديجينا لسنتين أخريين[3].

وقد حاول ابن رحال والأمير خالد ومعهما الدكتور موسى قبل ذهابهم إلى باريس؛ تنظيم مؤتمر موسع للنواب المسلمين لمواجهة مؤتمر رؤساء البلديات، لكنهم فشلوا في تحقيق ذلك* [4]. وهذا بسبب الشقاق والتفرقة التي سادت بين النواب الجزائريين الذين تجزؤا إلى قسمين، واحد إلى

---

(1)-Délégation Financière, Séance de 1er Juin 1920, Section Arabe, p130.

(2)-L'Ikdam 24 Septembre 1920, Cité par Ihddaden (Z), Op.Cit, p321.

(3)-L'Ikdam 10 Septembre 1920, Cité par Bouveresse (J), Op.Cit, T1, p839.

* -وعلى أن يتشكل المؤتمر بالإضافة إلى الأسماء المذكور أعلاه من الأعضاء التالية أسماءهم: بن عبورة، خولي، عبد الرحمن أورورابح (نواب ماليين)، حاج عمار، عبد السلام طالب ابن لونيسي (مستشارين عامين)، بن العربي، وسيدي بومدين، ومحمد بن يحي، والياس بن سلمان (نواب بلديين).

(4)-Bouveresse (J), Op.Cit T1, P338.

جانب خالد، والقسم الآخر يمثله ابن التهامي، وهو واحد ممن ساهموا في إرجاع العمل بقانون الإنديجينا.

وبعد عودة خالد من باريس قدم استقالته من أعماله رفقة مستشاري البلديات المسلمين يوم 9 أكتوبر 1920، احتجاجا على الوضع الذي آل إليه الأهالي بعد قانون 4 أوت 1920 المصادق عليه من طرف مجلس الشيوخ بعد تقرير قدمه المستشار "كوتولي" (Cuttoli) والذي هدف إلى إعادة العمل بالقوانين الاستثنائية[1].صادق المجلس الوطني الفرنسي يوم 20 ديسمبر 1922على مشروع قرار يرمي إلى إعادة العمل بقانون الأنديجينا لمدة 5 سنوات أخرى[2].

أمام هذه الانقسامات التي وقع فيها النواب المسلمون، والتي لا تخدم القضية التي جمعتهم تدخل محمد بن رحال يوم 19 جوان 1920 في خطاب له وجهه للقسم الأهلي باللجان المالية في محاولة للمصلحة بين هؤلاء النواب، دعاهم للاتحاد عوضا من الفرقة، وإلى وجوب توحيد جهودهم لمصلحة القضية الإسلامية قائلا: «واجبنا نحن الجزائريون هو تنظيم صفوفنا بمختلف أعراقنا ومذاهبنا، وتوحيد قوانا والعمل على انسجام مصالحنا، وأن نؤسس في الجزائر ليس هدنة مقدسة، لكن شيئا أكثر ثباتا وإيجابية، هو السلم المقدس "السلم الجزائري"».[3]

لقي نداء ابن رحال الترحيب والرضى، وبدأت تتبلور بوادر المصالحة بين النواب، دشنها الأمير خالد بإجراء مصالحة مع معارضه الدكتور موسى بن شقوف النائب المالي عن خنشلة وذلك بحضور المعارض الآخر ابن التهامي[4]. مما دفع برئيس الشرطة بالعاصمة، والذي عمل طويلا من أجل هذا الانقسام والتمزق للقول: «لقد ظهر بأن الانقسام بين الأمير خالد وأعضاء حزب الجزائر الفتاة لم يكن انقساما نهائيا أو حاسما»[5].

أدرك محمد بن رحال أن الوحدة عامل هام ورئيسي لتحقيق ما يصبو إليه الأهالي من حقوق سياسية، وأداة فعالة لتمثيل أهلي صحيح داخل المجالس في الجزائر و باريس. فرغم أقلية النواب المسلمين داخل هذه المجالس، إلا أن وحدة مواقفهم تقوّي من حججهم أمام النواب الفرنسيين

---

(1)-Agéron (Ch-R), Politiques..., Op.Cit, p263.

(2)-Agéron (Ch-R), "Si M'hammed...", Op.Cit, p.338.

(3)-AP, 1920, P292.

(4)-Agéron (Ch-R), Politiques..., Op.Cit, P268.

(5)-Ibid, P268.

وبالتالي تتشكل مجموعة من النواب الأكفاء تتمكن من إيصال صوتها إلى الحكومة الفرنسية لأن قاعدتهم صلبة ومتماسكة، ولأن الاختلاف في التوجهات والمصالح يؤثر سلبا على هذا الهدف. يضاف إلى ذلك لم يرغب ابن رحال في خلق فجوة بين الأهالي والإدارة الفرنسية، فمطلبه بتمثيل سياسي لهم لا يعني التمرد، وظهور نزعة استقلالية بينهم، وإنما من منطلق أنهم رعايا فرنسيين وبالتالي تصير عليهم نفس الحقوق والواجبات التي لدى الفرنسيين سواء في الجزائر أو في الوطن الأم.

ولكي يؤكد محمد بن رحال الترابط الأهلي الفرنسي، قبل رغم الإجحاف الذي قوبلت به مطالبه، أن يكون فارسا لوسام الشرف الذي منح له في 19 سبتمبر 1905، وضابطا في 14 جويلية 1924[1]، لكي يبين للإدارة الفرنسية أنه لا ينوي التمرد عليها، ولكي تسهل له مهمة الدفاع عن مصالح الأهالي، وقد أوضح ذلك سنة 1927 قائلا: «كل نائب له أغراض، وكل يحب الجاه، وكل يحب الأوسمة، وكل يحب الظهور، وكل يحب الرئاسة، لكن يجب أن نتغاضى عن هذا كله ونسعى للغرض المقصود»[2]. ولكي يكسب الإدارة الفرنسية في صفه أكثر فأكثر، لم يعلن ابن رحال عن رفضه أو استيائه من قانون 4 فيفري 1919، الذي لم يحقق ويرضي طموحات الأهالي، واعتبره بادرة خير قامت بها الإدارة الفرنسية في الطريق لمنح الأهالي حقوق أخرى، قائلا: «إن فرنسا منحت الأهالي آمالا متحررة بإصدارها لهذا القانون، وهذا يعني أنها ستقدم تنازلات أخرى تحقق من خلالها المطالب المستعجلة للأهالي»[3].

لهذا السبب لم يكتف محمد بن رحال بانتخاب الأهالي في المجالس المالية والعامة فقط، بل طالب بتمثيلهم في اللجان الرئيسية لهذه المجالس[4]، فيصير بإمكانهم مشاركة الأوروبيين في جداول الأعمال ولن يبق عملهم مجرّد الاستماع لمحاضر الجلسات وتقديم التقارير، وهذا قليل مقارنة مع الأوروبيين، فمحمد بن رحال أراد مشاركة الأهالي في إدارة هذه المجالس على قدم المساواة مع الأوروبيين.

---

(1)-Ageron (Ch-R), "Si M'hammed...", Op.Cit, p339.

(2)-مقتطف من مقابلة خاصة لمحرر جريدة النجاح السيد مامي إسماعيل مع سي محمد بن رحال لندرومة. انظر. جريدة النجاح ع579. س9، يوم 15 أفريل 1928.

(3)-SA, 23 Mai 1920, P52.

(4)-Kaddache (M), Histoire..., Op.Cit, T1, P55.

وقد أثار اقتراح ابن رحال انفعال شديد بين الأوروبيين، حيث قال أحدهم: «إذا أعطت فرنسا سابقا حقوقا كثيرة للمسلمين الجزائريين، فإنها تنتظر من أجل منحهم حقوقا أخرى رؤية كيف يمارسون تلك التي حازوا عليها سابقا »[1]، وأيده آخر قائلا: «إن العرب لم يقوموا بشيء أثناء الحرب» نافيا جهود الآلاف من الجنود الأهالي في خط الدفاع مع الجيش الفرنسي.

لكن هذه المعارضة لم تؤثر على مساعي ابن رحال الذي طالب من جديد بتمثيل الأهالي في غرفة النواب وفي مجلس الشيوخ الفرنسي –وهي المطالب التي سبق وأن طرحها سنة 1891– وأهمية ذلك في الحفاظ على المصالح الأهلية في الجزائر، واستند ابن رحال في اقتراحه هذا على السياسة الفرنسية نفسها التي تتبع نظاما تمثيليا، فلما لا يكون كذلك في الجزائر لأن إهمال مثل هذا الأمر يهدد بترك مصالح خمس ملايين من المسلمين دون حماية[2].

وقد لقي محمد بن رحال الدعم والمساندة من زملائه الأمير خالد، الدكتور موسى، والقايد حمود، للذين بينوا للإدارة الفرنسية أنه من مصلحة الفرنسيين في الجزائر أن يكون للأهالي مدافعون أكفاء، ومنتخبون من طرفهم في البرلمان، لكن جواب مفوض الحكومة السيد "ميرانت" (Mirante) على اقتراح ابن رحال وزملائه كان مخيبا للآمال، حيث قال[3]: «إن مطلبكم هذا يثير قضية عويصة والتي اعتقد أنها ليست في صالحكم، لأنها في الواقع تصطدم مع التنظيم الأساسي للقانون الدستوري الفرنسي، الذي يخصص للمواطنين الفرنسيين فقط دون سواهم حق الانتساب إلى البرلمان،وأن الدستور الأساسي للجمهورية أسس عن طريق المجلس الفرنسي وهو وحده الكفيل بإجراء تعديلات، ولذلك من الأحسن لكم الامتناع عن مثل هذه المطالب».

اعتبر محمد بن رحال معارضة ميرانت وغيره لتمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي لا أساس لها، حيث قال :« ...فإن قالوا إنه ليس بإمكان الأهالي خلق قوانين لا تنطبق ولا تتناسب معهم، فالحال أن النواب الأوروبيين الجزائريين منذ دخولهم البرلمان وهم يشاركون في إحداث

---

(1)Kaddache (M), Histoire..., Op.Cit, p55.

(2)-SA, 26 Mai 1920, Op.Cit, P52.

(3)-Ibid, P53.

قوانين لا تجري دائما على الجزائر، وهذه حالة نواب السنغال والهند، مع أن هؤلاء لم يزالوا آنذاك متعلقين بقواعد ديانتهم الشخصية، وكذلك نواب الألزاس»[1].

لم تكن الإدارة الفرنسية مستعدة لقبول الأهالي المسلمين في البرلمان، لأن ذلك سيمكنهم من حق سياسي قد يجعلهم يطالبون بالاستقلال. غير أنّ هدف محمد بن رحال وزملائه النواب لا تحركه نزعة استقلالية، وإنما صونا لمصالح الأهالي وتحقيقا للتقدم والرقي بهم، ولن يكون هذا إلا في إطار التعامل المتبادل بين الطرفين الفرنسي والأهلي[2].حيث قال ابن رحال: «هل يستحق أهالي الجزائر البقاء مبعدين دوما عن باريس؟ تلك البلاد التي يمكنهم فيها عرض مصالحهم والدفاع عن حقوقهم، جزاء تعلقهم بحقوق ذواتهم الدينية؟ ... إن هذا سيعرقل سير وتقدم الأهالي، ويخاطر بمستقبلهم»[3].

اتبع محمد بن رحال سياسة اللين سواء مع الحكومة الفرنسية أو مع الكولون، رغم المعارضة الشديدة التي واجهها على عكس الأمير خالد الذي لم يقبل الوضع وارتأى تقديم استقالته من منصب المستشار العام (Conseiller Général) والمفوض المالي (Délégué Financier) يوم 2 ماي 1921 موضحا ذلك بقوله:«إنني لا أرى فائدة من وجودنا في هذه المجالس،إننا غارقون في وسط أكثرية ساحقة، وعلاوة على كوننا أقلية، فهناك عدد كبير من الأتباع ، وعلى هذا فستكون أصواتنا معدومة»[4]، رغم أن استقالته كانت أسلوبا يجلب به انتباه الإدارة الفرنسية حول مطلب الأهالي بتمثيل في البرلمان الفرنسي.

بالإضافة إلى تمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي طالب ابن رحال وزملاؤه النواب المسلمون بالإجماع يوم 20 ماي 1922 في جلسة جماعية للنيابات المالية بإجراء تمثيل خاص بهم وانتخاب حر لهم، وإقامة مجلس خاص للمسلمين وأن يكون لهم نسبة الخُمسيْن 5/2 في المجالس الجزائرية أي (36)عضو أهلي مقابل (54) فرنسي، وأن لا ينفصل هذا المطلب عن إجراء تمثيل آخر للجزائريين للأهالي في البرلمان الفرنسي، وقد جاء اقتراح ابن رحال وزملائه ردا على قرار

---

(1)-مقتطف من رسالة وجهها محمد بن رحال إلى المجلس العام بوهران في أكتوبر 1927. انظر. مجلة الشهاب، ع128،29 ديسمبر 1927، ص4.

(2)-SP, 2 Juin 1920, p290-291.

(3)-مأخوذ من رسالة ابن رحال. انظر: الشهاب، مقال سابق، ص5.

(4)-Agéron (Ch-R), Politiques..., Op.Cit, p270.

النائب "مورينو" (Maurinaud)، الذي قدمه إلى المجلس الاستعماري الجزائري[1]، والذي يمنح الأهالي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع الأوروبيين، (28) عضو بالمقابل(54)عضوا فرنسي. لكن رئيس المجلس المالي يومئذ "إليزي ساباتيه" (Elysée Sabatier) رفض طرح الاقتراح للتصويت، مما أدى إلى مغادرة النواب المسلمين لقاعة الاجتماع احتجاجا على موقف رئيس المجلس[2].فمشروع مورينو منح استقلالية أكبر للأوروبيين، لأنه قضى بجعل المجلس الاستعماري الجزائري، مجلس شيوخ جزائري له صلاحية تولي كل الشؤون الخاصة بالمستعمرة، ومكلف على الخصوص بميزانية الجزائر والضرائب[3]، ورغم ذلك حاول محمد بن رحال تهدئة الأوضاع وعدم غلق باب الحوار مع الإدارة الفرنسية وللتقليل من المشاحنات ما بين النواب المسلمين والأوروبيين، فقد قال:«إننا زملاء ورفقاء ومعاونون لبعضنا البعض»[4].

وقد سبق وأن أعترض النواب المنتخبون الأهالي وعلى رأسهم محمد بن رحال [5]، على هذا المشروع في اجتماعهم يوم 31 ماي 1921. واقترح محمد بن رحال على النواب الأهالي ضرورة التجمع لمواجهة النزعة الاستقلالية الأوربية قائلا: «إن التجمع الجزائري يسمح لنا بالتصويت على الأسس والأنظمة التي لا يمكن الاعتراف بها أو قبولها إلا بواسطتنا ومن قبلنا»[6]. وقد حاول الأمير خالد تحقيق ذلك عندما أنشأ جمعية الأخوة الجزائرية (La Fraternité Algérienne)، التي كرست جهودها من أجل المطالبة بالإصلاح المادي، والأدبي، والثقافي والاقتصادي، والسياسي للسكان المسلمين، وقد عبر خالد عن هذه الأهداف بقوله: «نحن نعمل دون كلل لمقاومة الظلم وعدم المساواة والاستبداد والعنف»[7]، كما لم تقف هذه الجمعية مكتوفة الأيدي أمام الشغب الذي أثاره المستوطنون الفرنسيون بالجزائر، اعتراضا على مطالب المسلمين والوقوف في طريق مصالحهم، بل عملت جاهدة على القضاء على الأساليب التعسفية التي أوجدها قانون الأهالي وخضع لها المسلمون[8].

---

(1)-Agéron (Ch-R), Histoire..., Op.Cit, p305.

(2)-AP, 1922, pp179, 291

(3)-Agéron (Ch-R), Histoire..., Op.Cit, p304..

(4)-AP, 20 Mai 1922, p378.

(5)-Lavenarde (A), La représentation des indigènes Musulmans non naturalisés de l'Algérie au parlement Français, Paris, P1922, p28.

(6)-Agéron (Ch-R), Politiques..., Op.Cit, p270.

(7)-Kaddache (M), La Vie..., Op.Cit, p57-58.

(8)-Ibid, p59.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

لم يترك محمد بن رحال الفرصة تفوته، فعندما قام الرئيس الفرنسي "ميلـيران" (Millerand) بزيارة للجزائر في أفريل 1922، قابله ابن رحال في وهران وأعاد طلبه حـول التمثيـل النيـابي للأهالي، ومما قاله: «نحن نريد أن نكون عنصر قوة وفخر لفرنسا، ونبحـث عـن التوافـق مـع المواطنين الفرنسيين، ولهذا نطالب نحن مسلمو الجزائر بالانتفاع من فرنسا، وأن نكون أكثر قربـا من مركزها باريس ... في إطار العلاقات المتأصلة بين فرنسا والمسلمين في الجزائـر»[1]، وقـد صبت خطابات زملاء ابن رحال الأمير خالد وقايد حمود في نفس الاتجاه[2]، ومما قالـه الرئيس الفرنسي يومئذ: «أعتقد أن قانون 1919 قد أتى بثماره»، ولم تصدر عنه أي معارضة[3].

وقام ابن رحال وزملائه بنشر اقتراحاتهم المجملة بعد زيارة ميليران في جريدة الإقدام تحـت عنوان "رغائبنا الأكثر استعجالا"[4]، وجاء فيها مايلي:

1-تمثيل الأهالي الجزائريين غير المتجنسين بالجنسية الفرنسية في البرلمان.

2-تمثيل الأهالي الجزائريين في مختلف المجالس الجزائرية بنسبة خمسين 5/2.

3-الإلغاء الكامل والنهائي للقوانين الاستثنائية.

4-نشر التعليم.

5-إعادة تنظيم الميزانية المخصصة للقبيلة عن طريق "الجماعة" و دون ضغط خارجي.

6-إشراك الأهالي وبصفة عادلة وفعالة في الأراضي المعدة للاستثمار.

7-مد الطرقات والسكك الحديدية في النواحي الأهلية المنسية كليا.

8-اختيار القياد بواسطة الانتخاب أو المسابقة.

9-احترام تطبيق الفصل الرابع عشر من قانون 4 فيفري 1919 من طرف كل السلطات.

وهذه المطالب تبناها محمد بن رحال في مجملـها أثنـاء نشـاطاته الإصلاحيـة السياسـية والاجتماعية.

---

(1)-(La direction), "Réflexions sur le voyage du président de la République d'après les discours officiel", In revue indigène, N°160-162, Avril- juin, A17, 1922, P91.

(2)-Ibid, p91-102.

(3)-Agéron (Ch-R), Politiques..., Op.Cit, p275.

(4)-العقون (عبد الرحمن بن إبراهيم)، مرجع سابق، ج1، ص79.

بالإضافة إلى ذلك أرسل النواب المسلمون رفقة زميلهم أحمد بلول مذكرة إلى لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي بتاريخ 23 ديسمبر 1922، وضعوا فيها مطالبهم التي صودق عليها بالإجماع من طرفهم داخل النيابات المالية، وهي كالآتي[1]:

1-منح حق الانتخاب لغير المتجنسين من الأهالي ممثلين عنهم في غرفة النواب وفي مجلس الشيوخ.

2-حصول الأهالي على نسبة خمسين 5/2 من المجالس الجزائرية.

3-المحافظة على التمثيل الحالي في المجالس العامة واللجان المالية.

4-انتخاب ستة (06) نواب جدد من الأهالي اثنين عن كل عمالة، على أن يتم الاقتراع بهذا التمثيل للهيكل الانتخابي الذي تنبثق عنه مجالس المنتخبين أو النواب الماليين، وهذا يعني منح هذا الحق إلى 103,149 ناخب من المسلمين، ويصير للأهالي (12) عضو في كل من المجلسين المذكورين عوض (6) كما كان سابقا.

5-انتخاب ثلاث نواب أهالي في مجلس الشيوخ، واحد لكل عمالة من العمالات الثلاث؛ يتم انتخابهم من طرف:

أ-النواب الماليون والمستشارون العامون الأهالي.

ب-المندوبون المختارون من النواب البلديين الأهالي، وأعضاء المجالس البلدية للأقسام الأهلية في البلديات المختلطة.

كانت هذه المذكرة إجابة على موقف الأوروبيين الذين اتهموا الأهالي بعدم الكفاءة، وأن الانتخاب أسلوب غريب عن مجتمعهم، وقد رد محمد بن رحال على هذا الإدعاء بالقول:«...سيدرك الأهلي هذه المعرفة -ورقة الانتخاب- بعد التمرين، فبخدمة المدية يتوصل الحداد إلى معرفة حرفته كما يقول المثل»[2]. يقصد ابن رحال من وراء هذا المثل؛ أن الأهلي أعلم بأخيه الأهلي والمحيط الذي يعيشه، وبالتالي فهو أولى للدفاع عن مصالحه وحفظها، ولكي يتحقق ذلك وضع محمد بن رحال شرطين يجب توفرهما في المنتخب الأهلي في المجالس لا غنى عنها لمصلحة الأهالي أنفسهم وهي:

1-أن يكون النائب الأهلي من المثقفين المحسنين للغة الفرنسية، لأنها لغة التخاطب الرئيسية في المجالس المالية والعامة، فالنائب الأهلي يستدعى للمناقشة وفحص التقارير من فترة إلى أخرى

---

[1]-Lavenard(A), Op.cit, p25-29.

[2]-رسالة محمد بن رحال إلى المجلس العام ... مقال سابق، ص4.

في المجالس أو الجلسات الجماعية (Assemblée Plénière) التي تضم الأهالي والكولون الفرنسيين والأوروبيين، وهؤلاء لا يتكلمون العربية، فيصير حضور النائب الأهلي الجاهل للفرنسية غير مجدي. وحتى عندما يكون الاجتماع مقتصرا على أعضاء القسم العربي فلا بد من الفرنسية، لأنهم يتناقشون ويطرحون أسئلة على مفوض الحكومة وهو فرنسي بالطبع، وحول هذا الأمر قال ابن رحال: «إن الكثير من الممثلين للأهالي في اللجان المالية لا يفهمون اللغة الفرنسية، ويدعون لمناقشة الميزانية والأسئلة المطروحة في الجلسات الجماعية، وهذا يضعهم في مهمة صعبة، ورغم حضورهم للجلسات الخاصة بالقسم الأهلي، لا يهتمون بمتابعة المناقشات، ويصوتون على القضايا مع معرفة ضئيلة بها، فما ذا سيحدث إن لم يكن هناك قسم خاص بالأهالي في اللجان المالية وكانت هذه الأخيرة تعتمد على الجلسات الجماعية ؟»[1].

2-أن يكون النائب الأهلي من المتفقهين في أمور الدين والعبادات، وهي من الشؤون الخاصة والتي تستدعي عناية خاصة من النواب، يقول ابن رحال: «يوجد وسيوجد دائما مصالح أهلية خاصة مثل التي تتعلق بالعدالة والعبادات الإسلامية، والتي ينبغي على الأقسام العربية والقبائلية توضيحها، وإحاطتها باهتمام عند مناقشتها»[2].فالثقافة التعليمية والدينية، شرطان أساسيان لحفظ وصيانة مصالح الأهالي في المجالس الجزائرية، وحاجزا أمام استئثار ونفوذ الممثلين الجهلاء، فهم في الأول والأخير يخدمون الإدارة الفرنسية.

إن مطالبة ابن رحال بتمثيل نيابي للأهالي هدفه المساواة مع الفرنسيين، وإبعاد صفة الرعية عنهم، فما دامت الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا فلماذا لا يعتبر الأهلي مواطنا فرنسيا؟ وهذا ما أراد ابن رحال الوصول إليه، حيث قال: «يقولون هم رعايا ويلزم أن يبقوا رعايا، كلا! حالة الرعية هذه لا تدوم إلا مدة، وتنتهي في المدة التي يشعر فيها المرؤوس بأنها حالة مناقضة للهمة الإنسانية والمدة التي يشعر فيها الرئيس بأنها مخالفة لمصالحه الحقيقية ولسمعته»[3]، لذلك رأى ابن رحال أن التمثيل النيابي من الحلول الرئيسية لمشكلة الأهالي، لأنه يمنحهم حق من حقوق المواطنة وبالتالي يمهد لهم الطريق لتحقيق المساواة المرجوة مع الفرنسيين، ولقد أكد أن ذلك هو السبيل الوحيد الذي يمكن به الدفاع عن حقوق الأهالي قائلا: «إعطاؤهم نوابا يدافعون عنهم فيكونوا أولئك النواب إعانة معتبرة لزملائهم الفرنسيين، فبعكس أن يضعفوا سمعتهم فإنهم يزيدونها قوة واعتبارا

(1)-SA, Séance du 3 Décembre 1923, p53.

(2)-Ibid, p53-54.

(3)-رسالة ابن رحال، مقال سابق، ص3.

ويكون للجزائر حظا وافرا في الوطن الأم، وبعكس أن تشوش الحالة السياسية بوجودهم، فإنها تتحسن بمشاركتهم في الأعمال، زد على ذلك فإن فكرة النيابة هذه ستكون سببا في تهدئة الأفكار وتسلم بها المطالب في المستقبل من الغلو والمبالغات، ويكون اتحاد الطرفين من النوائب شيئا تفتخر به فرنسا وتنال به الغبطة والتعظيم»[1].

بقي محمد بن رحال متشبثا بطلبه للتمثيل النيابي كحل سياسي إلى غاية انعزاله عن الحياة السياسية بعد فشله في انتخابات اللجان المالية في ديسمبر 1925 فلم يتحصل سوى على 1200 صوت من أصل 12000، ولقد أحدث فشله خيبة أمل كبيرة وسط زملائه النواب الأهالي وأصدقائه الفرنسيين، ففي جلسة للقسم العربي يوم 1 ديسمبر 1925 عبر رئيس القسم العربي عندئذ محمد الشريف سيسبان عن أسفه لفقدان أكبر ممثل لمصالح الأهالي، حيث قال: «إنه لن يوجد سواء من قريب أو من بعيد من يدافع عن مصالح موكليه بوضوح وعلو نظر كما كان يفعل ابن رحال، الذي قوّى إعجابنا به، ولذلك ينبغي علينا الأخذ بهذه الاقتراحات القيمة»[2].

أما صديقه فيكتور باروكان فكتب في جريدة "الأخبار" مقالا يحمل عنوان "انهزام الأخيار" جاء فيه: «فشل صديقنا المحترم ابن رحال في الانتخابات الولائية بوهران لقد فاجئنا وأحزن كل من يعرف سمو شخصيته وعلو نظره، وامتياز فكره النبيل والمثقف، أليس هذا دليل على أن الزمن صار يفضل اللامسؤولون والمعجبون بأنفسهم ويمحو الأشراف والأخيار»[3].

وقد أكد محمد بن رحال هذا الأمر في رسالة الوداع التي وجهها إلى زملائه النواب المسلمين بتاريخ 14 ديسمبر 1925، حيث أوعز فشله إلى جبن منتخبيه من أصحاب العمامات القديمة الذين تمثل هدفهم الأول والأخير في خدمة مصالحهم الشخصية، ومما جاء فيها: «شبابنا ضعيف ومتردد وغير متماسك... وآسفاه أنا حقا خائف من أن لا أرى أبدا إشراق شمس اليوم الذي تأخذون فيه موقفا شجاعا»[4].

---

(1)-المقال نفسه، ص6 .

(2)-Agéron (Ch-R)., "Si M'hammed...", Op.Cit,p338

-وأنظر الملحق رقم: (12).

(3)-Ihddaden (Z)., Op.Cit, p283.

(4)- Algérie, " Si M'hammed Ben Rahal et ses électeurs", in L'Afrique Française, 1926, p77.

-انظر الملحق رقم: (09).

3-4-نشاطه ضد القوانين الاستثنائية:

3-4-1-أوضاع المجتمع الأهلي في ظل القوانين الاستثنائية:

أخضعت الإدارة الفرنسية الأهالي لجملة من القوانين الاستثنائية قيدت حريتهم؛ كانت بدايتها قانون الأهالي (Code de l'indigénat) الصادر سنة 1874، والذي توسع في 31 ديسمبر 1897 ليشمل 27 مخالفة، وبقي يتجدد إلى غاية عام 1930 وتتجدد معه مأساة الأهالي، لأنه يستثنيهم عن كل الحقوق ويكثر عليهم الواجبات، وبالتالي لا تتحقق المساواة[1] واستمرت معاناتهم حتى عام 1944 تاريخ إلغاء هذا القانون*.

يضاف إلى هذا القانون قوانين أخرى استثنائية اختص بها الأهالي دون غيرهم، وهي في مجملها مجحفة وتعسفية، شملت كافة نواحي الحياة الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية والثقافية[2]، زادت من ثقل حمل الأهالي وأقصتهم وحرمتهم من كافة الامتيازات والحقوق التي يتمتع بها الأوروبيون في المستعمرة. وقد عبر الأهالي عن موقفهم الرافض لهذا الوضع بشتى الوسائل -كما سبق وأن ذكرنا- عن طريق الوفود والعرائض والهجرة من البلاد، لكن الإدارة الفرنسية لم ترجع عن موقفها وواصلت سلطة العقوبات والمخالفات التي حرمت الأهالي من أبسط وسائل المعيشة، كما حرمتهم من أعزها، وهي حرية التعبير. ولقد أكد هذا الوضع رجال السياسة الفرنسية أنفسهم، منهم "ألبين روزيت" (Albin Rozet)، الذي اشتهر بحبه للجزائريين، والدفاع عن قضاياهم حتى صار يسمى بينهم "علي بن روزي"[3]، حيث كشف عن رأيه حول هذا النظام قائلا[4]: «إن الإنسان عندما تكون بين يديه سلطة ديكتاتورية بدون مراقبة يصل مع مرور الزمن حتى ولو كان من أكبر العقلاء والحكماء إلى استعمالها، والمخلص من الرجال يتجاوز الحدود بالضرورة لقوته عندما نسلم له جهازا سيئا مخصصا للقمع الوحشي ... ومن السهل أن نفهم بأن جهاز من الإجراءات القمعية الظالمة مطبق ومسلط للمجتمع الجزائري ... إن الأهلي الجزائري مهما كان مركزه يمكن بين عشية وضحاها اختطافه من بين أهله دون محاكمة وبدون أن يسمع، ويمكن نفيه إلى بعيد أو سجنه مع الأشرار أصحاب الحق العام».

---

(1)-المدني (أحمد توفيق)، مرجع سابق، ص304.

*-للمزيد حول قانون أنديجينا. انظر الفصل الأول، الوضع السياسي والإداري.

(2)-انظر الفصل الأول من البحث.

(3)-Octave (Depont), L'Algérie du centenaire, Imprim. Cadoret, 1928, p101

(4)-سيف الإسلام (الزبير)، مرجع سابق، ج4ص18-19.

3-4-نشاطه ضد القوانين الاستثنائية:

3-4-1-أوضاع المجتمع الأهلي في ظل القوانين الاستثنائية:

أخضعت الإدارة الفرنسية الأهالي لجملة من القوانين الاستثنائية قيدت حريتهم؛ كانت بدايتها قانون الأهالي (Code de l'indigénat) الصادر سنة 1874، والذي توسع في 31 ديسمبر 1897 ليشمل 27 مخالفة، وبقي يتجدد إلى غاية عام 1930 وتتجدد معه مأساة الأهالي، لأنه يستثنيهم عن كل الحقوق ويكثر عليهم الواجبات، وبالتالي لا تتحقق المساواة[1] واستمرت معاناتهم حتى عام 1944 تاريخ إلغاء هذا القانون*.

يضاف إلى هذا القانون قوانين أخرى استثنائية اختص بها الأهالي دون غيرهم، وهي في مجملها مجحفة وتعسفية، شملت كافة نواحي الحياة الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية والثقافية[2]، زادت من ثقل حمل الأهالي وأقصتهم وحرمتهم من كافة الامتيازات والحقوق التي يتمتع بها الأوروبيون في المستعمرة. وقد عبر الأهالي عن موقفهم الرافض لهذا الوضع بشتى الوسائل -كما سبق وأن ذكرنا- عن طريق الوفود والعرائض والهجرة من البلاد، لكن الإدارة الفرنسية لم ترجع عن موقفها وواصلت سلطة العقوبات والمخالفات التي حرمت الأهالي من أبسط وسائل المعيشة، كما حرمتهم من أعزها، وهي حرية التعبير. ولقد أكد هذا الوضع رجال السياسة الفرنسية أنفسهم، منهم "ألبين روزيت" (Albin Rozet)، الذي اشتهر بحبه للجزائريين، والدفاع عن قضاياهم حتى صار يسمى بينهم "علي بن روزي"[3]، حيث كشف عن رأيه حول هذا النظام قائلا[4]: «إن الإنسان عندما تكون بين يديه سلطة ديكتاتورية بدون مراقبة يصل مع مرور الزمن حتى ولو كان من أكبر العقلاء والحكماء إلى استعمالها، والمخلص من الرجال يتجاوز الحدود بالضرورة لقوته عندما نسلم له جهازا سيئا مخصصا للقمع الوحشي ... ومن السهل أن نفهم بأن جهاز من الإجراءات القمعية الظالمة مطبق وممثل للمجتمع الجزائري ... إن الأهلي الجزائري مهما كان مركزه يمكن بين عشية وضحاها اختطافه من بين أهله دون محاكمة وبدون أن يسمع، ويمكن نفيه إلى بعيد أو سجنه مع الأشرار أصحاب الحق العام».

---

(1)-المدني (أحمد توفيق)، مرجع سابق، ص304.

*-للمزيد حول قانون أنديجينا. انظر الفصل الأول، الوضع السياسي والاداري.

(2)-انظر الفصل الأول من البحث.

(3)-Octave (Depont), L'Algérie du centenaire, Imprim. Cadoret, 1928, p101

(4)-سيف الإسلام (الزبير)، مرجع سابق، ج4ص18-19.

أما جريدة (Le Temps) فتقول عن كبت حرية التعبير بتاريخ 17أفريل 1907[1]: «من هو الرجل الميسور والمثقف الذي يجرؤ على المخاطرة مستظهرا الاهتمام بالشؤون العامة، فالرجال الذين يطالبون والذين ينشطون مهما كانت نيتهم حسنة، هم دائما مقلقون ومزعجون، ومن يكون مقلقا يكفي لأن يكون مشكوكا فيه، والرجل المشكوك فيه يحرم من حقوق السفر، وتتعطل أعماله وتهدد حريته، فهل يحتاج بعد هذا إلى زيادة في شرح هذا الجمود والفتور العجيب الذي بلي به الجزائريون وهو الوحيد في أجزاء العالم الإسلامي المتصل بأوروبا». وهذا أصدق تعبير عن الوضعية التي كان يعيشها الأهالي في الجزائر، تحت وطأة القوانين الاستثنائية.

3-4-2-موقف ابن رحال من القوانين الاستثنائية:

هذا الوضع استاءت منه النخبة الأهلية المثقفة بنوعيها الاندماجي والمحافظ حيث نشطت في أوساطها حركات احتجاجية معارضة لهذه القوانين، وكان ابن رحال من بين الكثيرين الذين حاوروا الإدارة الفرنسية حول هذه القوانين، وأرادوا إلغائها أو التخفيف من حدتها سعيا لتحقيق المساواة بين الأهلي والفرنسي.

كانت بداية نشاط ابن رحال ضد هذه القوانين أثناء انعقاد لجنة مجلس الشيوخ الفرنسية سنة 1891 وبدئها في مناقشة تقارير ومذكرات المشاركين، وقد حضي ابن رحال كما سبق وأن أشرنا إليه وزميله ابن العربي بفرصة تمثيل الأهالي في هذه اللجنة، وقد ضم تقريرهما 18 مسألة، وهي نفس جدول الأعمال الذي قامت عليه هذه اللجنة، وكان من بين المسائل قانون الأنديجينا الذي اعتبره النائبان المسلمان (ابن رحال وابن العربي) «حالة استثنائية اختص بها الأهالي دون غيرهم وملخصها تفويض الأمر إلى وكلاء الحكومة في الجهات التي تحت عهدتهم... وهو عبارة عن سيف معلق على رؤوس الأهالي يمنعهم حتى من التوجع بآلامهم، فضلا عن مطالبتهم بالحقوق الضرورية، فهي تعطي التفويض للحكام أن يعاقبوا من شاءوا من المسلمين دون محاكمة»[2]، ولهذا السبب طالب ابن رحال وزميله ابن العربي بوجوب إلغاء هذا القانون، لأنه يعطي سلطات أوسع للمتصرفين الإداريين في البلديات المختلطة بالتراب المدني؛ فصار بإمكانهم معاقبة الأهلي دون محاكمة، وهذا استثناء فرض على الأهلي دون غيره، وقد واصل ابن رحال موقفه المعارض للقوانين الاستثنائية، فلم تمر مناسبة أو فرصة ما حتى وأعاد طرح هذه القضية وتجلى ذلك عند الإعلان عن قانون التجنيد الإجباري في 3 فيفري 1912 وقانون 4 فيفري 1919، وفي تدخلاته في

---

(1)-سيف الإسلام (الزبير)، مرجع سابق، ج4، ص19.

(2)-العقون (عبد الرحمن بن إبراهيم)، مرجع سابق، ص19.

اللجان المالية والمجلس العام بوهران، وفيمايلي أهم المسائل التي وقف عندها ابن رحال في نشاطه ضد القوانين الاستثنائية.

3-4-2-1-أخذ الجار بذنب الجار:

وهي من أهم المشاكل التي ولدت من جراء القوانين الاستثنائية التي فرضت على الأهالي، والتي تفرض عليهم المسؤولية الجماعية إذا حدث طارئ أو مخالفة ضد الإدارة الفرنسية، هذا الأمر طرحه محمد بن رحال أمام لجنة 18، ورفضه بشدة قائلا: «لا يعقل أن يأخذ البريء بجريرة المذنب بلا مشاركة في عمله، وعليه فإننا نعارض بكل قوانا القانون الذي يحمل على كافة العرش ما يصدر من أفراده مما يعبر فيه من مسؤولية الجماعية، لأنه يتسبب في حرق غابة فتحمل مسئوليته على كامل القبيلة، وهم لا يد لهم في ذلك أصلا، إذ لا يعقل تحميل الأبرياء وزر الجاني»[1].

3-4-2-2-الملك المشاع وقانون الملكية:

قانون الملكية من النظم التعسفية التي أصدرتها الإدارة الفرنسية في حق الأهالي المسلمين، حيث سلبتهم مصدر رزقهم الأساسي بنهبها للآلاف إن لم نقل ملايين من الأراضي الزراعية وفقا لقانون سيناتوس كونسلت 22أفريل1863 الذي أقام الملكية الخاصة الجماعية في أوساط القبائل، لأنه اعترف للقبائل بملكية الأراضي التي كانت تنتفع بها بطريقة أو بأخرى، وبالتالي كانت الخطوة الأولى على طريقة إقامة الملكية الخاصة الفردية في الأراضي الجماعية[2]. وهذا ما يؤدي للقضاء على وحدة القبيلة والملك المشاع، وهما صفتان لاصقتان بحياة الأهلي.

ولقد اتضح ذلك جليا في قانون جويلية 1873 أو "قانون المستوطنين"، كما وصفه أحد محامي تلمسان سنة 1904[3]، الذي يقضي بتنظيم الملكية العقارية في الجزائر، والاحتفاظ بها والنقل التعاقدي للعقارات والحقوق العقارية، تنظم بواسطة القانون الفرنسي مهما كان المالك[4]، وبالتالي تسهل المهمة لأي مالك داخل هذا الملك أن يطالب بملكيته، فتقسم الأراضي ويفتح بذلك الطريق للكولون، وهذا ما يؤدي إلى خلافات ومطاحنات في أوساط القبيلة وهذا ما أوضحه محمد بن

---

(1)-الجيلالي (محمد عبد الرحمن)، مرجع سابق، ج4، ص462.

(2)-Estoublon et le Febeure, Op.Cit, 1830-1895, pp269-272.

(3)-Sari (D), Op.Cit, p45.

(4)-Estoublon et Le Febure, Op.Cit, pp.404-414.

رحال أمام لجنة 18 سنة 1891 رفقة زميله بن العربي، حيث قالا: «إن الجزائريين لما كانوا عائلة واحدة مرتبطة بالأرض، تحت نظر رئيسها لا يتم قوامهم إلا بالشياع في ملكية الأرض، لأن تجزئتها ما يؤدي إلى الفساد، أما اليوم فإن مظالم كبرى تنزل على العائلة المشتركة في الملكية وذلك حين يباع سهم أحد الشركاء لأجنبي، ثم يعلن هذا بيع الأرض بالمزاد ويؤول أمر العائلة كلها إلى التعاسة والشقاء»[1].

رفض محمد بن رحال سياسة الإدارة الفرنسية الهادفة إلى إلغاء هذا النوع من الملكية في المجتمع الجزائري، لأنها لا تخدمه وليست في صالحه، بل على حد تعبيره -ابن رحال- هي طريقة مثلى للاستحواذ على أملاك الأهالي الزراعية، ولقد سهل لها الأمر بعد الإعلان عن قانون الملكية لسنة 1873، والمعروف بقانون فارنيي (Warnier)، نسبة إلى صاحبه؛ عارض ابن رحال هذا القانون، لأنه يسهل للكولون الاستحواذ على الأراضي العرش، وهذا ضد مصلحة الأهالي قائلا: «عندما باشرنا تأسيس الملكية الأهلية، أريد في الواقع تسهيل استعمار الأراضي العرش من طرف الكولون، فهي مصلحة ضد مصالح الأهالي. نحن لا نطالب الحكومة بتضحية من أجلنا، إنما نريد إبعاد وإزالة هذا الفصل من القسم الرابع من جدول أعمال النيابات المالية»[2].

ويرى ابن رحال أن هدف الإدارة الفرنسية من تأسيس الملكية الأهلية هو خلق النزاع والشقاق بين ملاك الأراضي العرش، وبالتالي إيجاد أسباب التدخل في هذه الأخيرة، ومن الحجج التي استعانت بها الإدارة الفرنسية في الاستحواذ على الأراضي الأهلية ادعائها أن معظمها أراضي بور ومهجورة ولا فائدة من استصلاحها، ويضيف ابن رحال أنه ليس هذا هو السبب الوحيد، فقد تكون الأراضي صالحة ومهيأة للزراعة، لكنها لا تسلم من المصادرة دونما سبب، فقد قال: «أعرف القبيلة في الإقليم الذي أقطن فيه أنشئت فيها قناة للري، وعندما حان وقت سقي الزرع، استأثرت الإدارة الاستعمارية بأكبر كمية من المياه مدعية أن هذه القبيلة تملك عدد كبير من الأراضي !»[3]، وما هي إلا وسيلة أخرى للسيطرة على الأراضي ومحاصرة الأهالي، ولهذا صرح ابن رحال بأن «مصلحة الملكية الأهلية أنشئت ظاهريا فقط لأن باطنها هو تسهيل للإدارة الاستعمارية لتملك الأراضي الأهلية»[4].

(1)-العقون (عبد الرحمن بن إبراهيم)، مرجع سابق، ص20.

(2)-SA, Séance du 1 Juin 1920, p123

(3)-SA, 1Juin 1920, Op.Cit, p123.

(4)-SA, 7 Juin 1920, p183.

وكحل لهذه الأزمة التي وقع فيها الأهالي طالب محمد بن رحال بعدم السماح لملاك الأراضي العرش من الأهالي بنقل ملكية أراضيهم إلا بعد 10 سنوات بعد تحرير سند ملكيتهم[1] تفاديا للبيع العشوائي والتقسيم السريع للأراضي العرش، التي يكون ملاكها في أغلب الأحيان معارضين لعملية البيع والتقسيم، بالإضافة إلى سد الثغرة التي يمكن للكولون من خلالها شراء الأراضي بسهولة ولو على حساب مصلحة الأهالي، وقد برز ذلك في التحقيقات التي تقوم بها مصلحة الملكية على الأراضي الأهلية، والتي تكبد مصاريفها المكلفة الأهلي الذي لا طاقة له على تحملها، ويوضح ابن رحال «أن معظم التحقيقات كانت بإيعاز من الأوروبيين ولمصلحتهم الخاصة، إذ أن أغلبها تصل إلى نتيجة واحدة وهي أن هذه الأراضي بور ولا مالك لها، وبالتالي يسهل للأوروبيين الاستحواذ عليها بسهولة بعدما يفقد الأهلي أي رجاء منها، ويضطر لبيعها ليدفع مصاريف التحقيق زيادة على التزاماته الأخرى»[2].

كان اقتراح ابن رحال بخصوص نقل الملكية بعد 10 سنوات استنادا على البند السادس من قانون 31 ديسمبر 1919 الخاص بشروط دفع حقوق النقل المتعلقة بسندات تملك الأراضي[3]. وللتوضيح فقط، إن هذا القانون اختص به الأوروبيون دون غيرهم، ولا علاقة للأهالي به، ولذلك طالب ابن رحال بضرورة مساواة الأهالي مع الكولون في كل القوانين والمراسيم التي تصدرها الإدارة الفرنسية.

وبالموازاة مع هذا، طلب ابن رحال بوجوب خضوع الأهالي لنفس شروط البيع أو نقل الملكية التي يتمتع بها الأوروبيون طبقا للقانون السابق الذكر -31 ديسمبر 1919- الذي لم يتطرق للأهالي رغم أن أصل الملكية تعود لهم[4]، في محاولة للمساواة بين الأهالي والأوروبيين ولضمان حقوق ومصلحة الأهالي التي تضررت بسبب قانون الملكية الذي شتت وحدة القبيلة وقضى على الملك المشاع، زيادة على التفقير والتجويع الذي تعرض له الأهالي ليبيعهم أراضيهم بأثمان بخسة والتزاماتهم الضريبية.

(1)-SA,7 Juin 1920, p.183.

(2)-Ibid, p183.

(3)-Estoublon et le Febure, 1916-1920, pp457-461.

(4)-SA, Séance 11 Juin 1921, P336.

3-4-2-3-قانون الغابات (Le code Forestier).

لم تكتفي الإدارة الفرنسية بسلب أراضي الأهالي، بل زادت في تفقيرهم ومحاصرتهم بمنعهم رعي مواشيهم في الغابات أو الاستفادة منها كما سبق، فأصدرت عدة مراسيم كانت كلها ضد الأهالي ولا تخدمهم، إنما تجعلهم الشخص الوحيد والرئيس المتسبب في الكوارث والأخطار بالغابات، وما هذه المراسيم إلا قوانين استثنائية أخرى تضاف إلى سجل قوانين الإنديجينا، وكان أول قانون غابي أصدرته الإدارة الفرنسية سنة 1874 في عهد الجمهورية الثالثة كان ضربة قوية للأهالي، فبالإضافة لحرمانهم من الرعي سنت مادته الأولى مبدأ المسؤولية الجماعية للأهالي حيال أي خطر أو حادث يمس الغابات، فإن حدث ذلك تقوم الإدارة الاستعمارية بعملية حجز لممتلكات الأهالي كغرامة على الخسائر التي سنها قانون 1845* الذي جاء فيه: «عندما تظهر لحرائق بتزامنها أو بتنوعها اتفاقا من طرف الأهالي، فإنها تمثل بأحداث انتفاضية وبالتالي سيجب تطبيق الإجراءات السارية المفعول الآن، بموجب الأمر الملكي المؤرخ في 31 أكتوبر 1845، إضافة إلى منع الرعي مدة 6 سنوات متتالية في المناطق المحروقة»[1].

وهكذا، فإن هذا القانون يمس مباشرة الاقتصاد المعيشي الضعيف لسكان التلال وتطبيقه يتعارض وبقاء السكان داخل وقرب المساحات المزروعة، ورغم الأذى الذي لحق الأهالي، غير أن الإدارة الفرنسية لم تكف عن سياستها التعسفية، وأصدرت قانون 9 ديسمبر 1875 الذي عاد وأكد حرمان الأهلي من الرعي وتضمنت مادته 12 مايلي: « إن اقتلاع الأشجار اليابسة ممنوع، لأنها أشجار أتلفها الرعي»، فتهاطلت العقوبات والإجراءات المشددة ومن بينها تسييج الأراضي الخاصة بالغابات، والترحيل غير المبرر لأسر بأكملها وغالبا ما يكون بمصادرة وسيلتهم الوحيدة لتعيش الماشية[2].

رفض ابن رحال هذا القانون وطالب باسم الأهالي تعيين أماكن ترعى فيها دوابهم ومواشيهم بشروط معقولة تحت مسؤولية الراعي بعدما أخرجتهم الإدارة بدعوى الحريق الموهوم[3]، كما قدم اقتراح للحكومة سنة 1921 يرخص رعي المواشي في الغابات مدة 4 أشهر في السنة[4]. ونفى

---

*-هذا القانون لم تتم المصادقة عليه من طرف المجلس الوطني الفرنسي.

(1)-قداش (محفوظ)، وصاري (الجيلاني)، مرجع سابق، ص146-147.

(2)-المرجع السابق، ص146-147.

(3)-الجيلالي (محمد عبد الرحمن)، مرجع سابق، ج4، ص464.

(4)-SA, Séance du 18 Mai 1921, P16.

ابن رحال الاتهام الذي وجهته الإدارة الفرنسية للأهالي كونهم المسؤولون الرئيسيون عن حرائق الغابات، ورفض الغرامات التي يدفعها الأهالي والتي تفوق طاقتهم، بالرغم من براءتهم، بالإضافة لاحتجاجه عن سياسة بعض الموظفين الفرنسيين العنيفة تجاه الأهالي[1]، موضحا أن نية الأهالي هي الاستفادة من الغابة لا غير، حيث يقول: «ما هي مصلحة الأهالي في حرق الغابات؟ فهم يعلمون أن هذا الفعل يقاضيهم غرامات ضخمة، لذلك علينا الابتعاد عن هذه القسوة ... وأرغب أن تمارس مصلحتكم هذه التعليمات بتوافق مع الأهالي، فهم الأوائل الذين يستعملون الغابات ويستفيدون منها، فيصير بإمكانهم الاستفادة من ثروات الغابة دون ضرر لنشاطهم، وأن يسمح لهم بقطع الحطب والعمل القليل من الفحم وبقطع الأعشاب»[2].

ويتساءل ابن رحال عن عدم اتهام الأوروبيين بحرق الغابات، فهم كذلك من المستفيدين منها، ويقول: «لطالما رأيت أوروبيين يتمتعون بالهواء الطلق ويتنزهون في الغابات، ويشعلون خلالها النار التي لا يراقبونها في أغلب الأحيان وهكذا تنتشر النيران في الغابات المجاورة، وفي الأخير يتهم الأهالي بهذا الفعل»[3].

ويبين ابن رحال أن عدم منح الأهالي حق الاستفادة من الغابات، ومواصلة الإدارة الفرنسية تحيزها للأوروبيين «قد يهيج الأهالي ويدفعهم من خلال فكرة الانتقام للقيام بأعمال إجرامية، فلهذا من الضروري أن تتساهل إدارة الغابات وتحاول التفاوض مع الأهالي، وتوضح لهم أهميتها فبإمكان الإدارة أن توكل حراسة الغابات إلى جماعة الدواوير (Djamaâ) وأنها فكرة يمكن تحقيقها على الوجه الأكمل، ومن السهل إدراكها ومؤكدا ستحقق نتائج ممتازة، فإذا نرخص للأهالي استغلال الغابات سيكونون الأوائل الذين يحمونها ويقدمون خدمات جليلة للإدارة عوض أن يكونوا أعداء لها»[4].

ولقد أصر محمد بن رحال حول هذا الطلب رغم المعارضة الشديدة التي تلقاها من الأوروبيين وأوضح «أن عدم امتلاك الأهلي لخبرات ومعارف تقنية لا بد منها في إدارة الغابات فإنه باستطاعته تلقي التعليمات الأساسية والضرورية من طرف الموظفين السامين والخبراء في مصلحة الجماعة المنفذون والذين يحضرون إذا لزم الحال بطلب من المحافظ أو من السلطات

---

(1)-SA, Séance du 1 Juin 1921, p214.

(2)-Ibid, p215.

(3)-Ibid, p216.

(4)-SA, 1920 PP1-94, et SA, 1 Juin 1921, pp215-216.

المحلية»[1]، فيصير بإمكان الأهلي مشاركة الأوروبي في إدارة الغابات، والسعي لحمايتها، لأنها مورد من موارد رزقه، وتلغى بذلك الشروط الاستثنائية المفروضة عليه، يقول ابن رحال: «يصير حراس الغابات الأهالي موظفون رسميون يتمتعون بنفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها الأعوان الأوروبيون ومن بينها الاستفادة من صندوق المتقاعدين الجزائري، خاصة وأنهم يؤدون نفس المهام ويقومون بأعمال أخرى خارجة عن نطاق وظيفتهم كتوزيع الرسائل في القرى، وإيصال الإشعارات والاستدعاءات للمتقاضين وللخاضعين للضريبة، واستدعاءات أخرى من كل الأصناف، كدعوة التجنيد الإجباري ...الخ، فلا شيء أهم من أن تنفك العزلة عن هؤلاء الموظفين ويصبحون على قدم وساق مع الأوروبيين»[2].

كما طالب ابن رحال بأن يقام في كل دوار مكتب أو محل يتكفل بالمصالح الإدارية إلى جانب البلدية، لكي يلتزم حراس الغابات بمهامهم ولا يضطرون للقيام بمهام خارجة عن نطاقهم، وبالتالي تتحقق الإدارة الأمثل للغابات وتنتهي مشاكلها»[3].

لكن مسعى ابن رحال لم يحقق نظرا للمعارضة الشديدة من طرف الأوروبيين والإدارة الفرنسية التي واصلت اتهامها للأهلي أنه عدو للغابات[4].

3-4-2-4-مسألة الضرائب.

التزم الأهالي بضرائب جديدة فرضتها الإدارة الجديدة، إلى جانب الضرائب العربية المعهودة وهي (الحكر، والعشر، الزكاة، والأوسة التي كانت تدفعها قبائل الصحراء، التي ألغيت سنة 1858) وقد صارت هذه الضرائب تدفع نقدا طبقا للمادة الثانية من المرسوم الملكي المؤرخ في 17 جانفي 1845[5].

وفي 30 نوفمبر 1918 صد قانون وضع حد للفروقات بين ضرائب المسلمين والأوروبيين وأوجد المساواة التامة بينهم، وأصبحت الضرائب الجزائرية تشمل الضريبة العقارية على الأملاك المبنية وغير المبنية، والضريبة على الدخل، ورأس المال المنتقل، والضريبة على أرباح الفلاحة،

---

(1)-SA, Séance du 18 Mai 1921, p.16.

(2)-Ibid, p12.

(3)-Ibid, pp12-13.

(4)-SA, 16 Septembre, 1924, pp50-53.

(5)-زوزو (عبد الحميد)، مرجع سابق، ص117.

والضريبة على أرباح الصناعة والتجارة، والضريبة على أرباح الحرف غير التجارية، والضريبة على محلات الاحتراف، والضريبة التكميلية على مجموع الدخل، وهذه المجموعة تسمى بالضرائب المباشرة، أما غير المباشرة فهي المتعلقة بامتيازات بيع المشروبات والدخان، والكحول، والضريبة على تجول الخمور، وعلى أوراق اللعب وتخرجه الإدارة من معالم الديوانة ومحصلات الطوابع والتسجيل والضرائب على المواريث، ولم تنشأ هذه الأخيرة حتى سنة 1920[1].

وعلى الرغم من التعديل الضريبي الجديد، إلا أن مشاكل الأهالي لم تحل، بل ألزموا بضرائب جديدة أخرى، لا تساير بيئتهم الاجتماعية، وهي في الحقيقة مخصصة للأوروبيين لأنهم أصحاب الأعمال والمصالح والأملاك، فحتى وإن كان الأهلي من أصحاب المصانع والأعمال، فهي بالتأكيد لا تصل في قيمتها المالية للمصانع الأوروبية، كما أن معظم الأهالي لا تتعدى أملاكهم كونها أراضي زراعية ومزارع للمواشي. فكانت هذه الضرائب الجديدة إلزاما آخر يزيد من محاصرة الأهالي تبسطاء. هذا الواقع أبرزه محمد بن رحال أمام الإدارة الفرنسية، وحاول الحصول على إصلاحات وتعديلات في قانون الضرائب وداخل مصلحة الضرائب لفك الخناق عن الأهالي، حيث عوض عليها استيائهم من كثرة الضرائب مطالبا بتخفيضها «...وتشكيل هيئة لمراقبة أعمال الموزعين لمال الجباية لما في سلوكهم من الحيف والاعتساف، خصوصا ضربهم الأعشار على غير نسبة عادلة، ومطالبتهم بها على من تعينت عليه في غير الأوقات المعتادة، بل قبل إبانها وبلوغها النصاب، وارتكاب الخلل في التعداد، كل ذلك اعتمادا على إفادات من يهمهم الخلل»[2].

وقد واصلت الإدارة الفرنسية سياستها الضريبية بإصدارها لقانون 31 ديسمبر 1920، والذي انتقده ابن رحال لأنه زاد من حمل الأهالي، واعتبره «كالطوفان حل بالأهالي فأصابهم بالدهشة»[3]. «...نظرا لعدم معرفتهم السابقة به، ولحجم الفوائد الكبرى التي نص عليها، والتي ما يكادوا الأهالي يحصلونها ويدفعونها حتى يصل وقت دفع ضرائب أخرى وهكذا، فالثروة القليلة التي يدخرونها تختفي شيئا فشيئا، وبالرغم من ذلك تواصلت سلسلة الضرائب وبنفس المقدار»[4].

(1)-المدني (أحمد توفيق)، مرجع سابق، ص263-264.

(2)-الجيلالي (محمد عبد الرحمن)، مرجع سابق، ج4، ص416.

(3)-SA, 14 Juin 1922, pp238-239, et SA, 16 Juin 1922, p337.

(4)-Ibid, PP238-239.

بالإضافة إلى الضرائب الكثيرة الملزمة على الأهالي، تطرق ابن رحال إلى تجاهل مصلحة الضرائب وموالاتها للأوروبيين، فهي خلقت مسافة بينها وبين الأهالي الخاضعين للضريبة، تمنعهم من إيضاح وضعيتهم المالية والمعيشية، على عكس الأوروبيين الذين فتحت لهم أبواب النقاش والاستفسار في كل مكاتب هذه المصلحة عبر كافة جهات القطر[1]، وكانت متساهلة معهم ومنظمة، خاصة وأن الأوروبي كان على سابق معرفة بالنظام الضريبي وقوانينه قبل مجيئه إلى الجزائر على عكس الأهلي، وحول هذه النقطة يقول ابن رحال «عندما تطلب مديرية الضرائب من الأوروبي الأرباح التي جناها يستطيع هذا الأخير تقييم فوائده بعد أن يقيم ديونه ويثبت حساباته، فهو يمتلك سجلات حسابية وعقود تجارية، وهي أوراق ثبوتية يستعين بها في التصريح بضرائبه وأمام مصلحة الضرائب مباشرة، أما الأهلي فعكسه تماما، حيث يذهب لشرح وضعيته أما قايده وأمام الإدارة -يقصد بها البلدية- ويستدعي من كل السلطات التي يخضع لها، وبهذه الطريقة يعتقد أنه صرح بما يملك...»[2].

فالأهلي الخاضع للضريبة ليس بإمكانه التوجه مباشرة إلى المصلحة المعنية، بل عليه أن يجول كافة الإدارات في منطقته قبل الوصول إلى المصلحة الرئيسية ابتداء من القايد إلى الحاكم الإداري، وفي الأخير لما يقف أمام مصلحة الضرائب يجد الأبواب موصدة ثم يتهم بعد ذلك بمخالفته للنظام الضريبي وعدم تسديده للمستحقات المتوجبة عليه، وهذا راجع لجهله لهذا النظام وعدم تقديم مصلحة الضرائب لشروحات وإيضاحات لقوانينها للخاضعين من الأهالي، لهذا طالب محمد بن رحال بضرورة اهتمام الإدارة المعنية بهؤلاء قائلا: «نحن لا نطلب بالأفضل، لكن هل بإمكان الأهالي إيجاد من يتحدثون معهم ويشرحون لهم أوضاعهم؟ والحال أنكم أنتم الإدارة المختصة ترسلونهم من القبيلة إلى رئيس المنطقة بالمحافظة (العمالة) !»[3]. كما طالب بتخفيض نسب الضرائب المفروضة على الأهالي وضرورة مسايرتها لإمكاناتهم المادية ولظروفهم المعيشية كذلك، فإن حدث طارئ تسبب في خسارة الأهلي يجب على الإدارة تخفيض الضرائب المستحقة عليه، ويفضل ابن رحال أن يكون الدفع بالتقسيط؛ على أن يكون هو نفسه مقبولا ومناسبا

---

(1)-SA, 14 Juin 1922 Op.Cit, P 2398-239

(2)-Ibid, p239.

(3)-Ibid , p239-240.

لحالتهم[1]. والجدير بالذكر هنا، أن ابن رحال لم يفرد الأهالي فقط بهذا الطلب فقد كان الكولون كذلك في الحسبان[2].

فبالإضافة إلى الضرائب الملزمة على الأهالي يتخبط هؤلاء في أزمة الديون التي تغرقهم وبخاصة فئة الفلاحين التي يقول عنها ابن رحال: «أنها مثقلة بالديون التي تسببت في هبوط سعر الماشية مورد رزقهم الرئيسي، حيث صاروا يبيعونها بسعر زهيد لكسب قوتهم ودفع مستحقاتهم، وهم هكذا يدورون في حلقة مفرغة، فبعد أن يسددوا الضرائب يجدون أنفسهم ملزمين بتسديد ديونهم الأخرى وهكذا دواليك»[3].

كما تعرض محمد بن رحال إلى مسألة رسوم التسجيل التي جاءت بها المادة 11 من قانون 31 ديسمبر 1920[4] السابق الذكر، حيث عارضها ووصفها أنها غير عادلة، فمن يدفع على سبيل المثال مبلغ 100 فرنك يطالب بنفس المبلغ الذي يدفعه صاحب 1000 فرنك، وهذا ما اعتبره ابن رحال إرهاقا للصغير لصالح الكبير، ودون إثقال كبير لهذا الأخير.

أشار ابن رحال هنا إلى اللامساواة في دفع الضرائب ما بين الأهالي و الأوروبيين، لأن الأوائل ملزمون بمبالغ أكثر من الأوروبيين وهم أصحاب المال والأعمال[5].

وقد فسّر ابن رحال كثرة التصاريح بالضرائب من طرف الأهالي وضخامة هذه الأخيرة؛ بسبب جهل الأهالي الخاضعين للضريبة وتجاوزات جباة الضرائب، فقال: «إن الأهالي عموما أميون، لا يفهمون بما فيه الكفاية النصوص التي غالبا ما يعجز عن فهمها الأوروبيون المتعلمون أنفسهم، فالأهلي لا يتمسك ولا يستطيع التقيّد بمحاسبة منتظمة، أو الدفتر التجاري، وهذا ما يسوقه في أغلب الأوقات إلى مخالفة اضطرارية غير متعمدة... وعليه إنه من واجب الإدارة أن تشرح له ميكانيزم (آلية) القوانين الضريبية ومساعدته لفهمها والتقيد بها عوض أن ترى في صمته وفي مخالفته إلا الأفكار السيئة من كتمان وخداع»[6].

---

(1)-SA, 6 Juin 1921, p293-294.

(2)-Ibid, p294.

(3)-Ibid, p295.

(4)-Estoublon et le Febure, 1916-1920, Op.Cit, p762-763.

(5)-SA, SE 11 Juin 1921, pp242-348.

(6)-SA, 3 Décembre 1923, p52.

وقد أبرز محمد بن رحال عدة أدلة تؤدي بالأهالي للوقوع في المخالفات، ومنها ترجمة أوراق الضرائب إلى الفرنسية وعلى أيدي غير أكفاء وأغلبهم من الأعيان الموالين للأوروبيين، ولتحقيق مصالحهم، فمعظم أسماء الخاضعين للضريبة تترجم خطأ، إضافة إلى تسرع هؤلاء المترجمون في أشغالهم وعدم تأديتها بإتقان، وهذا ليس في صالح الأهالي[1]، وما يشد الانتباه أكثر هو أن معظم الأوراق تصرح بأموال كثيرة، وتكاد تفوق ما يملكه الأهالي، ولهذا طالب ابن رحال بإجراء إصلاحات في مديرية الضرائب وضرورة إعادة النظر في هذا التنظيم[2]، وأن يؤخذ بعين الاعتبار حين تطبيق العقوبات على المخالفين من الأهالي جهلهم لهذا التنظيم وللضغوطات التي يتلقونها من مديرية الضرائب، والتي تدفعهم للقيام بتصريحات حول أملاكهم وهي في الواقع غير موجودة مما يؤدي بهم لدفع ضرائب أكثر مما ينبغي، ولهذا حسب ابن رحال من الضروري ضبطها وأن تعاد للأهالي أموالهم المدفوعة أكثر من اللازم[3].

ولقد قدم ابن رحال حلا يخفف من العبء الضريبي للأهالي ويسهل من عملية التصريح وشرعيتها، ويبعد أي وسيلة للتجاوزات أو الأخطاء من الطرفين (الأهالي والجباة)، وهو:

1-المراجعة الدقيقة عند فرض الضريبة.

2-التحقق من إمكانيات كل خاضع بطريقة لا يلزم إلا حسب قدرته المالية.

ولتحقيق هاتين الخطوتين ضرورة أن يؤسس في كل بلدية لجنة مراجعة أو تقويم مكونة من:

أ-أعضاء من مجلس الجماعة لكل قبيلة.

ب- من قايد القبيلة.

جـ-موزع أو مراقب محلي للضرائب.

د-نائب مالي أو مستشار عام تابع للدائرة.

و-مدير أو رئيس البلدية أو من مفوض معاون واللذين تعهد إليهما رئاسة اللجنة[4].

3-4-2-5-مسألة حمل السلاح بالنسبة للأهالي.

تعرض قانون 4 فيفري 1919 لهذه المسألة، بحيث أجاز منح رخص حمل السلاح، لكنه لم يبث فيها نهائيا، وصعب على الأهالي نيل رخص حمل السلاح نظرا لتردد الإدارة الفرنسية

(1)-SA, 25 Mai 1920, p41.

(2)-Ibid, p332.

(3)-SA, 25 Mai, 1920, p334.

(4)-SA, 16 Juin 1922, p338-339.

والمعارضة الشديدة من طرف الكولون الذين اتهموا الأهالي بالإجرام وعدم النزاهة، وأنهم المتسببون الأوائل في حرائق الغابات، هذه الاتهامات الملفقة حاول ابن رحال تبديدها بإبراز حقيقة وضع الأهالي ونيتهم الصريحة لاستتباب الأمن في الجزائر.

ولقد أوضح ابن رحال سبب مطالبة الأهالي لرخص السلاح وهو أنّهم يريدون حماية ممتلكاتهم وأنفسهم من الاعتداءات، كذلك صيانة أنفسهم وبالخصوص حراس الغابات والأعوان الأهالي في القرى والبلديات، ويوضح ابن رحال أن نية الأهالي استقبلت برفض واتهام من طرف السلطات الإدارية، فمن وجد بحيازته سلاح طعن في رخصته من طرف القاضي وغرم 200 فرنك مع حجز سلاحه زائد 20 فرنك رسم، وفي أوقات يتصاعد التغريم إلى 400 و 600 فرنك[1]، ولهذا طالب محمد بن رحال بتسهيل منح رخص حمل السلاح، وأن تعالج مطالب الأهالي بإمكانية إنشاء لجنة في كل بلدية تتألف من نبلاء وأعضاء مجلس الجماعة لكل دوار تتكفل بتقديم آرائها ومواقفها حول العروض المقدمة لنيل الرخص[2].

هذا الاقتراح يساهم في إبعاد التهم والادعاءات عن الأهالي الحاملين للسلاح، كون هذه اللجان تقدم معلومات مهمة عن المستفيد من الرخصة، فإن كان جديرا بها فمن الواجب قبول طلبه، زيادة على ذلك طالب ابن رحال رؤساء البلديات بمنح ثقتهم للأهالي وتسهيل عملية الرخص[3].

وفي جلسة لنواب الأهالي في النيابات المالية، طالب ابن رحال وزملائه ابن قانة وابن قديوري وابن يمينة الحكومة العامة بمراجعة قانون 1834 ومرسوم 1851 حول حمل السلاح، لكي يصيران دليلين أو رمزين أساسيين لسمو أخلاق الأهالي وطباعهم، ومحو كل إدعاء بتجريمهم وبالتالي تتحقق المساواة بين الأهالي والكولون سعيا لتحقيق الأمن والسكينة داخل المجتمع الجزائري كافة[4].

3-4-2-6-عدم المساواة في الأجور مع الفرنسيين.

أسس قانون المالية الفرنسي في 16 ديسمبر 1890 تعويضات خاصة أسماها "الربع الاستعماري"، مساوية لقسم رواتب القاعدة في الوطن الأم مخصصة للموظفين الميتروبوليتانيين

(1)-SA, 11 juin 1921, p334.

(2)-SA, 20 Décembre 1921, p12.

(3)-Ibid, p12.

(4)-Ibid, p13.

القادمين من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، ولا علاقة للفرنسيين المولودين في الجزائر بها، هذا التحيز لجانب العمال الفرنسيين الميتروبوليتانيين سبب استياء واستنكارا في أوساط الفرنسيين أهل المستعمرة، الذين صاروا يهاجرون إلى تونس والمغرب الأقصى أملا في الحصول على رواتب أعلى، لكن مشكلتهم لم تطول، فقد صوتت اللجان المالية في أكتوبر 1919 على مشروع قرار يخصص "تعويضات جزائرية" للكولون مساوية للجزء الخاص بالرواتب، وقررت حتى بمنحها لبعض الموظفين غير الفرنسيين، ومنهم المعلمون الأهالي، وبالنسبة للبقية فهي معفية من هذا الإجراء، وأوضح مورينو هذا الأمر قائلا: «لا يوجد مكان لمنح حوافز للعمال الأهالي لكي يأتوا ويبقوا في الجزائر... فهم أصلا هنا، ومن مصلحتهم قبول الرواتب الجديدة التي منحناهم إياها»، وفي الحقيقة إن اللجنة المالية قررت منح الأهالي من القياد والقضاة، والمساعدون الطيبون رواتب تقدر بحوالي 25 % دون أن تدخل في إطار التعويضات الاستعمارية كما سبق ذكره[1].

هذا القرار رفض من جانب اللجان القبائلية والعربية التي طالبت بتوسيع التعويضات الجزائرية لكل الموظفين غير الفرنسيين، لكنهم لم يحصلوا على أي إرضاءات[2]. ورغم ذلك واصل النواب المسلمون وعلى رأسهم محمد بن رحال مطالبهم بالمساواة في الرواتب، ولحصول على إعانات مالية والتي أقرها قانون 4 فيفري 1919 في مادته 14 التي جاء فيها: «يعامل المسلمون الأهالي بنفس صفة المواطنين الفرنسيين، وتحت نفس شروط القبول في الوظائف العامة والمناصب»[3].

وبناءً على هذا القانون طالب ابن رحال بتعيين الأهالي بنفس الوظائف التي يديرها الفرنسيون، لكن طلبه قوبل بالرفض، حيث قال: «عندما نطالب بتعيين الأهالي في نفس أعمال الفرنسيين تكون الإجابة دائما أن التجنيس هو شرط إلزامي لإدراجهم ضمن هذه الوظائف، في حين أن قانون 4 فيفري 1919 أعطى للأهالي وحتى غير المتجنسين منهم حقوقا مساوية للمواطنين الفرنسيين، وعليه ينبغي أن يدرج الأهالي في كل المناصب دون أن يكرهوا على التجنيس»[4]. وأضاف «إن الأهالي أهل لتبني كل الوظائف، وأن الجزء الخاص من قانون 4 فيفري 1919 والذي

---

(1)-Bouvresse (J), Op.Cit, T2, p1672. Cité par SE Octobre 1919, p33 et suivre.

(2)-Ibid, p1673-1674. Cité par SE, septembre 1919.

(3)-Estoublon et le Febure, Op.Cit, 1916-1920, p303.

(4)-SA, 20 Mai 1921, p34.

يعدد المهام التي لا يمكن منحها للأهالي في مادته 14 كذلك تعسفي، وما هو إلا مجرد استثناء غير مبرر»[1].

ولقد لقي نقد ابن رحال لهذه الجزئية من مرسوم 1919 القبول من طرف الإدارة الفرنسية، حيث خاطبه مفوض الحكومة آنذاك السيد "تيو" (Théaux): «بالتأكيد إنها قضية تطبيق»[2]، أي أنه لا يمكن الحكم على الأهالي من دون أن تتاح لهم فرصة إبراز مواهبهم ومسئوليتهم في القيام بالعمل.

أما بالنسبة لقضية المساواة في الأجور، أوضح ابن رحال أن الأهالي يقومون بنفس الأعمال التي يقوم بها الفرنسيون، ويؤدون نفس الواجبات، لكن في وقت تقاضي الرواتب يمنحون أجورا أقل بالمقارنة مع زملائهم الفرنسيين، فعلى سبيل المثال رواتب الخيالة الأهالي تتراوح ما بين 2200 إلى 4000 فرنك. في حين رواتب الفرنسيين تتروح مابين 3800 إلى 5500 فرنك زد على ذالك العمال الأهالي محرمون من الإعانات الجزائرية، ومن الحقوق التي تمنحها لهم شروط التوظيف ومن بينها العطلة المرضية. حيث يحرم الأهلي من أجره إذا تعدت عطلته المرضية 20 يوما، أما الفرنسي فيتقاضى أجره بغض النظر عن الفترة التي قضاها خارج عمله، لذلك طلب ابن رحال بوجوب المساواة في الرواتب والإعانات، وتبنى طلبه النواب الماليون المسلمون بالإجماع، وأرسل تقريره إلى الإدارة المختصة[3].

لكن الإدارة الفرنسية رفضت هذا المطلب، مدعية أن القضية قضية تفوق الموظفون الفرنسيون على الموظفين الأهالي من جوانب كثيرة، منها معرفتهم بالإدارة الجيدة وثقافتهم، لكن ابن رحال عارض هذا المنطق الفرنسي وأوضح «إن العامل الأهلي جدير بنيل المناصب العليا والمهام الكبرى، وإنه لا يقل عن الموظف الفرنسي، ويكفي إثبات ذلك في أصغر المهام التي كلف بها وهي الترجمة، فماذا سيكون حال العامل الفرنسي إذا لم يكن بجانبه عامل أهلي يترجم أقواله وأقوال الأهالي؟ أليس هذا تفوق من جانب الأهالي على حساب الفرنسيين؟»[4].

---

[1]-SA, 20 Mai 1921, p4.

[2]-Ibid, p34

[3]-SA, 22 Juin 1920, pp142-143.

[4]-SA, 14 Juin 1922, pp231-232, SP.

وأمل ابن رحال بأن لا تعيق الشروط الإدارية في المقاطعات الثلاث منح العمال الأهالي نفس الرواتب ونفس الإعانات، وأن يكونوا كلهم موظفون رسميون تابعون للإدارة الفرنسية، وعدم التفرقة بينهم هم أنفسهم كما هو الحال بالنسبة للقياد في البلديات كاملة الصلاحيات، والذي يتلقون أجرا زهيدا زيادة على عدم اعتبارهم موظفين رسميين مقارنة مع زملائهم في البلديات المختلطة، فمن الضروري محو مثل هذه الاختلافات العائدة لنظام الإدارة الفرنسية، وتحقيق المساواة بين العمال الأهالي، رغم اختلاف الأقاليم والبلديات، ثم تحقيق المساواة بينهم وبين الفرنسيين، وهذا هو الأهم[1].

بالإضافة إلى هذا، دافع ابن رحال عن مصالح العمال الأهالي بفرنسا، وطالب بحصولهم على حقوقهم كلها التي يخولها القانون الفرنسي للموظفين الفرنسيين، وأن يؤسس مركز بباريس للإعانة خاص بالأهالي الجزائريين مدعم بممرض أهلي ومساعد طبي موجه للعمال الأهالي المتواجدين في الوطن الأم لحماية المرضى وعلاجهم، كما طالب بمنح قرض لهذا المشروع يقدر بـ40.000 فرنك، فيكون هذا المركز نقطة تلاقي واجتماع للعمال الجزائريين باختلاف تخصصاتهم ومستوياتهم، يتشاورون فيه ويناقشون كافة القضايا التي تهمهم. فيصير بالتالي كجمعية للدفاع عن مصالحهم وحل مشاكلهم[2].

كما طالب ابن رحال بالسماح للأهالي المسلمين في المستعمرة بالهجرة إلى فرنسا وأن لا يعاق مطلبهم، ولتفادي أي مشاكل و حواجز إدارية من الضروري أن يمر المهاجرون المسلمون أولا على الحجر الصحي (Quarantaine) قبل سفره وحتى بعد عودتهم إلى الجزائر[3]. لكن محاولات ابن رحال وزملائه النواب المسلمون لم تلق صدى من طرف الإدارة الفرنسية، بل تصاعدت عمليات التفرقة وعدم المساواة بين العمال الفرنسيين والأهالي، فكان قرار 28 جانفي 1927 المصادق عليه من طرف اللجان المالية في جلسة استثنائية عام 1926 يمنح نسبة 8% من التعويضات الجزائرية إلى الموظفين والأعوان الأهالي الذين كانوا يستفيدون مسبقا من القسم الكولونيالي من تعويضات جزائرية بنسبة 25 %[4].

---

(1)-SA, 27 Mai 1920, p74.

(2)-Ibid, p74.

(3)-SA, 2Juin 1922, P58.

(4)-Bouveresse (J), Op.Cit, P1674.

خاتمة الفصل:

نفهم من كل ما سبق، أن نشاط ابن رحال السياسي اختلف عن نشاطات زملائه، فهو لم ينتسب إلى أي حزب، أو إلى أي كتلة، فلم يكن من النخبة ولا من المحافظين بقدر ما كان همزة وصل بينهم، وعمل على تقاربهم وتنسيق مطالبهم، وأهدافهم للوصول إلى نتائج فعالة تخدم أولا وأخيرا الأهالي.

كما أنه لم يكن اندماجيا، فرغم أنه خريج المدارس الاستعمارية ومن أشهر الجزائريين الذين كونوا صداقات مع الفرنسيين، واحتكوا بالوسط الأوروبي، إلا أنه رفض كل سبيل يجعله في مواجهة مع دينه وقيمه العربية الإسلامية، ومع ذلك لم يعارض أن ينهل الأهالي من ثقافة فرنسا وأوروبا قصد الرقي والتطور، بشرط أن لا يؤدي هذا بهم للتخلي عن أحوالهم الشخصية.

ورغم أنه لم يظهر العداء للإدارة الفرنسية، ولم تبرز من جهته نزعة استقلالية، إلا أنه رفض الواقع المعيش الذي يتخبط فيه الأهالي وحاول قدر استطاعته انتشاليهم من حالتهم هذه، وجعلهم على قدم المساواة مع الأوروبيين والفرنسيين القاطنين بالجزائر، وذلك بدفعته الشديدة ضد القوانين الاستثنائية، والتجنيد الإجباري.

كما أبرز ابن رحال سعة فكره وهدوئه، وعدم ثورته على من خالفوه في المبادئ من الجزائريين الآخرين، بل عمل على جنبهم واتحادهم لتقوية مساعيهم ومطالبهم، وقد تجل هذا في المصالحة التي أحدثها بين أعضاء حركة الجزائر الفتاة (الأمير خالد وابن التهامي).

الفصل الرابع:

نشاطه الإصلاحي والثقافي

4-1-محمد بن رحال ومسألة القضاء الإسلامي

4-2-محمد بن رحال ومسألة تعليم الأهـــالي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

4-1-محمد بن رحال ومسألة القضاء الإسلامي:

4-1-1-لمحة عن القضاء الإسلامي خلال الفترة الاستعمارية: (1830-1892)

إن أهمية القضاء في تكوين أي دول مهما اختلفت سياستها أمر معروف لدى الجميع، وهو شيء ملموس لدى الإدارة الفرنسية نفسها والتي تقوم دولتها على نظام قضائي تسير به كل الهياكل والتنظيمات وتعرف نتيجة الحياد عنه.لكن الإدارة الفرنسية آثرت إغماض أعينها عن هذا الواقع في الجزائر رغم معرفتها بأهمية التشريع الإسلامي في الجزائر لدى الجزائريين وأن منطلقه القرآن الكريم وسنة الرسول الكريم ﷺ وأن القاضي المسلم هو الرمز الشرعي لهذا النظام، لكنها لم تعر هذا الأمر اهتماما أكثر من انشغالها بتحقيق سياستها الاندماجية، وانطلقت هذه الإدارة في خطتها نحو القضاء على القضاء الإسلامي، وإجبار الأهالي بالاحتكام إليها، فيا ترى ما هي الأعمال التي قامت بها هذه الإدارة تجاه القضاء الإسلامي؟ وما ذا كان رد فعل القضاة المسلمين عامة، ومحمد بن رحال خاصة باعتباره واحدا من هؤلاء القضاة وممثلا هاما للأهالي المسلمين من هذه السياسة الفرنسية تجاه القضاء الإسلامي؟.

منذ البداية لاحظت الإدارة الفرنسية أن القضاة المسلمين لا يتماشون مع سياستها خاصة بعد تعيين الماريشال بيجو 1841 الذي قام بحملة عنيفة ضد المقاومة الجزائرية، متهما القضاة المسلمين بالتواطؤ السياسي معها[1].

لكن القوة الاستعمارية أضعفتها خصوصية المجتمع الجزائري، واختلاف أنظمته وتشريعاته، لذلك رأت أنه من الضروري السيطرة على هذه المؤسسة القضائية تدريجيا، وعدم الكشف عن أوراقها دفعة واحدة، فانتهجت سياسة خطوة بخطوة وذلك عن طريق إصدار قرارات ومراسيم تقلص سلطات القاضي المسلم تدريجيا[2].

ففي بداية الأمر أبقت السلطة الفرنسية، طبقا لتعليمة أوت 1834 المسلمين يخضعون في المسائل المدنية والتجارية والجزائية للقاضي المسلم، غير أنَ هذا الأخير أصبح يعين من طرف السلطات الفرنسية، والأحكام التي يصدرها تنظر فيها المحكمة العليا وكذلك الأمر بالنسبة لليهود.

---

(1)-بورغدة (رمضان)، مرجع سابق، ص ص75-101.

(2)-سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ ...، مرجع سابق، ج4، ص429.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

نفهم من هذا أن الإدارة الفرنسية حاصرت القضاء الإسلامي منذ اللحظة الأولى، رغم أنه يتراء لنا شكليا أن القاضي المسلم بقي يتحكم في اختصاصاته، لكن في سنة 1841 سنت الإدارة الفرنسية مبدأ الفصل بين القضايا المدنية والعقابية، فأسندت مهام قمع المخالفات والجنح والجرائم التي حددها قانون العقوبات الفرنسي، والنصوص الخاصة بالجزائر إلى المحاكم الفرنسية والإداريين العسكريين، وأبقى مرسوم 1841 على العدالة الإسلامية المدنية، لكنه ربطها هذه المرة بمحكمة الاستئناف، وجاءت تعليمة 26 سبتمبر 1842 لكي تخفض من اختصاصات القاضي المسلم أكثر فأكثر، حيث نصت مادتها 37 بجعل القاضي المسلم قاض اختصاص فقط[1].

ولإكمال مشروعها الاندماجي، أنشأت الإدارة الفرنسية إلى جانب الهيئة العدلية هيئة المترجمين والذين يكونون واسطة بينها وبين الجزائريين، فأصدر وزير الحربية قرارا بتنظيم هيئة المترجمين في 2 فيفري 1835، وكان الأمر يخص التراجم المحلفين فقط، ثم صدر أمر 26 سبتمبر 1842 بإنشاء غرفة جديدة من المترجمين هي هيئة المترجمين الشرعيين (Interprètes Judiciaires) وأخيرا صدر القانون النهائي في 25 أفريل 1851 بتنظيم هذه الهيئة[2].

وقد يكون الغرض من هذه الخطوة من طرف الإدارة الفرنسية هو بداية لطرد الموظف الجزائري المسلم من الهيئة العدلية، فلماذا توظف تراجمة شرعيين إذا لم تكن تهدف إلى السيطرة التامة والمطلقة على هذه المؤسسة الشرعية؟ ! وفي 20 أوت 1848 صدر قرار أبقى العدالة الإسلامية تحت سلطة وزير الحربية، وبالتالي تحت سلطة الحاكم العام، في حين وضعت العدالة الأوروبية تحت السلطة المباشرة لوزارة العدل الفرنسية[3].

وجاء بعد ذلك مرسوم 1 أكتوبر 1854، فكان أقل وطأة على العدالة الإسلامية، وهذا ما أثار سخط الأوروبيين والفرنسيين، حيث منحها حرية البث في كل التعاقدات والنزاعات المدنية والتجارية، وكذا مسائل الدولة التي تهم المسلمين، كما تم إنشاء محاكم خاصة بالمسلمين تتكون من قاض واحد يعينه الحاكم العام وعدلين، وقد بلغ عدد هذه المحاكم 326 محكمة[4]. ويمكن استئناف أحكامها أمام مجالس بلغ عددها 19، تتكون من 4 مفتين قضاة، علماء وعدلين، كما تم إنشاء

---

(1)-المدني (أحمد توفيق): كتاب...، مرجع سابق، ص300.

(2)-المرجع نفسه، ص300.

(3)-Collot (C), Op.Cit, p170-171, et Boyer (Pierre), L'évolution de l'Algérie Médiane de 1830 à 1953, 1960, p245.

(4)-Bontems (C), Op.Cit, T1, p386-387.

مجلس إفتاء يتكون من مفتيين وقضاة[1].هذا المرسوم خدم العدالة الإسلامية، ولكن لوقت قصير، فرفض الفرنسيين له جعل الحكومة تصدر مرسوما آخر في 31 ديسمبر 1859، والذي خضع بموجبه القضاة المسلمين لمراقبة المدعي العام، أما أحكامهم فتستأنف أمام المحاكم الفرنسية وليس المجالس التي أسست سنة 1854، فهذه الأخيرة صار دورها استشاري محض[2].وقد طرح هذا المرسوم قضية الاندماج بقوة لأنه خير المسلمين بين الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي، وفي الوقت نفسه خفض المحاكم الإسلامية من 326 إلى 260[3].

وتواصل نشاط الإدارة الفرنسية المعادي للقضاء الإسلامي، وذلك بإنشاء هيئات المحلفين في محاكم الجنايات وفق مرسوم 24 أكتوبر 1870، والذي شرع في تطبيقه في جانفي 1871[4]. وللعلم أن هذه الهيئات مفتوحة للفرنسيين فقط، بالرغم من مثول الأهالي أمامها، ولقد اشتهرت بطغيانها وجبروتها، واتضح ذلك جليا في محاكمة منتفضي 1871، ولذلك يصفها جوليان (Julien) قائلا: «...إن هذه الهيئات سمحت للأوروبيين أن يمارسوا أكبر تعسف ضد الأهالي دون أن يصادفوا أي عائق »[5].

وقد واصلت السلطة الفرنسية في تقليص دور العدالة الإسلامية، فتم إلحاق تنظيم العقارات للقانون الفرنسي، فانتهى بذلك دور القاضي الجزائري واستحدث ما يعرف بالموثق (Notaire) والمحاكم الإسلامية بقانون 1873.

ومن جانب آخر وسعيا لتوسيع نشاطها التبشيري والاندماجي وفي منطقة القبائل على الخصوص، أصدرت الإدارة الاستعمارية مرسوم 29 أوت 1874 الذي أنشأ ما يسمى بقاض الصلح (Juge de Paix) وهو فرنسي يساعده أهلي؛ تمهيدا لإحلال القاضي الفرنسي مكان القاضي المسلم نهائيا [6].

---

(1)-Collot (C), Op.Cit, p179.

(2)-Boyer (P), L'évolution..., Op.cit. p246.

(3)-Collot (C), Op.Cit, p180.

(4)-Estoublon et le le Febure, 1830-1895, Op.Cit, p.369.

(5)-Julien (Ch.A), Op.Cit, p467.

(6)-Agéron (Ch-R), Les Algériens...., Op.Cit, p211.

أمّا تعليمة 25 ماي 1892، فحصرت اختصاصات القاضي المسلم في الأمور التالية (الطلاق،الزواج، الإرث)، وعملت على أخذ القضايا المدنية والجنائية منه تدريجيا وظلت أحكام القاضي المسلم تخضع للاستئناف أمام مجالس الاستئناف الإسلامية(1).

وفي يوم 26 مارس 1902 صادقت الحكومة الفرنسية على القرار الخاص بإنشاء المحاكم الخاصة والمحاكم الزجرية (Les cours d'assises) دون استئناف، وتشير التقارير أن هذه المحاكم أنشئت بسبب ثورة عين التركي بنواحي مليانة، التي انطلقت في نفس السنة(2).

4-1-2-موقف الأهالي والقضاة المسلمين من التشريع الفرنسي:

هذه السياسة نحو القضاء الإسلامي أثبتت فشلها مع مرور الوقت وتبين ذلك من عدد الأهالي الذين تقاضوا أمام المحاكم الفرنسية، فعددهم كان قليل ويكاد ينعدم، لأن معظمهم رفض الهيكل العدلي الجديد وقاومه، بدليل نشوب عدة ثورات و انتفاضات بسبب هذا النظام التعسفي(3).

هذه الرفض القوي من جانب الأهالي، وبخاصة القضاة دفعت الإدارة الفرنسية إلى تشكيل لجان بناءً على رغباتهم، تولت مهمة التحقيق حول هذا الأمر، وكانت أهم لجنة، لجنة قاستنبيد (Gastambid)، نسبة لرئيسها يوجين قاستنبيد (Eugenne Gastambid) التي شكلت سنة 1865(4)بعد رفض الأهالي الشديد لمرسوم 31 ديسمبر 1859 الذي اضطرهم لاستئناف أحكامهم أمام القضاء الفرنسي طبقا للمادتين 23 و30 منه(5)، وأن يخضعوا لما يخضع له الفرنسيون من إجراءات وتدقيق وترجمة، وحقوق الدفاع، وتولية المحامين رغم بطأ هذه المحاكم وتعقيداتها، وغلاء تكاليفها، وكثيرا ما كانت تذهب حقوق المتخاصمين الأهالي في تلاعب المترجمين والمحامين والقضاة الفرنسيين(6).

ولقد سجل حضور عائلة ابن رحال أمام هذه اللجنة للدفاع عن حقوق القضاة المسلمين والمحافظة على اختصاصاتهم، ومثّلها حمزة بن رحال والد محمد، وهو واحدا من ممثلي الأعيان

---

(1) Agéron (Ch-R),Les Algériens..., Op.Cit,p504.

(2)-للمزيد من المعلومات حول انتفاضة عين تركي وأسباب قيامها أرجع. الى يحي بوعزيز، مرجع سابق، ج2، ص ص15-30.

(3)سعد الله (أبو القاسم)، الحركة...، مرجع سابق، ج2، ص91.

(4)ومثل الأوروبين في هذه اللجنة: بيري (P ierry) صاحب مرسوم 1859 ورئيس محكمة الاستئناف، روبيني دي كليري (Robinet De Cléry) نائب عام للجزائر العاصمة، وهما من أنصار الحداثة والاندماج، بالإضافة إلى إسماعيل عربان (Ismail Urbain)، ومولاتو (Mulatto) وهما من أتباع مذهب السانسيمونية. للمزيد أنظر. Christellow (A), Op.Cit, p537.

(5)-Estoublon et le Febure, Op.Cit, Décret 31 Décembre 1859, pp230-237.

(6)-سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ ...، مرجع سابق، ج4، ص442.

والذي يقول عنه آلان كريستلو أنه من أكثرهم شهرة في المنطقة الغربية ثقافة وعلما، وهو قاضي لندرومة وطرارة إلى جانب أعضاء آخرين وهم: حسن بن بريهمات* والمكي بن باديس والطيب بن المختار** ومحمد السعيد بن علي الشريف*** والعياشي بن يرنو****، وسليمان بن صيام***** ومحمد بن زغودة، ومحمد بن الحاج محمد [1].

وقد دار نقاش الأعيان الأهالي مع اللجنة حول المجالس القضائية، وضرورة إعادة الاعتبار لها، لأن في هذا ضمان أكبر لحقوق القاضي ويمنح للمتخاصمين شروط التقاضي طبقا للشريعة الإسلامية، وكان نتيجة هذا النقاش إصدار اللجنة توصيات تضمنتها فيما بعد مرسوم ديسمبر 1866 القاضي بتنظيم المحاكم الإسلامية في الجزائر [2]، وهي كالآتي:

أ-تعيين مجالس استشارية فقط بدل المجالس ذات السيادة التي طالب بها الأعضاء المسلمون

---

* -ولد حسن بن بريهمات بالجزائر العاصمة في الربع الأول من القرن التاسع عشر دون تحديد لتاريخ ميلاده، ونشأ وتعلم فيها ويعد من أوائل التلاميذ الجزائريين الذين التحقوا بالمدارس الفرنسية التي فتحت أبوابها لأول مرة سنة 1836، وهو من أبرز الشخصيات العلمية والأدبية والسياسية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، حتى قال عنه أحد معاصريه «له خبرة بمجريات الأحوال وعلم عجيب بالتاريخ وطبقات الأدباء وتفرس مصيب ينفذ به في البواطن فيستخرج مكنونها ... فهو من أعيانها الرجل الوحيد الذي يتنزل في الجزائر أديبها المترف وعالمها الحكيم، وموظفها الصالح وكريمها السموح... » كما عين قاض في المكتب العربي بالبليدة سنة 1853، وبعدها مدير للمدرسة العربية الفرنسية (الكوليج الإمبراطوري) المعروف باسم المدرسة السلطانية عند افتتاحها سنة 1857، كما تم تعيينه عضوا في المجلس الاستشاري للفقه الإسلامي بالجزائر سنة 1855. للمزيد انظر. الحفناوي (أبو القاسم)، تعريف الخلف برجال السلف، ج2، موفم للنشر، الجزائر، 1991، ص374-375. لونيسي (إبراهيم)، مرجع سابق، ص ص61-65.

** -الطيب بن المختار بن البشير، وهو من مواليد معسكر ومن أقرباء الأمير عبد القادر، هاجر إلى الشام وعاش هناك فترة بين جانب أبناء بلده وغيرهم من المهاجرين. ثم عاد إلى الجزائر بتحريض من الأمير الذي هو ابن عمه -كما يقول-، وتولى الطيب بن المختار القضاء للفرنسيين، وعاش في الجزائر ولكنه أعاد الزيارة إلى دمشق وتوفي بالجزائر سنة 1307هـ. للمزيد. انظر.
- Cristellow (A), Op.Cit, pp52, 277.

*** -محمد سعيد بن علي الشريف: قاضي منطقة الشلالة وينتمي إلى العرش المنافس لعرش الشيخ الحداد الذي عارض بشدة المحاكم الزجرية سنة1871 وأعلن المقاومة ضدها.للمزيد أنظر Ibid , p337-338

**** -العياشي بن يرنو، هو مفتي مستغانم ومزارع وعضو في مجلس القضاة، وله شعبية كبيرة في أوساط الأهالي. انظر.
Ibid, p338.

***** -كان ابن صيام موظف لدى الإدارة الاستعمارية منذ بدايات الاحتلال وظل كذلك إلى وفاته سنة 1896، وهو ينتمي إلى أسرة ثرية، مما ساعده أن يكون متعلما وذا ثقافة واسعة، حتى عين في منصب الآغا بمليانة، ولقد قال عنه أحد الجنرالات الفرنسيين «الرجل المرموق والكبير الأهمية في كامل الوطن، وأن نزاهته وثقافته وكرمه الذي لا يتأخر أمام أي تضحيات وغناه قد أكسبوه نفوذا كبيرا». كما يقول عنه لويس رين «بأنه يعد من أقدم وأحسن المتعاملين مع الإدارة الفرنسية في الجزائر». انظر. لونيسي (إبراهيم)، المرجع السابق، ص55.

(1)-سعد اله (أبو القاسم)، تاريخ...، مرجع سابق، ج4، ص442.

(2)-Estoublon et le febure, Op.Cit, Décret 13 décembre 1866, pp318-325.

2-إنشاء غرف خاصة بالمسلمين في كل محكمة فرنسية.

3-منح المعاونون المسلمون صوت تداوليا فقط، رغم أن عددهم أقل من عدد القضاة الفرنسيين.

4-إنشاء مجلس أعلى للفقه الإسلامي، مهمته إعطاء الرأي في المسائل العويصة التي تعوض على محكمة الاستئناف الفرنسية والمحاكم عموما، ورأي هذا المجلس استشاري فقط.

5-تصنيف القضاة المسلمين إلى ثلاث طبقات وتحديد أجور كل طبقة.

6-تخفيض عدد الدوائر القضائية للتخلص من القضاة القدماء، والسماح بالقضاة الأكفاء بالدخول في هيئة القضاء.

7-اختيار القضاة عن طريق المسابقة[1].

هذه التوصيات تبين أن جيد القضاة المسلمين ذهب سدا «لأنها جردت القاضي المسلم من صلاحياته وجردت المجالس القضائية تفقيهية من سيادتها ودمجت القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي، وأبعدت القضاة القدماء الذين لهم صلة بالمقاومة، وعينت عناصر جديدة نشأت في عهد الاحتلال، بالإضافة إلى تخفيض عدد الدوائر القضائية، وبالتالي التقليل من عدد القضاة المسلمين والتوسع في نشر المحاكم الفرنسية»[2].

ويمكن أن نضيف إلى ذلك التوجه نحو نزع استقلالية القضاة، وجعلهم يدخلون في تيار البيروقراطية الإدارية الفرنسية عن طريق الأجور والامتحان، بالإضافة إلى جعلهم تابعين للقضاء الفرنسي في ثوب مستشارين ومعاونين[3].

ولعل أهم مكسب حققه الأعيان الجزائريون هو حصولهم على حق اختيار القضاة وتعيينهم بعدما كانوا يعينون مباشرة من الطلبة المتخرجين من المدارس الفرنسية الثلاث[4].

وما إن وجد القضاة المسلمون متنفسا في مرسوم 1866، حتى أصدرت الإدارة الفرنسية في 10 سبتمبر 1886 مرسوما جديدا حول القضاء الإسلامي زاد من تقليص مهام القاضي المسلم بانتزاع المسائل العقارية من جدول أعماله كما سبق ذكره، وفقا للمادة الثانية (02) من بنود هذا

---

[1]-Cristellow (A), Op.Cit, P185. Et Agéron (Ch-r), Les Algériens..., Op.Cit, T1, p205.

[2]-سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ...، مرجع سابق، ج4، ص443-444.

[3]-المرجع نفسه، ص444.

[4]-المرجع نفسه، ص444.

المرسوم، وحل مكانه قاضي الصلح الفرنسي في الحكم بالشريعة الإسلامية إذا رضي الخصمان بذلك (المادة 7)، وبالتالي لا فائدة من وجود المحاكم الإسلامية، وتستبدل الشريعة الإسلامية بالقانون الفرنسي [1]. وأكد على مسألة الاستئناف أمام قاضي الصلح في مادته (37).

هذا المرسوم أثار حملة كبيرة في أوساط القضاة والأهالي عامة، ورفع على إثره سكان قسنطينة عريضة في سنة 1887 المعروفة "بمقالة غريق"، تطالب بإلغاء المرسوم المذكور والرجوع إلى مرسوم 1866، وأوضحت العريضة تضرر الأهالي من جراء هذا المرسوم الذين لم يظهروا معارضتهم المباشرة له لكي تفهم الإدارة الفرنسية مع مرور الوقت عدم جدواه ، وقد بنوا حجتهم على ما يلي:

1-عدم الالتزام بمعاهدة 1830 القاضية باحترام الدين الإسلامي والعادات..الخ. وقد تغير الكثير من أمور الشريعة حتى ضاع منها شيء مهم.

2-صدور مراسيم متعددة تحد من صلاحيات القاضي المسلم، وتوسع في اختصاصات القضاة الفرنسيين دون مراعاة قوانين الشريعة الإسلامية.

3-إعادة اختصاصات المسائل العقارية وغيرها إلى القاضي المسلم، نظرا لسرعة في تطبيق الحكم، وانخفاض التكاليف أي الرجوع إلى مرسوم 1866[2].

وفي حالة عدم قبول الرجوع إلى هذا المرسوم بصفة نهائية، اقترحت العريضة إجراء تعديلات على المرسوم في ناحيتين اثنتين:

1-أن يسمح للخصمين اختيار القاضي الذي يفصل بينهما، أي اختيار القاضي المسلم أو قاضي الصلح الفرنسي.

2-إذا كانت النازلة تكلف من 5 إلى 500 فرنك فالمطلوب منح الحكم للقاضي المسلم مراعاة للحالة المدنية للمتخاصمين[3].

هذه إشارة لأهم حدثين سياسيين قاما ضد القوانين المطبقة على القضاء الإسلامي قبل تدخل ابن رحال في هذا الموضوع سنة 1891. فهل وافق ابن رحال على ما جاء في لجنة قستانبيد

---

(1)-Estoublon et le Febure, (1830-1895), Op.Cit, pp697-705.

(2)-سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ...، مرجع سابق، ج4، ص465-466.

(3)-المرجع نفسه، ص446.

ومذكرة أهالي قسنطينة؟ أم كان معارض لهما؟ وما هي مواقفه حول سياسة فرنسا تجاه القضاء الإسلامي؟

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

4-1-3-موقف ابن رحال من سياسة فرنسا تجاه القضاء الإسلامي:

في الحقيقة أن ابن رحال لم يعارض موقف وفد الأهالي أمام لجنة قستانبيد، ومذكرة أعيان قسنطينة، فقد رفض هو الآخر هذه القوانين، لكنه اختلف معهم في المبدأ وبخاصة عريضة 1887. فقد رفض قانون 1886 رفضا صريحا ولم يطالب بتعديلات على القانون، لأنَ هذا الأخير لن يعيد للقاضي المسلم اختصاصاته وحريته الكاملة، لأن القضاء الفرنسي صار أمرا واقعا ولا يمكن أن تعود حالة التشريع الإسلامي إلى سابق عهدها، ومع ذلك طالب ابن رحال أمام أعضاء لجنة مجلس الشيوخ سنة 1891 بإلغاء منصب قاضي الصلح والقوانين التابعة له. لأنها أمور تتعارض والشريعة الإسلامية وتزيد من تقل الأهالي. فبعد أن كانوا يمثلون أمام العدالة لحل مشاكلهم، وجدوا أنفسهم عرضة لمشاكل ولمتاعب أخرى منها: غلاء التكاليف، صدور أحكام معارضة لآمالهم، انتقالهم من محكمة إلى أخرى ووقوعهم في مغبة الاستئناف بعدما كانت أحكام القاضي المسلم سارية المفعول ونافذة.

ومما قاله ابن رحال للجنة قاستنبيد يوميا: «... منذ صدور الأمر المؤرخ في 10 سبتمبر 1886 القاضي بإبدال الشريعة الإسلامية بشريعة أخرى، شعر الأهالي بألم خفي يذب في مفاصل هيأتهم الاجتماعية، أفقدهم الراحة وألزمهم القلق من جراء هذا الأمر الذي يتناقض ورغباتهم، ومصالحهم وديانتهم الإسلامية... وفي تقديم قضاة فرنسيين على تركات المسلمين مصاريف تستغرق جل التركة، وأحيانا جميعها زيادة على ما في ذلك من هتك حرمة الأحكام الشرعية الدينية التي التزمت حكومة الاحتلال باحترامها بنص معاهدة 1830»[1].

ويضيف ابن رحال:«القرآن العظيم هو دين وشريعة وأداة فهمه هي العربية، وعادات المتمسكين به غير عادات غيرهم، وفي اختلاف اللغة والعادات ما يحمل على الاعتقاد بأن القاضي الفرنسي المكلف بالقضاء بين الناس خصوصا إذا كان حديث السن هو في الوطن الجزائري بمنزلة القاضي المسلم إذا أسندت إليه خطة القضاء في الجهات الشمالية في بلاد فرنسا، فلا يأتي إلا بالعبث لجهله أخلاق القوم وطباعهم...الخ»[2].

---

(1)-الجيلالي (محمد عبد الرحمن)، مرجع سابق، ج4، ص465، والعقون (عبد الرحمن بن إبراهيم)، مرجع سابق، ج1، ص19.

(2)-العقون (عبد الرحمن إبراهيم)، المرجع السابق، ص19.

فابن رحال، يرى أن قاضي الصلح ووظيفته غريبان على المجتمع الجزائري[1]، ورفضه للمرسوم 1886 بكون الإدارة الفرنسية كانت قد زادت في تعسفها حينما أصدرت مرسوم 17 أفريل 1889 الذي يطبق ويؤكد ثانية على قانون 1886، بل يزيد عليه عندما يترك الحرية للمتخاصمين أن يحولوا نوازلهم من القضاة المسلمين إلى قضاة الصلح الفرنسيين في المواريث والأحوال الشخصية وفي المواريث لا يحكم القضاة المسلمون في نوازل العقارات، لأنها صارت من اختصاصات قضاة التوثيق الفرنسيين، وانتزعت نوازل الجنح والجنايات، وكل أنواع التأديب وأنواع المعاملات الأخرى من أيدي القضاة المسلمين.

وقد جاء في إحدى مواد هذا القانون المتعلقة بشؤون الميراث، وهي المادة 19 أن حكم القاضي ماض إذا كان رأس مال النازلة أقل من500 فرنك فإن تجوز ذلك المبلغ، فإن حكم القاضي المسلم يعاد إلى المحكمة الابتدائية الفرنسية وجوبا بمقتضى المادة 26 المتعلقة بقاضي الصلح[2].

وقد عقب هذا المرسوم(17 أفريل1889)، شكوى جماعية من القضاة المسلمين الذين قدموا عريضة إلى الحاكم العام شارل جونار سنة 1905 يطالبون فيها برفع رواتبهم، والجديد في الشكوى أن هؤلاء القضاة لم يطالبوا كما عاهدناهم بإصلاحات واستعادة نفوذهم القضائي. ومع ذلك أعلنوا عن معارضتهم الشديدة لهذا المرسوم الذي خلق صراعا بين القضاة المسلمين والفرنسيين من جهة و بين القضاة المسلمين والحكومة الفرنسية من جهة أخرى، نظرا لسياستها تجاه الشريعة الإسلامية فبالرغم من قانون فصل الدين عن الدولة سنة 1907إلا أنها لم تستثني الدين الإسلامي وأبقته تابعا لمديرية الشؤون الأهلية التابعة للحكومة العامة[3].

وقد أيد ابن رحال القضاة في طلبهم برفع الأجور، لكنه اشترط مع ذلك توسيع صلاحيات القاضي المسلم وإدخال تعديلات على مرسوم 1889[4]، فهو لا يرى بديلا عن القاضي المسلم حتى بوجود قاضي الصلح الفرنسي، لأن تطبيق التشريع الإسلامي يتطلب وجود مشرعين، والقاضي الفرنسي جاهل لأمور الشريعة، حيث قال: «لا يمكن أن نرى عدم جدوى العدالة الأهلية لأنها تشريع إسلامي، ولتطبيق تشريع يجب وجود مشرعين، فلا يمكن لأفضل قاضي فرنسي وفي أي

---

(1)-المرجع نفسه، ص19.

(2)-Estoublon et le Febure, Op.Cit, 17 Avril 1889, pp859-873.

(3)-سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ...، مرجع سابق، ج4، ص477.

(4)-SA, 21 Décembre, 1921, p22.

وقت أن يعرف العدالة الإسلامية مثل المسلم نفسه»[1]، وهو نفس الموقف الذي عبر عنه سنة 1891، ولتأسيس عدالة حقه، طالب ابن رحال بإصلاح أوضاع المعاونين المسلمين في المحاكم ومجالس القضاء، ومنها على الخصوص محاكم الاستئناف (Cours d'Appel) التي تجعل القاضي المسلم مجرد مستشار، وهي واحدة من مطالبه حول توسيع صلاحيات واختصاصات هذا القاضي، وتحسين أوضاعه. وفيما يلي أهم الاقتراحات والمطالب التي قدمها ابن رحال بخصوص القضاء الإسلامي:

1-توسيع اختصاصات القاضي ذو الخبرة والمعرفة بمقدار كرسي في كل محكمة لكي يحكم في كل القضايا الخاصة بالجانب العقاري (الأملاك المنقولة وغير المنقولة)، مع حق الحكم الابتدائي حتى 500 فرنك، واستئناف النوازل التي تقل عن هذا المبلغ[2].

ويوضح ابن رحال بأن تحقيق هذا المطلب يخلق فوائد كثيرة للمسلمين لأنه يلغي بالنسبة للمتحاكم إجبارية الخضوع أمام قاضي الصلح والذي غالبا ما يكون بعيدا عن مقر سكنى المتقاضي[3]. لذلك طالب زميل ابن رحال السيد قنيري بإلغاء مرسوم 11 جوان 1891 لأن معظم الأهالي يفضلون التقاضي من طرف القاضي المتواجد في مقر إقامتهم بدل اللجوء إلى قاضي الصلح والذي يتطلب العديد من التنقلات والإجراءات، زد على ذلك تكاليف السفر[4].

2-تغيير مرسوم 19 ديسمبر 1919 كلية والذي تخضع بموجبه سجلات الأحكام لحقوق الرسم والتسجيل*[5]. حيث يقول ابن رحال: «إن المحاكم الإسلامية صارت مهجورة من رجال العدالة منذ أن صارت العقود وأحكام القاضي تخضع لحقوق الرسم والتسجيل باهضة الثمن، فمن الواجب تخفيضها، ففي الوقت الحالي لا تحقق المحاكم سوى 20 إلى 30 فرنك في الشهر والتي يستفيد منها العدول والباش عدول، إن وضعية هؤلاء القضاة حرجة جدا، فهم مجبرون على الاستقالة من مناصبهم للبحث عن عمل أحسن أجرا يحقق لهم ضروريات العيش»[6].

---

[1]-SA, 8 Juin Décembre, 1922, pp128-129.

[2]-SA, 19 Mai 1921, p24.

[3]-Ibid, p24.

[4]-Ibid, p24.

* -للمزيد حول بنود هذا القانون . انظر. Estoublon et le febure, Op.cit, 1919, pp450-451.

[5]-SA, 4 Jiun 1920, p174.

[6]-SA 4 Juin 1920, Op.Cit, p172

3-خضوع كل الأحكام لحق العودة الحرة للسجلات القديمة، وإزالة الفهارس التي لا جدوى منها خاصة وأن محصلي التدوين (التسجيل) لا يترجمون بنفس الطريقة هيئة النصوص المعمول بها، ويطبقون تعريفات وأسعار مختلفة، فلهذا دعا ابن رحال للقيام بالإجراءات الضرورية وإعطاء شروحا كافية لهذه النصوص، وأن يكون تطبيق التعريفات (Les tarifs) متساويا.

4-رفع تعريفات المحاكم بنسب متعادلة[1].

5-إعطاء الرخصة للقاضي المسلم بتناول أحكام المعاملات المتعلقة بالأراضي المفرنسة وتكلفهم بالنقل للمكاتب العقارية أحكام هذا النوع طبقا للإجراءات الفرنسية.

هذه النقطة قوبلت بالرفض الشديد من طرف الإدارة الفرنسية، لكن ابن رحال أصر عليها وطالب بتقديم شروحا دقيقة لرفضها هذا، كون هذا الإجراء واحد من اختصاصات القاضي المسلم بغض النظر عن أصل الملكية[2].

6-تحديد رواتب القضاة، وإعداد الأقسام، وتحرير العقود في أوراق أصلية على غرار مأموري القضاء (Les Magistrats).

وضع محمد بن رحال هذا الطلب بعد رفض الإدارة الفرنسية اقتراحه بإلغاء مرسوم 8 جانفي 1870[3]، والذي لا يخصص بمقتضى مادته السابعة(07)، رواتب لقضاة منطقة الهضاب العليا، وهذا ما اعتبره ابن رحال إجحافا في حق القضاة، ومحاولة لزعزعة الاستقرار والثقة فيما بينهم[4]. وفي نفس السياق قدم ابن رحال اقتراحا يعمل على قبول القضاة الثلاثة الإباضيين في المنطقة العسكرية في الجنوب للاستفادة من رواتب مساوية لرواتب زملائهم في الشمال،وقد لقي اقتراح ابن رحال الدعم الكبير من طرف زملائه النواب المسلمين وقبل بالإجماع[5].

وفي الواقع أن اقتراح ابن رحال يهدف إلى جمع القضاة الجزائريين باختلاف مذاهبهم وأعراقهم في هيئة واحدة .

---

(1)-SA, 19 Mai 1921, Op.Cit, p25.

(2)-Ibid, p25.

(3)-Estoublon et le Febure, Op.Cit, (1830-1895), pp363-366.

(4)-SA, 18 Juin 1921, p19.

(5)-SA, 1 Juin 1922, P35.

7-مراعاة الكفاءة والأقدمية عند تعيين القضاة وضرورة إجراء مسابقة لتوظيفهم الرسمي وبذلك تضمن المحاكم وجود قضاة أكفاء قادرون على تحمل المسؤولية وقد جاء طلب ابن رحال ردا على قرار الإدارة الفرنسية بتعيين القضاة المتخرجين من المدارس الثلاث[1].

8-نظر القاضي في العمليات الحسابية (تصفية الحسابات)، وتقسيم الإرث، مع الإصرار على تحقيق هذا الطلب، أي إرجاع مهام الموثق الفرنسي إلى صاحبها الأصلي القاضي المسلم[2].

9-إنشاء في أسرع وقت لجنة تتكفل بالإجراءات والتدابير التي تستلزمها الوضعية الحالية لكل لقضاة المسلمين تضم قضاة فرنسيين و مسلمين[3].

10-إذا لم تلغ الإدارة الفرنسية المحاكم الجنائية نطالب (ابن رحال) بعضوية الأهالي في هيئة المحلفين بنسبة مساوية لزملائهم الفرنسيين بحضور الجلسات التي يحاكم فيها الأهالي تجنبا للتحيز وتحقيق العدالة [4].

لكن هذا الطلب رفض بشدة من طرف الإدارة الفرنسية، التي تعد هيئة المحلفين هيئة فرنسية خالصة مائة بالمائة، ولا علاقة للأهالي بها .

هذه هي أهم النقاط التي تناولها ابن رحال في مداخلاته حول القضاء الإسلامي، فهو طالب بالحفاظ على الهيئة الشرعية الإسلامية وقوانينها، واسترجاع حقوقها السابقة لمصلحة الأهالي ، لكن اقتراحاته لم تلق القبول من طرف الإدارة الفرنسية كغيرها من المواقف الإيجابية من طرف النواب والأعيان الأهالي، وانحصر دور القاضي المسلم في الأحوال الشخصية (الزواج، والطلاق، والإرث)، والتي صارت هي ذاتها في موقف الاختيار ما بين القاضي المسلم وقاضي الصلح الفرنسي !.

[1]-SA, 19 Mai 1921, Op.Cit, p26

[2]-Ibid, p26.

[3]-Ibid, pp26-27.

[4]-SA, 4 Juin 1920, p177.

4-2-محمد بن رحال ومسألة تعليم الأهالي:

4-2-1-موقف الأهالي من التعليم الفرنسي:

لا يختلف اثنان عن مدى أهمية التعليم في قيام أي دولة ما، لأنه المورد الأساسي لتكوين إطاراتها وحفظ ممتلكاتها وتطبيق قوانينها، لذلك رغبت الإدارة الفرنسية في بسط تعليمها وثقافتها الفرنسية على الأهالي الجزائريين، بغية دمجهم مع الدولة الأم، ومحو وهدم البنية الثقافية الأهلية القائمة على اللغة العربية والتعليم الديني، ولقد أصدرت سلسلة من المراسيم والقوانين كنا قد تعرضنا لها بدقة في الفصل الأول من البحث في المبحث الخاص بالوضع الثقافي في الجزائر.

والسؤال الذي يمكن طرحه هنا، هو كيف كان رد فعل الأهالي اتجاه السياسة التعليمية الفرنسية، هل كانوا من المساندين أم من المعارضين؟ و في كلتا الحالتين ما هي الأسباب التي دفعتهم إلى اتخاذ هذا الموقف؟

في الواقع، أن الأهالي أظهروا معارضتهم المباشرة للتعليم الفرنسي منذ البداية، ولا شك أن ذلك يعود إلى كونه غريبا عليهم، رغم حرص الإدارة الفرنسية على إدخال بعض المواد التي كانت معهودة لدى الأهالي مثل: الفقه والتوحيد، وعلى تعيين إمام في كل مدرسة ليصلي بالتلاميذ الصلوات الخمس وصلاة الجمعة[1]. إلا أن الأهالي رأوا في هذا التعليم وسيلة خطيرة لفرنسة أبنائهم، بل اعتقد البعض منهم أن لغة النصارى كفرا وظلالا[2].

ومن أبرز أدلة رفض الأهالي للتعليم الفرنسي، لجوء الإدارة الفرنسية إلى شتى السبل التي تجذب الأهالي إلى مدارسها، ومن بينها توزيع المكافآت على الذين يتفوقون في التعليم حتى ولئن كانت هذه المكافآت مدفوعة من (جيوب) أرباب الإدارة الاستعمارية، وهذا ما أثبته العقيد دوريو (Durieux) مسؤول الشؤون الأهلية في الحكومة العامة خلال الحفل الذي أقيم بمناسبة إجراء الامتحانات الخاصة بمدرسة تدريب أبناء الأهالي على اللغة الفرنسية خلال شهر أكتوبر 1852والذي حضره الحاكم العام آنذاك الجنرال راندون، ومجموعة من العلماء وأعيان البلاد مسلمين ومسيحيين، حيث قال: «يامعشر المسلمين مراد البايلك في هذا العمل خير أولادكم، والمرجو من الآباء أن يبعثوا أولادهم إلى هذه المدرسة لينالوا الفخر الجميل كغيرهم الذين وقفوا على أبنائهم في

(1)-انظر المادة 13 من القانون الخاص بالمدرسة السلطانية، في جريدة المبشر، 15 أفريل 1857.

(2)-ناصر (محمد)، الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1939، ج2، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1980، ص9.

العلم» وقال كذلك: «إن سعادة الوالي أنعم على كل تلميذ بجزاء من خاصة أمواله، ولا شك يحصل التلاميذ من هذا التأويل فوائد جزيلة، وبذلك تتقوى الألفة والمودة بين الجنسين، ويتزايد عدد الصبيان شيئا فشيئا، حيث تحقق للناس منافع هذا الشأن، ولا شك أن من لم يتعلم في صغره لم يتقدم في كبره»[1].

وفي محاولة منها لحث الأهالي على تعليم أطفالهم في المدارس الفرنسية شرعت الإدارة الفرنسية في انتهاج أسلوب آخر مع بداية الستينات من القرن التاسع عشر، وهو إرسال بعض التلاميذ الأكفاء والمتفوقين إلى بعض المدارس العليا بفرنسا حتى تقوم بغسل أمخاخهم، وتحولهم إلى آلات طيعة لخدمة مصالحها وأهدافها، ويعتبر بلقاسم بن سديرة* واحد من أبرز الطلبة الجزائريين الذين درسوا بفرنسا.

وقد نشر له كتاب في سنة 1891 يحمل عنوان "دروس تطبيقية في اللغة العربية" (Cours Pratique de la langue Arabe)، قام فيه بحملة دعائية للغة الفرنسية على حساب اللغة العربية، حيث قال:« إن اللغة الفرنسية هي لغتكم الأم، لقد بدأتم بالاستماع إليها منذ اليوم الأول الذي ولدتم فيه»، وهذا أكبر دليل على مدى تأثير الثقافة الفرنسية على شخص ابن سديرة الذي أمحى اللغة العربية الفصحى من قاموسه وعوضها بالدارجة تمهيدا لفرنسة التلاميذ والقضاء كلية على اللغة العربية، وبدون شك فهذا الكتاب موجه إلى التلاميذ الفرنسيين والأهالي معا.

هذا الموقف من طرف ابن سديرة يجعلنا نتساءل فيما إذا سلك زملاؤه الأهالي الآخرون المتخرجون من المدارس الفرنسية نفس المسلك أم لا؟، وما دام ابن رحال هو واحد منهم، فما هو رد فعله على سياسة فرنسا التعليمية؟ وهل كان مؤيدا لما جاء به بن سديرة وغيره أم لا؟ وهل قبل التخلي عن التعليم القرآني؟ أم رفض ذلك؟ وما هي وجهة نظره حول هذا الموضوع؟

---

[1]-المبشر، 15 أكتوبر 1852، نقلا عن: لونيسي (إبراهيم)، مرجع سابق، ص334-335.

*-ولد بمدينة بسكرة، وتخرج من المدرسة السلطانية سنة 1863، وقد أبدى رغبته في مواصلة الدراسة بباريس، وكان له ذلك، حيث تخرج منها في شهر جويلية 1865 وعاد إلى الجزائر أين عين أستاذا في مدرسة تكوين المدرسين بالجزائر، وله أعمال خدمت اللغة الفرنسية، لأنها كلها اهتمت باللغة الدارجة الجزائرية، و لم تتناول اللغة الفصحى.

انظر. لونيسي (إبراهيم)، مرجع سابق، ص 335-336.

4-2-2-موقف ابن رحال من سياسة فرنسا التعليمية:

في الواقع إن وجهة نظر ابن رحال حول التعليم عامة، وسياسة فرنسا التعليمية خاصة تتضح وتبرز جليا في ثلاث نقاط رئيسية وهي:

1-موقفه من مرسوم 1883 الخاص بتنظيم التعليم الأهلي في الجزائر.

2-موقفه من المدارس الفرنسية الثلاث في تلمسان، والجزائر وقسنطينة.

3-موقفه من التعليم القرآني (التعليم العربي الحر).

ولقد استندنا في ذلك على ثلاثة نصوص رئيسية لمحمد بن رحال وهي:

1-دراسة حول تطبيق التعليم العام في البلاد العربية المنشور سنة 1887 في نشرة الجمعية الجغرافية والأثرية لولاية وهران.

2-مشروع حول إعادة تنظيم التعليم العام في الجزائر، والذي عرضه على لجنة التحقيق المشيخية سنة 1892.

3-خطابه حول التعليم العربي الإسلامي في اللجان المالية بتاريخ 17 جوان 1921 والمنشور في المجلة الأهلية (Revue Indigène) ع148-150 أفريل جوان 1921.

4-2-2-1-موقف ابن رحال من مرسوم 13 فيفري 1883.

بقيت البنية الثقافية في الجزائر تعاني من الركود والتقهقر بفعل قوانين الإدارة الفرنسية المطبقة على التعليم، والتي كانت تختلف باختلاف الحكومات الفرنسية في الوطن الأم، فلم يصدر قانون رسمي ينظم التعليم في الجزائر، مما أدى إلى فراغ ثقافي بين الأهالي، لأنهم خسروا تعليمهم التقليدي الذي بقي يقتصر على بعض الكتاتيب وداخل الأسر وفي الزوايا البعيدة عن أعين الإدارة الفرنسية.وفي الوقت نفسه لم يوجهوا نحو تعليم منظم ودائم حتى حلَ عام1882، عندما أعلن جول فيري الذي كان آنذاك وزيرا للتربية والتعليم، عن إجبارية التعليم لجميع الأطفال مجانا حتى وإن كان هذا التعليم يقدم داخل البيوت، وأقر مبدأ فصله عن الدين وفق مرسوم 28 مارس1882[1].وهذا ما فتح المجال للإدارة الفرنسية بإصدار مرسوم 13 فيفري1883، الذي يؤكد إجبارية التعليم في الجزائر وهو أول خطوة هامة تخطوها الإدارة الفرنسية لتشييد هيكل تعليمي ثقافي متين في الجزائر بعد أن زعزعت البنية الثقافية الجزائرية، غير أن هذا المرسوم وجّه لأوروبيي الجزائر وليس

---

(1)-Loi du 28/03/1882,Inwww.julesferry.com/forum. Et Ajjou (Ali), l'enseignement primaire indigène en Algérie de 1892-1949, université de provence, Aix Marseille1,1989-1990,pp31-31.

للأهالي الجزائريين، رغم تأكيده على تعليم الأهالي والفرنسيين على حد سواء، وسيتضح هذا من خلال استعراض بنود هذا المرسوم ونتائجه[1].

1-تلتزم البلديات بتأسيس مدرسة أو مدرستين مجانا للأطفال الأوربيين والأهالي على حد سواء (المادة 1، 2، 3، 4).

2-يؤسس نفس التعليم ونفس المدارس لكل الأطفال الأهالي والأوروبيين في البلديات كاملة الصلاحيات، والبلديات المختلطة (المادة 38 إلى 41).

3-يعطى التعليم في البلديات الأهلية باللغتين العربية والفرنسية في مدارس خاصة (المادة 42، 43).

4-يثبت مبدأ إجبارية التعليم وإلزاميته.

5-علمانية التعليم وضمان حرية الفكر عند التلاميذ (المادة 35).

6-تؤسس ثلاثة أقسام للمعلمين موجهة لتحضير الأهالي لوظائف التعليم (المادة 36).

7-إحداث كتب مقررة خاصة بالتعليم الأهلي (المادة 37).

8-إحداث شهادة خاصة هي شهادة الدراسات الأهلية (المادة 31).

9-تأسيس هيئة من المدرسين الأهالي (المادة 39).

يعتبر هذا المرسوم البداية الأولى للإدارة الفرنسية لإقامة نظام تعليمي مقنن موجه للجزائريين قاطعا بذلك عهده مع السياسات التعليمية القديمة، كما تقول -فاني كولونا- (Fanny Colonna) [2]. لأنه سوى وضعية التعليم في الجزائر وخلصه من المراسيم السابقة غير الدقيقة، «فلأول مرة ابتداء من 1883 إلى غاية 1898 لاحظنا نمو نظام تعليمي موجه للأهالي»[3].لكن هذا المرسوم كانت وجهته الأساسية اندماجية تهدف إلى تأسيس وتثبيت الهيكل التعليمي الفرنسي في الجزائر.

ولقد خص هذا المرسوم كافة القطر الجزائري حاملا معه شعار جول فيري المتمثل في المجانية، العلمانية، والإجبارية[4]، لكنه قسم التعليم الأهلي إلى صنفين: الأول خاص بالبلديات الكاملة الصلاحيات والمختلطة، والثاني خاص بالبلديات الأهلية في المناطق العسكرية.

---

(1)-Ajgou (Ali), Op.Cit, p31. et Maurice (Poulard), L'enseignement pour les indigènes en Algérie, Alger, Imprimerie Administrative, 1910.

(2)-Colonna (F), Op.Cit, p15.

(3)-Ibid, p15

(4)-Ibid, p15.

أ-في البلديات الأهلية[1]: يوجد ثلاث أنواع من المدارس.

1-المدارس الرئيسية (Ecoles Principales)*: يسيرها مدرس فرنسي يعينه الحاكم العام باقتراح من مديرية التربية والتعليم.

2-المدارس التحضيرية (Ecoles Préparatoires): أو مدارس الأقاليم، يشرف عليها مساعدون أو ممرنون جزائريون يخضعون لرقابة وإدارة المدرسين الفرنسيين، وتؤسس بقرار من حاكم المنطقة العسكرية، أو بناء على طلب مفتش الأكاديمية، وفي كلتا الحالتين بعد استشارة مجلس الولاية.

3-المدارس الصبيانية (Ecoles Enfantines) مفتوحة للأطفال الجزائريين وهي لا تختلف عن المدارس الأوروبية من نفس النوع .

ب-في البلديات الكاملة الصلاحيات والمختلطة:

يخضع الأطفال الأهالي لنفس شروط التحاق الأوروبيين في المدارس العمومية، لكن إذا زاد عدد الأطفال الأهالي عن 35 يوكل أمر تعليمهم إلى مساعد جزائري يحمل شهادة ابتدائية، وهذه المدارس تستقبل في الغالب التلاميذ الجزائريين، لكنها لا ترفض التحاق الأوروبيين بها[2].

لكن بالرغم من إجبارية التعليم التي حددها هذا المرسوم وفقا لما جاء به قانون 1882/03/28 غير أنه طبق في الجزائر على الفرنسيين ومعهم اليهود ، أما فيما يخص الأهالي فكان أمر تطبيقه خاضعا للظروف، بأماكن الدراسة والميزانية. وهذا في الواقع مجرد غطاء استعملته الإدارة الفرنسية لتغطية الحقيقة، لأن أمر تأسيس مدرس للأهالي يعود النهاية للبلدية، وهي ولاؤها الأساسي للأوروبيين وهم أشد المعارضين لتعليم الأهالي وحجتهم في ذلك أنه يتطلب ميزانية ضخمة، ويهمل مشاريع أهم، ويكلف مصاريف من الممكن تفاديها إذا وجه الأهالي نحو التعليم المهني (L'enseignement professionnel)[3].

---

(1)-حلوش (عبد القادر)، المرجع السابق، ص142.

*-وهي في الغالب تتواجد في نقاط بعيدة عن المراكز الفرنسية.

(2)-حلوش (عبد القادر)، مرجع سابق، ص143.

(3)-Agéron (Ch-R), Les Algériens..., Op.Cit, T1, p327.

وقد كتب شانزي في 1877/11/12، وكان آنذاك حاكما عاما مبرزا معارضة البلديات للمدارس العربية الفرنسية يقول: «كانت البلديات ترفض وبشكل مطلق تدبير أمور الشباب الأهالي التابع لمؤسساتنا التعليمية، والأخطر من ذلك أن جهودنا ستكون عديمة الفعالية عند توسع المناطق المدنية»[1].فكيف ستكون إذن نتائج هذا المرسوم، وبالتالي مستقبل تعليم الأهالي؟

نصت المادتين 2 و43 من مرسوم 1883 بتلقي التلاميذ الأهالي لتعليم مزدوج (عربي/فرنسي)، غير أن الفرنسيين آثروا لغتهم على حساب اللغة العربية، فكان ممنوعا على تلاميذ القسم المتوسط وتعالي التكلم بلغة أخرى غير اللغة الفرنسية ولو كان ذلك في أوقات الاستراحة، ولم تدرج اللغة العربية سوى في امتحان شهادة الدراسات الابتدائية الأهلية بمقتضى المادة 31 من هذا المرسوم.

وهنا نتساءل ما هو موقف محمد بن رحال باعتباره واحدا من أهم الشخصيات الجزائرية المثقفة، والمتخرجة من المدارس الفرنسية من مرسوم 1883 القاضي بتنظيم التعليم الأهلي في الجزائر، هل أيده أم عارضه؟ وما هي المبررات التي استند عليها؟

في الحقيقة أن ابن رحال رحب بمرسوم 1883، لأنه ظهر في وقت كانت فيه البنية التعليمية الأهلية على وشك الانهيار التام، ماعدا في بعض الحالات المقتصرة على الزوايا والكتاتيب البعيدة عن أعين الإدارة الفرنسية، فرأى ابن رحال أن هذا المرسوم يقدم خدمة جليلة للأهالي وجاء في وقته لانتشالهم من حالة الجهل والأمية التي بدأت تتفاقم، وقد برز موقفه هذا في دراسته المنشورة سنة 1887[2] -المذكورة أعلاه-، حيث قال: «في اليوم الذي تنصب فيه فرنسا عالمها على الساحل الإفريقي، فإنها تلتزم ضمنيا بأن تتفرغ لتحضير وتحرير الشعب الذي جاءت لاستعماره، وتحت عقوبة السقوط يجب علينا الوفاء بوعدها مهما كانت الصعوبات التي ستواجهها وتلاقيها في إتمامها لهذه المهمة المجيدة». وحسب ابن رحال لا توجد وسيلة أنجع للتحضر والتقدم أكثر من التعليم، يقول: «لبلوغ هذه الغاية، أتوجد وسيلة لها القدرة الممكنة وفعالة أكثر من نشر التعليم؟»

غاية ابن رحال واجهتها عدة حواجز، ذلك أنَ مرسوم 13 فيفري 1883 ظل حبرا على ورق لأن أهم بند من بنوده القاضي بنشر التعليم في أوساط الأهالي لم يتحقق، فالإدارة الفرنسية لم تنشئ

---

(1)-Agéron (Ch-R) Op.Cit,T1,p327.

(2)-Ben Rahal(Si M'hammed),"Etude sur l'application de l'instruction publique en pays Arabe", in B.S.G.A.O. N°33, avril-Juin, 1887, pp118-221

ولم تقم مدارس ومراكز تعليمية كافية لاستقبال الأهالي، لأن مهمة إنشاء المراكز تولت مسؤوليتها البلديات طبقا للتشريع المالي لمرسوم 1883 القاضي بتطبيق مرسوم 1881/06/16، الذي حدد ميزانية تكاليف التعليم الابتدائي التي تولتها البلديات، وهذه الأخيرة ولاءها الأساسي للأوروبيين الرافضين لهذا المرسوم كما سبق ذكره، بالإضافة إلى إقصاء اللغة العربية عن برنامج الدراسة. هذه التناقضات في تطبيق هذا المرسوم، جعلت الأهالي يعلنون معارضتهم له بعدم تسجيل أطفالهم في هذه المدارس صونا لدينهم وثقافتهم، ولقد أوضح ابن رحال هذا الأمر قائلا: «في الوقت الحالي يستطيع الجزائري تقبل التعليم، أقول تقبله لأنه لم يطلبه، حتى أنه مستعد له، ما عدا بعض الاستثناءات النادرة، نظرا لبساطتها تراه فخاخا منصوبة لسلب وطنيتها ودينها، ولا يجب مقتها لأن الارتباط بعادات وعبادات الأجداد شيئان خيران».

كان ابن رحال متفهما لرد فعل الأهالي ومحترما لموقفهم الراجع إلى التناقضات التي أحدثت بعد مرسوم 1883، فلم تطبق معظم بنوده وما طبق منها لا يتماشى ورغبة الأهالي، لذلك وضع ابن رحال بعض الملاحظات على هذا المرسوم، كما قدم اقتراحات تعد بمثابة حلول للعوائق التي واجهت تطبيق المرسوم، احتواها نصه المذكور أعلاه، وهي كالآتي:

4-2-2-1-1-التعليم المقترح ينتج أناس مبعدين لا أكثر.

لاحظ ابن رحال أن معظم الطلبة المسلمين الذين التحقوا بالمدارس الأهلية، بعد مرسوم 1883 لم يستفيدوا من شيء، وعادوا إلى ديارهم دون توضيح لوضعيتهم، فرغم السنوات التي قضوها في الدراسة لم يحصلوا على أي إجازة أو شهادة، بالإضافة إلى عدم حصولهم على التعليم المتقن، فهم لم يتقنوا الفرنسية ولم يحافظوا على اللغة العربية، حيث يقول: «ينبغي الاقتناع بحقيقة أن يؤخذ الشباب العرب من دواويرهم وإمساكهم عدة سنوات في مقاعد مؤسسة شيدت بمصاريف ضخمة مزودة بأجهزة وموظفين باهضوا النفقات، ثم تعيدهم إلى قبائلهم كما كانوا من قبل "أميين بخفي حنين" –لا يحفظون سوى بعض المفردات الفرنسية لا غير– دون تحقيق أي غاية، ودون نيل أية شهادة وتمنعهم من تطبيق ما لقنتهم إياه، وبالتالي تتشكل مجموعة من المبعدين أو المقصين ولا شيء آخر».

أراد ابن رحال في تدخله هذا، أن يضع أعين الإدارة الفرنسية على نتيجة سياستها التعليمية التي كانت تهدف إلى غزو الأدمغة ، فالتعليم هو السلاح الجديد الذي استخدمته الإدارة الفرنسية

للسيطرة كلية على الجزائريين، لكن مع ذلك تمنع الأهلي من تطبيق تعاليمه، فهو يحمل مبادئ الثورة الفرنسية. وهي أشياء قد تفتح عليها أبواب لا ترغب في دخولها، والأكثر من ذلك يتخرج الأهالي من هذه المدارس دون حصولهم على شهادات، ولا يوجهوا كباقي الطلاب الأوروبيين إلى عالم الشغل، وهذا يتناقض مع المادة 31 من مرسوم 1883 القاضية بإحداث شهادة خاصة هي شهادة الدراسات الأهلية، وهي الورقة الأساسية في ملف التوظيف.

في هذا الشأن يقول ابن رحال: «...كم مرة رأيت في الثانوية من هؤلاء الشباب يغمرهم الذكاء ويبدو لهم المستقبل مبهجا ومزدهرا، ولما التقيت بهم بعد مدة وجدتهم دون عمل وبالأحرى تعساء، ويثيرون الشفقة، فالتعليم الذي أثار حساسيتهم و فتح شهيتهم، فجأة ضرب حاجياتهم. أكان عليهم البقاء في الجبال لرعي أغنامهم؟ ! طبعا أنا بعيد من الزعم أن الحكومة يجب أن توظف كل الأهلي الذين علمتهم، لكنها لم تقم بذلك ، فبعد أن أنفقت أموالها وجهودها لرفع معنوياتهم، وتطوير تكلتهم، وجب عليها المحافظة على أسمائهم و القلق على مصيرهم ومحاولة التخلص من جزء منهم بمنحه الأفضلية للوظائف التي أعدتها ...؟».

ويقدم ابن رحال تشبيها لحالة الطلبة المسلمين المتخرجين من المدارس الفرنسية دون شهادة ووظيفة «بمالك جاهد في تشييد بيته، ثم سلم بتركه وخرابه، وذهب للسكن في مكان آخر».

وهذه هي حقيقة التعليم الذي يتلقاه التلاميذ الأهالي في المدارس الفرنسية، التي تصب جل اهتمامها نحو التلاميذ الأوروبيين، بينما يتلقى الأهالي تعليما فقيرا لا يعدو أن يكون بعض المبادئ في اللغة الفرنسية، وعلوم القراءة، وهي نفسها لا تقدم بإتقان، مما يؤدي إلى فشل التلاميذ الأهالي الذين يعيدون سنوات الدراسة وبذلك يتخلفون ويتأخرون عن زملائهم الأوروبيين، زيادة على الإهمال الذي يحيطهم بعد تخرجهم[1].

هذه الأوضاع جعلت الأهالي ينفرون من المدارس الفرنسية وهو ما تؤكده الإحصاءات فما بين سنتي1898 و1899 لم ينتسب إلى الثانويات الفرنسية سوى 86 تلميذ مسلم، وفي سنة 1914 لم يتعدى عددهم 386 تلميذ، وفي سنة 1930 بلغ عددهم 776، وظلت نسبة تعليمهم تشكل 7,7 % من المجموع الإجمالي للطلبة في الجزائر (فرنسيين وأهالي)وانخفضت إلى 7,2% ما بين 1937-

[1]-Poulard (M), Op.cit, p169.

1938[1]. ويقول موريس بولار (M.Poulard) «إن الأهالي الذين يبحثون دوما عن الجوانب العمليـة (التطبيقية) في الأشياء، يفضلون توجيه أولادهم نحو تعليم يجتنبون منه منافع أكثر، أما الفائدة مـن (المدارس، والمدارس المهنية والعادية، والوظائف الإدارية)، ومن البكالوريا فهي مجـرد رتبـة لا أساس لها بالنسبة لهم».

ورغم هذا النفور من جانب الأهالي للتعليم الفرنسي، غير أن ابن رحال كان يجد فيـه فـائدة ومقتنعا به، ويعتبره ضرورة حتمية إلى جانب التعليم العربي، لكنـه يرفـض ألا يسـاوى الطلبـة الأهالي مع زملائهم الفرنسيين. وقد برز موقفه هذا في رسالة وجهها للنائب شودي (Chaudy) فـي 12 ديسمبر 1896 سكرتير المجموعة الاستعمارية في البرلمان، حيث دعاه للخجـل مـن تقريـره العدواني على التعليم الأهلي قائلا له[2]: «ما دمتم لا تعطوننا الإمكانية لفهمكم، ولا تضعوننا حتـى في موقف نتمكن فيه للوصول إلى آذانكم وقلوبكم. فإن ما ستقوم به يعد جرأة، فمن الظلـم التحكـم علينا وبخاصة إدانتنا، فنحن في الوقت الحاضر كالصناديق المقفلة، وكمادة غير قابلة للتحليل. وإنـه من الضرورة امتلاك مفتاح لفتحنا. هذا المفتاح لن يكون سوى اللغة الفرنسية، فقبل الحكـم علينـا امنحونا فرصة تنمية قدراتنا. امنحونا التعليم، وبعدها باستطاعتكم الحكم فيما إذا كنا أكفاء وقـادرين على التقدم، إذا هذا التعليم سيجعلنا في آخر الصف أم يخلق منا رجال... سـيكون بإمكاننـا نيـل الوظائف والأعمال ...».

لكن الواقع عكس ما كان يصبو إليه ابن رحال، ذلك أن الإدارة الفرنسية قصـدت مـن الأول حرمان الطالب الأهلي من الشهادة والوظيفة، لأن مبتغاها الوحيد هو السيطرة على أذهـان هـؤلاء الطلبة بغزو أدمغتهم بلغة تضطرهم لنسيان لغتهم وتعاليمهم الأصلية، فالتعليم الفرنسي قبل مرسـوم 1883 لا يعدو أن يكون عملية لغسيل المخ، لذلك فلما يعود الطلبة المسلمين إلى ديارهم، لا يجـدون حلا أمامهم سوى مساعدة أوليائهم في رعي أغنامهم أو تولي منصب القايد أو الآغا وراثة عن أبيـه، وقد حصل هذا الأمر لمحمد بن رحال ، الذي تخرج دون شهادة، وعاد إلى ندرومة ليخلف أباه فـي وظيفة القايد.

(1)-Colonna (F), Op.Cit, p93.

(2)-A[illegible]ou (Ali), Op.Cit, pp43-44.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

4-2-2-1-2-المؤسسات المدرسية.

تعرض ابن رحال كذلك، لمسألة الميزانية المالية المخصصة لإقامة المدارس، والتي سلمت عينتها للبلديات، وأراد إزاحة المشكلتين الناتجتين عن ذلك، وهما:

1- ضخامة الميزانية المطلوبة لإقامة المدارس، ورغبة الكولون في توجيهها إلى قطاعات أخرى تخصهم.

2- تكفل البلديات بإقامة المدارس، وتماطلها في ذلك انصياعا لأوامر الكولون.

لاحظ ابن رحال أن هذين الأمرين يمكن تجاوزهما، وتواصل الإدارة الفرنسية في نشر التعليم فلا يشترط صرف أموال كثيرة لبناء مدرسة، فما يحتاجه الأهلي سوى أثاث بسيط لتلقي التعليم وهذا الأمر يشجع على إقامة عدة مدارس في كل القرى والقبائل، وعدم الاقتصار على مراكز البلديات التي تقتضي تنقلات نظرا لبعد المسافة، حيث يقول: «هذه المؤسسات يجب أن تكون مجانية، ومشيدة وموجهة حسب الاقتصاد المستطاع. بدقة أكثر، مدرسة أهلية في خيمة أو كوخ مع بعض الألواح وسبورة سوداء وبعض الزرابي، ما من شيء يخيفنا من كل هذا الأثاث».

ويضيف ابن رحال أن هذه المدارس المنتشرة وسط القبائل، تخلق ثقة لدى الأولياء الذين يصير بإمكانهم الإطلاع على برامج التعليم وما يتلقاه أولادهم، حيث يقول: «ينبغي أن تتواجد المدارس داخل القرى في متناول التلاميذ والأولياء، لكي يستطيع هؤلاء التحقق بأنفسهم من كل الذي يجري، وتعليم كل ما يعطى فيه»، وهكذا تحتوي كل قبيلة على واحدة أو أكثر من هذه المدارس، توجه وتدار من طرف معلمين يدرسون المبادئ الأولى للقراءة والكتابة والحساب، ولا شيء أكثر، وبالتالي لا يقتصر وجود المدارس على مراكز المدن كما نص عليه مرسوم 1883.

وقد طالب ابن رحال أن يكون التعليم في مدارس القبائل تعليما عربيا لضمان ترسيخه في ذهن الأهالي، ولكي لا يتناقض مع الإدارة الفرنسية، وقد طالب مرسوم1883 بإقامة مدارس عربية/فرنسية مفتوحة للأهالي في مراكز البلديات، تلتزم بمنح التلاميذ تعليما ابتدائيا للغتين وفقا للمواد (1،2،3،4)، وجاء طلبه هذا بعد تماطل البلديات في إقامة المدارس، حيث لم تنجز سوى المدارس المؤسسة بقرار من الحاكم العام شخصيا[1].

يقول ابن رحال:« مدرسة عربية/ فرنسية مفتوحة في مركز العمالة، تجمع التلاميذ الأكثر جدارة واستحقاق في المدارس الأهلية، وتمنحهم تعليما ابتدائيا، يرأسها مدير فرنسي ومساعدون أهالي

---

[1] حنوش (عبد القادر)، مرجع سابق، ص143.

لإعانة المدير المكلف من جهة أخرى بتفتيش المدارس الأهلية للبلدية التي يجب أن يزورها مرة كل شهر على الأقل».

4-2-2-1-3-إدارة المدارس.

بالنسبة لابن رحال، فإيصال تعليم متقن للأهالي في المدارس الأهلية، يجب أن تتبعه إدارة متقنة ولن تكون كذلك إلا إذا سلمت لمن يستحقها، إلى الشخص المناسب وهو الأهلي بالطبع، لأنه سيكون على دراية بحالة التلاميذ الأهالي ومتطلباتهم والمواد الدراسية الأساسية التي يجب أن يتلقوها، لذلك طلب ابن رحال بتسليم إدارة المدارس الأهلية إلى الأهالي دون سواهم، ماعدا المدارس العربية الفرنسية، التي يرأسها مدراء فرنسيون، لكن بشرط أن يكون هؤلاء الأهالي من النخبة المثقفة، وممن مارسوا المهنة، فهو أراد منح الأهالي حق الإشراف على مدارسهم وأطفالهم لتحقيق نتائج مرضية، حيث قال: «يتألف الموظفون من العرب دون سواهم ماعدا مدراء المدارس العربية/الفرنسية وهم من الفرنسيين. هؤلاء يجب أن يكونوا رجال مهنة ومارسوها مدة طويلة... وأن يكونوا عارفين للكتابة بالعربية، وعلى الأقل نطقها، ويجب بقدر الإمكان أن يكون المعلمون أو المساعدون الأهالي قد سبق لهم وأن اشتغلوا في مدارس البلاد».

4-2-2-1-4-الترقية الاجتماعية والثقافية والسياسية للطلاب المتخرجين.

اقترح ابن رحال إدراج الطلبة الأهالي المتخرجين من المدارس الأهلية في سلك الوظيفي الإداري، حيث قال: «هناك بعض الوظائف الصغيرة المتواضعة، ومع ذلك فهي مرغوبة من الأهلي بشدة، كالقايد، والموثق، والكتاب، والخوجة والشرطي، ووظائف أخرى، كالشاويش، والنساخون في مكاتب المصالح الإدارية». خاصة وأن المدارس العربية الفرنسية لم تكن تؤدي إلا وظيفة معينة بعد التخرج منها، أو بمعنى آخر لم تكن لها وظائف محددة، ولا تضمن مستقبل طلابها[1].

وبذلك تتحقق معادلة ابن رحال الرامية لإدخال الطلبة الأهالي المثقفون ثقافة عربية، والآخرون المتعلمون في المدارس الفرنسية في الحياة الوظيفية، فيتحقق العدل والتوازن داخل المجتمع الأهلي، ويحس كل فرد بمسئوليته وقيمته. كما أراد محمد بن رحال من هذا الاقتراح إبعاد

---

[1]-Foncin (P). "L'instruction des indigènes en Algérie", In Revue International de l'enseignement, Juillet, Décembre, 1883, T6, p708.

مجموعة بني وي وي التي كانت تسيطر على هذه المناصب، والتي لا تـــدرك مصــالح الأهــالي، لكونها لا تعرف القراءة ولا الكتابة بالفرنسية.

بالإضافة إلى هذا، طالب ابن رحال بحق متابعة الطلبة الأهالي المتفوقون دراسـتهم الثانويــة والجامعية، خاصة وأن انتساب الطلاب الأهالي إلى الثانويات كان في السابق يجري بنـــاءً علــى اختيار من رؤساء المكاتب العربية، بغض النظر عن الشروط العلمية للطـــلاب، وكــان الاختيــار يقتصر على فئة معينة من الوسط الجزائري، وفقا لمقاييس فئوية، وهذه الفئة هي التي تتعامل مــع الاستعمار بحكم موقعها الاجتماعي وتأثيرها السياسي في المجتمع، مما أدى إلى إقصاء الكثير مـــن الطلاب الأكفاء الذين يستوفون الشروط العلمية، قال ابن رحال: «...إن النخبة المتفوقة من الطــلاب الأهالي، تقدم لها منح تعليمية، للتعلم في المدارس والثانويات، والكليات الخاصــة... وفــي وقــت تخرجها توظف حسب كفاءتها واستعدادها».

وزاد ابن رحال بطلبه بمنح الأهالي حق الاقتراع. حيث قال: «لماذا لا يقبل للاقتراع التلميــذ الذي أكمل دراسته، أو نجح في بعض امتحاناته. إن الأهالي بصفة عامة لم يفهموا قيمة الانتخـــاب فإنه من المستبعد أن يكون نفس الشيء بالنسبة لمن تردد على المدارس الفرنسية».

غير أن مطلب ابن رحال بترقية الطلاب الأهالي لقي معارضة شديدة من طرف الفرنســيين لأنهم كانوا يرون أن الأهالي الذين يتلقون تعليما كافيا في المدارس الفرنسية سوف يصبحون يومـــا ما خصوما لهم، وقد أبرزوا وجهة نظرهم هذه في عدة مناسبات، ففي مؤتمر لرؤساء البلديات الــذي انعقد سنة 1908 صوت المعمرون لصالح اللائحة التالية: «إن المؤتمر، نظرا إلى أن تعليم الأهــالي سيعرض الجزائر إلى خطر حقيقي، يعبر عن رغبته في: أن التعليـــم الابتدائـي للأهــالي يجــب وقفه»[1].

4-2-2-1-5-المراقبة والإدارة العليا.

كانت المدارس العربية/الفرنسية تخضع للمراقبة العسكرية، وبإشراف مـــن الحــاكم العــام، ويتولى رؤساء المكاتب العربية حملات التفتيش داخل المدارس، وفحص برامـــج الدراســة، وقــد يمنعون المواد المتعلقة بالدين، والتاريخ الإسلامي. هذا العمل استاء منه الأهالي كثــيرا وفضلــوا

[1]-سعد الله (أبو القاسم)، الحركة ...، مرجع سابق، ج2، ص142.

لكن كيف كان رد فعل الإدارة الفرنسية على مقترحات ابن رحال؟، هل أخذت بها أم واصلت سياستها السابقة؟

في الواقع أن ابن رحال قد كتب نصه (دراسة حول تطبيق التعليم العمومي في البلاد العربية) في 15 مارس 1887، في وقت لم تتضح فيه بعد الصورة الكاملة لمرسوم 1883، وفيما إذا كان سيطبق فعليا أم لا؟ ففي 1887/12/9 صدر مرسوم آخر يخص التعليم الأهلي قلب الموازين، فهو ناقض مرسوم 1883، ولم يحقق أدنى المطالب والاقتراحات التي قدمها ابن رحال. ذلك أنه ألغى إجبارية التعليم وتعميمه، وهذا أمر اشترطه ابن رحال ونادى به بناء على ما جاء في مرسوم 1883. كما جعل المرسوم الجديد التعليم مقصور على البلديات أو أقسام البلديات المحددة، بمراسيم وقرارات من الحاكم العام[1]. ألغى كذلك شهادة الدراسات الابتدائية الأهلية التي جاء بها مرسوم 1883 وصار التلاميذ الأهالي يتقدمون إلى امتحانات وشهادات الأوروبيين، وهذه عملية تسريع للانصهار في الثقافة الفرنسية[2].

وظلت مشاكل العجز المالي التي تعيق تأسيس المدارس الأهلية قائمة، ذلك أن هذا المرسوم حافظ على أحد بنود مرسوم 1883 القاضي بمنح مهمة تأسيس المدارس للبلديات، كما لم يتمكن المعلمون الأهالي من توظيف في المدارس الأهلية، لأن مهمة تعيين المدرسين ظلت من اختصاص مدير التربية والتعليم[3].

وبذلك فشل مسعى ابن رحال، لأن أهم مطلب قدمه وهو نشر وإجبارية التعليم لم يحقق، لأن هذا المرسوم قلص المنطقة الجغرافية لانتشار التعليم بعدما كان إجباريا في كافة الجزائر، كما أنه لم يتعرض إلى قضية التعليم العربي الحر، وأهمله كلية وهو بذلك يعتبر بمثابة الانطلاقة لإدماج الأهلي في الثقافة الفرنسية.

---

(1)-Agéron (Ch-R), Les Algériens.., Op.Cit, T1, p339.

(2)-Colonna (F), Op.Cit, p17.

(3)-سطوتي (عبد القادر)، مرجع سابق، ص150-151.

لكن كيف كان رد فعل الإدارة الفرنسية على مقترحات ابن رحال؟، هل أخذت بها أم واصلت سياستها السابقة؟

في الواقع أن ابن رحال قد كتب نصه (دراسة حول تطبيق التعليم العمومي في البلاد العربية) في 15 مارس 1887، في وقت لم تتضح فيه بعد الصورة الكاملة لمرسوم 1883، وفيما إذا كان سيطبق فعليا أم لا؟ ففي 1887/12/9 صدر مرسوم آخر يخص التعليم الأهلي قلب الموازين، فهو ناقض مرسوم 1883، ولم يحقق أدنى المطالب والاقتراحات التي قدمها ابن رحال. ذلك أنه ألغى إجبارية التعليم وتعميمه، وهذا أمر اشترطه ابن رحال ونادى به بناء على ما جاء في مرسوم 1883. كما جعل المرسوم الجديد التعليم مقصور على البلديات أو أقسام البلديات المحددة، بمراسيم وقرارات من الحاكم العام[1]، ألغى كذلك شهادة الدراسات الابتدائية الأهلية التي جاء بها مرسوم 1883 وصار التلاميذ الأهالي يتقدمون إلى امتحانات وشهادات الأوروبيين، وهذه عملية تسريع للانصهار في الثقافة الفرنسية[2].

وظلت مشاكل العجز المالي التي تعيق تأسيس المدارس الأهلية قائمة، ذلك أن هذا المرسوم حافظ على أحد بنود مرسوم 1883 القاضي بمنح مهمة تأسيس المدارس للبلديات، كما لم يتمكن المعلمون الأهالي من توظيف في المدارس الأهلية، لأن مهمة تعيين المدرسين ظلت من اختصاص مدير التربية والتعليم[3].

وبذلك فشل مسعى ابن رحال، لأن أهم مطلب قدمه وهو نشر وإجبارية التعليم لم يحقق، لأن هذا المرسوم قلص المنطقة الجغرافية لانتشار التعليم بعدما كان إجباريا في كافة الجزائر، كما أنه لم يتعرض إلى قضية التعليم العربي الحر، وأهمله كلية وهو بذلك يعتبر بمثابة الانطلاقة لإدماج الأهالي في الثقافة الفرنسية.

---

(1)-Agéron (Ch-R), Les Algériens.., Op.Cit, T1, p339.

(2)-Colonna (F), Op.Cit, p17.

(3)-سطوش (عبد القادر)، مرجع سابق، ص150-151.

حاكم المنطقة، كما أن المدارس لم تحدد سن معينة للالتحاق بها، فقد انتسب إليها تلاميذ تجاوزوا سن الأربعين[1]. وتدوم مدة الدراسة بها ثلاث سنوات، لكن مع مرور الوقت صارت تستقبل التلاميذ الصغار فقط، الذين يتلقون تعليما مجانيا إلى غاية 1859.

وكانت المدارس الشرعية الثلاث تهتم بالفقه بالدرجة الأولى، لأن مهمتها هي تخريج القضاة المسلمين الذين تحتاجهم الإدارة، لكن هذه الدراسات لم تكن بمستوى تلك التي في المدارس الإسلامية في الخارج، كما أنها لم تتجدد وكانت تعتمد على مختصرات المؤلفات المترجمة لكتب الفقه المشهورة*، وعلى تقليدها دون تعمق في محتواها، ولا في لغتها، كترجمة مختصر الخليل وهو المصدر الأول والأساسي للقضاة الجزائريين، باعتبارهم أتباع المذهب المالكي، وبدأت الإدارة الفرنسية تبعد العلماء الجزائريين وتستبدلهم بأشباه العلماء، إلا أن تجمدت الدراسات الفقهية وأصبحت عبارة عن اجترار القواعد دون فهمها وتطبيقها، وأبعدت مواد دراسية هامة عند المسلمين كعلم التوحيد والجهاد، وهذا دليل على أن هذه المدارس ذات طابع سياسي، فلماذا تخضع إذن لرقابة السلطات الحاكمة والعسكرية على الخصوص؟[2]

وقد بدأت الإدارة الفرنسية تغير من سياسة هذه المدارس، وتجعلها أكثر عصرنة، فأصدرت مرسوم 1883 الذي أضاف، مواد جديدة إلى جانب المواد القديمة، وهي الفرنسية، علم الحساب، والهندسة، والتاريخ، والجغرافيا[3]. فصار لا يفرق بينها وبين المدارس الفرنسية الأخرى، فأين هي ميزت المدرسة الدينية فيها؟ وهي التي أسمتها جريدة المبشر بالمدارس الفقهية، وما هو موقف ابن رحال منها، وهو واحد من أهم المنادين بالتعليم؟

4-2-2-2-2-موقف محمد بن رحال من هذه المدارس.

لقد ساءت وضعية التعليم العربي الإسلامي أكثر فأكثر، وازدادت ساعات التدريس باللغة الفرنسية على حساب ساعات اللغة العربية، وهذا الأمر رفضه الأهالي وعلى رأسهم محمد بن

---

(1)-Poulard (M), Op.Cit, p60.

* ومن أمثلة المترجمين لكتب الفقه والمعاملات نذكر أوكتاف هوداس مفتش تعليم المدارس الثلاث، وروبير استوبلون الذي عمل في تونس والجزائر، والذي درس الشريعة الإسلامية، ونصح الحاكم العام جونار بأن تستعين فرنسا بعلماء المغرب وتونس، مما يدل على أنه لا يثق في كفاءة العلماء المتخرجين من المدارس الثلاث. انظر. سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ...،مرجع سابق، ج4، ص531

(2)-سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ...، مرجع سابق، ج3، ص373.

(3)-Poulard (M), Op.Cit, p63-64.

حاكم المنطقة، كما أن المدارس لم تحدد سن معينة للالتحاق بها، فقد انتسب إليها تلاميذ تجاوزوا سن الأربعين[1]. وتدوم مدة الدراسة بها ثلاث سنوات، لكن مع مرور الوقت صارت تستقبل التلاميذ الصغار فقط، الذين يتلقون تعليما مجانيا إلى غاية 1859.

وكانت المدارس الشرعية الثلاث تهتم بالفقه بالدرجة الأولى، لأن مهمتها هي تخريج القضاة المسلمين الذين تحتاجهم الإدارة، لكن هذه الدراسات لم تكن بمستوى تلك التي في المدارس الإسلامية في الخارج، كما أنها لم تتجدد وكانت تعتمد على مختصرات المؤلفات المترجمة لكتب الفقه المشهورة*، وعلى تقليدها دون تعمق في محتواها، ولا في لغتها، كترجمة مختصر الخليل وهو المصدر الأول والأساسي للقضاة الجزائريين، باعتبارهم أتباع المذهب المالكي، وبدأت الإدارة الفرنسية تبعد العلماء الجزائريين وتستبدلهم بأشباه العلماء، إلا أن تجمدت الدراسات الفقهية وأصبحت عبارة عن اجترار القواعد دون فهمها وتطبيقها، وأبعدت مواد دراسية هامة عند المسلمين كمادة التوحيد والجهاد، وهذا يدل على أن هذه المدارس ذات طابع سياسي، فلماذا تخضع إذن لرقابة السلطات الحاكمة والعسكرية على الخصوص؟[2]

وقد بدأت الإدارة الفرنسية تغير من سياسة هذه المدارس، وتجعلها أكثر عصرنة، فأصدرت مرسوم 1883 الذي أضاف مواد جديدة إلى جانب المواد القديمة، وهي الفرنسية، علم الحساب، والهندسة، والتاريخ، والجغرافيا[3]. فصار لا يفرق بينها وبين المدارس الفرنسية الأخرى، فأين هي ميزت المدرسة الدينية فيها؟ وهي التي أسمتها جريدة المبشر بالمدارس الفقهية، وما هو موقف ابن رحال منها، وهو واحد من أهم المنادين بالتعليم؟

4-2-2-2-2-موقف محمد بن رحال من هذه المدارس.

لقد ساءت وضعية التعليم العربي الإسلامي أكثر فأكثر، وازدادت ساعات التدريس باللغة الفرنسية على حساب ساعات اللغة العربية، وهذا الأمر رفضه الأهالي وعلى رأسهم محمد بن

---

(1)-Poulard (M), Op.Cit, p60.

* - ومن أمثلة المترجمين لكتب الفقه والمعاملات نذكر أوكتاف هوداس مفتش تعليم المدارس الثلاث، وروبير استوبلون الذي عمل في تونس والجزائر، والذي درس الشريعة الإسلامية، ونصح الحاكم العام جونار بأن تستعين فرنسا بعلماء المغرب وتونس، مما يدل على أنه لا يثق في كفاءة العلماء المتخرجين من المدارس الثلاث. انظر. سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ...، مرجع سابق، ج4، ص531

(2)-سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ...، مرجع سابق، ج3، ص373.

(3)-Poulard (M), Op.Cit, p63-64.

رحال حيث قدم للجنة التحقيق سنة 1891 تقريرا شاملا عن أوضاع الأهالي في الجزائر، ومن بينها حالة التعليم، حيث طالب بتعميم المدرسة الابتدائية، وأكد على طلبه السابق بتسليم مسؤولية مراقبة المدارس للأهالي، وأهم ما قاله في هذا الشأن: «فيما يخص التعليم نريد مدرسة ابتدائية في كل قرية وتحت ظل كل نخلة، لكن مع الأسف لم يفكر مثلنا كل زملائنا ولهذا فإننا نتمنى إنشاء لجنة لرعاية المدارس في كل بلدة، على أن يشكل الأهالي أغلبية أعضائها»[1].

وزاد على ذلك سنة 1892 عند قدوم هذه اللجنة لتقصي أوضاع الأهالي الجزائريين، حيث قدم مشروعا حول إعادة تنظيم التعليم العالي في الجزائر في ماي 1892، وهو نص غير منشور[2]. كتبه كرد فعل على التخريب والهدم الذي استهدف التعليم العربي الإسلامي، فعوض أن يكون التعليم الفرنسي مكملا له، عملت الإدارة الفرنسية على إبداله بتعليم فرنسي خالص، وحتى ما تبقى من التعليم العربي الإسلامي صار يخضع لمشيئة الإدارة الفرنسية، فهي التي تحدد المواضيع الدراسية، وتسهر على مراقبتها والتقيد بها، وهي في مجملها تتجنب الدراسات الإسلامية الضرورية للطالب الأهلي.

أوضح ابن رحال أمام لجنة التحقيق وضعية التعليم العربي الإسلامي التي تشكو من التدهور والتراجع المستمر، حيث انحصرت في بعض النقاط من البلاد، اين يقدم تعليم بسيط وغير مجدي يعاني من نقص الوسائل البيداغوجية،حيث قال:« التعليم الإسلامي في الجزائر لا وجود له، ما عدا في بعض الحالات البدائية في المسيد والزوايا في حالته التمهيدية في المدارس الثلاث (تلمسان، الجزائر، قسنطينة)» مقارنة مع التعليم الفرنسي الذي اكتسح كافة الجزائر، والذي يعرف التنظيم والميزانية المتوفرة.

وحتى التعليم الإسلامي الرسمي المتبقي، والذي تبنته المدارس الشرعية الثلاث لا يستوفي الشروط الضرورية، رغم أنه يخرج قضاة ومفتين، يقول ابن رحال «لا شيء منظم في التعليم الإسلامي رغم أنه يتضمن ويؤكد على شيئين هامين هما: القضاء والعبادات، بينما من وجهة نظر سياسية فهو يؤدي خدمات طفيفة... هذا الأمر جعل الأهالي يعتقدون أن فرنسا تريد طمس ومحو معتقداتهم، وربما إبدالها وتعويضها بمعتقدات وفكر آخر».

---

[1]-Djeghloul (A) "Si M'hammed…", Op.Cit, pp18-21.

[2]-Ben Rahal (Si M'hammed), "Projet de Réorganisation de l'enseignements supérieur en Algérie", Cité par Djeghloul (A), Op.Cit, pp18-21.

واجتنابا لمثل هذه المخاوف، فضل الأولياء إرسال أولادهم إلى الجامعات والمعاهد الإسلامية في البلدان العربية، كفاس، والقيروان، والزيتونة، والأزهر بمصر، وعدم إدخالهم في المدارس الفرنسية، وحول هذا الشأن قال ابن رحال «يجب أن تعلموا أن المسلم لا يكن أدنى الاحترام للشباب المتعلم في المدارس الفرنسية، فكل تقديره وإعجابه وثقته تنصب حول الطالب المتخرج من الجامعات الإسلامية».

والإحصاءات تؤكد ما قاله ابن رحال، حيث أن عدد الطلاب الأهالي المنتسبين إلى مدارس التعليم العالي المنظم من طرف الحكم الاستعماري عام 1850 لتولي المناصب الدينية والعدالة الإسلامية ظلت تتناقص بخاصة بعد عام 1870، حيث سجل 142 طالب في عام 1876، و129 في سنة 1877، و84 في 1879، و79 في 1884، و57 في 1885[1].أما فيما يخص التعليم الثانوي، فسجل 216تلميذ في سنة 1877، و198 في 1882، و144 في 1884، و115 في 1886، و111 في 1888، و81 في 1889، و69 في 1892[2].

هذا دليل على رفض الأهالي لهذا التعليم، لأنه لا يستوفي الشروط الأساسية لتخريج المعلمين والقضاة لإهماله معظم الدروس الدينية الإسلامية، أما الطلاب المتخرجون من هذه المدارس، والذين عملوا بسلك القضاء والإمامة فلم يتجاوز عددهم المئات. ففي عام 1894 لم تكن الجزائر تضم أكثر من 115 قاضيا، و205 باش عدول، و276 كاتب عدل، و25 مفتيا، و122 إماما[3].

وهؤلاء القضاة المتخرجون من المدارس الفرنسية لا يلقون المساندة من الأهالي بقدر ما يلقاه الأئمة القادمون من الجامعات الدينية، في هذا الشأن قال ابن رحال: «... وهناك بعض رجال الدين (الطلبة) مكونين في المغرب، إما مشرعين أو محضرين، وهم أكثر تعلما من طلابنا المستقرين في القبائل، وقد سجلت الإحصاءات الواردة من ولاية وهران عددا ملحوظا، فكل السياسة الأخلاقية لديهم ... غير أن الطلبة المتخرجون من المدارس الفرنسية غير قادرين على منافستهم، وغير قادرين أيضا على دعم الموقف الفرنسي، وبذلك فقد خسرنا كل نفوذ، بينما طلابنا كانوا عرضة للسخرية، فموظفونا أنفسهم القضاة وكتبة العدل، والحكام والأئمة المفتون لا يصغوا إليهم ونعتوهم

---

[1]-Agéron (Ch-R), Les Algériens..., Op.Cit, T1, p329.

[2]-Ibid, p332.

[3]-Djeghloul (A), Huit..., Op.Cit, p56.

دائما بالجهل». ولهذا رأى ابن رحال أنه من الضروري إعادة تنظيم المدارس الفرنسية الثلاث لتصير منافسة للجامعات الإسلامية الأخرى، لضمان رجال قضاء ودين أهل للمسؤولية، وقد عوض مشروعه على لجنة الأعيان المشيخية سنة 1892، والمتمثل في:

- إعادة تنظيم كامل للمدارس الشرعية الثلاث في الجزائر العاصمة، وتلمسان وقسنطينة.
- تحديد مدة الدراسة بثلاث سنوات.
- جعل عدد التلاميذ ضعفين أو ثلاثة أضعاف.
- زيادة عدد المدرسين واختيارهم من بين العلماء الأكثر بروزا والذين يتمتعون بثقافة كبيرة وجلبهم من الخارج إذا اقتضى الأمر.
- تعيين معلمين فرنسيين ذوي خبرة، يتكلمون ويكتبون بالعربية لتعليم الفرنسية والعلوم الابتدائية.
- في نهاية السنة الثالثة يجرى امتحان للانتقال إلى الفرع العالي في المدرسة الشرعية في الجزائر العاصمة. حيث يكمل الطلبة دراستهم ويتابعون خلال سنتين بعض المحاضرات الخاصة بالقانون الفرنسي.
- عند انتهاء السنة الخامسة يجرى امتحان حول البرنامج المعطى.
- إن تحقيق هذا الامتحان يكون بشهادة معادلة للبكالوريا، بحيث تفتح كل المجالات أمام الشباب الذين يقدمون ضمانات علمية لا ريب فيها.

بالإضافة إلى ما ذكر، تطرق ابن رحال للمرحلة الجامعية من الدراسة، وطالب بتأسيس جامعة إسلامية تكون منافسة لجامع الأزهر والزيتونة، تزيد من رفعة الطلاب وسموهم، حيث قال: «إن ما نقترحه هو إحداث وإعادة التنظيم لتكوين طلابنا في جامعة إسلامية في مدينة الجزائر، وهذا ما يسمح لهم بالدخول في وسط زملائهم في الدين، وأن يتمتعوا بنفوذ فريد ناتج كليا من فرنسا».

وإلى جانب الميزة الدينية للجامعة، اقترح ابن رحال أن تضم هذه الأخيرة الدراسات الفرنسية لكي يحتك الطلبة الأهالي بزملائهم الفرنسيين، ويصيرون على قدم المساواة معهم، ويصير بإمكانهم كذلك مزاولة دراستهم في الجامعات الفرنسية في الوطن الأم، حيث قال: «في فرنسا، المتخرجون من المدارس العليا، وعلى سبيل المثال المدرسة العادية العليا ينالون مكانة هامة وتأثير كبير، هذه المكانة توجد عندنا أيضا ويحظى بها الطلبة الدارسون في بعض الجامعات (القرويين في فاس والأزهر في مصر، والزيتونة في تونس)، كَوِّنُوا طلبتنا بواسطة الجامعة الإسلامية التي نطالب

بتأسيسها بالجزائر، وتنظيم الطلبة بإدخالهم في محيط زملائهم الذين يتمتعون بمقام رفيع في فرنسا يقل ناظره، فيصير بإمكان المسلمين إرسال أبنائهم إلى المدارس الفرنسية، فعندما يصيرون علماء ومستقيمو الرأي لن يخافوا ويترددوا في الضم لهذا الكم من المعارف، مثيله الذي عند الفرنسيين».ويعتبر محمد بن رحال أول من تقدم بهذا الاقتراح، وقد سبق بذلك الأمير خالد ورواد الإصلاح، وعلى رأسهم عبد الحميد بن باديس.

وبالفعل فقد أسست الإدارة الفرنسية جامعة الجزائر سنة 1909، وهي تعتبر أول جامعة في شمال إفريقيا، وقد سبقت جامعة القاهرة التي أسست سنة 1912، لكنها كانت تختلف عما كان يطمح إليه ابن رحال، فهو قد اقترح جامعة إسلامية حديثة تمد الطلاب بفروع العلوم الدينية المختلفة، إلى جانب العلوم الحديثة، وعلى رأسها الفرنسية بشرط أن لا تكون علمانية، لكي لا تضع العلوم الدينية جانبا. فمحمد بن رحال أراد الرفع من القيمة العلمية الدينية للأهالي، لكن في إطار الدولة الفرنسية، بأن يصير هؤلاء الطلبة موظفون وإطارات تحت إدارتها.

... ما نتوصل إليه أن ابن رحال ركز في مشروعه على منتوج الإدارة الاستعمارية، ونقصد به المدارس الفرنسية المعدة والمهيأة للأهالي المسلمين، ودرس تنظيمه والأسس القائمة عليه، وطالب بتغييرها وإصلاحها لتتماشى والنظم التعليمية المتبعة، والمعهودة بين الأهالي خلافا لنصه المنشور سنة 1887 الذي بحث فيه عن النقاط المشتركة بين التعليم العربي/الفرنسي، باعتبار أن هذا الأخير مكملا للأول وليس بديلا عنه.

وإذا كان نصه الأول قد لقي بعض التجاوب لدى السلطات الفرنسية، فإن مشروعه لسنة 1892 لقي التأييد والقبول من طرف لجنة الأعيان، وعلى رأسها جول فيري، الذي قال -على لسان ابن رحال-[1] «لم أصل إلى نهاية قراءتي حتى انتزع جول فيري الكتاب من يدي وقال لي: لقد فهمت بأنه يوجد في مشروعك أفكار لا يحق للحكومة أن تهملها، ولقد تبنيت مشروعك وتملكته».

ولقد تضمن تقرير إميل كومبس أحد أعضاء مجلس الشيوخ بعض أفكار محمد بن رحال التي احتواها مشروع 1892 الذي صدر في شأنه فيما بعد مرسوم 1895/07/23. اقترح كومبس مدة الدراسة ما بين 3 إلى 6 سنوات، وقسمها إلى مرحلتين كما فعل ابن رحال: الأولى تدوم 4 سنوات

[1]-Ben Rahal (Si M'Hammed), "Discours pour l'enseignement des la langue Arabe", In Revue indigène, N°148-150, Avril-Juillet, 1921, p112.

تختم بامتحان إجباري مخصص لنيل الوظائف العادية. والثاني يدوم عامين، لتخريج المفتين وأئمة المساجد الكبرى، وأساتذة المدارس، كما أصر كومبس بإدخال شهادة الدراسات العليا، وهذا ما يقتضي إنشاء مدرسة ابتدائية عليا للأهالي في كل عمالة (Ecole primaire supérieur indigène) ينتسب إليها الطلبة المسلمون الحائزون على شهادة التعليم الابتدائي، ويحصل النجباء منهم على منح دراسية مضاعفة، كما طالب كومبس بتحسين وتعديل رواتب الموظفين المسلمين في مصلحة القضاء، والعبادات، ورفع أعداد القضاة والأئمة[1].

ظاهريا، تبدو مطالب كومبس مقبولة وغير متناقضة مع مشروع ابن رحال، لكن الواقع عكس ذلك، لأن مرسوم 1895الذي نص على إصلاح نظام المدارس الإسلامية، أعطى الأولوية لبرامجه التعليمية للدراسات الفرنسية على حساب المواد العربية، وهذه النقطة خالفت ما أشار له ابن رحال عندما أكد على ضرورة الإكثار من العلوم الإسلامية. والجدول التالي يبين توزيع ساعات المواد الدراسية أسبوعيا في كلا القسمين العادي والعالي[2].

- 4ساعات أسبوعيا في كل سنة للغة الفرنسية.
- ساعتان في كل سنة للتاريخ والجغرافيا.
- ساعة واحدة أسبوعيا للحساب والهندسة.
- ساعة واحدة أسبوعيا في كل سنة للعلوم الفيزيائية والطبيعية.
- 5 ساعات أسبوعيا في كل سنة للغة العربية.
- ساعتان أسبوعيا في كل سنة لعلم التوحيد الإسلامي.

أما القسم العالي فيشمل مايلي:

- ساعتان أسبوعيا في كل سنة لتاريخ الحضارة الفرنسية.
- ساعتان أسبوعيا في كل سنة للتشريع الجزائري.
- 4 ساعات أسبوعيا في كل سنة للتوحيد الإسلامي وتفسير القرآن.
- 4 ساعات أسبوعيا في كل سنة للقانون الإسلامي ومصادره.
- 4 ساعات أسبوعيا في كل سنة للأدب العربي والبلاغة والمنطق.

---

(1)-Agéron (Ch-R), Les Algériens..., Op.Cit, T1, p466-467.

(2)-خلوش (عبد القادر)، مرجع سابق، ص200.

يتبين من خلال ما سبق، أن اللغة العربية لم تحتل مكانتها في المدارس التي ادعت الإدارة الفرنسية أنها خاصة بالمسلمين، وتعطي العلوم الدينية الإسلامية، ففي القسم العادي من المدارس الإسلامية ظلت اللغة الفرنسية تحتل مكانة الصدارة حتى بعد مرسوم 1895، الذي أعاد تنظيم المدارس الإسلامية وأعاد بعثها[1].

والواقع أنه بالرغم من الاقتراحات التي تبناها ابن رحال، وما جاء به بعد ذلك مرسوم 1895 حول نظام المدارس الإسلامية، إلا أن المدارس بقيت على حالها، وظل مشروع ابن رحال ومرسوم 1895 مجرد حبر على ورق، بدليل الإحصاءات المسجلة، حيث لم يتجاوز عدد الطلاب منذ (1897-1898) في المدارس الثلاث 155 تلميذا، منه 120 نظاميا، و35 مستمعين أحرار، ويوزع هؤلاء الطلاب حسب السنوات على الشكل التالي:

السنة الأولى: 42 تلميذ	السنة الرابعة: 18 تلميذ
السنة الثانية: 26 تلميذ	السنة الخامسة: 7 تلاميذ + 35 مستمعا
السنة الثالثة: 16 تلميذ	السنة الثامنة: 8 تلاميذ

ووصل عددهم سنة 1900 إلى 164 تلميذا[2].

4-2-2-3-ابن رحال والدفاع عن التعليم العربي الحر (القرآني):

إنّ أهم إجحاف صدر في حق التعليم القرآني، هو مرسوم 18 أكتوبر 1892 الذي منع المدارس القرآنية من استقبال التلاميذ في ساعات الدراسة في المدارسة الفرنسية[3]، بالإضافة إلى هذا كانت المدارس القرآنية معرضة في أي وقت للغلق من طرف الحاكم العام، أو من الوالي، أو حاكم المنطقة العسكرية[4]. كما لا يمكن للأهلي ترأس مدرسة قرآنية دون موافقة الوالي بالمنطقة المدنية، أو الحاكم العسكري بالمنطقة العسكرية. ومحاصرة لهؤلاء المعلمين المسلمين، فرضت الإدارة الفرنسية نظام رخصة التنقل والتجوال (Permis de Circulation)، وما من سبب إلا تدريس اللغة العربية والدين الإسلامي[5].

---

(1)- حلوش (عبد القادر)، المرجع نفسه، ص200.

(2)-المرجع نفسه، ص201.

(3)-Colonna (F), Op.Cit, p27.

(4)-المواد: 47 إلى 56 من مرسوم 18 أكتوبر 1892، للمزيد انظر.
Code de l'Algérie Annoté (1830-1895), Op.Cit, pp944-948.

(5)-حلوش (عبد القادر)، المرجع السابق، ص193.

وقبل فتح أي مدرسة قرآنية، يجب اختيار وتحديد الموقع أولا، ثم تقديمه لأخذ موافقة السلطات الاستعمارية واستفاء الشروط الأتية:

- تطبيق كل تعليمات مرسوم 18 أكتوبر 1892.
- أن لا يتعد مجموع تلامذته 8 أطفال.
- لا يحق لأطفال في سن الدراسة الالتحاق بهذه المدارس إلا عند انتهاء دوام المدارس الحكومية[1].

ورغم أن محمد بن رحال، من أهم المشجعين للتعليم الفرنسي لا كأداة إدماج، بل عامل مساعد للتطور ونهضة الثقافة العربية الإسلامية، إلا أنه كان من أشد المعارضين لهذا المرسوم ولكل التقارير التي تحاصر التعليم العربي القرآني وتحاول الحد منه، ومن أبرز تدخلاته حول التعليم العربي القرآني؛ خطابه أمام اللجان المالية في جلستها الجماعية ليوم 17 جوان 1921 ،والتي أثارت غضب الأوروبيين فهو يتناقض ومصالحهم المستهدفة،ماعدا البعض منهم؛ ومن بينهم ليوتي (Lyauty)، الذي جمعته صداقة مع ابن رحال وكان يتزاوران فيما بينهما[2]؛ الذي اعتبر تدخل ابن رحال "ذو أهمية كبرى"[3]. في حين ترك الجلسة معظم زملائه المسلمين محتجين لأن خطاب ابن رحال ذو وجهة دينية تعصبية، ولا علاقة له بأعمال اللجان المالية* [4].

لكن رغم المعارضة الشديدة من الجانبين، ألقى محمد بن رحال خطابه الموجه على الخصوص للإدارة الفرنسية، لأنه يبرز لها سياستها التعليمية الهادفة لمحو التعليم العربي الإسلامي، حيث ذكر ببرامج التعليم التي تتلقى فيها المواد الفرنسية الحصة الكبرى على حساب اللغة العربية والتربية الدينية، حيث قال: «من حيث التحضير للتعليم المتوسط، فإن تعليم اللغة العربية اليوم من الناحية الابتدائية مهمل كليا من طرف الإدارة المختصة، وكذلك الأمر في استعمال الزمن عند بعض المدارس الأساسية للأهالي، فإنه لا يظهر مدة نصف ساعة في اليوم، وكذلك بالنسبة لبرامج

---

[1]-المرجع نفسه، ص193.

[2]-Agéron. (Ch-R), Histoire de.... Op.Cit, p302.

[3]-الهاشمي (عبد الحفيظ)، "الرزء العظيم"، جريدة النجاح، ع249، 10 أكتوبر، 1928؛ انظر الملحق رقم (13).

*-في ذلك الوقت كان الأمير خالد، قد قدم استقالته من المجلس المالي، ولقد حضر الجلسة رفقة ابن رحال زميله قايد حمود وصحراوي. انظر. جلسة 17 جوان 1921.

[4]-Ben Rahal (Si M'hammed), "Discours...", Op.Cit, p106.

شهادة الدروس الابتدائية. إنه لا يعد لشيء ما، أما بالنسبة للتعلم، فالمدرس المؤهل يخطئ وينجم عنه أنه لا يظهر إلا كتذكر وكتبرير للظواهر».

تطرق ابن رحال في هذا الخطاب للبنية الإدارية المخصصة للمدارس المعدة للأهالي. فكشف عن حقيقة إطاراتها الذين تنقصهم الكفاءة، كونهم هم أنفسهم درسوا في مدارس عادية لم تتجاوز مدة تدريس اللغة العربية بها 4 ساعات كما أوضحنا سابقا. وإن هذا ليس في صالح التعليم العربي، حيث ولقد قال: «في الواقع نستطيع أن نقر لهذا، أن اللغة العربية سواء تدرس للعرب من طرف أساتذة فرنسيين، أو حتى من طرف أساتذة عرب الذين هم أنفسهم لم يحصلوا إلا على تعليم سطحي جدا، تلقوه في مدرسة عادية. بمقدار 4 ساعات في الأسبوع فقط خلال عدة أشهر».

وأشار ابن رحال إلى سياسة التفرنس التي تتبعها الإدارة الفرنسية، والتي تحول دون تدريس اللغة العربية، رغم أنها على حد تعبيره: «اللغة الأم لملايين السكان المسلمين»، وأوضح أن الفرنسية لن تكون بديلا عن اللغة العربية مطلقا، لأنها اللغة الأم، ولأن الأهالي معارضون لهذه السياسة بدليل أنهم ينفقون كل ما لديهم لتعليم أولادهم اللغة العربية، ويقول ابن رحال في هذا الشأن: «لقد استمر المسلم الجزائري في صون هذا التعليم الغالي على قلبه بموارده الخاصة، مقتصدا من ميزانيته الخاصة وممتنعا أحيانا عن الشيء الضروري... وهكذا نرى أحيانا في الخيم والقرى وكذلك في الزوايا المظلمة هذه المستعمرات الصغيرة المتحركة حقيقة كخلايا طفيلية حيث نجد مدرسا مسنا يجلس القرفصاء على حصير قديم أو سجاد عتيق يلقن سامعيه المنتبهين استظهار القرآن أو تهجي الأبجدية العربية بواسطة لوحة صغيرة تستعمل كلوح ودفتر».

ورغم الوسائل البسيطة التي يتبعها الطالب (شيخ الكتاب) لتلقين الدروس للأطفال الأهالي؛ لم ينجو مع ذلك من محاصرة الإدارة الفرنسية التي تفننت في إلقاء الحجج والأسباب لغلق هذه المراكز الثقافية.

وفي هذا الصدد، أوضح ابن رحال أهم العوائق التي يواجهها التعليم القرآني:

- إدعاء الإدارة الفرنسية بصغر مراكز التعليم، وهذا في حد ذاته تناقض مع مرسوم 1892، الذي يطالب بأن لا يتعدى عدد التلاميذ 8.
- ساعات دراسة الأطفال في هذه الكتاتيب جاءت مع التزاماتهم في المدارسة الفرنسية.

- عدم توفر هذه المراكز على الشروط الصحية.
- تأسيس هذه المراكز دون رخصة من السلطات المدنية والعسكري...الخ.

حيث قال : «آه ! لقد اعتنينا في بعض الأحيان بهذه المخيمات الصبيانية، حيث قلنا أن الشباب المسلم يمتص مع آيات القرآن كره الكفر وطرده من أخلاقه وحضارته، لكن عندئذ تظهر آلاف الحجج بغرض غلق هذه المراكز التعصبية، أو كل ما ينقص أو يحد من الإزعاج، ويتمثل في: ساعات الدراسة، صغر المحل، عدم توفرها على شروط صحية، فقدان تنظيمي للتراخيص، وآلاف التنكيدات الأخرى»، وأمام هذه العوائق، قدم ابن رحال اقتراحا للإدارة الفرنسية، ينهي مثل هذه المشاكل، وهو تقديم إعانات مالية لهذه المراكز، لتصير ملائمة للدراسة وفق الشروط المتبعة في المدارس الفرنسية، ويصرح بأن ميزانية التعليم القرآني منعدمة، مقارنة مع التعليم في فرنسا وفي بلاد العرب كالمغرب وتونس، ومع ذلك يلقى معارضة شديدة من طرف الإدارة الفرنسية، بالرغم من بساطته. حيث قال: «تعليم فقير! إمكانيات منعدمة! مشاهد تثير الشفقة! في عز القرن العشرين، حيث كل الأموال تصرف على التلميذ في عدد الكنائس الفخمة، الأمر كذلك بالنسبة للبلاد المشرقية، حيث تخصص مداخيل أميرية تساهم في تحسين التعليم وترقيته إلى مستوى التعليم الأوروبي في نفس الوقت، وقريبا جدا منا في تونس والمغرب. حيث شعور المسلم ما زال يفهم ويحترم، نواصل نحن في صيانته والمحافظة عليه هنا في الجزائر، فما يلاقي إلا النسيان إن لم نقل العداء... أيتها السادة، عوض غلق هذه المراكز التي سميتموها مراكز الفساد الثقافي والأخلاقي، اهتموا أنتم الفرنسيين بتطهيرها وتحديثها، عليكم أن تكونوا معاونين»، ويضيف قائلا: «لماذا لا تجلبوا بعض الراحة للأكواخ حيث يدرسون، للأثاث الذي يرثى له، للمعدات المدرسية البدائية والتي منها يفتقرون، إعانة سنوية لأساتذة المدارس، بعض الحصائر للتلاميذ، سبورة سوداء، وبعض الخرائط لتجهيز الشريعة (Chéria) وهكذا تحيي وتنعش مركز فكري وأخلاقي، الذي بإمكانه التأثير على المستقبل للوصول إلى نتائج هامة، لكنكم رفضتم العمل الذي كنا ننتظره، والقرض المتواضع خمس ملايين التي طلبناها منكم*؟ لم أتجرأ على التخيل أنه سيرفض مهما كانت الأسباب التي تحول دون ذلك».

اعتبر ابن رحال، أن عدم مد يد المساعدة للتعليم القرآني يخلق مشاكل عويصة، ويعرض مستقبل الطلبة الجزائريين للخطر، فإن كان قد وضح مسبقا سنة 1887 أن المدارس العربية/الفرنسية أنتجت أناس مبعدين لعدم استفادتهم من الشهادة والوظيفة، فإنه هنا يشير إلى عاقبة

---

*-هذا القرض اقترحه ابن رحال على النيابات المالية في جلستها يوم 18 ماي 1921.

ما إذا ترك الطفل الأهلي دون تعليم عربي قرآني بعد تجنبه التعليم الفرنسي الباهظ الثمن، والتي تكون تبعيتها وخيمة على المجتمع، فقد يصير هذا الطفل -حسب ابن رحال- مجرما وأهم نزيل للسجون، حيث قال: «سادتي، ألا تتأسفوا على ما ترونه في المرافق العامة وفي شوارع المدن والقرى، في محطات السكك الحديدية عصبة من الأطفال سيئي الحظ قذرة في ثياب رثة بذيئة وفاسقة، أتوا لإزعاجكم بعرضهم خدماتهم أو لالتماس إحسانكم، هؤلاء الأطفال نزلاء السجون في المستقبل، وهم الذين لا أستاذ المدرسة الفرنسية ولا الطالب يستطيع إدخالهم ضمن عمله ولا يطولونهم بتعليمهم، إنهم أطفال شوارع لا يعرفون إلا لغتها، وأنتم تعلمون ما ينتجه الشارع».

ولتفادي مثل هذه العوائق، طالب ابن رحال بمضاعفة التعليم الفرنسي الذي لا تطوله كافة الشرائح الأهلية بتعليم آخر عربي، حيث قال: «وبما أننا لا يمكن أن ننكر أن التعليم الفرنسي وبالفرنسية، وبجوهره نفسه، وبالطريقة التي يجب أن يعطى بها صار مكلفا أكثر من اللازم، ويتطلب تضحيات تثقل الكاهل، لهذا نطالب بمضاعفة هذا التعليم بتعليم آخر يعطى بالعربية ومن طرف عرب».أصر ابن رحال على هذا الطلب، لأنه حسب رأيه سيعود بالفائدة على الطرفين الأهلي والفرنسي، حيث قال: «إنه في مصلحتكم أكثر من مصلحتنا حين أدعوكم إلى تقدير مسألة التعليم الإسلامي بوضوح أكثر، ولمسكم الفائدة المادية والثقافية، والأخلاقية التي ينبغي تشجيعها بدلا من إلغائها وتنكيدها».

هدف ابن رحال إقامة توازن بين التعليم الفرنسي والتعليم الأهلي، فلا ترجع كفة التعليم على آخر، مع أنه أكد وأصر على أولوية تعلم اللغة العربية، فهي على حد تعبيره شيء غريزي يمتصه المسلم منذ الرضاع، وبها يقرأ القرآن الكريم، وهي وسيلته الوحيدة في تضرعه لله تعالى، لهذا فمن الواجب تنمية هذا التعليم وإحاطته بالعناية الخاصة، كما لا يجب إهمال التعليم الفرنسي لأنه الوسيلة لتنمية وتطوير الثقافة العربية الإسلامية، لكن دون أن يأخذ مكان هذه الأخيرة، فالتعليم الفرنسي بالنسبة لابن رحال كما قال أجيرون: «ليس أداة تمثل، إنما أداة تنبيه وتحرر»[1]، ويقول ابن رحال «ما تعوّد عليه المسلم، هو تلك المدارس القرآنية أين أخذ أولى أفكاره وأولى مراحل تعليمه ومضاعفة المدارس الفرنسية أمر حسن، بل جيد جدا، لكن إهمال المدارس العربية أمر لا يمكن الصفح عنه ومخالف لحسن التصرف السياسي».

[1]-Agéron (Ch-R), "Si M'hammed...", Op.Cit, p326.

أراد ابن رحال تشكيل همزة وصل بين الثقافة العربية والغربية، على أن تعود بالفائدة على كلتاهما، وهذا ما رفضه الاستعماريون. حيث أجابه وقت ذاك النائب جولي (Député Joly) بالقول: «إن السياسة الفرنسية تمد دائما يد المساعدة للأهالي، غير أنّها لا تقبل أبدا إذا أردنا خلق دولة ضمن دولة بواسطة التعليم الإسلامي الذي يدرج في التعليم الفرنسي»[1].

أما النائب سابتيه (Sabatier) فقد أجاب على اقتراح ابن رحال القاضي بالمصلحة المتبادلة، بأنه «يريد (ابن رحال) أن يبين أنه لتوطيد تفوق فرنسا في الجزائر، فمن المفيد تطوير تعلم اللغة العربية، إن هذا المذهب مضاد بصورة مطلقة لكل تعليم عبر التاريخ الممتد، فعندما تريد أمة ما أن تصل إلى تسريب حضارتها إلى أمة أقل تطورا، فإن ذلك يكون بنشر لغتها التي يجب أن ترتبط بها للحصول على هذه النتيجة»[2]، ولقد أيدهما الحاكم العام الذي رفض هو كذلك، اقتراح ابن رحال واعتبر أنه لا داعي لإعانة التعليم القرآني وتخصيص ميزانية له، لأنه يوجد تعليم فرنسي حديث علماني يجمع الطلبة الفرنسيين والأهالي[3].

فأجابهم ابن رحال قائلا: «سادتي، أنا أتأسف حقا عن وجهات النظر التي طرحت في هذا المجلس، وخصوصا التي قدمها الحاكم العام وزملائه النواب، فهم لم يفهموا مغزى حديثي، إنني ببساطة أريد أن ينّمى ويوسع تعليم لغتنا الأم»[4]. وصلت مناقشة ابن رحال وحواره مع الإدارة الفرنسية إلى طريق مسدود، رغم موافقته على التعليم الفرنسي واعتباره ضرورة نهضوية وثقافية في حياة الأهلي. لأن الإدارة الفرنسية أرادت تحقيق الاندماج الكلي للأهالي في الثقافة الفرنسية بدليل أن أكبر المراسيم التي أصدرتها التعليم، بداية من مرسوم 13 فيفري 1883 إلى برامج 1898 تقوم على مبدأ واحد وهو تغليب المواد الفرنسية على المواد العربية[5].

---

(1)-SP, 17 Juin 1921, Op.Cit, pp679-680

(2)-Ibid, p684.

(3)-Ibid, p682-683

(4)-Ibid, p684.

(5)-Colonna (F).Op.Cit,p18-19

خاتمة الفصل

أثبت ابن رحال أنه بالإضافة لكونه رجل سياسة أنه رجل إصلاح، وتبين ذلك من خلال تدخلاته حول القضاء والتعليم.

فبخصوص القضاء عرفنا أن ابن رحال كان معارضا لسياسة فرنسا اتجاه القضاء الإسلامي والدين الإسلامي عامة، فهو رفض التشريع الذي سنته، لأنه يتعارض مع طبيعة الهيكل القضائي الجزائري، وغريب على ما عهده القضاة المسلمين، الذين لم تكن لهم سابق معرفة بما يعرف بقاضي الصلح، والموثق وهيئة المحلفين، ومحاكم الاستئناف، ومحاكم الزجرية وغيرها. فكلها نظم فرنسية متروبوليتانية النشأة، كما اعتبرها ابن رحال تعد على اختصاصات القاضي المسلم الذي صارت جلساته مرهونة بالزواج والطلاق والميراث، دون القضايا الأخرى: كالعقارية، وفض النزاعات، وتطبيق الحدود الشرعية التي ألغيت معظم قوانينها المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، لهذا رأى أنه من الضروري أن تعاد سلطة القاضي المسلم لكي يسهل الأمر على الأهالي الجزائريين الذين وقعوا تحت وطأة قوانين قضائية متشعبة جعلتهم في حيرة من أمرهم، ولأنه كذلك مهما نجحت الإدارة الفرنسية في التأثير على القضاة المسلمين والتحكم فيهم، وهي كما نعلم أسست مدارس خاصة لتكوينهم حسب رغباتها وطموحاتها، ورغم اعتمادها على مختصرات التراجم الفقهية المعتمدة في القضاء، وإسنادها إلى قضاة فرنسيين، لم تستطيع أن تعوض بها القاضي المسلم ومكانته، لأنه أدرى الناس بمهمة القضاء، وقد سبق وأن أوضحنا موقف ابن رحال من الاندماج وما تدخله هذا حول القضاء الإسلامي، سوى دليل آخر على رفضه لسياسة الاندماج المتبعة من طرف الإدارة الفرنسية.

ومع هذا ورغم رفضه للمؤسسات القضائية الفرنسية في الجزائر، إلا أنه اقترح مشاركة القضاة المسلمين في إدارتها، وأن يكون لهم نواب عنهم، وهذا بهدف خدمة الأهالي المتقاضين والتخفيف عنهم خصوصا عند المثول أمام هيئة المحلفين، التي شوهد لها بالتعسف -كما أشرنا إليه-، وأن يكون للأهالي الحق بدراسة بعض مواد القانون الفرنسي ليكونوا على علم بمسير هذه المحاكم.

أما بالنسبة للتعليم، وهو أكثر الميادين التي خاضها ابن رحال واشتهر بها، نفهم أنه كان من أنصار التعليم الفرنسي ولكن دون التخلي عن التعليم التقليدي الديني الذي يعتبره الركيزة الأساسية

للثقافة العربية الإسلامية في الجزائر، ولا يجب إبداله بتعليم فرنسي مثلما كانت تهدف إليه الإدارة الفرنسية، ودعاة الاندماج من الأهالي، بل أن يكون التعليم الفرنسي مكملا للتعليم العربي الإسلامي فهو ضرورة حتمية للتطور والتقدم، ويعتبر ابن رحال بمثابة شهادة للحركة التعليمية في الجزائر في الفترة ما بين أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كما أنه من أهم الشخصيات التي وضعت ملاحظات حول السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر، ومن أهم من كتبوا حول هذا الموضوع ونصوصه الثرية الواردة في البحث، تعتبر مصدرا هاما للحركة التعليمية في الجزائر خلال تلك الفترة.كما يعد ابن رحال أول من طالب بإنشاء جامعة إسلامية في الجزائر سنة 1892، وقد سبق بذلك حركة الشبان الجزائريين ورجال الإصلاح أمثال: الأمير خالد وعبد الحميد بن باديس.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الخاتمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

عرفنا أن محمد بن رحال هو سليل عائلة عريقة من أعيان الغرب الجزائري، ومـــن أشـــهر العائلات في منطقة ندرومة، وقد اتسعت شهرتها أيام الأمير عبد القادر بفضل حمزة والد محمد بـن رحال الذي تمكن من الحفاظ على مكانته الاجتماعية التي لم تتأثر بالوجود الفرنسي في الجزائـــر. هذا الوضع كان من أهم العوامل المساعدة التي ساهمت في صقل شخصية محمد بن رحال، الـذي تلقى أحسن تعليم مقارنة مع باقي أفراد جيله، وكـــانت لـــه الفرصـــة أن انتســـب إلـــى المـــدارس الفرنسية.مما أكسبه ثقافة مزدوجة كان يتمتع بها قلة قليلة من الأهالي، ولقد برع فـــي تعلـــم اللغـــة الفرنسية، وكانت معظم آثاره الأدبية بها.

خلف محمد بن رحال والده في منصب القايد لمنطقة ندرومة، وكانت هذه أول وظيفة تقلدهـــا محمد بن رحال في الإدارة الفرنسية ومنها بدأ يكون صداقات مع شخصيات فرنســـية وأوروبيـــة. هذه العلاقات لم تمنعه من أن يقف إلى جانب الأهالي ويدافع عن مصالحـــهم. فعلـــى الرغـــم مـــن علاقاته مع الإدارة الفرنسية إلا أنه رفض سياستها، وكانت أول عملية من جانبه بيّنـــت اســـتنكاره لأعمال هذه الإدارة؛ استقالته من منصب القايد وهنا بدأت مرحلة أخرى في حياة محمد بـــن رحـــال وهي احترافه السياسة، حيث قام بدور الناطق والمعبر عن مصالح الأهالي فـــي اللجـــان الماليـــة والمجلس العام بوهران بدليل أنه لم ينتسب إلى أية كتلة، فلم يكن من النخبة ولا مـــن المحـــافظين، لكنه كان يشكّل همزة وصل بينهما، فقد كان يؤمن بمواقف المحافظين لكنه كان يعارض جمودهـــم وتقوقعهم ورفضهم لكل جديد. كما أيّد الشبان الجزائريين، لكنه اختلف مع البعض منهم الذين جذبـهم تيار الاندماج. وتفاديا لخلق مزيد من التناقضات والاختلافات بين الطرفين؛ وجد ابن رحال أنّه مـــن الأفضل التآلف بينهما وهذا من أجل مصلحة الأهـــالي. وإن كـــان ابـــن رحـــال لا يفضـــل هـــذه المجموعات التي تفترق أكثر مما تجمع، بقدر ما كان يفضل أن يكون ممثّل للأهـــالي الجزائريـــن وهذا ما طبع مواقفه طيلة مشواره السياسي. ولقد استشف زميله في المجلس العام شـــارل أنـــدري جوليان هذا الأمر، ولذلك أطلق عليه تسمية "عميد الشبان الجزائريين" وهو على صواب ذلك أن ابن رحال وضع اقتراحات وموضوعات كانت ركيزة ومصدر انطلق منه رواد الحركة الوطنيـــة فيمـــا بعد.

ولقد برز نشاط محمد بن رحال السياسي في عدة قضايا هامة على رأسها سياسة الاندمـــاج، التي اعتبرها أمر يستحيل تطبيقه في الجزائر ومن صنع الخيال. ورغم ذلك لم يصدر من جانبه مـــا يؤكد نزعته الاستقلالية ، كما لم يقدم الولاء الخالص لهذه الإدارة، وهذا بحد ذاته قد يثير تناقضـــات لدى البعض، لكن الحقيقة أن ابن رحال عرف أنه ليس بإمكان الجزائريين في تلك الفـــترة (أواخـــر

القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين) إظهار وطنية قوية تمكنهم من الاستقلال، خاصة وأنّـهم استنفذوا طاقتهم في المقاومات الشعبية، لكن دون جدوى، وأدرك أن الوسـيلة المنطقيـة والفعالـة لانتشالهم مما هم فيه تكون باتباع سياسة الإقناع أو مقاومة الحوار مع الإدارة الفرنسية في إطـار لا يجعلها تظن أنها خطوة لبداية التمرد؛ وقد أوضح حقيقة هذا الأمر زميله قايد حمود حيث قـال: «إن ابن رحال وإن يدافع بصلابة عن مواطنيه، ويلعب دور المحافظ على الهوية الثقافية، يبقـى وجيـها متزنا، عاقلا وهادئا، كان يريد الخير للجزائريين ولكنه لم يكن يرغب في الثورة».

ورغم الاختلافات العرقية والدينية بين الأهالي المسلمين والأوروبيين القاطنين بـالجزائر إلا أنّ ابن رحال لم يتردد بطلب المساواة بين الطرفين في كافة الحقوق السياسية وعلى رأسها التمثيـل السياسي في مختلف المجالس، وأن يعفى الأهالي من كافة الالتزامات الغير مبررة التي تلزمهم بـها الإدارة الفرنسية عن طريق القوانين الاستثنائية وظل على موقفه هذا إلى غاية انعزاله عـن الحيـاة السياسية سنة1925.

إن اهتمام محمد بن رحال بكل ما يخص الأهالي جعله بالإضافة لكونه سياسيا رجل إصـلاح وثقافة، وقد برز هذا الأمر من خلال قضيتين رئيسيتين وهما: القضاء الإسلامي والتعليم.

فيخصوص القضاء، رفض ابن رحال منذ البداية سياسـة الإدارة الفرنسـية تجـاه التشـريع الإسلامي، وكل القوانين التي طبقتها على الهيكل القضائي الجزائري لعدم توافقها مع هذا الأخـير. ورأى أنّه من الواجب إعادة سلطة القاضي المسلم إلى سابق عهدها لمصلحـة العدالـة والأهـالي المسلمين تفاديا لخلق التوترات والاضطرابات في أوساطهم لأن القضاء الإسلامي هو تطبيق للديـن الإسلامي الذي مصدره القرآن الكريم.

أما بالنسبة للتعليم، فيعتبر من أهم المحاور الرئيسية التي طبعت مشوار محمـد بـن رحـال الثقافي . فقد كان من أهم أنصار التعليم بنوعيه (العربي/ الفرنسي)، على أن يكون التعليـم العربي الإسلامي هو القاعدة والأساس لأنّه يمثل ثقافة الأهالي بالدرجة الأولى. ورفض كل محاولـة تهدف إلى تعويضه نهائيا بالتعليم الفرنسي، هذا الأخير الذي وجد فيه محمد بن رحال وسيلة للتقـدم والتطور لكن في إطار لا يخرج عن تعاليم الشريعة الإسلامية.

الملاحق

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق رقم (1)

Etude sur L'application de l'instruction publique en pays arabe.

Le jour où la France a planté son drapeau sur le rivage africain, elle a pris l'engagement tacite de se consacrer à la civilisation et à l'émancipation du peuple qu'elle venait de conquérir ; sous peine de déchoir, elle doit tenir parole, quelles que soient les difficultés qu'elle pourrait rencontrer dans l'accomplissement de cette glorieuse tâche.

Pour atteindre ce but, est-il un moyen plus puissant, plus efficace, que la diffusion de l'instruction?

Un homme instruit, pour peu que sa raison soit saine, qu'il ne soit pas foncièrement-mauvais, n'est-il pas nécessairement civilisé et émancipé?

On ne peut soutenir que l'arabe soir essentiellement mauvais et l'histoire atteste son antique perfection dans les arts donne dans les sciences les moins accessibles

Il est donc apte à recevoir l'instruction et à en tirer profit.

Je me propose, ici, non une étude approfondie sur l'instruction des indigènes, sujet trop vaste et trop compliqué pour moi, mais simplement l'exposé de quelques observation et de quelques critiques dont les hommes compétents pourront tirer quelque profit.

Si l'on veut s'éviter de cruels mécomptes, si l'on veut même ne pas vouer à un échec certain une œuvre aussi considérable, il est indispensable, selon nous, de tenir compte de ces deux points fondamentaux, savoir:

Qu'en l'état actuel, l'arabe d'Algérie peut subir l'instruction, je dis subir parce qu'il ne la demande pas; il est même disposé, sauf quelques rares exceptions, à y voir une sorte de piège tendu à sa simplicité, en vue de lui ravir sa nationalité et sa religion.

Il ne faut pas lui en vouloir; 'l'attachement aux mœurs et au culte de ces ancêtres a du bon; c'est toujours un sentiment des plus respectables) mais se contenter de l'en faire profiter et le traiter en conséquence, c'est-à-dire, suivant une expression aussi triviale que juste, le traiter comme l'enfant auquel on voudrait administrer une médecine répugnant.

En seconde lieu, il faut se pénétrer de cette vérité que: prendre de jeunes arabes dans leur douar, les tenir plusieurs années sur les bancs d'une établissement édifié à grands frais, pourvu d'un matériel et d'un personnel dispendieux, puis, les renvoyer dans leurs tribus "Gros-Jean comme devant" sans leur avoir indiqué un but et les y avoir poussés, sans leur avoir fait une position et les avoir mis à même d'appliquer ce qu'ils viennent d'apprendre, ce serait créer des déclassés et rien de plus

Des déclassés! Combien en ai-je vus au lycée de ces jeunes gens pleins d'intelligence, à qui l'avenir semblait sourire et que j'ai rencontrés, plus tard, sur le pavé, d'autre plus malheureux, d'autant plus à plaindre, que l'instruction avait excité leur sensibilité, ouvert leur appétit et multiplié leurs besoins!

Que n'étaient ils resté dans leurs montagnes à garder leur troupeaux!

Certes, Je suis loin de prétendre que le gouvernement doit pensionner pu placer tous les indigènes qu'il a instruits: mais ne devrait-il pas, après avoir prodigué son argent et sa peine pour élever leur moral et développer leur intelligence, conserver au moins leurs noms, s'inquiéter de ce qu'il deviennent et essayer d'en tirer parti en leur accordant de préférence les emplois dont il dispose?

Que dirait-on d'un propriétaire qui, après avoir peiné pour édifier une maison, l'abandonnerait aussitôt terminée. la livrerais à l'abandon, et à la ruine, puis irait se loger ailleurs?...

Es deux principes exposés, passons à l'examen de quelques questions de détail qui ont aussi leur importance.

I-Etablissements scolaires:

Selon nous, les écoles doivent se trouver au milieu des tribus, bien à portée des élevés et des parents, afin que ces derniers puissent vérifier par eux-mèmes tout ce qui s'y passe et l'enseignement qu'on y donne.

Elles doivent être absolument gratuites, édifiées et dirigées selon la plus stricte économie possible; une école indigène tenue ou le gourbi, avec quelques ardoises, un tableau noir et quelques nattes pour tout ameublement, n'a rien qui nous effraye.

Il y aurait, ainsi, dans chaque tribu, une ou plusieurs écoles de ce genre, dirigées par des simples moniteurs, qui y enseigneraient les premiers éléments de la lecture, de l'écriture et de calcul; rien de plus.

Une école arabe-française ouverte au chef-lieu de la commune, recueillerait les plus méritants parmi les élèves des écoles indigènes et leur donnerait l'instruction primaire proprement dire.

Elle aurait à sa tête un directeur français et des adjoints et moniteurs indigènes pour le seconder.

Le directeur serait en outre chargé d'inspecter les écoles indigènes de la somme une qu'il devrait visiter au moins une fois par mois.

2-Personnel:

Le personnel doit être l'objet de l'attention spéciale des autorités.

Il serait composé exclusivement d'arabes, à l'exception des directeurs des écoles arabes-françaises, qui seraient français.

Ceux-ci devraient être des hommes du métier, exercés par une longue pratique et assez dévoués à leur profession pour ne pas dédaigner de frayer avec la population indigène qu'il seraient chargés d'éclairer et de gagner au progrès.

Ils devraient (condition essentielle et à laquelle il est étonnant qu'on n'ait pas attaché plus d'importance) écrire l'Arabe, ou tout au moins le parler. Les moniteurs ou adjoints indigènes devront, autant que possible, être pris dans les écoles du pays. La situation qu'on leur ferait, si modeste qu'elle fut, serait de nature à exciter parmi leurs camarades une salutaire émulation.

Ils serait nécessaire que la rétribution des directeurs français fut proportionnées aux capacités et au travail qui leur seraient demandés: cela permettrait en outre d'employer les sujets d'élite que l'on voudrait récompenser.

Quant aux moniteurs, le peu de connaissances que l'on exigerait d'eux et le soin que l'on aurait de les prendre dans la tribu même, les ferait se contenter de minimes appointements (six cents francs par an, par exemple); les adjoints pour le recrutement desquels on se montrerait plus exigeants, pourraient avoir de douze à quinze cents francs par an.

3-Elevés, Parents

Les moyens propres à stimuler l'assiduité des élèves et zèle des parents des parents à les envoyer à l'école, doivent varier suivant les localités et le caractère des habitants.

Nous n'en excluons qu'un seul, les distributions d'argent, outre que ce genre de récompenses grèverait le trésor public, il serait fâcheux, selon nous, que le jeune élève, devenu homme, eût à rougir d'avoir accepté une sorte d'aumône que rien ne justifie; mais, nous verrions avec plaisir exempter, par exemple, le père de la garde que chaque indigène est tenu de fourni le nuit dans sa tribu, en été, aux postes-vigies, etc, et multiplier les primes et autres stimulants.

Pourquoi l'élève qui a fait certains études, ou satisfait à certains examens ne serait-il pas admis à l'électorat?

Si les indigènes en général ne comprennent pas la valeur d'un vote, il est loin d'en être de même pour ceux qui ont fréquenté les écoles françaises. Enfin, il est certains emplois, modestes pour la plupart, et néanmoins fort recherchés des indigènes: caïds, gardes-champêtres, secrétaires, khodjas, agents de police, ou autres, voire même chaouchs ou expéditionnaires dans les bureaux des services administratifs. Pourquoi le gouvernement n'arrêterait-il pas qu'ils seraient accordés de préférence, pour ne pas dire exclusivement, aux indigènes partant et écrivant le français?

Ce serait de toute justice.

Les Arabes, plus que personne au monde, sont sensibles à l'honneur de faire partie de l'administration, à quelque titre que ce soit.

Leur montrer que le seul moyen d'arriver à ce but est l'instruction, n'est-ce pas les pousser vers les écoles?

N'est-ce pas montrer qu'aux yeux du gouvernement parler et écrire le française est un mérite appréciable? N'est-ce pas offrir un but et un avenir à ceux que rebuterait la perspective d'un labeur pénible et dans récompense?

En outre, les sujets d'élite, ceux auxquels on reconnaîtrait les meilleurs dispositions, seraient envoyés comme boursiers dans les collèges, lycées, écoles spéciales, etc. et, à leur sortie, employés convenablement selon leurs aptitudes.

Quels utiles auxiliaires la France trouverait en eux!

5-Surveillance et Direction Supérieures

Nous voudrions qu'auprès de chaque école arabe française il y ait une commission scolaire et que les Arabes les plus instruits de la région y fussent admis dans une large proportion.

Cette commission aurait pour objet:

1°D'encourager les parents à envoyer leurs enfants à l'école et ceux-ci à les fréquenter assidûment,

2°De proposer les moyens les plus propres pour arriver à ce résultat, ainsi que les réformes et améliorations qu'il y aurait lieu d'introduire dans l'enseignement

3°Enfin, de dresser chaque année la liste des élèves les plus méritants, quittant leur aptitudes, leur goût et leur mériter.

Cette liste adressée au gouvernement, par les sois, de l'Académie, servirait à diriger son choix pour la nomination aux emplois que nous avons énumérés.

Nous voudrions en outre, auprès du recteur de l'Académie, d'Alger, une commission spéciale qui s'occuperait exclusivement de l'instruction des indigènes et centraliserait tous les renseignements et tous les rapports, ceux des commissions scolaires et tous autres et proposerait les mesures qui lui paraîtraient les plus utiles.

Conclusion

Telles sont les remarques que nous a suggérées l'examen d'une question capitale pour l'avenir de l'Algérie.

On pourra trouver certaines de nos prétentions exagérées et critiquer notre système d'écoles indigènes dirigées par des simples moniteurs, sous la tente ou le gourbi.

Pour peu cependant qu'on se dépouille des préjugés que donne l'habitude de ne voir certaines choses que sous certains aspects déterminés. on trouvera que par ce temps essentiellement pratique où les moyens économiques sont appréciés cette proposition, sont loin d'être aussi naïve qu'elle paraît l'être.

Avec les fonds qu'exigerait le moindre établissement scolaire, on pourrait ériger dix de nos écoles et les entretenir autant d'années.

Si quelques-unes de ces propositions nécessitent l'intervention des chambres et un minutieux examen, il en est d'autres que de simples mesures administratives suffiraient à faire appliquer.

Puissent -elle attirer l'attention et trouver auprès des autorités compétentes l'accueil que méritent le bon vouloir et le dévouement sincère qui les ont dictées!

Nous serions heureux d'avoir contribué pour une part quelconque aux grands bienfaits qui en résulteraient.

Nédromah, le 15 mars 1887

Mohamed Ben Rehal

المصدر:

Ben Rahal (Si M'hammed), "Etude sur l'application de l'instruction publique en pays arabe", in BSGAO, 1887, t7.

دراسة حول تطبيق التعليم العمومي في البلاد العربية

في اليوم الذي تنصب فيه فرنسا عالمها على الساحل الإفريقي، فإنها تلتزم ضمنيا بأن تتفرغ لتحضير وتحرير الشعب الذي أتت لاستعماره، وتحت عقوبة السقوط يجب عليها ان تفي بوعدها مهما كانت الصعوبات التي ستواجهها وتلاقيها في إتمامها لهذه المهمة المجيدة.

لبلوغ هذه الغاية، هل توجد وسيلة لها القدرة الممكنة وفعالة أنثر من انتشار التعليم؟

فالرجل المتعلم مهما كانت حجته صحيحة، ولم يكن في الأصل إنسان سيئ، فإنه ليس بالضرورة متعلم ومتحرر؟

ما نستطيع إثباته وتأكيده، أن العربي يعيش وضعا سيئا والتاريخ أكد كمال وجودة عراقته في الفنون وفي العلوم الممكن إدراكها، فهو إذن أهل لتقبل التعليم والحصول على فائدة منه.

ما أقترحه هنا، ليس بدراسة معمقة حول تعليم الأهالي. أو موضوع واسع واكثر تعقيدا بالنسبة لي، إنما هو ببساطة عرض لبعض الملاحظات وبعض الانتقادات التي يتمكن المختصين من خلالها؛ من استخلاص بعض الفوائد.

. إذا أراد البعض الابتعاد عن قسوة الأخطاء الحسابية، وحتى إذا أرادوا عدم التعهد والتكريس لأعمال فاشلة، فبالتأكيد هذا عمل هام. حسب رأيي إنه من المحتم علينا. أن نأخذ بعين الاعتبار هاتين النقطتين الأساسيتين:

أنَ الجزائري في الوقت الحاضر يستطيع تقبل التعليم أقول تقبله لأنه لم يطلبه، حتى انه مستعد له ماعدا بعض الإستثناءات النادرة نظرا لبساطتها وسذاجتها تارة فخاخا منصوبة لسلب وطنيتها ودينها.

ولا يجب ان نمقتها لان الارتباط بعادات وعبادات الأجداد شيئان خيران لكن نكتفي بالإفادة والوصف حسبما يقتضيه الأمر، يعني بإتباع تعبير سوقي لا يتنافى مع الواقع، فحالة الأهلي شبيهة بوضعية الطفل الذي يرغب والديه بتدريسه الطب وهو ينفر منه.

ثانيا: ينبغي الاقتناع بحقيقة أن يؤخذ الشباب العرب من دواويرهم وإمساكيم عدة سنوات في مقاعد مؤسسة شيدت بمصاريف ضخمة،مزودة بأجهزة وموظفون باهضوا النفقات، ثم تعيدهم إلى قبائلهم كما كانوا من قبل«أميين بخفي حنين»، دون تحقيق أي غاية، ودفعهم دون إعطائهم أي موقف وتمنعهم من تطبيق ما لقنتهم إياه، وبالتالي تتشكل من مجموعة من المقصين ولا شيئ آخر.

مبعدون.لقد رأيت العديد منهم في الثانويات، شباب يغمرهم الذكاء ويبدو لهم المستقبل مبهجا ومزهرا، ولما التقيت بهم بعد مدة وجدتهم بلا عمل، بالأحرى تعساء ويثيرون الشفقة، فالتعليم الذي أثار حساسيتهم وفتح شهيتهم فجأة ضرب حاجيتهم!

أكان عليهم البقاء في الجبال لرعي أغنامهم ! طبعا أنا بعيد من الزعم أن الحكومة يجب ان تؤجر وتوظف كل الأهالي التي علمتهم، لكنها لم تقم بذلك، فبعد أن أنفقت الحكومة أموالها وجهودها لرفع معنوياتهم وتطوير ذكائهم؛فعلى الأقل تحافظ على أسمائهم، تقلق على مصيرهم، وتحاول التخلص من جزء منهم بمنحهم الأفضلية للأعمال التي أعدتها؟

ماذا تقول عن مالك بعد أن جاهد في تشييد بيت، يتركه في الحال بعد إنجازه، ويسلم بخرابه ثم يذهب للسكن في مكان آخر.

المؤسسات الدراسية

ينبغي أن تتواجد المدارس داخل القرى في متناول التلاميذ والأولياء. لكي يستطيع هؤلاء الأخيرون التحقق بأنفسهم من كل الذي يجري وتعيد كل ما يعطى فيه.

هذه المؤسسات يجب أن تكون مجانية، مشيدة وموجهة حسب الاقتصاد المستطاع بدقة اكثر.مدرسة أهلية منظومة تحت خيمة أو كوخ،مع بعض الألواح،وسبورة سوداء،وبعض الزرابي، ما من شيئ يخيفنا من كل هذا الأثاث. فهكذا تحتوي كل قبيلة على واحدة أو أكثر من هذه المدارس، توجه وتدار من طرف معلمين يدرسون المبادئ الأولى للقراءة والكتابة والحساب ولا شيئ أكثر.

مدرسة فرنسية عربية مفتوحة في مركز العمالة، تجمع التلاميذ الأكثر جدارة واستحقاق في المدارس الأهلية، وتمنحهم التعليم الابتدائي ويرأسها مدير فرنسي ومعاونون من الأهالي لمساعدته فهو مكلف من جهة أخرى بتفتيش المدارس الأهلية بالبلدية التي يجب أن يزورها مرة كل شهر إلى الأقل.

الموظفون

موضوع الموظفين يجب أن ينال العناية الخاصة من طرف السلطات، سيكون مؤلفا من العرب دون سواهم، ماعدا مد راء المدارس العربية/ الفرنسية وهم من الفرنسيين. هؤلاء يجب أن يكونوا رجال مهنة ومارسوها مدة طويلة، ومتفانون في عملهم، لكي لا يستخفوا من معاشرة الأهالي الذين كلفوا بتنوير هم وإكسابهم التقدم والتطور.

يجب أن يحسن الموظفون الفرنسيون الكتابة بالعربية وعلى الأقل نطقها، ويجب بقدر الإمكان أن يكون المعلمون أو المساعدون الأهالي قد سبق لهم وأن اشتغلوا في مدارس البلاد، فإذا كانت خبرتهم متواضعة فإن ذلك سيولد منافسة بينهم وبين زملائهم.

من الضروري، أن تكون أجور المد راء الفرنسيين متناسبة مع إمكاناتهم والعمل الذي طلب منهم، وهذا سيسمح من جهة أخرى بتشغيل أشخاص من النخبة التي ترغب بتعويضها.

كونهم معلمون، فالمعرفة اليسيرة التي نطالبهم بها والعناية التي نأخذهم بها في القبيلة نفسها، تجعلهم يكتفون بالأجور الزهيدة (على سبيل المثال، ستمائة فرنك في السنة)، والمساعدون بالنسبة للتجنيد يبدون أكثر صرامة، يستطيعون الحصول على 12-15 مائة فرنك خلال السنة.

التلاميذ والأولياء

الطرق الخاصة بالتنشيط الدائم للتلاميذ وتحميس الأولياء أخذهم إلى المدرسة يجب أن تجعل وفقا للقرى وطباع سكانها. ونحن لا نفضل إلا أمرا واحدا وهو توزيع الأموال، زد على ذلك، هذا النوع من المكافآت يرهق الخزانة العامة. وحسب رأينا، سيكون محزنا ومخجلا للتلاميذ في المستقبل قبول نوع من الإحسان الذي لا مبرر له. لكن يستثنى من هؤلاء، الحرفس الذين يسهرون على أمن الأهالي في القبيلة، فلابد أن يحصلوا على مكافآت مقابل أعمالهم الشاقة.

لماذا لا يقبل في الاقتراع التلميذ الذي أكمل بعض دراساته أو نجح في بعض امتحاناته؟ إن الأهالي بصفة عامة لم يفهموا قيمة الانتخاب، فإنه من البعيد أن يكون نفس الشيئ بالنسبة لمن تردد على المدارس الفرنسية.

في الأخير هناك بعض الوظائف الصغيرة المتواضعة، ومع ذلك فهي مرغوبة من الأهالي بشدة، كالقايد، والناطور، والكتبة، والخوجة، والشرطي ووظائف أخرى، كالشاويش، والنساخون في مكاتب المصالح الإدارية، ولماذا لا تحدد الحكومة الذين يتوافقون بالأفضلية، حتى لا نكون دائما مع الأهالي الناطقين والكتبيين بالفرنسية؟ هذه هي العدالة الحقة.

العرب اكثر نمن أي شخص في العالم لهم الشرف أن يكونوا جزءا من الإدارة بأي صفة مهما كانت. أليس التعليم هو الوسيلة الوحيدة التي تمكنهم من تحقيق أهدافهم المرجوة.

أليس بدفعهم نحو المدارس؟ أليس بإظهار لأعين الحكومة أن التحدث والكتابة بالفرنسية تقدير مستحق؟ أليس تقديم هدف والمستقبل للذين فشل مخططهم بعد جهود شاقة ودون تعويض؟

زد على ذلك، مواضيع النخبة أولئك الذين عرفوا أفضل الاستعدادات، سوف يرسلون كطلبة ممنوحين في المدارس والثاويات والكليات الخاصة...إلخ، وفي تخرجهم يوظفون حسب كفاءتهم واستعداداتهم .

المراقبة والإدارة العليا

نحن نريد أن تكون لكل مدرسة عربية/ فرنسية لجنة مدرسة، وأن تكون الأولوية للعرب الأكثر تعلما .ومشروع هذه اللجنة هو:

- تشجيع الأولياء على إرسال أولادهم إلى المدرسة، وعلى الأولاد أن يترددوا عليها بصورة دائمة.
- اقتراح وسائل أكثر نفعا للوصول إلى هذه النتيجة، وكذلك الإصلاحات والتحسينات التي يجب إدخالها في التعليم.
- وأخيرا إعداد قائمة سنوية للتلاميذ الأكثر جدارة، وذلك حسب استعداداتهم وأذواقهم واستحقاقهم وتوجه إلى الحاكم العام لاستخدامها لتوظيفهم حسب إمكاناتهم التي .

فضلا عن ذلك، نريد من عميد أكاديمية الجزائر إنشاء لجنة خاصة تهتم على الخصوص بتعنيد الأهالي وجمع كل المعلومات، وكل التقارير للجان المدرسية وكل ما يخصها، واقتراح الوسائل والحلول التي تبرز لها المنافع الكبرى.

كانت هذه الملاحظات التي أوحت لنا بفحص مسألة أساسية لمستقبل الجزائر.

قد تجدون بعض مطالبي مبالغ فيها، وتنتقدون النظام المدرسي الأهلي الموجه من طرف معلمين تحت الخيمة أو الكوخ. إلا أنه عندما نجرد من الأحكام السابقة التي تعطي العادة بعدم رؤية بعض الأشياء التي تحت بعض الوجهات المحددة، نجد أنها في هذا الوقت عملية جوهرية حيث الإمكانيات الاقتصادية تقدر هذا الاقتراح، وبعيدة أن تكون بسيطة كما كانت تبدو. برؤوس الأموال التي تطالب بها أدنى مؤسسة دراسية؛ نستطيع رفع عشرة من مدارسنا وحفظها لمدة أطول، إذا بعض من هذه الاقتراحات تقتضي تدخل المجالس وفحص دقيق.

هناك أشياء أخرى وهي قياسات إدارية بسيطة تكتفي بتطبيقها، وهذه الاقتراحات باستطاعتها جذب الانتباه وإيجاد صدى واستقبال من قبل السلطات المختصة التي تستحق الرغبة الحقيقية منها، والإخلاص الصادق الذي تمليه.

سنكون سعداء في أن نساهم بقسط أيا كان، والذي يعود علينا بربح كبير.

محمد بن رحال 15 مارس 1887

ملحق رقم (2)

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

La vengeance du Cheikh

C'était par un beau soir d'été.

A demi couché sur un tapis de Rabat, la tête inclinée sur la paume de sa main droit le coude reposait sur une riche stourmy[1] de velours brodé d'or. Le vieil agha Belkacem Boudouaya semblait plongé dans la contemplation du bordj qu'il était en train d'édifier sur les bords de la Mina.

Devant lui, opulent et fier le bâtiment se dressait dans un burnous étincelant de lait de chaux et de mosaïques. Le soleil, qui venait de se couche. lui avait laissé comme une auréole phosphorescent dont le miroitement allait, disparaissant à mesure que venaient les ténèbres.

A une centaine de mètres de là, le douar allumait ses feux, tandis que, de tous côtés, arrivaient des troupeaux de moutons, et de chameaux, bêlant, bed glant et poussant ces mugissements plaintifs dont l'intonation longue, rauque et triste émeut en même temps qu'elle irrite. Dans ce concert hourvaresque les chiens font chorus et d'un bout du mrah[2] à l'autre les chevaux se répondent en hennissements retentissants.

Certes, il était riche, l'agha Belkacem. Dieu avait béni sa fortune comme sa famille. Mais il lui fallait un bordj pour abriter ses richesses et attester ses opulence. Une fois ce bordj achevé, il manquerait plus rien à son bonheur et à sa gloire. Par exemple, il lui coûtait chaud, horriblement même, et malgré, cela il menaçait de ne s'achever jamais.

Autour de l'agha sont rangés ses commensaux habituels et parmi eux, s'efforçant de replier sous lui, à la mode arabe, ses jambes courtes qui n'en pouvaient mais, un italien au ventre replet, à la tête finaude c'était le maître-maçon. Devinant ce qui se passait dans l'esprit du chef:

---

[1]-Coussin rond en drap, cuir ou velours.

[2]-Espace circulaire séparant les tentes d'un douar et réservé aux troupeaux.

-C'est fini, Sidi! Quelques ferrures à placer, le blanchiment intérieur, un coup de peinture par -et-par-là et puis basta!

-Basta! Basta! Tu me le dis, depuis longtemps, tonio, et cela ne finit jamais.

-Hack Rabhi!.. Essaya de jurer celui ci.

-Enfin, combien de temps cela durera-il encore?

-Un mois, Sidi, pas un jour de plus.

-Et cela coûtera à peut près...

-Oh! Une bagatelle... quinze cents douros.

-Quinze cents douros, fils de juif! Te moques-tu de moi?

-Et encore, dit le coquin avec aplomb, je ne gagnerai seulement pas ça!

Et il faisait claquer son ongle contre ses dents.

Evidemment le maître maçon était un maître fripon et l'agha n'était pas ou moins n'était plus sa dupe.

Serrant nerveusement sa barbe de sa main droit il se préparait à le lui dire en termes clairement sabir lorsqu'un vieux nègre se présenta, la main droite sur la poitrine, la tête inclinée. Dans l'attitude humble du domestique qui demande l'autorisation de parler:

-Qu'y a-t-il, Brik? Demande le Kebir.

-Sidi! Le Cheikh Messaoud, de Mazouna, vient d'arriver et demande l'hospitalité.

-Qu'il soit le bienvenu, mon fils; a mèle-le ici.

Pendant que l'esclave exécutait cet ordre, la figure du chef qui venait de se faire bienveillante et ouverte, se rembrunit tout-à-coup.

-Le cheikh Messaoud, gromela-t-il; il vient me tabacher quelque Kacida, sans doute, pour me soutirer quelques douros. Ne pouvait-il rester chez sa mère, celui-là? En vérité, j'ai bien le temps d'écouter ses sornettes et, qui plus est, de les lui payer, quand j'ai toutes les peines du monde à satisfaire aux exigences de ce mécréant de roumi. Quinze cents douros! Sible. -Ces cheikls, ces gaouals, ces chaïrs[1], tous ces mendiants!... Par sidi Abdelkader El Djilali, mon patron, je ne te donnerai pas deux flouss, cheikh Messaoud!

N'empêche que lorsque le troubadour se présenta toute la colère de l'agha tomba par enchantement. Pouvait-il bien, lui le descendant d'une famille de djouad, faire mauvaise figure à un homme de Dieux doublé d'un poète?

[1]-Poête, diseur, troubadour, épigrammiste. Ses pièces de sers sont les Kacidas.

Puis il lui dit sincèrement:

-Cheikh Messaoud, que tes pas nous amènent a baraka[1]. ô maître de la parole. dispensateur des la louange. Chevalier de la poésie!

-Salut, rejeton des généreux, fils de la grands tente. Descendant de la noble race des djouad.

-Ton arrivée fait déborder mon cœur des joie Dieu m'en est témoin.

-Puisse le seigneur t'en récompenser et conservée ta maison grande jusqu'au jour de la résurrection.

C'était, maintenant, d'un ton très cordial que le vieux chef parlait à son hôte. Honteux de son ace passage d'humeur, il redoublait de prévenance et d'affabilité. De son côte, celui-ci témoignait sa reconnaissance par un déluge de compliments et d'éloges plus flatteurs les uns que les autres.

-Je croyais ton bordj terminé, dit-il enfin et je venais assister à son inauguration.

Brusquement l'esprit de l'agha fut ramené vers un ordre d'idées désagréables.

-Son inauguration! S'écria-t-il, il y a longtemps que ce fils du péché de chretien maudit me la promet. Je commence à désespérer de la faire. Ah! Cheikhs .

-Quelle folie j'ai faite là: est-ce que nous autres nomades, nous devrions songer à habiter les murs. Toute ma fortune a passé en briques, en chaux , en bois ou en fer et je ne suis pas encore au bout.

Et retrouvant sa mauvaise humeur, heureux aussi de prévenir indirectement une demande d'argent qu'il sentait venir ou tout au moins en réduire considérablement le chiffre, il fit un tableau lamentable de sa situation. Les matériaux revinrent sur leur tapies détaillés un à une avec les prix de revient réellement exorbitants, la lenteur des maçons, la difficulté des transports. Et Tonio, cet infâme Tonio, quelle bondée de malédictions n'essuya-t-il pas ce soir-là-sans trop s'en émouvoir, il faut le reconnaître. Il n'avait pas fallu longtemps au cheikh Messaoud pur saisir la manœuvre de son hôte. D'esprit délie et fin, comme tous les parasites de son espèce, il s'était drapé aussitôt dans le burnous très blanc mais outrageusement râpé qu'il avait revêtu pour stimuler la générosité et il murmurait à part lui:

-Oh! Oh! Sidi boudouaya, ce n'est pas la première fois que j'entends pareille chanson. Tu veux lésiner. Monseigneur, mais avec moi ce n'est pas facile, je t'en précise. Tu me donneras des douros, mon ami, et beaucoup plus que tu ne penses! Mais faisant mine

---

[1]-Baraka, bénédiction.

d'écouter son hôte, il feignait compatir à sa situation, hochait lentement la tête d'un air entendu et poussait des exclamations apitoyées toutes les fois que celui-ci révélait un chiffre fantastique ou quelque friponnerie de maître Tonio.

-Notre seigneur Mohammed; -que Dieu le bénisse a dit: "Dis la vérité, même si elle est amère" conclut-il sentencieusement. Hé bien! Monseigneur, tu es trop généreux, tu as la main percée et tu es trop confiant. Si tu ne mets immédiatement un frein à tes largesses et à l'avidité de tes exploiteurs tu t'en repentiras, crois-moi.

-Le brave homme! Se disait l'agha ravi.

Et c'est fond du cœur qu'après le repas du soir, il lui souhaita une bonne nuit.

Le lendemain de bonne heure, l'agha ayant fait ses ablutions et sa prière, avait regagné son tapis. De sa main droite, il égrenait son chapelet tandis que ses lèvres murmuraient de courtes prières. Peu d'instants après Brik arrivait portant sur un plateau du cuivre repoussé, le café du matin et quelque friandises.

-Va chercher le cheikh Messaoud, lui ordonna le maître.

Pendant que l'esclave s'exécutait, un sourire de satisfaction illuminait la figure du vieillard. Je l'ai bien endoctriné hier murmura-t-il. Il est évident qu'avec quelques douros je lui ferais un bonheur au quel il ne doit plus s'attendre. -Quelques douros, observa-il avec une pointe de tristesse, c'est bien peu d'un agha Belkacem à un cheikh Messaoud. Mais une fois n'est pas coutume et la prochaine fois je le dédommagerais.

-Sidi! Interrompit Brik qui revenait, c'est bien singulier; mais le cheik n'est pas dans la chambre des hôtes; je crains même qu'il n'y ait pas couché du tout car, à côte de son burnous que voici, j'y ai trouvé une lettre qu'il semble avoir laissée à votre intention.

-Que signifie cela? Exclama l'agha en prenant le papier des mains de son domestique et il lut ce qui suit:

Louange à Dieu Seul,

Notre seigneur Mohammed qui Dieu bénisse! A dit "Espagnes la bourse de l'homme généreux, c'est faire une action méritoire". Tu as droit, agha Belkacem, non -seule vienne en aide pour qu'elle puisse faire face aux coûteuses constructions qui l'épuisent. C'est dans cette intention que je t'offre ce vieux burnous, le seul que je possède, et le salut le serviteur de son Dieu,

Messaoud

L'étonnement, la stupéfaction de la colère agitèrent tour à tout la physionomie mobile du grand chez qui comprenait clairement l'épigramme; puis, tout à coup, il éclata d'un beau rire France et sonore.

-Par la répudiation de mes femmes, c'est bien fait pour moi, j'ai voulu m'abaisser à être adroit, me voilà confus. C'est fort bien fait, je le mérité!

Brik! Mon fils, ajouta-t-il vivement, vite ma djebira[1] et ma voiture. Vite! Emparons s'il en est temps encore, une si grosse bévue.

Et voilà pourquoi, avant que l'aube eût encore blanchi les cimes, on pouvait ce jour-là, voir, voler sur la route poussiéreuse d'Oran, la voiture de l'agha Belkacem. Des yeux celui-ci fouillait l'horizon.

-C'est à Oran, évidemment, que ce maudit fils de juive est allé publier ma mésaventure. Pourvus que je le rattrape avant qu'il ait commencé à parler le mécréant! Ajoutait-il, il serait capable de faire de moi la risée de toutes les tribus?

Mais en fils du démon qu'il était, cheikh Messouad était invisible.

-C'est Satan, le lapidé qui m'a inspiré, disait -il sur le ton du reproche et celui qui écoute ses perfides conseils est comme celui qui écoute les conseils des femmes. Par la tête de Sidi Abdekader El Djilali cela ne m'arrivera plus jamais.

Il faisait grand jour lorsque l'agha Belkacem arrivé à Oran et cherchant toujours le cheitann[2] in touvable le rencontra enfin sur le point d'entrer au café Bou-Asria, le café du high-life indigène, celui où se rencontraient les plus blancs burnous et les poitrines le plus chamarrées.

-Attends! Fils de juive, arrête cheitann, cria-t-il en le prenant par le bras, et le tirant à part, il versa dans son haïk le contenu de sa djébira.

-Sur la tête, supplia-t-il, d'un ton comique, n'en dis rien à personne!

Et c'est parce que cheikh Messaoud lui a solennellement promis le secret et qu'il la fidèlement gardé que, quelques instants plus tard, tout le café bou-Asria en riait à gorge dépliée, et le vieux Belkacem -qui s'était d'abord fâché- comme les autres.

-C'est satan le lapidé, qui m'a perfidement inspiré, ne l'écoutez jamais, o sevierurs de Dieu!

M.Rahal

المصدر : Ben Rahal (Si M'hammed), "La vengeance du Cheikh in revue Algérienne et tunisienne littéraire et artistique, 4éme année, 3éme trimestre, n°13, 1891, pp 428- 433.

---

(1)-Djebira, Sacoche en cuir brodé pour mettre l'arges les papiers durant le voyage.

(2)-Cheilam, satan, démon.

ملحق رقم(3):

Projet de Réorganisation de l'enseignement supérieur en Algérie, document inédit. Nedroma, Mai 1892.

I-L'admirable rapport combes, sur l'instruction des indigènes, vise particulièrement l'enseignement primaire français.

Pour former un ensemble complet, il comporte nécessairement et naturellement deux parties complémentaire:

L'enseignement secondaire et supérieur français et l'enseignement musulman.

II-L'enseignement secondaires et supérieur français est très bien organisé en Algérie, il n'y a donc pas à s'en occuper, ici, sinon pour recommander que tous les sujets d'élite, toutes les intelligences supérieures, toutes les bonnes volontés, mis en relief par l'enseignement primaire y soient poussées et soutenues.

III-L'enseignement Musulman n'existe plus en Algérie, sauf à l'état rudimentaire dans les Mcids et Zaouias et à l'état d'ébauche dans les Mederças de Tlemcen, Alger et Constantine.

IV-Rien organisé, pourtant, il répondrait é deux nécessités: la justice et le Culte, tandis qu'au point de vus politique, il rendrait d'inappréciables services.

V-Le musulman, il faut le reconnaître, n'a qu'une médiocre considération pour le jeune homme formé par les écoles françaises. Toutes estime, tout son admiration et toute sa confiance sont pour le Taleb issu des universités orthodoxes.

VI-Or, nos Mederças sont insuffisantes aux deux points de vus du nombre d'élèves qu'elles peuvent contenir et du niveau de l'enseignement qui y est donné. Aussi les Musulmans sont- ils la nécessite ou de laisser leurs enfants sous la seule instruction française obligatoire ou de les faire instruire à l'étranger (Maroc, Tunisie, Egypte).

VII-Dans ces conditions qu'arrive-t-il? Nos coreligionnaires se persuadent que la France veut la disparition de leurs croyances et peut être leur remplacement par d'autres croyances.

VIII-D'un autre côté, des Tordes formés au Maroc ou ailleurs, policés et civilisés comme le sont tous les savants, à quelque religion qu'ils appartiennent, beaucoup plus instruits que les nôtres, s'établissent dans les tribus (les statistiques dressées par la préfecture d'Oran en ont relevé un nombre considérable). Toute l'autorité morale passe entre leurs

mains; ce sont eux que, de préférence, les musulmans vont trouver et consulter car, ce n'est qu'auprès d'eux que l'on trouve quelques débris de l'ancien enseignement supérieur Musulman et la grande considération qui, chez nous, s'attache au savant, va directement les chercher. nos Tolbas sont incapables d'entrer en lutte avec eux, plus incapables encore de soutenir la cause française. Nous perdons de la sorte toute influence, les nôtres sont tournés en ridicule.

Nos fonctionnaires eux-mêmes (cadis, adels, cadis Imams, muphtis) ne sont pas écoutés à côté d'eux, on les traite d'ignorants. Malgré leur dévouement- et ils sont généralement dévoués- ils renoncent à la lutte.

Si, au contraire, vous leur faites donner dans vos Medercas, une forte, très forte instruction musulmane complétée par une instruction française suffisante, si vous les instruisez dans notre loi, notre histoire, notre poésie si appréciée, ils seront écoutés de nos compatriotes, ils n'auront de peine à réduire au silence des Talbas qui auront été formé avec des méthodes bien moins perfectionnées que le seront les vôtres. Ils retrouveront leur credit perdu. Nos compatriotes voyant que des personnes qui savent la langue et la littérature arabe mieux qu'on ne les a jamais sus, connaissant également le français, en déduiront forcément que l'étude de votre langue n'est pas la ruine de leurs croyances et n'aboutit pas à un amoindrissement de leurs valeurs intellectuelles et morales comme aujourd'hui, ils sont trop disposés à le croire. Ils considéreront au contraire le français comme le complément indispensable d'une instruction sérieuse, et vraiment supérieure. Ce jour là, vous trouver pour vous aider à fonder des écoles autant d'empressement que vous rencontrez actuellement d'appréhensions et parfois de mauvaise volonté.

Projet

I-Réorganiser complètement les trois Mederças d'Alger, Tlemcen et Constantine.

II-Fixer la durée des études à trois ans:

III-Doubler ou tripler le nombre des élèves:

IV-Augmenter le nombre des professeurs, les recruter parmi les ulémas les plus en vue et jouissent de la plus grande autorité; les prendre à l'étranger s'il le faut:

V-Leur adjoindre des maîtres français expérimentés, parlant et écrivant l'Arabe, pour l'enseignement du français et des sciences élémentaires.

VI-A la fin de la troisième année, examen de passage à la Medersa d'Alger ou les Tolbas compléteraient leurs études, en suivant pendant deux ans, certains cours des écoles supérieures des lettres et des Sciences, y compris le cours élémentaire de droit Français;.

VII-Au sortie de la cinquième année examen sur le programme qui aura été établi.

Nous demandons seulement, dans l'intérêt même du succès de la réforme, qu'une part très large soit faite aux sciences musulmanes et que cet examen soit très difficile à ce peint de vue; au programme de français on mettrait les matières que l'on jugerait convenables.

VIII-Cet examens seraient constatés par un diplôme, qui aurait la valeur du baccalauréat, de façon que toutes les carrières soient ouvertes aux jaunes gens qui offriraient des garanties de savoir aussi incontestables.

Conclusion

On m'a cité l'influence considérable qu'ont, en France les hommes sortant des écoles supérieures, l'école normale supérieure par exemple.

Cette influence existe déjà chez nous pour les tolbas formés par certaines université (Karaouine à Fez; Alazhar, en Egypte, Zitouna à Tunis). Formés par l'université musulmane d'Alger dont nous proposons la création et l'organisation, nos tolbas, en rentrant au milieu de leurs coreligionnaire jouiront d'un prestige unique entièrement du à la France.

Leur exemple fera que le Musulmans enverront leurs enfants aux écoles françaises quand ils verront que des hommes si savants, si orthodoxes, celle du français.

Nedroma, Mai 1892.

المصدر : Djeghloul (A), Si M'hammed Ben rahal...Op. Cit, pp18- 22.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مشروع إعادة تنظيم التعليم العام في الجزائر

وثيقة غير منشورة لدرومة، ماي 1892

1-التقرير الرائع لمسيو كومبس حول تعليم الجزائريين، استهدف بالخصوص التعليم الابتدائي الفرنسي. ولتشكيل وحدة متكاملة يقتضي حتما وببساطة قسمين مكملين لبعضهما: التعليم الثانوي/ العالي الفرنسي، والتعليم الإسلامي.

2-التعليم الثانوي والعالي الفرنسي في الجزائر، منظم جيدا، فهو إذن لا يشغلنا هنا، ما عدا التوصية بكل المواضيع المتعلقة بالنخبة المثقفة وأصحاب العقول النيرة، وكل أصحاب الإرادات القوية لإبرازهم وإظهارهم في التعليم الابتدائي لكي يكون ممتنا ومطردا.

3-التعليم الإسلامي في الجزائر لا وجود له ما عدا في بعض الحالات البدائية في المسيد، والزوايا وفي حالته التمهيدية في مدارس تلمسان، والجزائر وقسنطينة.

4-لا شيء منظم في التعليم الإسلامي، رغم أنه يتضمن ويؤكد على شيئين هامين هما: القضاء والعبادات. بينما من وجهة نظر سياسية فهو يؤدي خدمات طفيفة.

5-يجب أن تعلموا أن المسلم لا يكن الاحترام ولو متواضعا للشباب المتعلم في المدارس الفرنسية، فكل تقديراته وإعجابه وثقته تنصب حول الطالب المتخرج من الجامعات الدينية.

6-إذن فمدارسنا تفتقر لوجهتي نظر اثنتين؛ من حيث عدد التلاميذ الذين تستطيعوا استيعابهم ومستوى التعليم الذي يعطى. فالمسلمون أيضا في حاجة لتعليم أولادهم سواء تركهم تحت التعليم الفرنسي إجباري (وهو الوحيد)، أو يثقفونهم ويعلمونهم في الخارج (المغرب، تونس، مصر).

7-ضمن هذه الشروط ماذا سيحدث؟ زملاؤنا يعتقدون أن فرنسا تريد طمس ومحو معتقداتهم، وربما إبدالها وتعويضها بمعتقدات وفكر آخر.

8-من جهة أخرى، الطلبة المتعلمون في المغرب أو غيره متحضرون ومتقدمون كما يجب أن يكون عليه كل العلماء، وهم أكثر تعلما من طلابنا المستقرين داخل القبائل (سجلت الإحصاءات في محافظة وهران عددا معتبرا منهم)، كل السلطات الأخلاقية بأيديهم ولهم الأفضلية، وكل المسلمين يزوروهم ويشاوروهم. لأنهم الوحيدين الذين يستطيعون التلقي على أيديهم بعض التعليم الإسلامي العالي القديم (والاحترام الكبير الذي عندنا يرتبط بالعالم، فيذهب مباشرة للبحث عنه)، وطلابنا غير قادرين على منافستهم وغير جديرين أكثر في دعم القضية الفرنسية، لقد فقدنا من هذا النوع كل نفوذ، وطلابنا صاروا محطة سخرية. وحتى موظفون أنفسهم (القضاة، باش عادل، الأئمة، وأهل

الفتوى) لم يستمعوا إليهم ويصفونهم بالجهلاء، رغم إخلاصهم وتفانيهم. وإنهم على العموم مستعدون وأعلنوا الجهاد.

فعلى العكس إذا أعطيتم في مدارسكم تعليما إسلاميا قويا يكمل بتعليم فرنسي كامل. وإذا درستم فيه قانوننا وتاريخنا وأشعارنا بدقة، فسوف تجدون صدى كبير عند المواطنين ولم تكونوا بحاجة إلى إسكات الطلبة الذين يعلمون بمناهج أقل اتقانا من تلك التي عندكم، سيجدون أن اعتماداتهم قد زالت. مواطنون يرون أن الأشخاص العارفون للآداب العربية على اختلافها، وبالقدر ذاته بالنسبة للفرنسية سيدركون بقوة أن دراسة لغتكم لا تدمر وتخرب معتقداتهم، ولن تستولي على قيمهم الفكرية، والأدبية، ولو بقليل. فإنهم مستعدون ومتأهبون للموافقة عليه، فعلى العكس هم يعتبرون أن الفرنسي مكمل ضروري لتعليم جدي وعال حقا.

في ذلك اليوم ستجدون مساعدا لكم في تأسيس مدارس في مدة قصيرة خاصة وأنكم في الوقت الحاضر تعرفون خشية وخوف، وأحيانا تنعدم الإرادة لعمل ذلك.

المشروع

1-إعادة تنظيم كامل للمدارس الفرنسية الثلاث في الجزائر العاصمة، وتلمسان وقسنطينة.

2-تحديد مدة الدراسة بثلاث سنوات.

3-جعل عدد التلاميذ ضعفين أو ثلاثة أضعاف.

4-زيادة عدد المدرسين واختيارهم من بين العلماء الأكثر بروزا، والذين يتمتعون بثقافة كبيرة، وجلبهم من الخارج إذا اقتضى الأمر.

5-تعيين معلمين فرنسيين ذوي خبرة، ويتكلمون ويكتبون العربية لتعليم الفرنسية والعلوم الابتدائية.

6-في نهاية السنة الثالثة، يجرى امتحان للانتقال إلى الفرع العالي بالمدرسة الإسلامية في الجزائر العاصمة، حيث يكمل الطلبة دراستهم، ويتبعون خلال سنتين بعض المحاضرات في المدارس العليا للآداب، والعلوم بما فيها المحاضرات الأولية للقانون الفرنسي.

7-عند انتهاء السنة الخامسةيجرى امتحان حول البرنامج المعطى.

وإننا نطالب أن يكون الامتحان لمصلحة نجاح الإصلاح نفسه. القسم الكبير منه سيكون للعلوم الإسلامية، والتي ينبغي أن تكون صعبة، وبالنسبة للبرنامج الفرنسي فإننا نضع المواد التي نعتبرها ملائمة.

8-إن تحقيق هذا الامتحان يكون بشهادة معادلة للبكالوريا، بحيث تفتح كل المجالات أمام الشباب الذين يقدمون ضمانات علمية لا ريب فيها.

الخاتمة

في فرنسا المتخرجون من المدارس العليا وعلى سبيل المثال المدرسة العادية العليا ينالون مكانة هامة وتأثير كبير، هذه المكانة توجد عندنا أيضا، ويحظى بها الطلبة المتخرجون من بعض الجامعات (القرويين في فاس، والأزهر في مصر، والزيتونة في تونس).

كوّنوا طلابنا بواسطة الجامعة الإسلامية التي نطالب بتأسيسها في الجزائر بتنظيمهم وإدخالهم في محيط زملائهم الذين يتمتعون بمقام رفيع في فرنسا يقل ناظره، ويصير بإمكان المسلمين أبناءهم إلى المدارس الفرنسية، فعندما يصيرون علماء ومستقيمو الرأي لن يخافوا أو يترددوا في الضم إلى هذا القدر من المعرفة مثيله الذي عند الفرنسيين.

ندرومة، ماي1892.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق رقم (4):

Extraits de l'Avenir de l'Islam

Ce qui dépare la société Musulmane Aujourd'hui, c'est sa profonde ignorance, Non seulement l'ignorance des Arts et des Sciences actuelles, mais encore et autant de choses de sa religion. Sauf certaines pratiques extérieures et quelques croyances fondamentales, le culte dégénère en une foule d'erreurs, de préjugés et de superstitions. C'est ainsi qui tout ce qui vient de l'étranger est objet de méfiance injustifiée, de prohibitions irréfléchies et de controverses telles que Buzonce ne les désavouerait pas.

Certes, nous ne devons pas accepter les yeux fermés ce que nous offre la civilisation, beaucoup de ses présents- trop peu enviables- peuvent lui être laissés pour compte. Mais un grand nombre pourraient lui être emprunté sans danger et pour notre grand profit. Tout le domaine des sciences exactes, une bonne partie de d'organisation intérieure et politique, le système des travaux publics et de l'enseignement, tout ce qui concerne le commerce, l'agriculture et l'industrie, nous pouvons l'adopter sans grande modification. Rien dans le dogme ne s'y apposés tout, au contraire y incite ou le prescrit. Il est dit dans les hadithes: «les lois doivent varier selon les circonstances, la nécessité rend licité même ce qui est réprouvé» si le musulman entrait dans cette voie, son relèvement ne serait ni long ni difficile...

«Mais ce que la prudence et la clairvoyance n'ont pu faire dans les états des musulmans, l'instinct de conservation ne tardera pas à le réaliser. Devant l'avidité croissante et les empiétements incessants du monde civilisé, l'Islam s'est réveillé de sa torpeur. Ses yeux se désolent et il commerce à mesurer l'étendu de ses fautes et la gravité de la situation.

«Chez les peuples, les regards se cherchent, les mains se tendent et les cœurs battent à l'unisson tout malheur qui frappe un coin de l'Islam est douloureusement ressenti dans les autres.

«Chez les souverains et les gouvernants, les sentiment de la solidarité se développes des concessions que l'on n'aurait jamais un possibles se font, des barrières seputées infranchissables s'abaissent, dès réformes s'accomplissent et une entente cordiale tend à remplacer les inimitiés d'antan; sans doit, il ya beaucoup à faire; mais c'est déjà un grand point d'avoir entre vu le danger et d'avoir compris la nécessité d'y porter remède.

L'Europe, dan son aveuglement ne peut voir que d'un mauvais œil ces changement qu'elle juge, de nature à parer la route de ses convoitises, aussi s'efforce -t-elle de brouiller les cartes, de semer la Zizanie et d'empêcher un relèvement inévitable. Mais ces menées ténébreuses n'auront pas d'effet qu'elle attend et c'est soin le canon de la chrétienté que se fera la renaissance de l'Islam.

المصدر: Djeghloul (A), Eléments..., Op.Cit. pp 57- 58.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقتطفات من مستقبل الإسلام

إن ما يشوه المجتمع الإسلامي اليوم هو جهله العميق ليس فقط جهل الفنون والعلوم الحاسية، بل كذلك دينه، ونفس المقدار إذا استثنينا بعض الممارسات الخارجية، وبعض المعتقدات الأساسية، تتحول العبادة إلى طائفة من الأخطاء، والأفكار الموروثة والخرافات. هكذا، كل ما يأتي من الخارج عرضة للحذر الذي لا مبرر له، ولتحريم لا منطقي، ومجادلات قد لا تتكر منها بيزنطية.

بالطبع، لا يجب أن نقبل بعيون مغمضة كل ما تقدمه لنا الحضارة؛ إن كثيرا من هداياها التي -لا تحسد عليها- يمكن تركها له للحساب، ولكن الكثير منها يمكن استعارته دون خطر، ومن أجل إفادتنا الكبرى يمكننا تبني كل ميدان العلوم الصحيحة، وقسم كبير من التنظيم الداخلي والسياسي، ونظام الأشغال العامة، وكل ما يتعلق بالتجارة والزراعة والصناعة دون تعديلات كثيرة، لا شيء في العقيدة يناقضه. بتعكس كل شيء يحث عليه أو يصفه، يقال في الحديث الشريف: «القوانين يجب أن تتغير وفقا للظروف، وتجعل الضرورة شرعيا ما هو محرما». ولو دخل المسلم في هذا الطريق لا تبقى نهضته ضوئية ولا عسيرة...

غير أن ما لم يستطع أن يفعله الحذر وبعد النظر في دول المسلمين، لن تتأخر غريزة البقاء عن تحقيقه أمام التجشع المتنامي والتعديات المتتالية للعالم المتحضر، استفاق الإسلام من رقدته، وانفتحت عيونه، وبدأ يقيس اتساع أخطائه وخطورة الموقف.

عند الشعور، تفتش الأنظار عن بعضها البعض، وتمتد الأيدي وتخفق القلوب على الإيقاع ذاته، كل مصيبة تصيب زاوية من الإسلام تعاني منها سائر الزوايا.

لدى الملوك والحكام ينمو الشعور بالتضامن، وتتم تنازلات لم يكن أحد يعتقد أنها ممكنة، وتنخفض حواجز مشهورة لعدم إمكانية اجتيازها، وتنجز إصلاحات، وتميل الخلافات السابقات لترك مكانها لوفاق حميم. ثمة، ولا شك أمور لابد من إنجازها، غير أن استشفاف الخطر وفهم ضرورة مداواته نقطة كبيرة.

أوربا في ظلالها لا يمكن أن ترى إلا بعين سيئة هذه التغيرات التي تقيمها على أنها قادرة على سد طريق أطماعها. لذلك، تحاول خلق الأوراق وزرع الشقاق ومنع نهضة حتمية، ولكن هذه الحملات المظلمة لن تحرز النتائج التي تتوخاها ونهضة الإسلام سوف تتم في ظل مدفع المسيحية.

المصدر: انظر حفلون (عبد القادر)، كتاب الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، ت سليم قسطون، ط1، دار الحداثة، بيروت- لبنان، 1984، ص ص 44- 46.

ملحق رقم (5) : إهداء من الكاتب بول أزان إلى محمد بن رحال سنة 1903

A Si M'Hammed Ben Rahal:

Mon cher Ami

Je vous fais hommage de cette étude sur la question indigène en Algérie, en souvenir des bonnes années passées dans votre région, et de nos longues discussions sur des sujets qui nous passionnaient. Les agréables relations que nous avons toujours eux prouvent assez qu'entre nos deux races, il peut se créer des amitiés solides, Sincères et désintéressés, et qu'on peut avoir foi dans une intente future.

Paul Azan

المصدر:

Azan (Paul), Recherche..., Op.cit.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق رقم(6): حواره مع جريدة (Le Temps) حول التجنيد الإجباري

Ben Rahal Dit:

«L'indigène dit: Je supporte les impôts très lourds, je suis astreint à la garde de nuit et forestière; je suis de toutes les corvées autorisées ou non; je suis régi par le tribunaux d'exception.

Je suis exclu ou à peu près des fonction et charges publiques, je suis très pur et très mal représenté au conseil municipal, au conseil général, aux délégations financières et pas tout au parlement; les lourds impôts que j'acquitte profitent presque exclusivement aux autres, vis-à-vis de toutes les autres catégories de la population Algérienne, Je suis placé dans on état d'infériorité blessant pour mon amour propre, humiliant pour ma dignité; je suis en but à des vexations et des tracas sans nombre. Biens que j'aie donné de mon loyalisme tous les gages et toutes les preuves, on me dit toujours en suspicion L'asure me ruine, la colonisation me refoule, où que pas écoutée et lorsque-suprême ressource, je demande à m'expatrier, on me le défend et on m'est empêche.

L'Arabe, fataliste, ne s'agite pas comre un pareille situation, en demandant la remède à tels maux, nous entretenons une agitation malsaine au sein de la population musulmane, au sein de la population musulmane, D'abord, on n'entretient que ce qui excite et si l'agitation maltait, elle serait l'œuvre d'une administration imprévoyante qui a tout sacrifié à la politique Algérienne. En suite, si les Musulman s'agitent ce n'est pas en frappant dans le rang de ses défenseurs que l'on solutionna la question indigène.

La politique d'autruche a toujours de mauvaise et il appartient à la Métropole de dix que les autochtones d'Algérie sont ses enfants et doivent être traités comme tels.

المصدر:

Rachidi 26 juillet 1912, Art "Le Bâillon".

مقتطفات من مقابلة لسي محمد بن رحال مع الصحيفة الفرنسية (Le Temps) سنة 1912.

«يقول السكان الأصليون نتحمل الضرائب الباهضة ونضطر إلى الحراسة الليلية والحرجيـــة، ولكل منا حصته في أعمال السخرة المحرمة وغير المحرمة، ونحن مبعدون تقريبا عـــن الوظـــائف الرسمية، تمثيلنا في المجلس البلدي والمجلس العام والمفوضيات المالية ضئيل جدا وسيء، فيما هـــو غائب في البرلمان. الضرائب الباهضة التي ندفعها يستفيد منها الآخرون وحدهم تقريبا، تجاه الفئـــات الأخرى من الشعب الجزائري، نجد أنفسنا في وضع الناقص مما يجرح كرامتنا ويضع من عزتنـــا، نحن نواجه طبتا ومضايقات لا تحصى ورغم أننا قد أثبتنا ولاءنا بكل البراهين، ينظـــر إلينـــا دائمـــا نظرة شك، إن الربا يخرب بيوتنا، فيما الاستعمار يكبتنا، وحيثما رفعنا شكاوينا لا صوت لنا يســـمع، وعندما نطلب الهجرة (وهذا هو المورد الأخير) يحرم علينا ويمنع.

واليوم يطلبون منا دون أي تعويض الثروة الوحيدة التي بقيت لنا آلا وهي أولادنا، فهل هـــذا هو العدل؟ لقد أرسلنا مواطنونا إلى العاصمة وكلفونا محاولة الحصول منها على إحدى الحلول التـــي لا أجد خارجها أي مخرج للوضع الراهن:

1-سحب قرار 3 فيفري 1912.

2-أو منحنا تعويضات عن العبء الجديد الذي يفرض علينا.

3-أو السماح لنا بترك الجزائر بحرية.

المصدر: قسطون (سليم)، مرجع سابق.

ملحق رقم(7):

Intervention aux délégations financières sur l'enseignement de la langue arabe

Messieurs,

Ebauché en tant qu'enseignement supérieur et Moyen, l'enseignement de l'Arabe au point de vue primaire est complètement négligé aujourd'hui par l'administration compétente.

Ce n'est pas que, dans l'emploi du temps de certaines écoles principales d'indigène il ne figure pour une demi-heure par jour, ni que dans le programme du certificat d'études primaires il ne compte pour quelque chose.

Mais, comme pour l'enseigner, le maître qualifié fait défaut, il s'ensuit qu'il ne figure que pour mémoire et pour sauver les apparences.

Peut-on admettre, en effet, que l'arabe soit enseigné à des arabes par des maîtres français ou même l'indigènes, qui eux- mêmes ne l'ont que très superficiellement appris à l'école normale où on le leur enseigne à raison de 4 heures par semaine et seulement pendant quelques mois?

Hormis ce pauvre essai, l'Arabe primaire n'est enseigné officiellement nulle part, et pourtant cette langue est la langue maternelle de plusieurs millions d'habitants musulmans à qui le français est encore à apprendre et pour les quel il ne remplacera jamais complètement le parler maternel.

Or, imagine -t-on un peuple sans langage pour exprimer ses idées, percevoir les idées d'autrui, cultiver son esprit, traduire ses sentiments, perfectionner sa morale, vivre et évoluer enfin?

Cela est si peu concevable et la nécessité d'un outil pour la culture intellectuelle et morale est tellement impérieuse que devant l'indifférence des pouvoirs publics, le musulman algérien, dont le passé c'est pas fait que d'obscurité et ténèbres, a fait ici ce qu'il a coutume de faire quand l'indispensable lui est refusé.

Avec ces propres ressources, économisant sur son maigre budget, se privant parfois du nécessaire, il à continué à entretenir cet enseignement cher à son cœur comme les païens autrefois entretenaient le feu sacré, et c'est ainsi que dans les douars et les villages, comme dans les recoins obscurs dans grandes villes, l'on voit parfois ces petites colonies grouillantes, véritables ruches enfantines, où, à l'aide d'une planchette servant d'ardoise et de

cahier un vieux maîtres, accroupi sur quelque veille natte ou quelque vague tapis, initie son auditoire attentif à apprendre par couer le Koran ou à épeler l'alphabet arabe.

Pauvre enseignement! Pauvres moyens! Pitoyable spectacle! En plein vingtième siècle, alors que de toutes partes, on élève à la science des temples somptueux, alors que dans les pays d'orient où des dotation princières contribuent à la perfectionner chaque jour et à la mettre au niveau de l'enseignement d'Europe, alors que, plus près de nous, en Tunisie et au Maroc, où le sentiment musulman est encore compris et respecté, on continue à l'entretenir; ici, en Algérie, c'est l'oubli, sinon l'hostilité.

Oh! L'on s'occupe bien, parfois, de ces colonies enfantines où dit-on, le jeune musulman. Suce avec le verset du Coran, la haine de l'infidèle, de sa morale, de sa civilisation. Mais alors ce sont mille prétextes pour fermer ces foyers de fanatisme ou tout au moins pour les tracasser: ce sont les heures de classe, l'exiguïté du local, son insalubrité, le défaut d'autorisation et mille autres taquineries.

Eh Messieurs! Si au lieu de fermer ces foyers d'infection intellectuelle et morale, comme on les appelle aussi quelquefois, si au lieu de les fermer tout simplement, vous vous préoccupiez de les assainir, de les moderniser, de vous en faire des auxiliaires et des amis!

Ce Coran, ce fameux Coran, dont vous pensez tant de mal- sans d'ailleurs le connaître- est- il vraiment si rétrograde, si arriéré, si immoral ou si amoral qu'on veut bien le dire?

J'ai idée qu'à une époque où la barbarie n'était pas de ce côté-ci de la Méditerranée, le musulman nourri de Coran enseignait déjà au monde des principes tels que ceux-ci:

"En matière de religion pas de contrainte! Respect aux parents, aux vieillards, à la foi jurée même envers l'ennemi infidèle! Tous les prophètes de Dieu sont frères: Les lois de la guerre doivent être scrupuleusement observées. Défense d'user d'armes empoisonnées, d'achever le blessé, de tuer la femme ou le prêtre pris les armes à la main. La guerre faite aux infidèles sans motif et sans l'autorisation expresse de l'imam est illégitime et le guerrier qui y périt meurt en état de pêché!.

Messieurs, Je pourrais vous parler de l'Islam et du Coran des heures et des journées entières rien que pour vous faire remarquer des choses dont vous êtes les témoins journaliers et auprès des quelles vous passez sans leur prêter d'attention. Vous êtes si occupés d'autre chose!

Permettez-moi de m'appesantir un peu sur un exemple: celui du Djihad; il est typique. Le "Djihad est ce que, avec cet esprit d'inexactitude et de prévention coutumier, on a baptisé: la guerre sainte. Or, s'il est quelque peu synonyme de guerre, il ne s'attache au "Djihad" aucune idée de sainteté. "djihad" signifie lutte tout court. Et il y a deux sortes de "djihad" ou le luttes: la première et la plus méritoire, aux yeux de Dieu est la lutte contre ses mauvais penchants; l'autre, la lutte pour les armes, ne vient qu'en seconde ligne. Et comment cet autre "Djihad" est -il conçu? Je vous ai déjà la défense d'user d'armes empoisonnées, d'achever les blessés, d'exécuter les femmes et les prêtres pris les armes à la main.

Voilà, n'est-il pas vrai, un bagage où civilisation européenne trouverait matière à glaner sinon à réfléchir. Voilà pourquoi l'on voulait bien reconnaître, il ya quelque temps, que les turcs ne maltraitaient pas les prisonniers de guerre, qu'ils respectaient les parlementaires, qu'ils observaient les lois de la guerre. En oui! Ce sont des lois essentiellement musulmanes et les turcs sont des musulmans!

Mais où l'intérêt politique, votre intérêt à vous, Messieurs les Européens, est le plus en jeu, est celui-ci: "toute guerre faite à l'infidèle sans motif plausible, sans moyens suffisants et sans autorisation de 'L'imam, expose celui qui la fait à aller en enfer!". Tel est le principe orthodoxe.

On eut pu croire que la raison d'état, qui émut. Les gouvernements, ait appelé sur ce principe fondamental de la loi musulmane l'attention de l'administration algérienne et l'ait incitée à le répandre par tous les moyens en son pouvoir parmi ses sujets musulmans.

C'est tout le contraire qu'elles a fait. Elle a proscrit de l'enseignement du droit musulman la partie qui concerne le "Djihad". Et c'est ainsi que l'indigène illettré, le taleb à moitié dégrossi, ignore qu'en se révoltant il sommet un acte impie, un acte sévèrement condamné par se religion!

Avais-je tort de vous dire que vous repoussiez souvent par légèreté et par esprit de prévention, des choses qui pourraient le mieux cadrer avec ses idées et favoriser vos meilleurs intentions?

Je reviens à mon sujet. Vous avez bien voulu admettre l'extension de l'enseignement français aux indigènes; vous lui avez accordé des crédits importants -oh! Bien insuffisants et singulièrement amoindris par l'emploi d'un partie à des usages étrangers à l'enseignement

strict. Mais si importants que soient ces crédits, si considérables qu'ils puissent devenir, ils n'atteindront jamais la hauteur des besoins à satisfaire, à moins d'être décuplés ou centuplés.

Et bien! Puisqu'il est indéniable que l'enseignement du français, par son essence même et par la façon dont il doit être donné, revient trop cher et demanderait des sacrifices trop lourds, nous venons vous demander de le doubler par un enseignement, donné en arabe par des arabes. Cet enseignement reviendrait meilleur marché tout en rendant d'inappréciables servies.

N'êtes-vous pas désolés, Messieurs, de voir sur les places publiques et dans les rues des villes et des villages, dans la moindre gare de chemin de fer, des bandes de malheureux enfants indigènes sales, déguenillés, mal embouchés, vicieux, venant vous importuner de leurs offres de services ou implorer votre charité?

Ces enfants, Messieurs, futurs clients des prisons, sont ceux que ni le maître d'école français, ni le taleb arabe n'ont pu avoir dans leur sphère d'action ni toucher par leur enseignement. Enfant de la rue, ils ne savent que ce que l'on apprend dans la rue et vous savez ce que dans la rue on apprend!

En bien, si, à défaut d'école française tenue à la française tenue à la française, ces enfants avaient eu maître indigène, un taleb qui leur aurait enseignée le morale du Coran, croyez-vous qu'ils se présenteraient à vos yeux sous l'aspect désolant de vauriens malpropres et malappris?

Le taleb ne leur aurait-il pas inculqué que le premier devoir d'un musulman est de faire sa prière et que la prière n'est valable que si elle est précédée d'ablution? Ou n'aurait gagné l'hygiène publique à la simple application de cette pratique élémentaire inculquée sous le couvert de la foi et récompensée par la félicités dans ce monde et dans l'autre?

A la propreté physique aurait naturellement succédé la pureté morale; "Ne vole pas, n'assassine pas, ne témoigne pas à faux. Respecte le vieillard, les parents, la femme d'autrui, la femme d'autrui. Evite la boisson et les lieux de débauche; ne mens pas; respecte l'autorité même si elle est détenue par un infidèle".

Messieurs ;qui conque a reçu un tel enseigne - ment et croit à son origine divine , celui-là sera-t-il un malhonnête homme? Pourra-t-il le devenir à moins d'être un mécréant ou d'être foncièrement perverti?

J'en appelle à votre témoignage. Parmi la foule d'homme gravés, respectables, aux vêtements immaculés qui se rend chaque jour dans les mosquées, l'armée du mal a-t-elle

jamais recruté un voleur, un assassin, un incendiaire? Que l'on me donne le chiffre des musulmans lettrés en arabe, condamnés par les tribunaux, on n'en trouvera pas! Ou si peu qu'en les compterait sur les doigts de la main!

A quoi tient ce miracle si ce n'est à l'enseignement de ces principes de la morale coranique si décriés parce que peu connus ou parce que peu connus pu parce que systématiquement méconnus?

Qui est plus policé, plus déférent envers l'autorité, plus respectueux de la propriété d'autrui, plus observateur de la parole donnée que le musulman, le vrai musulman, celui qui craint Dieu et croit à son prophète?

Voilà des choses que vous constatez tous les jours dont vous devriez spontanément fournit le témoignage, que la bonne politique devrait s'appliquer à cultiver et à exploiter, et cependant, par je ne sais quel indéfinissable sentiment, vous vous refusez à les proclamer comme si l'aveu devait en coûter à votre amour-propre.

Il est si commode, en revanche, de ne montrer que le revers de la médaille, de ne mettre en évidence que pour expliquer son indifférence ou justifier son apathie.

En bien! Permettez -moi de vous en faire amicalement le reproche, cette attitude n'est pas celle qui convient et c'est dans votre intérêt, autant que dans le nôtre, que je viens vous convier à une plus claire appréciation du problème de l'enseignement musulman et à vous faire toucher du doigt tout l'avantage matériel, intellectuel et moral qu'il y aurait à l'encourager au lieu de la prescrire ou de la tracasser.

Ah! Le merveilleux instrument de gouvernement que vous avez là, si vous saviez l'utiliser!

D'abord l'islam ne fait pas de politique n'ayant pas d clergé, il n'obéit qu'aux commandements de Dieux. Et comme Dieu est la maître de la création entière, qu'il ne peut vouloir que le bien de tous, quiconque ne veut pas le bien de tous est l'ennemi de Dieu. Un homme imprégné de cette idée n'est-il pas l'homme idéal, l'homme parfait, si la perfection était de ce monde?

Certes! Le musulman est un homme comme les autres. Mais comme cet homme est doublé d'un croyant et comme un croyant est le plus doux, le plus policé, le plus malléable des hommes, pourquoi ne pas encourager une culture qui favorise cette favorise cette éducation et aboutit à de si réconfortants résultats! Pourquoi ne pas tendre une main amie et généreuse à celui qui est chargé de la répandre, à ce pauvre taleb si digne dans sa vie privée

et dans son maintien extérieur qui passe son existence à semer le bon grain dans les cerveaux incultes, vivant le rien ou se contentent de peu.

Pourquoi ne pas apporter quelque confort au gourbi où il enseigne, aux meubles misérables qui les garnissent au matériel scolaire primitif dont il a besoin?

Un subside annuel à ce maître d'école, quelques nattes pour les élèves, un tableau noir et quelques cartes murales pour garnir la "Chréâa" et vivifier un foyer intellectuel et moral dont l'influence sur l'avenir peut avoir des conséquences considérables.

Refuserez-vous à une œuvre dont on peut tout attendre le modeste crédit de cinq millions que nous vous demandons? Je n'ose croire à un refus quelles que soient les raisons dont il pourrait être coloré.

Subventionner l'enseignement primaire musulman, c'est faire le placement le plus avantageux, l'emploi le plus judicieux des fonds dont vous avez la gestion. C'est vous assurer, pour l'avenir, contre les éventualité redoutables de l'ignorance et de l'immoralité. C'est vous attacher le cœur de vos sujets musulmans par le lien le plus solide et le plus efficace, par la corde la plus sensible.

Rien ne tient au cœur du musulman comme la langue qu'il suce avec le lait, dans laquelle il lit le livre saint et qu'il emploie dans ses invocations à la Divinité. Vous pouvez le faire; vous devez le faire; faites-le! C'est un ami sincère qui vous le dit et qui le prêche depuis plus d'un lustre.

Et qu'il me soit permis de terminer par un souvenir personnel, dont la place est tout indiquée ici.

Il y a quelque trente ans, débarquait à Alger le grand Jules Ferry . il venait avec quelque membres de celle fameuse commission sénatoriale des 18 qui a tant fait pour l'Algérie, étudier le problème algérien et la question indigène.

J'avais été à Paris, déposer devant cette commission.

Je viens à Alger dès que j'apprit son arrivée ici et comme un des sujets principaux de mes préoccuperait était l'instruction des indigènes, je luis lus un mémoires sur la réorganisation des médersas.

Je n'étais pas arrivé à la fin de ma lecture que Jules Ferry m'arracha le cahier des mains. "J'ai compris! Me dit-il. Il y a dans votre projet des idées qu'un gouvernement n'a pas le droit de négliger. J fais votre projet mien; je m'en empare!".

L'année suivante, le médersa d'Alger était édifiée et celle de Tlemcen et de Constantine les suivaient de près. Si Jules Ferry avait vécu, l'enseignement de l'Arabe, étudié dans tous ses détails, par M.Emile combes dans son magistrat rapport au Sénat, serait aujourd'hui organise et doté et nous n'aurions pas à constater cette dépression morale et ces

défaillances regrettables d'une société faite pour un sort meilleur et qui a connu des jours fastueux.

L'élévation d'un peuple vers une civilisation étrangère meilleur successive et en partant de ce qui existe, de ce à quoi il est habitué.

Ce à quoi est habitué le musulman, ce sont ses écoles coraniques, où il a coutume de prendre ses premières notions et ses premiers enseignements.

Multiplier les écoles françaises c'est bien, c'est très bien! Mais négliger les écoles arabes c'est impardonnables et c'est impolitique!

C'est à réparer cette faute, à combler cette lacune que mes collègues musulmans et moi venons vous convier aujourd'hui. Plusieurs fois sollicitée, l'administration n'a pas donné signe de vie ou n'est intervenue qu'avec mauvaise humeur ou des sentiments hostiles.

A vous de nous aide à lui faire toucher du doigt l'importance capitale du problème et, pour l'inciter à marcher, à lui fournir l'élément nécessaire, l'argent!

Messieurs,

En parlant de l'Islam et en rendant à l'élévation de sa morale la justice qui lui est due, je m'en voudrais d'avoir heurté si peu que ce soit et en quoi que ce soit les sentiments de ceux de mes collègues appartenant à une autre confession.

Non seulement ma pensée n'était pas telle; mais encore elle ne pouvait pas être telle, je l'ai déjà dit et je le répète: le dogme musulman prescrit un égal respect pour toutes les religions révélées et pour les prophètes qui en ont été les apôtres. En exclure un seul c'est faire preuve d'hétérodoxie, plus encore, d'hérésie.

A ceux qui mes demanderaient, sue ce point, une preuve tangible de mon orthodoxie, je répondrais ceci: lorsqu'il s'est agi de restituer le palais de j'archevêché à l'éminent prélat qui occupe ici cette haute charge j'ai été des premiers à lever la main et quand, à la sollicitation du couvrement, no nous a demandé la création de nouveaux diocèses, j'ai tenu, au sein de la délégation arabe à manifester au futur primat de l'Afrique du Nord combien les paroles de haute charité chrétienne qu'il avait prononcées en faveur des meskinès avaient touché le cœur des musulmans, le mien en particulier.

Qu'il me soit permis de lui renouveler ici, de haut de cette tribune, le témoignage public de notre vive reconnaissance et de notre profond respect.

خطاب حول تعليم اللغة العربية

من حيث التحضير، فتعليم اللغة العربية اليوم من وجهة نظر ابتدائية مهمل تماما من طرف الإدارة المعنية. ففي جدول التوقيت لبعض المدارس الأساسية الأهلية لا يمثل إلا نصف ساعة في اليوم لا غير، وفي برنامج شهادة الدارسات الإبتدائية لا يحسب لأي شيء.

فأثناء التدريس، يخطئ المعلم ولا يظهر خطأه إلا كتنكار ومن أجل انقاد المظاهر. وفي الواقع نستطيع أن نقر بهذا: إن اللغة العربية سواء تدرس للعرب من طرف أساتذة فرنسيين أو حتى من طرف الأهلي، الذي هو نفسه لم يتحصل إلا على تعليم سطحي جدا درسه في مدرسة عادية بمقدار أربع ساعات في الأسبوع وخلال عدة أشهر فقط. ما عدا هذه المحاولة الفقيرة؛ اللغة العربية الابتدائية لا تدرس رسميا في أي مكان، ورغم أنها اللغة الأم لملايين السكان المسلمين، لما إذا مازالت تدرس الفرنسية، وفي معظم الأحوال ليس بإمكانها أبدا أن تحل محل اللغة الأم. تصوروا إذن شعبا دون لغة تساعده في شرح واستخراج آرائه وأفكاره، لإدراك آراء الغير، ولتثقيف فكره، ولترجمة أحاسيسه وتحسين أخلاقه، والعيش والتقدم في النهاية؟. ذلك وإن أمكن فهمه وإدراكه وضرورته كآلة للثقافة الفكرية والأخلاقية، فإنه حاجة ملحة أمام لامبالاة القوى الشعبية؛ فالمسلم الجزائري في الماضي لم يعمل سوى في الظلام وغياهب الجهل، وعمل هنا بالذي اعتاد القيام به. حتى الضروري واللازم له رفضه (التعليم).

مع هذه الموارد المتية الخاصة المدخرة من ميزانية الأهالي الهزيلة، والتي تحرمهم أحيانا من الضروريات يواصلون بتمداومة على هذا التعليم العزيز على قلبهم، مثلما كان الوثنيون في الماضي البعيد محافظون على النار المقدسة. ومثلما يوجد في الدواوير والقرى يوجد كذلك في الزوايا المنعزلة المظلمة في المدن الكبيرة، فأحيانا نرى هذه المخيمات الصغيرة المزدحمة حقيقة بخلايا أطفال، حيث بمساعدة لوحة تستخدم بدل السبورة والكراس، وأستاذ شيخ يقعد على إحدى الأحصرة القديمة، وعلى ما يشبه البساط يعلم جماعة حضوره ومنتبه لتعلمهم القرآن عن ظهر قلب أو لتهجيهم الأبجدية العربية.

تعليم فقير! إمكانيات منعدمة! مشاهد تثير الشفقة! في عز القرن العشرين، حيث كانت كل الأموال تصرف على التلميذ في علم الكنائس الفخمة، الأمر كذلك بالنسبة للبلاد المشرقية، حيث تخصص مداخيل أميرية تساهم في تحسين التعليم وترقيته إلى مستوى التعليم الأوروبي، وفي نفس الوقت وقريبا جدا منا في تونس والمغرب، حيث شعور المسلم ما زال يفهم ويحترم نواصل نحن الجزائريون في صيانته والمحافظة عليه، فما يلاقي إلا النسيان إذا لم نقل العداء.

آه! لقد اعتنينا أحيانا جيدا بهذه المخيمات الصبيانية، حيث قلنا أن الشاب المسلم يمتص مع آيات القرآن كره الكفر وطرده من أخلاقه وحضارته. لكن عندئذ تظهر آلاف الحجج بغرض غلق هذه المراكز التعصبية أو كل ما ينقص أو يحد من الإزعاج، وتتمثل هذه الحجج في ساعات الدراسة، صغر المحل، عدم توفر هذا المحل على شروط صحية، فقدان تنظيمي للتراخيص وآلاف المشاكل الأخرى.

أيها السادة عوض غلق هذه المراكز التي تتعتوها في بعض الأحيان بمراكز الفساد الأخلاقي والثقافي ، هموا ببساطة أنتم الفرنسيين بتطهيرها وتحديثها، عليكم أن تكونوا معاونين وأصدقاء. هذا القرآن المشهور الذي تظنون به السوء إلى حد كبير، فأنتم على أي حال لا تعرفونه، هل هو حقيقة رجعي ومتخلف ومفسد للأخلاق، أو ناكر للأخلاق أصلا، إذا أردنا حقا قول ذلك؟.

لدي فكرة من عصر حيث لم تكن هناك بربرية في هذا الجزء من الساحل المتوسط، حيث كان المسلم يتغذى على القرآن الكريم وحامل لمبادئه، ففي مدة الدين على سبيل المثال لا إكراه ووجوب احترام وطاعة الوالدين والكبار كذلك، ووجوب الصدق حتى حيال العدو الكافر، فجميع رسل الله –سبحانه وتعالى – اخوة لا فرق بينهم، وقوانين الحرب في الدين الإسلامي يجب أن تكون دقيقة التقيد، حيث يمنع استعمال أو استخدام الأسلحة السامة، وكذلك عدم الإجهاز على جريح ومنع قتل النساء، وقتل الكاهن حتى ولو كانا يمسكان سلاحا في أيدهما، فالحرب صنعت للكفار، وهي دون سبب وبدون ترخيص من الإمام، فهي غير شرعية والمحارب الذي يشارك فيها يهلك فيها قتلا وفي حالة الخطيئة.

سادتي، أستطيع أن أحدثكم عن الإسلام والقرآن ساعات وأيام بأكملها، لا لشيء سوى لقاء ملاحظتكم لأشياء، فرغم كونكم شهود يوميين تحتكون بهؤلاء التلاميذ، إلا أنكم لم تعيروهم انتباهكم، فهل إلى هذا الحد أنتم منشغلون بأشياء أخرى؟ اسمحوا لي بأن أقل عليكم قليلا بهذا المثال المتعلق "بالجهاد"، فهو شيء مثالي ولا علاقة له بالحرب رغم التشابه الذي بينهما، ونستطيع القول أنه حرب مقدسة قصيرة الأمد، ويوجد نوعان من الجهاد، الأول وهو الأكثر استحقاقا للتقدير عند الله –سبحانه وتعالى– وهو النضال ضد الفسوق، أما النوع الآخر فهو النضال بالسلاح، ويكون في المرتبة الثانية، إلا أنكم تنظرون إلى مادة الجهاد في التعليم الإسلامي كونها أمر غير شرعي، وقد سبقت وأن أوضحت لكم شروط الجهاد وقيامه، لكن الحضارة الأوروبية وجدت في الجهاد موضوعا للانتقاد، لذلك أردنا أن نعرفه لكم جيدا، فعلى سبيل المثال في عهد الأتراك لم يعاملوا أسرى الحرب بقسوة، واحترموا التمثيلات النيابية وتقيدوا بقوانين الحرب وهي القوانين الأساسية عند المسلمين، فالأتراك مسلمون أيضا.

لكن من حيث المصلحة السياسية مصلحتكم أنتم السادة الأوروبيين هي الأولى، فمعظم حروبكم قامت دون سبب معقول، ودون ترخيص من الإمام، وجزاء من قام بها جهنم.

نستطيع أن نقنع الدولة التي توقع الحكومات في الفتنة بالمناداة على هذا المبدأ الرئيسي للقانون الإسلامي للعناية بالإدارة الجزائرية، والتحريض على نشره بشتى السبل التي تتمتع بها سلطتها بين هذه المواضيع الإسلامية. لكن الدولة قامت بعكس ذلك، لقد أبعدت من تعليم الحقوق الإسلامية الجزئية التي تخص الجهاد، وإنه كما الأهلي الأمي، لا بل الطالب بنسبة أقل بجهل أنه عندما يثير مقاومة أنه سيرتكب فعل شنيع وقاسي يدينه في ديانته. أريد أن اعترف لكم قائلا أنكم تبتعدون أحيانا بخفة وتحيز ذكي الأشياء التي من الأفضل أن توافقونها مع أفكاركم، وتنمي أحسن مقاصدكم.

أرجع إلى موضوعي، لقد أرتم حقا قبول توسيع التعليم الفرنسي للأهالي، ولقد منحتموه اعتمادات وقروض غير كافية، بالأخص باستعمال قسم منها باستخدامات خارجة عن التعليم الإلزامي. لكن إذا استطاعت هذه القروض أن تصبح مهمة ومعتبرة، فإنها لا يمكن أن تلبي الحاجيات إلا إذا كانت مضاعفة عشرات المرات أو مئات المرات. وبما أننا لا يمكن أن ننكر أن التعليم الفرنسية وبالفرنسية وبجوهره نفسه وبالطريقة التي يجب أن يعطى بها صار مكلفا أكثر من اللازم، ويتطلب تضحيات تثقل الكاهل. لهذا أتينا لطلب بمضاعفة هذا التعليم بتعليم آخر يعطى بالعربية ومن طرف عرب، وهذا ما يشكل صفقة رابحة.

سادتي، ألا تتأسفوا على ما ترونه في المرافق العامة وفي شوارع المدن والقرى، ومحطات تسكك الحديدية من تلك العصبة من الأطفال سيئ الحظ قذرة في ثياب رثة، بذيئة، فاسدة، فاسقة تتوا لإزعاجكم وغرضهم خدمتكم، أو لالتماس إحسانكم، هؤلاء الأطفال هم زبناء السجون في المستقبل، وهم الذين لا أستاذ المدرسة الفرنسية ولا المعلم العربي يستطيع أن يدخلهم ضمن دائرة عمله، إنهم أطفال شوارع لا يعرفون شيئا إلا الذي تعلموه من الشارع، وأنتم تعلمون ما ينتجه هذا الأخير.

إذن بدلا من هذه المدارسة الفرنسية الملزمة باللغة الفرنسية، لماذا لا يكون لهؤلاء الأطفال أستاذ أهلي يعلمهم أخلاق القرآن، فالطالب لم يرسخ في ذهنهم سوى الواجب الأول لكل مسلم وهو القيام بالصلاة، وأن هذه الأخيرة لا تكون صحيحة إلا إذا سبقتها عملية الوضوء، لأننا نريد كسب الصحة العامة لبساطة تطبيق هذه الممارسة الأولية المرسخة في الذهن تحت غطاء الإيمان والثواب بالسعادة في الدنيا والآخرة. وعقب النظافة الجسمية، يملك التلميذ طهارة الأخلاق، فلا يسرق ولا

يقتل، ولا يشهد بشادة زور. ويحترم الكبار، إضافة إلى بر الوالدين، كما يحترم النساء، ويبتعد عن الشر، وأماكن الفجور، ويمتنع عن الكذب، ويحترم السلطة حتى ولو كانت بيد كافر.

أيها السادة أي شخص توصل إلى مثل هذا التعليم وصدق بأصله الرباني، هل يعقل أن يصير رجل غير نزيه؟، أيستطيع أن يكون على الأقل كافرا أو مفسدا أصلا؟ أنادي شهودكم بين جمهور الرجال المهمين المحترمين بالملابس النقية، الذين يذهبون كل يوم للصلاة في المساجد، فهل حصل يوم أن ألقى الجيش القبض على سارق أو مجرم أو حارق متعمد؟ هل من أحدكم من يعطيني عدد المسلمين المتعلمين الذين صدر في حقهم حكم. لن نجد أحدا وإن وجد فإنهم يعدون على أصابع اليد. ومثل هذه النتيجة لم تحصل سوى بتعليم مبادئ الأخلاق القرآنية، وإذا انتقصت هذه الأخلاق فلأنها ليست معروفة عند الكل، ولأنها بصورة أوضح غير مقدرة حق قدرها.

من هو الأكثر محافظة على حضارته والأكثر مراعاة واحتراما للدولة والأكثر احتراما لممتلكات الغير والأكثر حفاظ على العهد سوى المسلم، المسلم الحقيقي الذي يخاف ربه ويؤمن برسله؟ تلك هي الأشياء التي وقفتهم عليها كل يوم، والتي منها تصيرون عفويا تقدمون الدليل على أن السياسة الجيدة يجب أن تجتهد في التثقيف وفي الاستثمار،غير أنني لا أعرف ما هو الإحساس الذي لا يمكن تعريفه والذي ترفضون الإفصاح عنه، وكأن الإقرار به صار مكلفا لاعتزازكم بأنفسكم.

إنه من المناسب بدلا من العرض لنا سوى قفا الميدالية، وبدلا من إظهار لنا العيوب والنقائص لا غير؛ أن تشرحوا عدم مبالاتكم أو تبرروا خمولكم. اسمحوا لي بالقيام بعتاب ودي، هذه الوضعية ليست ملائمة وإنه من مصلحتكم كما من مصلحتنا أن أدعوكم إلى تقدير أكثر وضوح لمسألة التعليم الإسلامي وأن تمسوا بأصابعكم الفائدة المادية والفكرية، والأخلاقية التي تريد التشجيع بدل من المنع أو المضايقة.

آه! لو عرفتم استعمال الأداة العجيبة للحكومة في الوطن الأم والتي تطبقها على التعليم.

أولا:الإسلامي لا يعمل بالسياسة، وليس له رجال دين (إكليروس) يتحكمون فيه كالذي كالذي عندكم في أوروبا. فالإسلام لا يخضع إلا لقيادة الله سبحانه وتعالى، وبما أنه -سبحانه وتعالى- هو السيد لهذا الخلق أجمع، فهو لا يبغي الخير إلا للجميع. فأي شخص لا يرضى بالمصلحة أو الخير للجميع فإنه يعتبر عدوا لله -سبحانه وتعالى-.

ثانيا: بالطبع المسلم إنسان مثل الآخرين، لكن بما أنه مضاعف بإيمانه ومشهورا بوداعته وتجانسه، وكونه الأكثر ليونة وسلاسة بين الرجال، فلماذا لا تشجعون تعليم يساعد هذه التربية ويؤدي إلى نتائج مشجعة؟ لماذا لا تمد يد الصداقة والسخاء لهذا الطالب الفقير؟ المستحق لحياته

الخاصة وحفظ مظهره، والذي تمر حياته بنثر البذور الجيدة في العقول البور، يعيشون بلا شيء أو يكتفون بالقليل.

لماذا لا تجلبوا بعض الراحة للأكواخ حيث يدرسون، للأثاث الذي يرثى له، للمعدات المدرسية البدائية، الإعانة السنوية لأساتذة المدارس، بعض الحصائر للتلاميذ، سبورة سوداء، وبعض الخرائط لتجهيز الشريعة، وهكذا يحي وينعش مركز فكري وأخلاقي يمكنه التأثير في المستقبل للحصول على نتائج هامة. لكن رفضكم للعمل الذي كنا ننتظره والقرض المتواضع خمس ملايين الذي طلبناه منكم، لم أجرأ على التخيل بأنه سيرفض مهما كانت الأسباب التي تفسر رفضكم. ساعدوا بالمال التعليم الابتدائي الإسلامي، إنه التوظيف الأكثر إفادة لأموالكم والاستعمال الأكثر صواب لرؤوس الأموال التي منها تحققون التسيير. أنتم تُؤمِنون للمستقبل ضد احتمال وقوع أشياء مخيفة، كالجهل وفساد الأخلاق، أنتم من يربط بجودة المواضيع الإسلامية برباط أكثر صلابة وأكثر فعالية، بوتر أكثر حساسية.

لا شيء يتعلق بقلب المسلم مثل اللغة التي يمتصها مع الحليب، وبها يقرأ الكتاب المقدس ويستعملها في ابتهالاته لله سبحانه وتعالى. تستطيعون القيام بذلك وواجب عليكم القيام به، قوموا به إنه صديق مخلص الذي يقول لكم ذلك، والذي يعظكم منذ أكثر من خمس أعوام، وهذا ما سيسمح لي بإنهاء مشواري بذكرى شخصية لكل ما أشرت إليه هنا من هذا المكان.

منذ ثلاثين سنة مضت نزل إلى الجزائر السيد العظيم جول فيري، لقد أتى رفقة أعضاء من لجنة الأعيان الثمانية عشر التي رشحت للذهاب إلى الجزائر لدراسة المشكل الجزائري. لقد كنت في باريس شاهدا أمامها، ولقد عدت إلى الجزائر العاصمة وعندما بلغت بوصول جول فيري، وبما أن التعليم كان من مواضيعي الرئيسية، أعددت مذكرة قرأتها أمام جول فيري، الذي لم يتركن أصل إلى نهاية قراءتي، فإذا به ينزع الكراس من بين يدي قائلا «لقد فهمت، أنه يوجد في مشروعك أفكار لا يحق لأي حكومة إهمالها أو التهاون فيها، سأجعل مشروعك خاصتي وسأتبناه».

سنة من بعد، شيدت مدرسة الجزائر ومثيلاتها في تلمسان وقسنطينة، وتابعنا هذا عن قرب، وكان قد توفي جول فيري وعهدت مهمة دراسة هذه المشاريع للسيد إميل كومبس الذي درسه في تقريره الموجه لمجلس الشيوخ، وقد صار التعليم اليوم منظم ومجهز، ونحن لا يمكننا التحقق من هذا الانخفاض الأخلاقي وهذا العجز الذي يؤسف له، لمؤسسة عملت من أجل مسير أفضل، وأن تعرف أيام مميزة.

رفع شعب نحو حضارة أجنبية أفضل، لا يتم إلا من خلال مرحلة متوالية، وابتعاده عما كان يوجد، ومن الذي كان متعودا عليه.

إن الذي تعود عليه المسلم هو تلك المدارس القرآنية التي أخذ منها أولى أفكاره وأولى مراحل تعليمه. فمضاعفة المدارس الفرنسية أمر حسن، بل جيد جدا، لكن إهمال المدارس العربية أمر لا يصفح عنه ضد السياسة المتبعة. لملئ هذه الثغرة أدعوكم اليوم أنا وزملائي وكنا قد ألححنا عليكم أكثر من مرة، فالإدارة لم تعطنا الضوء الأخضر، وإذا تدخلت لا تلاقينا إلا بمزاج سيئ أو بعدوانية، نحن ندعوكم لمساعدتنا من أجل التعليم، وأن تلمسوا بأصابعكم الأهمية الأساسية للمسألة، وأن تساعدونا من أجل استمرارية وتقدم هذا التعليم، وتزويده بالعنصر الضروري، وهو المال.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق رقم (8):

Discours de M.Ben Rahal délégué financier auprès le président de la République française Monsieur Méllirant en 1922.

Monsieur le président de la République,

Ni les soucis de l'heure présente, ni les fatigues d'un long voyage ne vous ont empêché de tenir la promesse, faite l'année dernière, de venir nous honorer de votre visite. Respecter la parole donnée étant la tradition de la France, la votre n'en pouvait être que la confirmation. Du fond du cœur merci! Et, puisse votre arrivée parmi nous ouvrir une ère sans fin de prospérité pour notre belle Algérie et de réconfort pour ses vaillants habitants!

Les musulmans de ce pays, qui n'ignorent ni votre haute magistrature, voient dans votre condescendance à les visiter, la réalisation d'un de leurs vœux les plus chers.

Unis pour toujours à la France, n'ayant plus pour elle que des sentiments d'affection et de respect filial, ils ne lui demandent que de continuer à être attentive à leurs besoins, patiemment bien veillante devant leur aspirations, libérale dans ses gestes, confiante en leur attachement indéfectible et en la sagesse et le bon vouloir de leurs représentants.

Les colonies bien administrées, étant pour la Métropole un élément vital de grandeur et de force, nous cherchons à être, pour la France et de concert avec nos compatriotes français, un élément de force et de grandeur. C'est pourquoi au moment ou plus d'une puissance coloniale vil dans l'incertitude du lendemain, nous ne demandons, nous musulmans d'Alger, qu'à nous rapprocher davantage de la France, à être plus prés de son foyer, plus prés ses genoux!

Des siècles durant elle a entretenu avec l'Islam des relations de franche et solide amitié; la voie où votre politique clairvoyante l'a de nouveau engagée ne peut que réjouir nos cœurs et fortifier -s'il était possible- les liens qui attachent à se fortune, ses enfant nord-africains.

Je suis sûr de traduire le plus profond de leurs sentiments en vous priant monsieur le président de la République, vous qui étés la personnification la plus haute de son âme, le représentant qualifié des traditions qui font sa gloire et son rayonnement dans le monde, d'agréer pour elle et pour cotre personne respectée l'expression de notre entière confiance et l'hommage de notre très sincère et très respectueux dévouement.

ملحق رقم (9):

Lettre pleine d'amertume et de dignité adressée le 14 décembre 1925 par Ben Rahal aux électeurs de la circonscription d'oran

Ni l'honneur insigne que le conseil général d'oran vient, à l'unanimité, de m'accorder, en m'élevant à la vice-présidence, ni l'appel émouvant de mes collègues de la délégation arable, ni la chaude plaidoirie d'un ami fidèle ne sont parvenus à éclairer votre conscience et à guider vos votes. Sur 12.000 électeurs, 1.200 électeurs seulement ont eu le courage ou le désintéressement de m'accorder leurs suffrages.

C'est peu pour un homme, qui quarante-cinq années durant, a consacré son temps, son savoir, son influence et sa fortune à plaider votre cause avec cause un dévouement et une probité qui n'ont jamais faibli ou failli.

Ma peine est grande, non certes pour le siège qui vient de m'être enlevé -je ne l'ai pas- attendu pour vous défendre- mais pour la repercussion que votre ne manquera pas d'avoir auprès de nos coreligionnaires de Constantine et d'Alger, qui escomptaient un tout autre résultat.

Vieux turbans qui vous plaisiez à louer mon caractère mon intégrité, quant donc, dans les circonstances importantes, traduirez -vous vos paroles en actes et vous conformerez vous a "hadith" de notre glorieux prophète "L'humanité est la famille de dieu. Celui qui Dieu aime le plus est celui qui est le plus utile à sa famille.

Et toi, jeunesse amollie, hésitante et sans consistance, qui te complais dans une attitude incolore pi un silence, apportant, quant donc comprendrais-tu que ton devoir est d'encourager les dévouement de soutenir les défaillances d'éclaires la masse, de flageller les ambitions malsaines et la vénalité dégradant?

Hélas! J'ai bien peur de ne jamais voir luire le jour où vois prendrez une attitude, virole et c'est pourquoi je vient vous dire. Non pas en revoir, mais adieu!

Oran le décembre 1925.

M.Ben Rahal

المصدر:

L'Afrique Française, 1926, p77.

رسالة يملؤها الحزن وعزة النفس وجهها محمد بن رحال لمنتخبيه في دائرة وهران يوم 14 ديسمبر 1925

«ليس الشرف العظيم الذي أدى بالمجلس العام بوهران على قبولي بالإجماع، أو تنحيتي عن نيابة رئاسة المجلس، ولا النداءات المؤثرة لزملائي في اللجان المالية، ولا الدفاع الساخن الشديد من صديق وفي تستطيع أو بإمكانها أن توضح ضميركم، وتوجه انتخابكم من بين 12.000 منتخب، 2000 فقط كانت لهم الشجاعة والنزاعة أن يمنحوني أصواتهم، وهذا أمر قليل لرجل أمضى خمس وأربعون سنة يضحي بوقته، ومعرفته، ونفوذه وثورته للدفاع عن قضيتكم بإخلاص وأمانة لم يعرفا الضعف والوهن مطلقا.

إن حزني كبيرا حقا على المقعد الذي نحيت عنه، لكنني لا أنتظر دفاعكم، فبالرغم من أنكم لا تنقصكم المعرفة التي لدى زملائنا في قسنطينة والجزائر العاصمة، غير أن نتيجة انتخابكم جاءت مغايرة ومعاكسة لنتيجتهم.

أنتم أصحاب العمائم القديمة الذين تمدحون ميزتي وتزاهتي، عليكم أن تترجموا أقوالكم إلى أفعال، وأن تطبقوا حديث الرسول ﷺ: «كلكم راع وكلكم مسؤولا عن رعيته».

أنتم أيها الشباب المتردد ودون قوة وتماسكم، صاحب المواقف غير الواضحة، والذي يخيم عليه صمت مشترك تام، فلتعلموا أن واجبكم هو تشجيع الإخلاص والتفاني، والتخلص من الضعف والوهن، وأن تبرزوا وجهتكم ووضعيتكم، وأن تقضوا على النرغبات الفاسدة المنحرفة، والصفقات الفاشلة.

آه ! أنا حقا خائف من عدم رؤية شروق شمس يوم تتخذون فيه موقف حاسما، لهذا فإنني لا أقول لكم إلى اللقاء، ولكن وداعا !».

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق رقم 10:

رسالة ابن رحال إلى المجلس العام بوهران في أكتوبر 1927

كلما عزم رجال فرنسا على التبرع بحقوق لنا لم يقع لأجلها طلب من الجزائريين "الأوروبيين" إلا وقامت الصحافة هنا ومجالس النيابات بالإعلان بالمضادة والمعاكسة -وكانت تلك المعاكسة خالية من التأمل ومحشوة قصدا بالمبالغات-، هكذا جرت العادة وهي عادة غير حسنة.

فإن هذه المعاكسة قد تخرج بمبالغاتها عن المقصود ولا تحصل وراءها نتيجة، كما أنها تولد الشقاق وتشوش الأفكار، حتى لا يمكن للبحث في المسائل والخوض فيها بالصفاء والرزانة اللازمة، زد على ذلك أنها تحير فرنسا. فقد حان الوقت لإزالة مثل هذا الصنيع ليمكن التأمل والبحث في الأمور بالثبات وعدم المحابات والغرض، فقد بلغت الجزائر عمر الترشيد، فإن مضى عليها هذا القرن وهي عائمة في الخلاف والشقاق، وإن بقي سكانها باختلاف أديانهم متمسكين بحالة الغالب والمغلوب. وإن لم تتوصل إلى الأمة الإسلامية بالبراهين القاطعة التي أتت بها على إخلاصها إلى إزالة سوء الظنون بها -إن لم يكن كل ذلك فلا رجاء في مستقبلها ولا في نفوذ الروح الفرنسية والتمدن الفرنسي. هل لنا أن نرجع إلى الصواب وأن نعترف بصدق لكل واحد بالقدر الذي يستحقه؟- وهل لنا أن نترك التعيير القديم والأفكار القديمة التي تولد الشقاق؟ وأن نتبع طريق التسامح التي يتكون بها التقرب والإخاء؟

فهذه هي الطريق التي أود أن يختارها زملائي أعضاء مجلس العمالة. فما هي حقيقة الأمر؟ هي إعطاء الرخصة لغير المتجنسين (بالجنسية الفرنسية) في انتخاب نواب عنه عددهم اثنا عشر في البرلمان. فهل هذا هو الأمر الذي ينزعج منه المستعمرون؟ وهل هذا هو الأمر الذي يدعو مستعمري "معسكر" إلى أن يتعرضوا بكل ما لديهم من الجد والقوة، وبصفتهم فرنسيين "سطويان" ضد إعطاء الحقوق العامة، الحقوق التي امتازت بها أبناء الوطن؟

فالحقيقة أولا أن الكلام ليس على العامة، ولكن على أقلية منها، أعني عددا قليلا من المنتخبين (بالكسر) والمنتخبين (بالفتح)، لا يكون بالتحتيم إلا متجنسين، فإن كان هذا الأمر كذلك، فأي ضرر يحصل يا ترى من تلبية رغبة خمس ملايين من أناس لم يزالوا منذ حلول فرنسا يبرهنون على إخلاصهم وتعلقهم بها؟ يقولون: «هم رعايا ويلزم أن يبقوا رعايا» كلا!، حالة الرعية هذه لا تدوم إلا مدة وتنتهي في المدة التي يشعر فيها المرؤوس بأنها حالة مناقضة للهمة الإنسانية، والمدة التي يشعر فيها الرئيس بأنها مخالفة لمصالحه الحقيقية ولسمعته. ويقولون أيضا: «لم تطلب عامة المسلمين هذه الحقوق»، اصحيح ما يزعمون؟ أم هم يعتبرون الصمت الصابر رضا وقبولا؟ ولو كان الأمر حسب اعتقادهم، أليس من الحكمة أن تسترك المصالح، وأن تقع المبادرة بقضاء

الواجب قبل أن تعلن المطالب؟ وهي ينتظر الطبيب أن يطالبه المريض بالدواء، وأن يبينه له لمعالجته؟ أليس خير الأدوية الدواء الواقي من المرض؟ ويقولون: «إن الأهلي لا يحسن استعمال ورقة الانتخاب»، فالجواب أنه سيدرك هذه المعرفة بعد التمرين، فبخدمة المدية يتوصل الحداد إلى معرفة حرفته كما يقول المثل.

ويقولون: «أن القانون مخالف لهذه الفكرة، ولا يمكن لنواب يحدثون قوانين لا تنطبق ولا تجري عليهم». والحال أن نواب الأوروبيين الجزائريين منذ دخولهم للبرلمان وهم يشاركون في إحداث قوانين لا تجري دائما على الجزائر، وهذه حالة نواب السينغال والهند، مع أن هؤلاء لم يزالوا إلى الآن متعلقين بقواعد ديانتهم الشخصية، وكذلك نواب الألزاس.

إن الجزائري بقطع النظر عن دينه أو جنسيته لا يروم إلا مقصدا واحدا هو الخدمة لعمارة بلاده الصغيرة لعظمة وطنه الكبير (فرنسا). إن جزائر 1927 ليس جزائر 1830، ولا حتى جزائر 1914، والعربي اليوم ليس هو عربي الغد. لم تزل له ولا محالة أمور يلزمه أن يتعلمها وضروريات يضطلع عليها، ولكن التقدم في وقتنا هذا صار يسير بخط سريعة، والأمم الغارقة في النوم صارت تستيقظ إلى الحياة وصارت تتقدم بسرعة مدهشة وقوة لم تكن قبل تخطر بالبال.

والتعليم والمخالطات والمثل وسرعة العلاقات بين العباد والأوطان، كل ذلك تكونت منه في السكوت والامتداد حركة عجيبة –فقد تكونت روح جديدة في العالم–، وتأثيرها مستحسن أو هو مستقبح لا يدفع ولا يقاوم. فمن تعرض لسيره أو استدبره فقد رام صنعا صبيانيا لا طائل تحته. منظر عجيب ينعش ويسكن الحرز والخوف !وهو أن الحرب العظمى ولدت عند كل الأمم فكرة الحرية والاستقلال ما عدا الجزائر، فالمسلم الجزائري لم يزدد في توطيد روابطه بأم الوطن، والدليل القاطع إلحاحه في طلب موضع في دارها بين أبنائها. ويذكرون أيضا عقد 1830، فلنختر هذا البرق المحترم... السكوت.

إن في وطن يتحكم فيه برلمان كل من ليس له صوت يرى حقوقه منسية أو مضحية، هذا المقصود أن يعطي للأهالي في جميع المجالس السياسية نواب يقدمون مطالبهم ويدافعون أن دعت الحاجة لذلك. من رام مقصودا يلزمه اتخاذ السبيل الموصل له. فالسبيل الوحيد الذي يمكن به الدفاع عن حقوق الأهالي هو إعطائهم نوابا يدافعون عنهم، فيكون أولئك النواب بالبرلمان إعانة معتبرة لزملائهم الفرنسيين، فبعكس أن يضعفوا سمعتهم، فإنهم يزيدونها قوة واعتبارا، ويكون بهم للجزائر حظا وافرا عند أم الوطن، وبعكس أن تشوش الحالة السياسية بوجودهم، فإنها تتحسن بمشاركتهم في الأعمال. وزد على ذلك أن فكرة النيابة هذه تكون سببا في تهدين الأفكار وتسلم بها المطالب في المستقبل من الغلو والمبالغات. ويكون اتحاد الطرفين من النواب شيئا تفتخر به فرنسا وتنال به الغبطة والتعظيم.

زملائي الأعزة، إن رضيتم فلنقبل ولنعمل بهذه الآراء، لا تنظروا إلى الوراء، فلمنحي الماضي، الماضي ميت، وقد ماتت معه زعامته الباطلة، وتحاملاته، إفراطه في حب الذات، وغلاطاته وتعصبه. فالتعرض الأعمى فات وقته ولا حدث أبدا عقباه، فلو وقع العمل به لكنا حرمنا من الأعمال المستحسنة اليوم، كأحداث المغرم الترابي، وإحداث العسكرية، وقانون كريميو، وإلزام الأهالي بالعسكرية، وقانون 4 فيفري 1919، وطالما زعموا أن هذه الاختراعات تكون خطرا على مستقبل الجزائر ... !!

فها هي اليوم تلك الاختراعات منفذة، فأين الخطر الذي كان ينتج من تنفيذها، ومن ينكر النفع الذي حصل للوطن من أجلها؟ أما الذين كانوا قد تعرضوا لها فيا أسفهم على ما صدر منهم ولو كان ذلك من قدرتهم لمحوا ما كانوا قالوه وكتبوه -اطلعوا على ما كتب وقتئذ وتشاهدوا حقيقة ما أقول-، فلننقي مثل هذا الانحراف لأن لا نقع في مثل هذا الغلط. لمجلسنا هذا خدمة أنفع، فمنذ أيام طوال لم نرى في برنامجنا، ومن جملة المباحث المعروضة علينا مسائل مخالفة للصواب مثل مسائل نزع أملاك الأهالي من أيديهم، وإرجاعهم إلى الوراء، ومثل إحداث عجلات السكة الحديدية مخصوصة لركاب الأهالي مزوقة بلون الأخضر -لون النبي- ولم نرى هزلات من هذا القبيل.

فلنوافق بقلب سليم هذا الاختراع (النيابة)، ولو ظهرت تمس ببعض الامتيازات وتعاكس شوكة لعلها لا تخلو من بعض المبالغة، وإن لم نوافق فلعلها تنجح رغم مضادتنا لها.

إن كان المستعمر يستحق قوة غالبة أو أكثرية النفوذ، فليؤسسها على تقدمه في العلوم وعلو الهمة، وعلى الخصائل الموصوف بها جنسه، وعلى الكيفية التي يستنتج بها تلك الفضائل الطبيعية، ومع هذا فإنه قد حصل على أكثرية هذا النفوذ بثروته ومعارفه، وحسن حالته الاقتصادية، وتجاربه وسيره في طريق التقدم. أما تحسين حالة الأهالي، فإنه ليس له أن يتريب منه لأن الأهلي عاش معه في خنادق القتال، وحرس مدة غيبته في الحرب على زوجته وأبنائه، ونام وقتئذ عند باب داره وحوشه وحماها، وعند رجوع المستعمر من الحرب فإن الأهلي بصدقه رجع له الأمانة التي كان أودعها عنده. فإن لم يكن المستعمر أول من يعترف بهذا الإحسان، وأول من يطلب له مكافئات فإنه يبرهن على نفس حطيطة وقلب بارد وذلك لم يكن.

زملائي الأعزة، إن الأهالي بطاعتهم وتعظيمهم واحترامهم نحوكم يرتقبون منكم ومن وسع أفكاركم تلبية طلبهم وفرنسا نفسها برصانة، ولكن بكل قلبها تحثكم على هذا فلنثبت رجاء الجميع ونكون هكذا شاركنا في عمل يدل على أننا خير الجزائريين وخير فرنسيين.

المصدر: مجلة الشهاب، ع128، 29 ديسمبر 1927.

ملحق رقم(10):

حوار أجراه ابن رحال مع مراسل جريدة النجاح مامي إسماعيل حول النواب الأهالي

...اطلعت على أقوال الحزبين وأعرف مقاصد كل واحد من الجماعة للرئاسة، فكلا الطرفين أفرط والحكومة إليه، فالحكيم بن التهامي مخطئ في تلويث نخبة مفكرة عاملة بالجزائر ذهبت لباريس لصالح الجزائر وفرنسا، ورميها مرارا وتكرارا بأنها سعت ضد الوالي الحالي وهو ما نستبعده من القائد حمود وجماعته. وهم أخطئوا أيضا وساءوا برميهم الحكيم بالخيانة والتهم الملفقة لأن الحكيم بن التهامي رجل حر، وحازم وسياسي قديم له ما يناهز ربع قرن من الدفاع عن الجزائر والجزائريين، ولا عيب فيه إلا أنه قد يحمله الغيظ أحيانا من جماعة، أو فرد فيهدم باليد اليسرى ما بنته اليد اليمنى، ومع هذا فهو مخلص مدافع، فلم أرى نظيره في السياسيين الجزائريين الحاضرين، وهو بالنسبة لرئاسة وحدة النواب أهل وجدير وكان من حسن أعمال النواب المقابلين له أن لو التفوا حوله وجددوا وحدة كانوا فيها نوابا عنه، وصاروا يدا واحدة في مصلحة الجزائر وحكومتها، ولو كنت مستطيع ولو القيام من الفراش لسافرت إلى العاصمة ومكثت شهورا في جمع كلمة الجميع وتوحيدهم، لأن المسألة مسألة أيام وطبخ ونفخ وسير من محل إلى آخر.

وإزاء المصلحة العامة المشتركة الضمان لا يلزمنا أن نبحث عن عيوب كل فرد منا، ولقبائل عندنا مثل يقولونه وهو (اللي فتشها ما أكلاها)، يعنون الواحد من التين –الكرموس– فكل من النواب له أغراض، وكل يحب الجاه، وكل يحب الأوسمة، وكل يحب الظهور، وكل يحب الرئاسة، لكن يجب أن نتغاضى عن هذا كله ونسعى للغرض المقصود ولنكن كالشعوب الحية مات زعيم حتى حل مكانه وقبض زمام نفوذه وشرف زعامته وأماتها زعيما آخر. وكم في مصر رجال يفقون الثاني، ومن يصعب عليهم ترشيح رجل له مكانة الأول لكنهم والإخلاص وحب الوطن ملأ قلوبهم تغافلوا عن كل تلك المميزات ولم ينظروا إلا لميزة واحدة جمع كلمتهم حول شخص واحد هو الثاني.

ثم سألني جناب الشيخ بعد فضه كلامه وكيف رأيت الناس في طريقك بالعمالة، فأجبته بأن الأمة عموما متحيرة وخصوصا النواب البلديون، والمفكرون منهم من يرجح جانب الحكيم ابن التهامي وينتصر له بكل حماس، ومنهم من يرجح جانب السيد السائح وجماعتهم ويدافع عنهم بكل قواه. ومنهم الذين إذا جاء الحكيم ابن التهامي قالوا إنا معك، إنا مريدوك، وناصروك، وإذا خولا إلى بعضهم البعض تهكموا به، وإذا جاء السيد السائح وحزبه صفقوا له هؤلاء النواب رغم عن كونهم ضيعوا ما وكلناهم عنه من المصالح في المجالس، زادوا تفرقة وانشقاق بين المسلمين وهكذا وهلم جرا.

المصدر: جريدة النجاح، ع579، 25 أفريل 1928.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق رقم (11):

Discours prononcé sur a tombe de M. Ben Rahal, Conseiller d'Oran et ex-délégué financier .

Sur cette tombe entrouverte, je viens dire, au nom des instituteurs d'origine indigène, un dernier adieu à celui que la mort cruelle vient de nous ravir. Tous les musulmans d'Algérie sentent le grand malheur, le malheur irréparable qui les atteint en la perte du vénéré et regretté si M.Hamed Ben Rahal. Le défunt était un esprit supérieur et un grand cœur. Il avait à un suprême degré toutes les qualités intellectuelles et morales d'une nature d'élite. Son intelligence de haute envergure, sa riche culture arabe, sa solide instruction française lui ont permis de comprendre la psychologie des races qui peuplent l'Algérie. Servir de trait d'union entre les deux peuples, expliquer aux uns et aux autres ce qu'ils ignorent, dissiper les malentendus, aplanir différences, faciliter l'entent, en un mot préparer ce résultat si désirable, le rapprochement sinon la fusion des deux races, voilà son ambition et voilà le rôle qu'il a joué près d'un demi-siècle. Son idéal, au point de vue politique indigène, a toujours été l'évolution morale de l'Algérie musulmane dans le cadre des lois françaises. Depuis longtemps, disait-il, histoire a démontre que laissées à elles-même, les peuplades d'Algérie ne pouvaient ni s'entendre ni s'organiser nationalisent: livrées à l'étranger, où trouveraient-elles une puissance plus humaine, plus tolérante et plus bienveillant, que la France? Ancien membre de la société asiatique, auteur d'importants travaux sur la frontière marocaine, parlant et écrivant admirablement le français, Ben Rahal à toujours été très ardent musulman. Il a fait partie de celle brillante phalange de savant musulmans modernes qui ont démontré que l'Islam est compatible avec le progrès et la civilisation. Par une interprétation rationnelle des principes de l'Islam. Ben Rahal a montré aux Délégations financières, dans son discours magistral sur l'enseignement de la langue arabe, que le fanatisme intransigeant est contraire à l'esprit de notre religion, que la tolérance est une vertu musulmane et que la recherche de la science est une obligation pour tout bon croyant du coup, il a détruit les préjuges qui divisaient les races en montant notre religion sous son véritable jour.

Ben Rahal n'a pas été seulement un homme de lettres et un savant, il a été surtout un militant de la première heure et un homme d'action. Son amour passionné du prochain, sa compassion pour les blés, le sentiment de la justice qu'il avait à un très haut dégrée et sa foi

chaude et vibrante de musulman, devient fatalement l'amener à lutter en faveur du relèvement matériel et moral de ses coreligionnaires. Par ses articles de journaux, par ses discours et ses interventions dans les assemblées algériennes, par ses démarches auprès de l'administration, par ses relations avec les parlementaires, il a pu obtenir d'importantes réformes et améliores ainsi le sort des indigènes. Grâce à lui et à ses amis, nous marchons vers le droit commun et nous obtenons chaque jour l'élargissement progressait de nos droits politiques. L'année passée encore, quoique affaibli par une longue maladie, de sa main tremblante, il rédigea le discours sur la Représentation parlementaire des indigènes, discours, qu'il devait prononcer au conseil général d'Oran.

Cette revendication que tu as toujours rêvée et défendu, mon cher ami, pour assurer l'entrée définitive des indigènes dans la grande famille française, est en bonne voie de réalisation. Tu as toujours respecté la légalité et dans la défense de nos intérêts, tu as apporté du lac et de la mesure. Tu m'as ménagé ni ton temps ni les offerts ni la santé pour faire triompher notre juste cause. Tu as toujours rempli ton mandat de délégué financier et de conseiller général, avec un dévouement et un désisté ressemant absolus.

On dit qu'il y a des morts qui sont toujours vivants; mon cher ami, tu n'est pas entièrement mort pour nous: la science, la vie de droiture et d'abnégation les beaux principes seront et resteront toujours un enseignement et un exemple pour nous. Tous les musulmans d'Algérie jusqu'aux Kabyles du Djurdjura déplorent la mort et sentent le vide protons que tu leur laisses. Le prophète dit: "L'humanité est la famille de dieu; celui que Dieu aime le plus est celui qui est le plus utile à sa famille". Je termine sur le haditb de notre prophète: tu as consacré toute la vie à la cause de Dieu et de la grande famille franco-musulmane d'Algérie. Que Dieu le récompense et le comble de secs félicités éternelles ! Adieu, mon cher ami, repose en paix et que la terre soit légère sur toi!

Bessoui, Meddour

Instituteur à Oudja (Maroc).

المصدر : La voix des humbles, Octobre, 1928.

ملحق رقم (12):

الرزء الذي قدمه محمد الشريف سيسبان النائب المالي عند وفاة محمد بن رحال.

...نحن لا نزال في أحزاننا عن رفيقنا السيد عمار بن يعقوب إذ فوجئنا بمصيبة ليست أقل من سابقتها بفقد أعظم نواب المسلمين وأكثرهم قدرا ووقارا السيد رحال محمد بن حمزة بن بشير بن رحال النائب المالي سابقا، توفي الفقيد عن سن ناهز السبعين حولا، أي لفظ كاف للتعبير عن هذه الخسارة الجسيمة والمصيبة العظيمة. إن السيد ابن رحال أمضى طول عمره وفصاحته التي قل أن تحاذى في الدفاع عن مصالح أهالي الجزائر، كان الفقيد شديد الديانة غزير العلم، بالأدب، والتوحيد وفوق ذلك عالما بالفرنسية لا تخفى عليه دقائقها، وهب فكره وقلبه المملوء بالرحمة للدفاع عن السياسة الأهلية. وإن وسام الاحترام الذي منحه سنة 1924 أظهر لمن بقي له أدنى شك أن الإنسان يمكنه أن يدافع بكل حزم وإخلاص عن مصالح الأهالي، ومع ذلك يكون محبا مخلصا فرنسا.

حياته السياسية وما ناله من احترام فرنسا له، وما حصل عليه من مودة رفقائه الفرنسيين بمجلس العمالة. الذين انتخبوه كلية كرئيسهم، وما كان له كذلك بالنيابات المالية، كل ذلك من البراهين القاطعة على إنسانية فرنسا، ومن النتائج المحسوسة سياسة الاشتراك الخاص، وهي سياستنا

ركب السيد ابن رحال ورفيقه المحترم المأسوف عليه الحكيم ابن العربي الوفد الأول الذي ذهب لفرنسا وطلب إصلاح حالة الأهالي السياسية، وقد أتى بذره الطيب بغلته من غير أن تطول مدة الرجاء، ومن غلته مشاركتنا في إدارة الجزائر ، والنظر في مصالحها حسبما دعتنا الحكومة لذلك.

نشر الفقيد كل فكرة منتجة ليس كمنتخب فقط ينبغي ذكره في حافظتنا، بل كقدوة نقتدي به وان خمد صوته إلى الأبد، وصرنا لا يمكننا أن نصغي لآرائه الصائبة، فنحن نجد في حياته دروس تغير لنا جميع السبل وتبنيها لخلقنا.

إنني أيها السادة لا شك أعرب عما في ضمائركم بشكري وإعجابي لهذا الفقيد العزيز رحمه الله وأسكنه جنة الفردوس.

المصدر: جريدة النجاح، ع665، 16 نوفمبر 1928.

ملحق رقم: (13)

الرزء العظيم

المغفور له ابن رحال

لقد أحست البلاد بوقع مصاب جسيم أصيبت به هذا الأسبوع، وهو فقد ركن من أركانها وتقويض صرح شامخ كانت به البلاد معززة؛ هو الشيخ ابن رحال.

رجل عظيم اشتهر بالدفاع عن الأمة وعرف بسلامة الطوية وثبات المبدأ وقوة الجأش، فقد قضى -رحمه الله- جل حياته في خدمة الأمة والدأب عن حيادها بسيف الحق الناصع، فأي جزائري لا يعرف مكانة هذا الهمام ومقدار وطنيته الخالصة وغيرته الحادة، كان متدينا، هادئا، سليم القلب متمسك بأهداب الدين والعادات المقدسة يغار على الدين الإسلامي من فم المتكلم.

ففي سنة 1921 كان اقترح في المجلس المالي المنعقد بالعاصمة اقتراحا اهتزت له الأندية الدينية اهتزازا؛ حيث رأى في اقتراحه إدخال قراءة القرآن في المدارس وجعله يقرأ بصفة إجبارية، فشرع يتلو بيانات هذا الاقتراح وما انطوى عليه القرآن من أسرار العمران، وأنه أنموذج التمدن واصل العلوم القديمة والحديثة يدعو إلى حسن الأخلاق وبث الأمن إلى غير ذلك من مجريات العصر الحاضر.

ومن سوء الحظ أنه أثناء خطابه البليغ الذي أعجب به الزملاء الأوروبيون قام زملاؤه الأهالي، حيث أدركهم الحياء بذكر القرآن الكريم في المجلس المالي، وبالرغم من ذلك فإنه أتم قراءة اقتراحه بلهجة حادة وفصاحة لسان، ولم يكترث بذلك، فصادف من رئيس المجلس وزملائه الأوروبيين مزيد الاستحسان، وهكذا من ينصر الله ينصره.

كان -رحمه الله- ميالا في لباسه إلى الهيئة الأهلية، محافظا على ديانته، حرا في فكره، غيور على بني جلدته. فقد فجعت بوفاته الأمة الجزائرية قاطبة، فإنا لله وإن إليه راجعون.

المصدر: النجاح، ع694، 10 أكتوبر، 1928.

المصدر: صورة محمد بن رحال مأخوذة من مجلة الأفارقة

المصدر: صورة محمد بن رحال مأخوذة من مجلة إفريقيا الفرنسية لسنة 1928.

الفهارس

أولا: فهرس الأعلام

ثانيا: فهرس الأماكن

ثالثا: فهرس المصادر والمراجع

رابعا: فهرس الموضوعات

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أولا: فهرس الأعلام

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الاسم	الصفحة
	-أ-
ابن التهامي	62، 124، 125، 126، 128، 129، 142، 144، 154، 170.
ابن الحاج عبد الله (محمد الصغير)	91
ابن العربي (محمد)	86، 87، 109، 120، 137، 138، 144، 155، 157.
ابن المبخوت (أحمد)	123
ابن الموهوب	104
ابن باديس (المكي)	77، 78
ابن باديس (عبد الحميد)	69، 212
ابن بريهمات (حسن)	176
ابن تومرت (المهدي)	27
ابن حبيلس (الشريف)	13
ابن ددوش	125
ابن رحال (أحمد)	67، 123
ابن رحال (بومدين)	77، 87
ابن رحال (حمزة)	50، 52، 64، 66، 72، 74، 76، 77، 78، 95، 175
ابن رحال (محمد)	ورد اسمه في معظم صفحات البحث
ابن سلمان (إلياس) نائب بلدي	144
ابن سليمان (محمد)	122
ابن سماية	62، 124
ابن سديرة (بلقاسم)	185
ابن شعبان (الشيخ صالح)	66
ابن شقوف	145
ابن شلي (الشاذلي)	71، 72
ابن صيام (سليمان)	176

-ابن زغودة (محمد)	176
-ابن عاشور (الشيخ قدور)	66
-ابن عبد الله (أحمد عبد الرحمن)	66
-ابن عبورة	142، 144
-ابن عثمان خوجة (حمدان)	42، 97
-ابن عثمان (نائب)	125
-ابن عبد الرحمن (محمد الجيلالي)	74
-ابن عبد الرحمن (محمد بوقبرين)	55
-ابن سي أحمد (الشريف)	92
-ابن قدور (عمر)	124
-ابن قديري (نائب مالي)	181
-ابن لونيسي	144
-ابن ملوكة (سيدي أحمد)	65
-ابن يحي (السلكسيني)	65
-ابن يحي (محمد)	144
-ابن يرنو (العياشي)	176
-أبو الحسن	29
-أبو عبيد الله (البكري)	47، 48
-أبوو (نائب أوروبي)	143
-أبي عبيد الله محمد (مرزوق)	65
-أجرون (شارل روبير)	10، 53، 84، 106، 209
-أحمد (باي)	97
-استوبلون (روبير)	10
-أريب (نائب)	62
-أزان بول (جنرال وكاتب)	11، 71، 76، 81، 88، 111، 114
-الإبراهيمي (محمد البشير)	6، 31، 69
-الأشرف (مصطفى)	10
الأفغاني (جمال الدين)	140

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-الأمير (خالد الهاشمي)	6،21،61، 69،89، 104،106، 107، 133، 136،140، 141،142، 144، 145، 147، 149، 170، 206، 212
-الأمير (عبد القادر)	49، 50، 73، 97
-التبسي (العربي)	6
-الحاج (محمد النقاش)	51
-الحاج (الأحسن النير)	51
-الحاج (مصطفى)	49
-الشيخ (الحداد)	97
-العقبي (الطيب)	6
-المجاوي (عبد القادر)	62، 104
-المقراني (محمد)	73، 97
-الميلي (مبارك)	5
-الهاشمي (عبد الحفيظ)	61
-أوروابح (عبد الرحمن)	144
-إيبرهارت (إيزابيل)	112
-ب-	
-باروكان (فيكتور)	11، 106، 112، 113، 140، 153
-بطليموس (كلوديوس)	48
-بلول (أحمد)	151
-بواسي (دانجلا)	99
-بوانكاريه (رئيس فرنسي)	124، 125
-بوتي	80
-بودواية (بلقاسم)	93
-بوشريط (علاوة)	125
-بوعمامة	118
-بوفغاس (جاك)	9
-بوضربة (عمر)	125، 126
-بولار (موريس)	192

-بني (كلود)	132
-بيجو (جنرال)	33، 37، 44، 50، 172
-بييري	175
-بيل (ألفريد)	65، 83، 198
-بيليسيه (ماريشال)	38
-بيوسن (فرديناند)	58
-ت-	
-تامزالي	89، 142
-تبول (ديهو)	75
-ترهوني (بوبيدو، مهندس زراعي)	53
-تونير (كليمون)	33
-تيرمان (لويس، حاكم عام فرنسي)	32
-ث-	
-ثيو	168
-ج-	
-جانمير (مدير أكاديمية الجزائر)	59
-جغلول (عبد القادر) .	10، 13، 80
-جلال (يحي)	11
-جودي (نائب بلدي)	125
-جولي (نائب مالي أوروبي)	210
-جوليان (شارل أندري)	174، 214
-جونار (شارل)	62، 64، 119، 125، 141
-جيرونت	140
-جينيو (شارل)	71، 72، 79، 110، 111
-ح-	
-حاج سعيد (مختار)	125
-حاج (عمار، شيخ زاوية)	89، 125، 144
-حامد (إسماعيل)	13، 112، 113

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-حسين (باي وهران)	53
-حسين (داي الجزائر)	16، 20
-خ-	
-خولي	144
-د-	
-دوريو (عقيد)	184
-دوماس	19، 75
-دي بوسي (جنتي)	33
-ديوش (اسقف)	33
-دي بورمون (جنرال)	16، 28
-ديون (كولونيل)	131
-ديك	81، 82
-دي توزو	73
-دي طوكفيل (أليكس)	17، 75
-دي فيديون (أميرال)	34، 35، 75، 100
-دي كاستريز (هنري)	88
-دي كليرتي (روبيني)	175
-ديمومبين (قوديفري)	62، 94
-ديميشيل (جنرال)	50
-ر-	
-رقدون (ماريشال)	20، 184
-رئيس (حسين)	33
-رحال (إدريس)	66
-رحال (الحسين)	65، 83
-رحال (رضوان)	63
-رشيد رضا (محمد)	67
-روتشيلد (ألفونس)	102
-روزيت (كاتب)	55

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-روزيت (ألبين)	128، 154
-روسو (جون جاك)	130
-رينود (جنرال)	54
-ز-	
-زروق (محي الدين)	89، 142، 144
-س-	
-ساباتيه (إليزي)	149، 210
-سعد الله (أبو القاسم)	14، 18، 25
-سولت (ماريشال)	116
-سيدي الكتاني	198
-سي بومدين (نائب بلدي)	144، 198
-سي حنى (ضياح)	149
-سيدر سونغر (ليوبولد)	106
-سيدي الهواري	29
-سيدي خليل	72
-سروي	62
-سيرفي (أندري)	43
-سيفاقس	48
-سيسبان (محمد الشريف)	73، 153
-سي منور (عبد الرحمن)	88
-ش-	
-شارل العاشر (ملك فرنسا)	16
-شالي (جوزيف)	130
-شانزي (جنرال)	86، 189
-شودي (نائب)	192
-ص-	
-صالح (باي)	198
-صحراوي (نائب مالي)	206

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-ط-	
-طالب (عبد السلام، نائب مالي)	73، 144
-طونيو	93
-ع-	
-عباس (فرحات)	6، 69
-عبده (محمد)	67، 140
-عربان (إسماعيل)	92، 175
-عوض (صالح)	11
-غ-	
-غراند جيوم (جيلبارت)	75
-غريفي (ألبير)	98
-غنيم (محمد)	66
-ف-	
-فالي (ماريشال)	35، 116
-فاليري	75
-فالير	128، 129
-فاريني (نائب)	39، 157
-فايلون (كونت)	81
-فيري (جول)	11، 21، 23، 45، 59، 83، 93، 114، 139، 186
-فيلا كروز (مفكر فرنسي)	45
-فيلو (لويس)	19، 33
-فيلب (لويس)	19، 33
-فوكو (اندري)	79
-ق-	
-قاستنبيد (يوجين)	77، 175، 178، 179
-قايد (حمود)	22، 89، 142، 147، 206، 215
-قونتار (مارك)	72

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-ك-	
-كريستيلو (آلان)	91، 176
-كريميو (أودولف)	21، 46، 47، 100، 102
-كلوزيل (جنرال)	115
-كليمنصو (جورج)	126، 141
-كوتولي (نائب أوروبي)	145
-كولونا (فاتي)	187
-كومبس	79، 83، 114، 203
-ل-	
-لارشي (رجل قانون)	40
-لافيجري (أسقف)	33، 34
-لافيرني (برنارد)	143
-لاموث	73
-لاموزسيير (جنرال)	33، 52
-لوبي (رئيس فرنسي)	108
-لوفيبور (أودولف)	10
-لونيل	116
-ليبيشو	75
-ليوتي	114، 206
-م-	
-مادون (جاك)	41
-مارسي (جورج)	120
-مامي (إسماعيل)	146
-مدور (بسول)	73
-مسعود (شيخ)	93
-مصالي الحاج	6
-مورينو (نائب أوروبي)	149
-موريل	30

-موسى (نائب)	89، 142، 144، 145، 147
-مولاتو	175
-مونتروس	112
-مونتانياك (جنرال)	51
-ميسيمي	67، 121، 122، 128، 131، 132
-ميرانت	147
-ميشلان (نائب فرنسي)	129
-ميليران (رئيس فرنسي)	150
-ن-	
-نابليون الثالث (امبراطور فرنسا)	18، 20، 38، 31، 45، 52، 116، 117، 138
-نوفاز	73
-و-	
ويلسن (رئيس أمريكي)	140
-هـ-	
-هوداس أوكتاف	91
-ي-	
-ياكونو إيكزافيي	42
-يوجين (إيتيان)	91

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثانيا: فهرس الأماكن والبلدان

-أ-	
-أرزيو	50
-إسبانيا	50
-إفريقيا الشمالية	62
-الألزاس	46-148
-الأندلس	30
-البليدة	26، 57، 89
-التافنة	50
-الجزائر	ورد اسمها في معظم صفحات البحث
-القالة	16
-القيروان	201
-الصحراء	38، 161
-الرمشي أو مونتانياك	20، 88، 120
-السنغال	148
-السودان	32، 91
-اللورين	46
-ألمانيا	92، 118
-المدية	19، 69
-المغرب	92، 118، 167، 201، 208
الهند	148
-ب-	
-باريس	17، 24، 76، 79، 86، 91، 110، 125
	128، 138، 144، 145، 150، 169
-بني سناسن	53
-بيسانسن	71
-بوسعادة	89

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-ت-	
-ترارة	23، 27، 48، 50، 176
-تلمسان	26، 43، 50، 59، 65، 74، 89، 118
	125، 186، 198، 200
-تمبكتو	91
-تورين	120
-تونس	77، 97، 167، 202، 208
-تيمقاد	61
-خ-	
-خنشلة	145
-س-	
-سانت دينيه	21
-سبدو	120
-سطيف	119
-سوريا	119، 120
-سيدي إبراهيم	50، 51
-ط-	
-طرابلس	97
-ع-	
-عنابة	57
-ف-	
-فاس	63، 201، 202
-فرنسا	ورد اسمها في معظم صفحات البحث
-ق-	
-قسنطينة	19، 20،29، 43، 46، 57، 62، 89، 97، 115، 116، 125، 135، 179، 186، 198، 200.
-قلمون	67

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-ل-	
-لبنان	67
-م-	
-مازونة	26، 50، 63
-مستغانم	26، 50، 52، 57، 90
-مصر	77، 201، 202
-معسكر	26، 39
-مغنية	71، 88، 94
-مكة المكرمة	66
-مليانة	119
-ن-	
-نرومة	23، 24، 26، 27، 28، 47، 49، 50، 51، 52،
	53، 54، 56، 57، 62، 63، 64، 65، 71، 72،
	74، 87، 88، 94، 95، 120، 122، 123، 176، 206
-نمور	26، 88
-و-	
-وهران	19، 20، 29، 39، 50، 57، 51، 66، 73، 80،
	83، 88، 89، 90، 94، 107، 135، 150، 156

ثالثا: قائمة المصادر والمراجع

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المراجع المعتمدة باللغة العربية

1. اجريتو (مارسيل)، الوطن الجزائري، ت: نوار عبد الله، سلسلة كتب سياسية، ع114، القاهرة .
2. أفيطبول (ميخائيل) وآخرون، اليهود في البلدان الإسلامية (1850-1950)، ت: جمال الرفاعي، سلسلة عالم المعرفة، ع197، الكويت، 1995
3. الإبراهيمي (محمد البشير)، آثاره، جمع وتحقيق أحمد طالب الإبراهيمي، ج3 (عيون البصائر)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
4. الأشرف (مصطفى)، الجزائر الأمة والمجتمع، ت:حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.
5. الجيلالي (محمد بن عبد الرحمان)، تاريخ الجزائر العام، ج4، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
6. الحفناوي (أبو القاسم)، تعريف الخلف برجال السلف، ج2، موفم للنشر، الجزائر، 1991.
7. الزبير (سيف الإسلام)، تاريخ الصحافة في الجزائر، ج4-5، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
8. العسلي (بسام)، الأمير خالد الهاشمي الجزائري، ط2، دار النفائس، بيروت، 1984.
9. العقاد (صلاح)، المغرب العربي، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، 1969.
10. العقون (عبد الرحمان بن إبراهيم)، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
11. العلوي (محمد الطيب)، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام1830 حتى ثورة نوفمبر1954، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1985.
12. المدني (أحمد توفيق)، حياة كفاح، ج2، د.ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977.
13. المدني (أحمد توفيق)، كتاب الجزائر، ط2، نشر دار الكتب، الجزائر، 1963.
14. الهواري (عدي)، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي، (1830-1860)، ت: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، د.ت.
15. بقطاش (خديجة)، الحركة التبشيرية في الجزائر (1830-1871)، منشورات دحلب، الجزائر، 1992.
16. ابن منصور (عبد الوهاب)، قبائل المغرب، ج1، المطبعة الملكية، المغرب، 1968.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

17. بوحوش (عمار)، التاريخ السياسي للجزائر، من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

18. بوعزيز (يحي)، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د.ت.

19. تركي (رابح)، الشيخ عبد الحميد بن باديس، فلسفته وجهوده في التربية والتعليم (1889-1940)، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1970.

20. حرب (أديب)، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري (1808-1847)، ج1، ط1، ش.و.ن.ت، 1983.

21. حلوش (عبد القادر)، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع. الجزائر، 1999.

22. خرفي (صالح)، الجزائر والأصالة الثورية، ش.و.ن.ت، الجزائر، د.ت.

23. زوزو (عبد الحميد)، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

24. سطورا (بنيامين)، مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية (1898-1974)، ت: غماري صادق، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

25. سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

26. سعد الله (أبو القاسم)، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990.

27. سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3-4-5-6، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1998.

28. صاري (الجيلالي)، وقداش (محفوظ)، المقاومة السياسية 1954، ت: بن حراث عبد القادر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

29. عباد (صالح)، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830-1930)، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

30. عباس (فرحات)، ليل الاستعمار، ت: رحال أبو بكر، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، 1962.

31. عميراوي (أحميدة)، دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1827-1840)، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1987.

32. قنانش (محمد)، وقداس محفوظ، نجم الشمال الإفريقي (1926-1937)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

33. كوليت وفرنسيس (جونس)، الجزائر الثائرة، ت: محمد علوي شريف، وهنري يوسف سردار، وزارة الإرشاد القومي، القاهرة، 1957.

34. ناصر (محمد)، المقالة الصحفية الجزائرية من (1903-1931). مج1، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1978.

35. نوشي (أندري)، ولاكوست (إيف)، الجزائر بين الماضي والحاضر، المطبوعات الجامعية، باريس، 1960.

36. وزارة الشؤون الدينية، آثار الإمام عبد الحميد بن باديس، ط1، دار البعث، 1984.

الرسائل الجامعية:

37. الوانيش (فتيحة)، الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن18، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث،غير منشورة،جامعة الجزائر، (1993-1994).

38. بورغدة (رمضان)، الجزائريون والعدالة الفرنسية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، (1996-1997).

39. لونيسي (إبراهيم)، القضايا الوطنية في جريدة المبشر (1847-1870)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، (1993-1994).

الدوريات والنشرات بالعربية.

40. الميثاق الوطني، ع7، 16 فيفري 1986، ص ص151-153.

41. الإبراهيمي (محمد البشير)، "أسباب انتشار الإلحاد بين الشباب"، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الثالث، د.ط، المطبعة الإسلامية الجزائرية، 1935، ص ص63-64.

42. التميمي (عبد الجليل)، "التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن التاسع عشر"، المجلة التاريخية المغربية، ع1، جانفي، 1974، ص33-39.

43. توران (إيفون)، "المجابهات الثقافية في الجزائر المستعمرة من عام 1830 حتى عام 1880"، ت: مجلة الأصالة، ع6، الجزائر، 1972، ص ص 135-136.

44. قشي (فاطمة الزهراء)، "الصحافة العربية الجزائرية بقسنطينة (1919-1956)"، الكراسات التونسية، ع137-138، مج36، منشورات الجامعة التونسية، 1986، ص ص87-99.

45. رايس (حسين)، "بعض جذور الإشكالية الثقافية حاليا بالمغرب العربي"، مجلة شؤون عربية، ع30، ص ص28-35.

46. زرهوني (الطاهر)، "تدرومة بين الماضي والحاضر"، مجلة الثقافة، ع99، 1987، ص ص139-183.

47. صاري (أحمد)، "الجمعيات والنوادي الثقافية في الجزائر ودورها في الوعي الوطني الجزائري خلال الفترة (1900-1939)"، أعمال المؤتمر الثاني لمنتدى التاريخ المعاصر حول الثقافات والوعي الوطني في العالم العربي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، جويلية 1999، ص ص 189-198.

48. كريستيلو (آلان)، " المكي بن باديس وبعض نواحي الحركة الوطنية الجزائرية"، مجلة الثقافة، ع61، الجزائر، 1981، ص ص 43-47.

الجرائد

49. النجاح، ع245، 10 نوفمبر، 1925.

50. النجاح، ع510، 25 أكتوبر، 1927.

51. النجاح، ع223، 27 نوفمبر، 1927.

52. النجاح، ع538، 1 جانفي، 1928.

53. النجاح، ع269، 16 مارس 1928.

54. النجاح، ع579، 15 أفريل، 1928.

المصادر المعتمدة بالفرنسية

55. Les délégations financières, 1920-1924.

56. Ben Rahal (Si M'hammed), "Etudes sur l'Application de l'instruction publique en Pays arabe", in Bulletin de Société de géographie et d'Achéologie d'oran, T7, N°33, Avril-Juin, 1887, pp118-221.

57. Ben Rahal (Si M'hammed), "La vengeance du cheikh", in Revue Algérienne et Tunisienne littéraire et Artistique, N°13, 4ème année, 26 Septembre à 3 Octobre, 1891, pp428-433.

58. Ben Rahal (Si M'hammed) , "Ben Rahal et ses électeurs", in L'Afrique Française 1926, p77.

59. Ben Rahal (Si M'hammed), "Le soudan en 1o siècle", in Bulletin de société de géographie et d'Archéologie d'Oran, T7, Fascule 35 Octobre- décembre, 1887, pp320-331.

60. Ben Rahal (Si M'hammed), "Discoures pour L'enseignement de la langue Arabe", in Revue Indigène, Année 16, N°148-150, Avril-Juin, 1921, pp106-114.

61. Hamet (Ismail), Les Musulmans Français de l'Afrique, A Colin, Librairie, Paris, 1906.

62. Khoja (Hamdan), Le Miroir, Aperçus historique et statistique sur la régence d'Alger, édi Sindibad, Paris, 1985.

المراجع المعتمدة بالفرنسية

63. Agéron (Ch-R), Histoire de L'Algerie contemporaine, PUF, Paris, 1974

64. Agéron (Ch-R), Politiques Coloniale au Maghreb, PUF, Paris, 1972

65. Agéron (Ch-R), Les Algeriens Musulmans et la France (1871-1919), T1-2, PUF, Paris, 1968.

66. Agéron (Ch-R), France coloniale ou parti colonial?, PUF, 1ed, 1978.

67. Azan (Paul), Recherches d'une Solution de la question indigène en Algérie, Augustine Challamel, Librairie Maritime et colonial, Paris, 1903.

68. Baudicours (Luis De), Histoire de la Colonisation de L'Algérie, Challamel, Paris, 1860.

69. Bontems (Claude), Manuel des institutions Algériennes de la domination turque à l'indépendance (1518-1870), T1, 1er ed, Cujas, 1976.

70. Ben Habiles (Chérif) L'Algérie Française vue par un Indigène, Imprimerie Oriental, Fontana, Fréres, Alger, 1914.

71. Bourgois (Stanilas- Le), La question du gouvernement générale de l'Algérie, Adolphe Jourdan, Alger, 1895.

72. Boyer (Pierre), L'évolution de l'Algérie Médiane de 1830 à 1953, 1960.

73. Combon (Jules), Gouvernement général de l'Algérie 1819-1897, Librairie H. Champion, Ed, Alger, 1918.

74. Cécile (Fernand) & Montegut (F), Les Adjoints indigènes des communes du pleins exercice et des communes Mixtes des territoires civile de l'Algérie, 1913.

75. Champ (Maxime), La commune mixte d'Algérie, Ed P et G, Alger, 1933.

76. Colonna (Fanny), Instituteurs, algériens (1883-1939), OPU, Octobre, 1975.

77. Chouraqui (André), Les Juifs d'Afrique du Nord, PUF, Paris, 1952.

78. Collot (Claude), Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1862), CNRS-OPU, Paris-Alger, 1987.

79. Depont (Octave) & Coppolarine (Xavier) Les confréries religieuses Musulmanes, Adolphe Jourdan, Alger, 1897.

80. Depont (Octave), L'Algérie du centenaire, Imprimerie cadoret, Paris, 1928.

81. Dépeyerhimoff, Enquête sur les résultats de la colonisation officielle (1871-1895), Alger, 1905.

82. Djeghloul (Abdelkader), Eléments d'Histoire culturelle Algérienne, ENAL, Alger, 1984.

83. Djeghloul (Abdelkader), Huit étude sur l'Algérie, ENAL, Alger, 1986.

84. Estoublon (Robert) & Febure (Adolphe-Le), Code de l'Algérie Annoté (1830-1895) & (1916-1920), Adolphe Jourdan, Librairie, Editeur, Alger, 1896, & 1921.

85. Falck (Félix), L'Algérie un Siècle de colonisation, notre domination coloniale, Paris, 1929.

86. Falck (Félix), Guide économique de l'Algérie, Albin Michel, editeur, Paris, 1922.

87. Favord (Ch), Le FLN et l'Algérie, Paris, 1962.

88. Faucauld (André), l'Algérie fille de France, Paris, 1935.

89. Frederic, Colonisation officielle et crédit agricole en Algérie, SD.

90. Grandguillum (Guilbert), Nedroma, l'évolution d'une Médina, Leiden, EJ, Brill, 1976.

91. Ihddaden (Zahir), Histoire de la presse indigène en Algérie, des Origines jusqu'en 1930, ENAL, Alger, 1983.

92. Julien (Ch-A), Histoire de l'Algérie contemporaine (1827-1971, PUF, Paris, 1964.

93. Kaddache (Mahfoud), Histoire du Nationalisme Algériens, T1, SNED, Alger, 1981.

94. Kaddache (Mahfoud), La vie politique à Alger (1919-1939), SNED, Alger, 1970.

ابن رحال قال: «ابتعدوا عن هذه الأحذية اللامعة أميرنا عبر الطرق برجليه العاريتين مثل ناسك ... وللامساك جيدا بعصا الحاج رمى سوطه ذو الذراع الذهبي في يوم ظن أنه جدير به طلاء وجهه بالكحل لكي يخادع الذين ينازعونه في تضرعاته وتقربه إلى الله»[1]، ومثل هذه الأشياء التي ذكرها شارل جينيو لا علاقة لها بالدين الإسلامي، ولا يمكن لابن رحال أن يقوم بها وهو من أكبر رجال الدين المحافظين من جهة، وكونه قاضي من جهة أخرى.

أراد شارل جينيو الإساءة لمحمد بن رحال بتلفيق هذه الأكاذيب التي لا يقبلها العقل، فإذا فرضنا أن ابن رحال كان حقيقة هكذا، فكيف نفسر أنه من أهم الشخصيات الجزائرية التي كونت علاقات وصداقات قوية مع الفرنسيين؟! وكيف استطاع التوفيق بين فكرة التعصب والتشدد التي اتهم بها وأفكار زملائه الأوروبيين الحديثة؟

في الواقع إن إدعاء شارل جينيو كان تفسيرا منه لشخصية ابن رحال القوية، فهو رغم تثقفه بثقافة مزدوجة، ورغم أنه كان يخالط الفرنسيين ويجالسهم كثيرا إلا أنه لم تغره هذه العلاقات الشخصية للاندماج في المجتمع الفرنسي، بل على العكس من ذلك زادته قوة ورغبة في الحفاظ على الهوية والقيم العربية الإسلامية*، ، بل هو الذي أثر على الأوروبيين واستمالهم بدليل أن الكثير منهم أيدوا وساندوا مواقفه تجاه الاندماج، ومن بينهم صديقه الحميم بول أزان الذي خالطه كثيرا وأخذ منه الكثير وعرف من خلاله الوضعية الحقيقية للأهالي، وحقيقة الاستعمار الفرنسي. وكتابه المنشور سنة 1903 الذي يحمل عنوان "بحث عن حل لمسألة الأهالي في الجزائر" (Recherche d'une solution à la question Indigène en Algérie) حمل في طياته أفكار استمدها بول أزان من مناقشته المطوّلة مع ابن رحال. وقد أكد أزان هذا الحقيقة بإهدائه الكتاب لمحمد بن رحال وتحدث عنه في توطئة كتابه[2].

وافق بول أزان محمد بن رحال بخصوص سياسة الاندماج، ومن أهم ما قاله: «إذا درست فرنسا بجدية عادات وأذواق وشخصية مسلمي الجزائر ستتجنب حتما الأخطاء التي تسببت في إبعاد

---

[1]-Géniaux (Ch), Op.Cit. p667.

* -يذكر شارل أندري جوليان وهو زميل محمد بن رحال في المجلس العام بوهران أنه اثناء تواجد ابن رحال بباريس مع الأمير خالد سنة 1920 تعشى بفندق كريلون C rillon رفقة زملائه الفرنسيين، وعندما حان وقت صلاة المغرب قام الشيخ ابن رحال من الطاولة واتخذ ركنا من القاعة وأدى صلاته على مرأى الجميع. انظر:

-Agéron (Ch-R), (Si M'hammed...), Op.Cit, p338.

[2]-انظر: الملحق رقم: (05)

112. Agéron (Ch-R), "Si M'hammed Ben Rahal. Une Conscience inquiète dans une Algérie en Mutation", in Les Africains, T8, JA. Paris, 1977, pp315-339.

113. Azan (Paul), "Si M'hammed Ben Rahal", in L'Afrique française , Décembre, 1928, pp522-523.

114. Bassé (Réné), "Recherche Bibliographique sur les sources de la salouat al Anfas", in Le 14eme Congres des Orientalistes en Alger, 1905, pp35.

115. Béchaud (Ed), "La population de l'oranie d'après le dénombrement de 1911", in Bulletin de la société de géographie et d'archéologie d'oran, T33, Année 36, 3eme trimestre, Septemebre, 1913, pp370-372.

116. Bel (A) "Nedroma Metropole Musulmane des traras", in Bulletin de la société de géographie d'Alger , N°140, 1934, pp515-516

117. Berbruger (A), et D'Monnereau. , "Topographie et Histoire général D'Alger", Revue Africaine, N° 84, Novembre 1870, pp[illegible]-441-490.

118. Berkada (Saddek), "Un Patrimoine Culturel", In Revue Insaniyat, V3, N°12, Septembre, Décembre, Oran 2000, pp115-126

119. Boyer (P), "L'administration Française et le réglementation de la pèlerinage de la Mecque (1830-1894), In Revue d'Histoire Maghrébine, N°9, Juillet, 1977, pp275-293.

120. Corrièras (J), "L'Assimilation des Arabes est -elle- possibles", In Conférence faite le 29 Avril 1904, in B.S.G.A.O, T24, 1904, pp152-170.

121. Foncin (P), "L'instruction des indigènes en Algérie", In Revue International de l'enseignement, T6, Juillet, Décembre 1883, pp706-712.

122. Géniaux (Charles), "Nedroma", In Revue des deux Mondes, 1er Fevrier 1922, pp665-668.

123. Grandguillum (G), "Une Médina de l'Ouest Algériens, Nedroma", In Revue de l'oxydant Musulmans et de la Méditerranée, N° 10, 1971, pp261-270.

124. Janier (Emiles), "Les Industries Indigènes", In Revue Africaine,N°398-399,1er &2emetri,1944,pp43-47.

125. La direction, , " Réflexion sur le voyage du président de la République d'après les discours officiel", In Revue Indigène, Avril-Juin 1922, Année 17, N°160-162, pp81-113.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

126. La Mission scientifique du Maroc, "Les Musulmans français et la guerre". in Revue du Monde Musulmans, décembre, 1914, V29, pp251-253.

127. Malebary (Ernest), "Chronique Algérienne, Nedroma", In Revue Algériennes et Tunisienne littéraire et Artistique , N°1-4-11 Avril 1891, pp5-6.

128. Marçais (Georges), "L'enseignement Primaire des Musulmans d'Algérie, de 1830 à 1946", in Documents Algériens, N°11, Série Politique, 1947, pp21-36

129. Merad (Ali), Regards sur L'enseignement des Musulmans en Algérie, 1880-1960 dans Confluent, Juin-Juillet Paris, 1963, pp160-169

130. Panty (E), "Villes Spontané et ville crées en Islam". in Annal de L'institut d'études orientales, T9, Année, 1951, pp18-25.

131. Yacono (Xavier), "Peut on Evaluer la population d'Algérie ver 1830". In Revue Africaine, 3ème et 4ème Trimestre, 1954, pp36-40

132. (X), "L'Algérie" In l'Afrique Française, Janvier, 1908, p22.

133. (X), "L'Algérie" In l'Afrique Française, Octobre, 1908, p341.

134. (X), "L'Algérie" In l'Afrique Française, Juin, 1912, p266.

135. (X), "Richesse de France", Revue du tourisme de l'économie et des Art, N°18, 1er Trimestre, 1954, Art, Tlémcen et sa région, p147.

الجرائد

136. Rachidi, 21 Juin 1912.

137. Rachidi, 5 Juillet, 1912.

138. Rachidi, 26 Juillet, 1912.

139. (X), Note sur les Mesures demandées par les Musulmans Français de L'Algérie en Compensation de la conscription Militaire. 1912, pp1-5.

مواقع الانترنيت.

140. Djebbari (Mohammed Benammar), "Nedroma revisites par un des siens", In www . Elwatan. com

141. El Hassar (Benali), Cheikh Kaddour Ben Achour", journal El-Moudjahid in http: //www.Nedroma. Multimania. Com/ Histoire

142. Gontard (Marc), "Les Romans Populaire in littérature d'ille et vilaine", Encyclopédie Bonneton, Paris, 1999, in http:// www. Uhp. Fr/alc/ ere/ lif/ celicif. & V.htm.

143. Les Générations Littéraires, In Source documentation ANSEJ .Acte du colloque sur les mouvement associatif à caractère culturel, jeudi 1er fevrier2002, complexe sportif de proximité d'ouzellaguen In http://www. ifrance. comsidiyahiainterface /html/ genera_litt. htm.,

144. Le royaume de Tihert, Les Rostemides, in http: //www.Nedroma. Com/Histoire.

145. Loi 28/03/1872, in www. JulesFerry. Com/Forum.

الموسوعات:

146. Cheurfi (Achour), Mémoire Algérienne, Ed Dahleb, SD.

147. Jeanne et André (Brochier), Livre d'or de l'Algérie, Dictionnaire des personnalités passées et contemporaines, Alger, 1937.

148. Pottier (Réné), "Cardinal Lavigrie", In Encyclopédie Mensuelle d'outre mer Politique, économique, social culturelle et scientifique, V1, 3année, Novembre, 1952, pp326-328.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

رابعا: فهرس الموضوعات

المقدمة 5

الفصل الأول: عصر ابن رحال (1856-1928)

المدخل 16
1-1-الوضع السياسي والإداري 18
1-2-الوضع الديني 28
1-3-الوضع الاقتصادي 35
1-4-الوضع الاجتماعي 42
1-5-الوضع الثقافي 55
خاتمة الفصل 68

الفصل الثاني: محمد بن رحال، حياته وآثاره

2-1-نشأته وتعلمه 71
2-1-1-النشأة 71
2-1-2-تعلمه 74
2-2-وظائفه 84
2-3-آثاره 90
2-3-1-دراسة حول تطبيق التعليم العمومي في البلاد العربية 90
2-3-2-السودان في القرن السادس عشر 91
2-3-3-سياحتي عبر بني سناسن 92
2-3-4-انتقام شيخ 92
2-3-5-دراسة حول تطبيق التعليم العالي في الجزائر 93
2-3-6-دراسة حول خلق سوق حرة بمغنية 94
2-3-7-مستقبل الإسلام 94
خاتمة الفصل 95

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثالث: مواقف ابن رحال السياسية

3-1-محمد بن رحال وسياسة الاندماج 98
3-1-1-مفهوم سياسة الاندماج 98
3-1-2-الوسائل التي اعتمدت عليها الإدارة الفرنسية لتحقيق الاندماج 100
3-1-3-موقف الأهالي من الاندماج 103
3-1-4-آراء محمد بن رحال حول سياسة الاندماج 104
3-2-موقفه من التجنيد الإجباري 115
3-2-1-علاقة الأهالي بالجيش الفرنسي 115
3-2-2-التجنيد الإجباري وموقف الأهالي منه 117
3-2-3-موقف ابن رحال والشبان الجزائريين من التجنيد الإجباري 120
3-3-محمد بن رحال والتمثيل النيابي للجزائريين 135
3-3-1-وضعية الأهالي في المجالس التمثيلية الفرنسية في الجزائر 135
3-3-2-نشاط ابن رحال في مجال التمثيل النيابي للأهالي 136
3-4-نشاطه ضد القوانين الاستثنائية 154
3-4-1-أوضاع المجتمع الأهلي في ظل القوانين الاستثنائية 154
3-4-2-موقف ابن رحال من القوانين الاستثنائية 155
3-4-2-1-أخذ الجار بذنب الجار (المسؤولية الجماعية) 156
3-4-2-2-الملك المشاع وقانون الملكية 156
3-4-2-3-قانون الغابات 159
3-4-2-4-مسألة الضرائب 161
3-4-2-5-مسألة حمل السلاح بالنسبة للأهالي 165
3-4-2-6-عدم المساواة في الأجور مع الفرنسيين 166
خاتمة الفصل 170

الفصل الرابع: نشاطه الإصلاحي والثقافي

4-1-محمد بن رحال ومسألة القضاء الإسلامي 172
4-1-1-لمحة عن القضاء الإسلامي خلال الفترة الاستعمارية (1830-1892) 172
4-1-2-موقف الأهالي والقضاة المسلمين من التشريع الفرنسي 175
4-1-3-موقف ابن رحال من سياسة فرنسا تجاه القضاء الإسلامي 179
4-2-محمد بن رحال ومسألة تعليم الأهالي 184
4-2-1-موقف الأهالي من التعليم الفرنسي 184
4-2-2-موقف ابن رحال من سياسة فرنسا التعليمية 186
4-2-2-1-موقف ابن رحال من مرسوم 13 فيفري 1883 186
4-2-2-1-1-التعليم المقترح ينتج أناس مبعدين لا أكثر 190
4-2-2-1-2-المؤسسات المدرسية 193
4-2-2-1-3-إدارة المدارس 194
4-2-2-1-4-الترقية الاجتماعية والثقافية والسياسية للطلبة المتخرجين 194
4-2-2-1-5-المراقبة والإدارة العليا 195
4-2-2-2-ابن رحال وتنظيم المدارس الإسلامية الثلاث 198
4-2-2-2-1-المدارس الشرعية الفرنسية الثلاث 198
4-2-2-2-2-موقف محمد بن رحال من هذه المدارس 199
4-2-2-3-ابن رحال والدفاع عن التعليم العربي الحر (القرآني) 205
خاتمة الفصل 211
الخاتمة 213
الملاحق 216

الفهارس

فهرس الأعلام 270
فهرس الأماكن 279
فهرس قائمة المصادر والمراجع 282
فهرس الموضوعات 293

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

باب الصيام

[الصوم والفطر

الإعتكاف]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

[الصوم والفطر]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

298/ **قوله : (وإن لم يرَ بعد ثلاثين صحوا كذبا)** ؛ [ص:٦٧].

ليس بمفرع على شهادة الشاهدين في الصحو والمطر (١) فقط ، كما قيل ؛ بل هو أعم من ذلك (1) .

299/ **قوله : (لا بمنفرد)** : [ص : ٦٧] .

يحتمل أن يريد به : لا بإخبار منفرد [أ=55] عن رؤية نفسه ، وهذا جار على المنصوص في المذهب (٢) إلا أنه بعيد من لفظه ! ..

ويحتمل أن يريد : لا بنقل منفرد عن الشهادة أو الاستفاضة ! .

وهذا هو الظاهر من لفظه ، إلا أنه جار على غير المشهور ، فقد اختلف في نقل ثبوته بخبر الواحد ، فأجازه أبو محمد ، وحكاه عن أحمد بن ميسر (2) ، وأباه أبو (٣) عمران الفاسي ، وقال : « إنما قاله ابن ميسر فيمن بعث لذلك ،

---

(١) في [ب] : المصر (٢) في [ب] الأظهر (٣) في [أ] : ابن

---

(1) كلام ابن غازي نقله عنه كل من الحطاب في مواهب الجليل 2 : 383 ، والبناني في حاشيته على شرح الزرقاني 2 : 191 .

(2) ابن ميَسَّر : أبو بكر أحمد بن خالد الإسكندري ، الإمام العالم الذي ليس له نظير في وقته . روى عن ابن المواز كتبه بعد أن تفقه عليه ، وعلى ابن شاكر وسعيد بن مجلون وغيرهم ، له : كتاب الإقرار والإنكار ، توفي سنة 339 هـ شجرة النور 1 80

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وليس كنقل الرجل لأهله . لأنه القائم عليهم ، وصوب ابن رشد وابن يونس قول أبي محمد ، وأنه لا فرق بينه وبين نقله لأهله ، ولم يحك اللخمي والباجي غيره (١) ، (1) ..

هذا تحصيل ابن عرفة ، وزاد « ونقل ابن الحاجب الخلاف في نقله لأهله : لا أعرفه ! » .

300/ **قوله : (وعلى عدل أو مرجو ؛ رفع رؤيته)** ؛ [ص : ٦٧].

ظاهره ولو علم المرجو جرحة نفسه ، وكذا في النوادر عن أشهب (2) ..

301/ **قوله : (والمختار و غيرهما)** ؛ [ص : ٦٧] .

يوهم كما قيل : إن اللخمي اختار وجوب رفع غير العدل والمرجو ، أو إنما اختار قول أشهب باستحبابه ! ..

قال ابن عرفة :« ونقل ابن بشير بدل استحبابه : وجوبه ؛ لا أعرفه »(3).

302/ **قوله : (لا بمنجم)** ؛ [ص : ٦٧] .

هو في مقابلة قوله : « يثبت رمضان بكمال شعبان » (4) إلى آخر الثلاثة وهو مما يؤيد الاحتمال الثاني الذي ذكرناه (٢) في قوله : « لا بمنفرد »(5) فتدبره ! ..

---

(١) في [أ] : وغيره .

(٢) في [أ] : ذكرنا

---

(1) انظر تفصيل المسألة في المقدمات 1 : 192-193 ، وشرح الخرشي 2 : 236 ، وانظر النصوص في مواهب الجليل 2 : 384 ، وحاشية البناني 2 : 193 .

(2) انظر مواهب الجليل 2 386 ، وشرح الزرقاني 2 : 193 ، وشرح الخرشي 2 : 236 .

(3) مواهب الجليل 2 387 ، وانظر شرح الخرشي وحاشية العدوي عليه 2 : 236 .

(4) مختصر العلامة خليل ص : 67 .

(5) وذلك في التنبيه رقم : 299